٩٦

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٣

١١


بسم الله الرحمن الرحيم

(٩٦)

اليمن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد الحادى عشر

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٣٠٢٠٨٠

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

اليمن : ارتفاع الاسعار والدولار يساوى 58 ريالا رويتر اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الحياة	93-10-27	137
تجاوزنا مرحلة الخطر واوراق عمل لجميع مشاكلنا اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	اخر ساعة	93-10-27	138
حزب الرابطة اليمنى يعلن تلقى رئيسة تهديدات بالاغتيال اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الشرق الاوسط	93-10-27	141
صالح يتحدث عنخطوط حمر والاشتراكى يؤكد بدء حوار خير الله خبر الله اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الحياة	93-10-27	142
واشنطن تدعم وحدة اليمن اف.ب اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	القبس	93-10-27	144
الدولار يواصل ارتفاعه فى اليمن على رغم تجميد الأزمة السياسية خير الله خير الله اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الحياة	93-10-28	145
مخاوف من عودة اليمن الى ما قبل الوحدة محمد على الديلمى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	العالم اليوم	93-10-28	147
يمنى يتهم ابن البيض بالاعتداء عليه فى عدن لطفى شطارد اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الشرق الاوسط	93-10-28	150
اضطرابات عنيفة فى تعز وكالات الانباء اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الاخبار	93-10-29	151
الجيش اليمنى يفرق مظاهرات جماهيرية فى تعز وكالات الانباء اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الاهرام	93-10-29	152
المعارضة اليمنية تدعو لانهاء الهيمنة حمود منصر اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الشرق الاوسط	93-10-29	153
حذر فى تعز بسبب ارتفاع الدولار خير الله خبر الله اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الحياة	93-10-29	156
لا خوف من خطر التشطير والبلاد ستبقى موحدة اسامة عجاج اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الحادى عشر) 1993	الحوادث	93-10-29	158



المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٦-١-١٩٩٣

في حديث مصارحة لـ «الشرق الاوسط» البيض يخاف على الوحدة ويحذر من المكر والشطارة

أعود إلى صنعاء إذا وجد لي عمل ورقبتي لا تتحمل «قسماً» آخر

عدن: من عبد الله حموده

ادان علي سالم البيض ـ نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي «الاجواء المريضة» التي تشكل اسلوب الممارسة السياسية لدى بعض عناصر السلطة في صنعاء، وقال ان عودة هذه التصرفات ادت الى «ضعف الارادة السياسية التي تحققت بها الوحدة». واضاف «أرى نفسي صاحب مشروع واحب ان ارتفع بنفسي الى مستوى ذلك المشروع».

جاء ذلك في مقابلة خاصة مع «الشرق الاوسط» طرح فيها البيض الاوضاع التي تثقل كاهل القيادة اليمنية حاليا، واستنكر ما وصفه برؤية البعض «في المكر والخداع شطارة» وتبريرهم انه «من حق الناس ان يكونوا كذلك»، واضاف ان السياسة «ليست كذبا واي كلام»، وانما هي «فن الممكن»، واوضح ان ذلك هو «سبب المتاعب، ونتيجة الفهم الخاطئ».

واشار نائب الرئيس اليمني الى اعتكافه العام الماضي، وقال «لولا الانتخابات لما قررت العودة الى صنعاء، وساعود اذا وجد هناك عمل لي، وانما اعود هكذا فقط. لا». وقال «كان في امكاننا ان نعمل شيئا»، ولكننا «نجامل بعضنا البعض منذ 3 سنوات، والاوضاع في تدهور في مجالات متعددة».

ولاحظ المراقبون ان البيض يتبنى حاليا «ما يمكن تسميته سياسة حافة الهاوية في الازمة اليمنية الحالية»، عندما اضطر الى «اللجوء الى الاعتكاف كوسيلة للحوار»، بعد ان «تعذر تنفيذ الاتفاقات المكتوبة ايضا» وقال «لا استطيع ان اتواجد شكلا في الرئاسة واقف امام الاعلام، او اجلس للزينة والمجاملة على حساب الغير، فانني لم ارب على هذا».

وارتفعت نبرة الحديث نسبيا عندما قال انه «ليست هناك ظروف عمل مناسبة، ولا احد يريد ان يبني دولة»، ثم اضاف قوله «وجدنا انفسنا في قبضة جهاز الجمهورية العربية اليمنية السابق، وليس هذا اتفاق الوحدة، ودولة الوحدة ليست هي الجمهورية العربية اليمنية، او جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولكنها دولة جديدة تاخذ بافضل ما برز في الحياة من تجربة النظامين».

واكد انه يشعر بالخوف على الوحدة وحذر من المكر والشطارة.

وبينما تتوقع الدوائر السياسية في صنعاء ان يؤدي اعضاء مجلس الرئاسة الآخرون (الرئيس علي عبد الله صالح وعبد العزيز عبد الغني وسالم صالح محمد وعبد المجيد الزنداني) اليمين الدستورية لتولي مناصبهم اليوم امام مجلس النواب، اكد البيض «رقبتي لا تتحمل قسما آخر، انا اقسمت يميناً ولا استطيع ان اقسم يمينا اخرى لا افي بها».

وعبر البيض عن رفضه العودة الى صنعاء اذا لم تغير نظرتها. وقال «دعونا نتكلم الان ولا نتاخر حتى يقتل معاذ بن جبل عمار بن ياسر، وليس عندما نقول: اين الفئة الباغية، ونتساءل: من قتله».

١٠٠٠٤



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible]

أكد مقاطعته لجلسة مجلس الرئاسة اليمني اليوم

البيض: ١٥٠ قتيلا اشتراكيا منذ الوحدة

عدن ـ كونا ـ رويتر ـ قال علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني انه سيقاطع مجلس الرئاسة المنتخب حديثا مرة اخرى عندما يحاول الاجتماع اليوم السبت لاداء اليمين.

وقال البيض الذي يتزعم الحزب الاشتراكي اليمني في حديث نشرته صحيفة «صوت العمال» ان «الازمة السياسية لا تزال قائمة».

ونقلت الصحيفة عنه قوله ان من الصعب عليه شخصيا ان يذهب لحضور اجتماع لمجلس الرئاسة او لاداء اليمين امام البرلمان

وقد اعاد اول برلمان منتخب في اليمن انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح والبيض عضوين بمجلس الرئاسة المؤلف من خمسة اعضاء يوم الاثنين الماضي.

وكان من المقرر ان يجتمع المجلس يوم الاربعاء ليؤدي

أجهزة الشمال متخاصمة

[illegible]

اعضاؤه اليمين ولانتخاب رئيس جديد ولكن البيض وسالم صالح محمد وهو عضو اخر بمجلس الرئاسة من الحزب الاشتراكي قاطعا الاجتماع جاعلين اعضاء البرلمان والدبلوماسيين ينتظرون لمدة ساعتين

والحزب الاشتراكي كان الحزب الوحيد في اليمن الجنوبي قبل اتحاده مع اليمن الشمالي في عام ١٩٩٠

وقال البيض في حديثه لصحيفة «صوت العمال» «انا شخصيا اشعر بمسؤولية كبيرة ويصعب عليّ شخصيا ان اذهب لاحضر سواء اجتماع لمجلس الرئاسة او القسم امام مجلس النواب».

واضاف يقول: «انا شخصيا في هذا الوضع غير قادر على تحمل المسؤولية لانه لم نعد نعمل شيئا.. وإذا اقسمنا نقسم على ماذا؟».

واوضح البيض «لقد صبرنا لكي لا ننجر خارج الطريق الذي اخترناه في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ولكن للأسف استنزف صبرنا». وقال «لقد بلغ عدد القتلى من الحزب الاشتراكي بعد الوحدة ١٥٠ قتيلا اضافة الى الجرحى الذين ذهبوا ضحايا التامر الذي استهدف الوحدة والديمقراطية».



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ١٦/١٠/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واستطرد قائلا «منذ ان توجهنا الى صنعاء ظل الوضع يسير بجهاز الجمهورية العربية اليمنية (الشمال سابقا) وهو جهاز متخلف ليس له اي صلة بالجهاز المدني او الدولة المدنية كما انه ليست له صلة بالحداثة والوحدة والديمقراطية».

ودعا في ختام حديثه القوى الوطنية والمعارضة الى الوقوف مع الوحدة وتدارك الوضع الراهن المنهار.

ويقاطع البيض المهام الرسمية في العاصمة صنعاء منذ يوليو الماضي عندما طار الى الولايات المتحدة في زيارة خاصه وعاد الى عدن التي كانت عاصمة لليمن الجنوبي.

وقد انشىء مجلس الرئاسة عقب اتحاد شطري اليمن، واختير صالح الذي حكم اليمن الشمالي سابقا منذ عام ١٩٧٨ رئيسا للبلاد واصبح البيض نائبا للرئيس

وفي الاشهر القليلة الماضية زاد الخلاف بين الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض وبين حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح.

وقدم الحزب الاشتراكي خطة من ١٨ بندا لحل المشاكل المتصلة باتمام الوحدة واصلاح الحكومة.

وبين مطالبه اعادة تنظيم الجيش والشرطة وابعاد معسكرات الجيش عن المدن الرئيسية والحد من تدخل مزعوم لكبار الضباط في شؤون الاقاليم وتحديد موعد لانتخابات محلية واجراء اصلاحات اقتصادية ومكافحة الفساد في الحكومة

اليمن: الاصلاح يطلب لقاء عاجلا مع قيادتي المؤتمر والاشتراكي

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ علمت «الحياة» من مصدر في الائتلاف اليمني الحاكم ان التجمع اليمني للاصلاح - الطرف الثالث في الائتلاف - طلب رسمياً امس من شريكيه المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي عقد اجتماع سريع على مستوى عال لقادة الائتلاف للوقوف امام تطورات الازمة السياسية الراهنة والبحث عن عوامل وحلول لتجاوزها خصوصاً انها اخذت اتجاهاً خطيراً ينذر بتهديد الوحدة اليمنية وتقويض الأمن والاستقرار في البلاد. واعتبر ان ذلك جعل اجهزة الدول مشلولة عن العمل والحكومة الائتلافية غير قادرة على تحقيق برنامجها الذي التزمت به امام البرلمان قبل نحو ثلاثة اشهر.

ويمثل اربعة من الاعضاء الخمسة لمجلس الرئاسة الجديد امام مجلس النواب (البرلمان) صباح اليوم لتادية القسم الدستوري. والاعضاء الخمسة هم الفريق علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض وعبدالعزيز عبدالغني وسالم صالح محمد وعبدالمجيد الزنداني.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، لن يحضر الى صنعاء لتادية اليمين مع زملائه اعضاء مجلس الرئاسة.

وقالت مصادر في الاشتراكي ان عدداً من اعضاء المكتب السياسي للحزب حاولوا اقناع البيض من دون جدوى. ومن هؤلاء المهندس حيدر العطاس رئيس مجلس الوزراء والدكتور ياسين نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب.

ومن المفترض ان يكون مجلس النواب في اجازة لمدة عشرة ايام عقب تادية اليمين الدستورية الأمر الذي يضع المجلس امام موقف محرج حيال عدم التزام البيض بالشرعية الدستورية ومثوله اليوم لاداء القسم مع بقية الاعضاء.

وقال مصدر برلماني لـ «الحياة» ان مجلس النواب سينظر في مسالة عدم التزام البيض اذا لم يحضر اليوم ويؤدي القسم. لكنه امتنع عن اي راي في هذه المسالة او القول اذا كان المجلس سيتخذ قراراً بانتخاب عضو بديل في حال رفض البيض اداء القسم وفقاً للائحة الداخلية للمجلس. وامام اصرار البيض على موقفه علمت «الحياة» ان المشاورات توقفت تماماً امس واول من امس بين قادة الاحزاب الثلاثة - اطراف الائتلاف الحاكم - حول مسالة ترتيب المناصب في مجلس الرئاسة قبل اداء اليمين نظراً لتغيب البيض.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٦ ايار ١٩٩٢

علي سالم البيض يطرح هموم اليمن عبر الشرق الأوسط

لن أعود إلى عاصمة لغير دولة الوحدة اليمنية



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من منزله على قمة أحد مرتفعات عدن المطلة على البحر، يواجه علي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي - أعتى العواصف السياسية، التي هبت على بلاده منذ تحقيق الوحدة في 22 مايو (أيار) عام 1990. وبينما يخفض ربابنة السفن اشرعتهم لمواجهة العواصف، أو يطلقون محركاتها بأقصى طاقاتها، يمارس البيض أفضل الأساليب التي ابتكرها واجادها، «الاعتكاف السياسي»، والحوار من خلال أجهزة الاعلام.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه بعض المتشددين على جانبي الصراع بين كواليس السياسة عن احتمالات «اشارة طلاق الوحدة»، يدرس عدد كبير من الوطنيين والمتعاطفين الموقف، بحثاً عن احتمالات التداخل خلال السنوات الثلاث الماضية، التي تجعل «الطلاق» مستحيلاً، وتوفر الفرصة لحل المشكلات في اطار المؤسسات الوحدوية الحالية.

وسط هذه الظروف استقبل نائب الرئيس اليمني «الشرق الأوسط» في منزله، وكان الانطباع انه مثل الأسد الحبيس، يئن تحت وطأة ضميره الوطني من ناحية، والواقع اليمني الذي يرفضه من ناحية أخرى، ومن ثم كان صوته - خلال الحوار - خفيضاً، يجمع بين هدوء المفكر العقلاني واصرار المناضل الصلب في أن واحد، خلال إحدى المراحل التاريخية الحساسة من حياة اليمن. ودار الحوار التالي:

عدن: من عبد الله حموده

● واجهت دولة الوحدة اليمنية صعوبات متعددة خلال السنوات الثلاث الماضية، هل خطر في ذهنك ان الاسراع الى الوحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1989، وانجازها في 22 مايو عام 1990 كان خطأ؟ وهل كان يتعين التريث؟

- انا لا اميل للنظر إلى الامور بصورة عامة، ولكن المسائل الكبيرة التي تسفر عن شيء تاريخي تكون مبررة، بمعنى ان الهمة التي كانت لدينا في ذلك اليوم هي همة الرؤية التاريخية والخيار المشروع امام الانسان، وعلى مثل هذا العمل لا يندم الانسان، لانه ليس مسالة صغيرة، وانما هناك حاجة الى وضع يتطلب جهوداً وتضحيات كبيرة، وذلك بعمل اكبر.

انا شخصياً كنت مع هذا التوجه، واخذت زادي في ذلك من طموحات شعارات الحركة الوطنية، وما تربينا عليه، وهو موجود، وكان هناك رأيان مطروحان في وثائقنا بين القيادتين، وعندما وصل اخواننا من الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً)، لم يكن لديهم موقف او راي محدد بشان الوحدة، وانما - فقط - اعلنوا مشروعاً في الاذاعة يومها، وكان مجرد اعلان المشروع يعني ان هناك موقفاً من بقايا الماضي، أي مواصلة المناورات، وليس موقفاً يبحث عن اتفاق.

فقلت ان الذي يبحث عن اتفاق هو الذي يطرح مشروعاً للنقاش، والذي يريد ان يسجل مناورة، يمكن ان يطرحها بالطرق التي كنا نكيلها لبعضنا البعض، ولكننا توصلنا الى اتفاق والحمد لله، والانسان لا يندم على هذا، لكنه يندم على انه وجد نفسه صغيراً امام العمل الكبير

فنحن - والذين معنا في هذا العمل - وجدنا انفسنا غير قادرين على حل هذا العبء الكبير، وقدرنا انه يمكن ان يكون فتح هذا الطريق لكي يسير غيرنا، فالشعب اليمني فيه الكثير من الكوادر والاحزاب، وفيه الخير والبركة.

المكر والخداع

● قلت في خطابك بالضالع «تشطرنا عندما لعبنا الشطارة على بعض»، واضفت انه «لا بد من التخلص من المكر والغدر والخداع، والتحلي بالصبر.. مطلوب العمل والصبر» - ما هي مظاهر «الشطارة» التي نصدتها؟

- نحن نرى ذلك في محاولات العودة الى الماضي، وكنا نامل انه مع انجاز اتفاق الوحدة والدخول فيها سنغلق صفحات الماضي، ونفتح صفحة جديدة. لا باس من استخلاص عبر ما توصلنا اليه في الماضي، ولكن نبدأ بالفعل فتح صفحة جديدة، بعد كل المتاعب التي عشناها، ولكن عندما ارى محاولات العودة الى بعض ما حدث في الماضي اشعر بخوف على الوحدة، لان ذلك سيعيدني الى المربع الاول، وانا لا اريد العودة الى ذلك.

وهناك شواهد كثيرة يمكن ان يقولها لك الشعب، فما بالك بنا نحن الذين في موقع القرار، نحن نشعر بخوف، ولهذا انبه الى خطورة هذه الامراض. ولان الامراض تتفشى بسرعة، علينا ان نعتبر ونتنبه، وعلى الانسان ان ينبه الى المخاطر لكي لا نعود اليها، وإذا عدنا اتمنى ان نعود بشيء جديد، ولا نعود لها، لأن العودة اليها تعرض الوحدة للخطر.

تحذير ضمني

● ذكرت في نفس الخطاب كلمة عن استشهاد الرئيس السابق ابراهيم الحمدي، بينما كان يستعد لزيارة عدن للمشاركة في احتفالات ذكرى ثورة 14 أكتوبر (تشرين الاول)، هل قصدت من ذلك توجيه تحذير لاطراف معينة من القيام بمحاولات محددة، أم ان ذلك جاء لأن الخطاب كان بمناسبة تلك الثورة؟

- هي مناسبة للحديث، وهي ايضاً تنبيه للشعب بالنهج الذي انتهجه الحمدي - وهو معروف - حتى لا يتكرر ما حدث، فالحمدي كان يحتفل معنا، وكان عنده اتجاه للانتقال الى الوحدة بروح الاصلاح، لانه هو الذي بدأ بالاصلاح في الشمال، وكانت هذه الروح مقبولة عندنا، وهي الروح التي لم تسبق الوحدة الآن، ولكنها كانت حينها موجودة، وكان يمكن بالفعل ان تكون هناك اوضاع - اعلم انها ربما تكون - افضل، لإن حسن الاستعداد الذي كان موجوداً تقارب مع التهيؤ والاصرار الذي كان موجوداً في الجنوب.

لكن عندما يكون هذا التوجه من جانب طرف واحد، فإنه لا يخلق الظروف المناسبة.

أنا اعتقد انه استشهد في وضع غامض، وقصته معروف ما حدث فيها، وتشويه لتاريخ الناس. بقي في تقديري ان البعض يرى في المكر والخداع شطارة، وانه من حق الناس ان يكونوا كذلك.

اقول ان ذلك من متاعبنا في الثقافة، واطالب بالبحث عن جذوره. هناك اشياء كثيرة موجودة، مثل اعتبار السياسة كذباً، هي ليست كذباً واي كلام. أنا اقول ان السياسة هي فن الممكن، واي شيء اتفق عليه معك، إذا لم نستطع ان نتفق نقول ما استطعنا ان نتفق عليه، وقد نبحث مرة اخرى، لكن لا اقول لك شيئاً ثم اتركك. هذا هو سبب المتاعب، ونتيجة الفهم الخاطئ

اتصالات واشنطن

● ما اصبح يعرف في الوسط الصحافي باسم «الاعتكاف السياسي» بدأ هذه المرة بعد زيارتك الى امريكا للعلاج، دعنا نناقش بعض النقاط المتعلقة بها، مثل مقابلة ال غور - نائب الرئيس الأمريكي - قيل ان السفير اليمني في واشنطن محسن العيني امتنع عن ترتيب اللقاء، ورتب عن طريق المستر ايراني - رئيس شركة اوكسيدنتال للنفط، وبعد ذلك حاول العيني حضور اللقاء فرفضتم ذلك، فكان ذلك بداية سلسلة تداعيات ادت الى الموقف الحالي، فما هي حقيقة ما حدث؟

- ذهبت الى الولايات المتحدة في زيارة خاصة للعلاج، أما مقابلة نائب الرئيس - وهو مشكور لاتاحة هذه الفرصة لنا - فلم يكن مخططاً لها، ولكنها كانت مبنية على دعوة وجهتها الى غور، بناء على اقتراح المستر ايراني للرئيس (علي عبد الله صالح)، عندما زار صنعاء. وارسلت الدعوة الى غور رسمياً - قبل ان يسافر - بناء على طلب الرئيس، لكي يزور اليمن يوم 23 سبتمبر (أيلول)، في مناسبة تدشين تصدير النفط من حقل مسيلة (في حضرموت) عبر ميناء الشحر على بحر العرب، وكان على الشركة ان تبذل جهودها لترتيب الزيارة بعد ذلك.

اما بالنسبة الى موقف السفير، فإنه يتفق مع ما قلت انت، ولم يبد أي حماس، وانا شخصياً لم اقل له شيئاً، وبعد ذلك تم الترتيب بواسطة الشركة نفسها، فرحبت بالطبع.

● هل وجهت الدعوة رسمياً الى غور خلال المقابلة؟

- الدعوة ذهبت مكتوبة قبل ان اسافر، ولكنني كررتها، وهنأته بالموافقة على مشروع الميزانية، لان اللقاء كان بعد 3 أيام من استخدامه صوته المرجح لاقراره في مجلس الشيوخ، وكذلك نقلت مواساتنا في مناسبة الفيضانات التي اجتاحت مناطق واسعة هناك، فكانت مقابلة ودية اكثر منها لقاء عمل.

أنا لم اعرف بوجود السفير إلا بعد المقابلة، ولكنه كان يعرف عنها، ولو حضر الى الفندق لأخذته معي دون تردد، ولكنني استغربت حركته المباشرة من القاهرة الى واشنطن، وهذه مسائل صغيرة من الاجواء المرضية السابقة، فنحن ننتقد بعضنا البعض بينما نعمل من أجل اليمن، ولكنني أرى نفسي صاحب مشروع، واحب أن أرتفع بنفسي الى مستوى ذلك المشروع.

لنا الآن اكثر من 3 سنوات ونحن نجامل بعضنا البعض، والاوضاع في تدهور في مجالات متعددة، فنحن في أوضاع لا نحسد عليها، وكان في امكاننا ان نعمل شيئاً. نحن لم نستنفد كل ما لدينا من امكانيات في مختلف المجالات، لكن النية والارادة ضعفت كثيراً. تلك الارادة التي بها حققنا الوحدة، والاصرار الذي اقدمنا به في يوم 27 ابريل (نيسان)، حينئذ بدت هذه الامور وكانها غير موجودة، ولكننا نراها موجودة بكثرة الآن والنقاط الـ 18 التي عرضناها هي جزء من علاج الموقف واعادة لإعلان من



المصدر : الشرق الاوسط السعودية

التاريخ : ٦ | اكتوبر ١٩٩٣

العام الماضي. فقد كنت هنا في العام الماضي، ولولا الانتخابات لما قررت العودة الى صنعاء، وساعود الى صنعاء إذا وجد هناك عمل لي، انما اعود هكذا فقط. لا.

● نعود الى زيارة امريكا، يقول البعض ان هناك أعضاء معينين في الحكومة اليمنية مفوضون من القيادة ـ التي انتم عضو فيها ـ بالاتصال مع واشنطن، ولما التقيت مع غور كان ذلك نوعاً من الخروج عن القواعد.

ـ انا لا اعرف إذا كانت هناك اية اشياء بشان استمرار محاولات العودة الى ما قبل الوحدة، هذا هو مجرد احتمال، ولكنني لا اعرفه.

● قيل كلام كثير عن علاجكم في امريكا، فقد نشرت بعض الصحف تسريبات تقول ان علاجكم تكلف 300 الف دولار مما يعني اضاعة لأموال الدولة وقال آخرون ان الملك حسين هو الذي رتب العلاج، ولذلك زرت عمان في طريق العودة لكي تشكره، والناس يريدون الحقيقة، هل أعد الأردن ترتيبات العلاج ودفعت الدولة نفقاته؟

ـ العملية يا اخي اننا نتعاون مع الاخوة الاردنيين في العلاج، فالفحوصات الأولية قام بها اطباء اردنيون، وبعد ذلك رتبوا اجراءات الحجز ونصحوا بالذهاب الى مستشفى «مايو كلينك» وذهبنا للعلاج على نفقة الدولة. وإذا كان هناك اي خرق او اساءة تصرف في اموال الدولة فانا اول من يحاسب عليه، ولا داعي للحديث في ذلك، ولكنني اعتقد حتى الآن ان حياتي لم تتشكل لاكون من المسرفين، ولا يقبل ذلك تكويني او ضميري، فهذه مسائل لا تستحق ويمكن حلها، وإذا كنت تريد ان تعرف فإن تكلفة العلاج تقل عن ذلك بكثير، ولا اعتقد ان الدولة تستكثر الانفاق على علاجي انا وأسرتي في ضوء ما اعمله من أجل الدولة كانسان قدم كل حياته للدولة ولا يبخل عليها.

● أثناء وجودك في أمريكا اجتمع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واقر وثيقة التعديلات الدستورية، ويقال انك ابلغت بمضمون ما تم حينئذ ووافقت عليه، ولكن وصلتك معلومات مخالفة في باريس أثناء رحلة العودة فغيرت موقفك، وبينما كانت طائرة الرئاسة تستعد للذهاب الى باريس للعودة بك ذهبت الى عمان

ـ (مقاطعا) هذه الأشياء تحقيقات وأنا تربيت في حزب الهيئات، واي هيئة تتخذ قراراً على الانسان ان يقبله ولا يقفز عليه ولا يحاول الآخرون ان يصدروا لنا المشاكل، يكفي ان هذا الحزب يستطيع ان يعالج قضاياه والتباينات بين صفوفه عندما توجد، وبالتالي لا نخرج عن قضايا البلد وقضايا الناس، ونبحث عن مشكلات للآخرين ويكون ذلك على حساب مصلحة البلد، وهي بمثابة تصدير للمشكلة الى الحزب.

حساسيات القيادة

● ننتقل الى زيارة السلطان قابوس... قيل ان يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية جاء الى عدن واتفق على برنامج الزيارة، وتوقع الناس ان السلطان سيزور عدن اثناء زيارته الأخيرة لليمن، ولكنه لم يات وثارت أقوال عديدة عن أسباب عدم مجيئه، وبعد ذلك نفى العمانيون اعداد ترتيبات لتلك الزيارة، فما هي الحقيقة من الشائعات في هذا الموضوع؟

ـ يمكنك ان تسال موظفي المراسم. كان هناك تنسيق، ولكن اكتفى السلطان بزيارة صنعاء وعاد، وانا شخصياً لم اكن اعرف بذلك، ولكن الذي يوجه لنا خطا وغير صحيح، فليس هناك اي مبرر لذلك. إذا كنت زرت السلطان قابوس في مسقط، فهل يصعب علي ان استقبله في عدن او في أي مكان.

كانت هناك ترتيبات معروفة من الشعب وليست سرية والناس خرجوا الى المطار، وكان تحضير رسمي للاستقبال، ونتمنى ان لا تتكرر هذه الاشياء، وانا تحدثت مع السلطان قابوس نفسه هاتفياً وعرفت الملابسات التي حدثت، وهو يعرف، والاخوان الموجودون في صنعاء من قياداتنا كلهم يعرفون ايضاً، وانا جالس في عدن.

● قيل في ذلك الوقت ان الغاء الزيارة كان بهدف تلاشي أي حساسية شطرية وقيلت قصص أخرى كثيرة مثل تفادي وقوع حساسيات بين عناصر الأمن، وغير ذلك؟

ـ حاولنا ان نتجنب هذا كله، فطلب مني ان لا اخرج الى المطار، وتجاوبت وقلت لن اخرج الى المطار إذا كان ذلك لصالح اليمن، وبعدها أبلغوا السلطان انني لن اقابله في المطار، فتراجع عن الزيارة.

هم الذين طلبوا واسال رئيس الوزراء عن ذلك، لأنه هو الذي كلمنا بان هذه هي رغبة الرئيس ورغبة العمانيين، فقلت ليس لدي مانع، ولكن ما ذنب المواطنين الذين اصطفوا في الطريق من المطار حتى المقر الذي أعد لاقامة السلطان، ثم لماذا تكون هناك فروق تسيء الى العلاقة بيننا؟!

حوار الاعتكاف

● النقاط التي نناقشها الآن تشير الى عدم وجود حوار بين أطراف القيادة اليمنية، بينما تتحدث جميع هذه القيادات عن أهمية الحوار وضرورته؟

ـ انا مضطر للجوء الى الاعتكاف كوسيلة للحوار، لأن الحوار لم يعد ينفع، فعندما نتكلم بان كل شيء تمام لكن لا يحدث اي شيء على صعيد التنفيذ كما انه ليس هناك من يقول لا، او اننا اختلفنا. حتى بالنسبة للاتفاقات المكتوبة لا تنفذ ايضاً، هذ. لا استطيع ان اكون شكلاً في الرئاسة واقف امام الاعلام او اجلس للزينة والمجاملة على حساب الغير، فإنني لم ارب على هذا يا اخي.

انا تربيت على الذهاب الى المكتب في الصباح واداوم ساعات مع الدولة سواء كنت في قمة السلطة او تحت، هكذا تربيت على ان اذهب في الصباح الى العمل، واعمل مع جهاز وكوادر مختصة ـ لا في هذا المكتب ـ لبحث اي قضايا وفق خطة مبرمجة ليس فقط سنوية او شهرية وانما حتى اسبوعية او يومية، وإذا اعترضنا شيء نعالجه، ولا أستطيع ان اعمل بالشكل الذي كان عليه الحال خلال السنوات الثلاث الماضية.

انت قابلتني في بيتي. مكتب فخم ومؤثث ولكن ليس هناك عمل او ظروف مناسبة له، ولا احد يريد ان يبني دولة. لقد وجدنا انفسنا في قبضة جهاز الجمهورية العربية اليمنية السابق، وليس هذا اتفاق الوحدة، ودولة الوحدة ليست هي الجمهورية العربية اليمنية ولا هي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولكنها دولة جديدة تاخذ افضل ما برز في الحياة من تجربة النظامين في الشطرين وتبنى عليها الدولة الجديدة بمفهوم جديد وبنهجها الديمقراطي الذي لم يكن سائداً قبل الوحدة.

إذن التكيف مع هذا واعادة ترتيب الاوضاع بهذا الشكل مسالة ليست سهلة. لكنني اريدها ان تمشي نصف خطوة في هذا الاتجاه، ولا أريد ان اكون موجوداً في السلطة بهذا الوضع الشكلي. نحن مسؤولون، وهذه المسؤولية تمنعني من التخلي عن المسؤولية او اقول انا غير مهتم. وانا موجود. لكن الاهمية في الوجود الفعلي. ارفض تمشية الامور بطرق غير مناسبة، واحكام القبضة، والاصرار عليها بنفس الطريقة السابقة. كلما تكلمنا لا نعرف ما إذا كان الناس يفهموننا أم لا، لا يكفي ان تكون هناك يد واحدة في الوحدة. نحن نريد كل الأيادي لكي تحتضن اليمن وتبنيها من جديد، وتكلمنا مائة مرة مع الناس ومع الكوادر ونكرر اننا لا نضحك وانما نعني ما نقول. هذه ليست المرة الاولى التي نتكلم فيها. ماذا يفهم الناس من ذلك؟

نحن لا نريد ان يعطونا شهادة في القتال ولا في التوتر فقد تعبنا من ذلك، نحن نبحث عن شهادة جديدة لنا ولاخواننا في اليمن، في المدرسة الجديدة على الطريق الجديد الذي اخترناه، يكون ذلك بالحجة والحوار والبحث عن حل وبترتيب انفسنا وتهيئتها للسير في هذا الطريق.

● صحيح ان الهيئات والمؤسسات مطلوبة في أي دولة حديثة، والنظام الجديد يتطلب رئيساً ونائباً للرئيس وتقول بعض عناصر الاحزاب الاخرى انك تريد تأمين موقع نائب الرئيس لنفسك باختصاصات دستورية، وان وظيفة نائب الرئيس هي انه احتياطي للرئيس يقوم بمهام معينة ومحددة، فما هو موقفك؟

- يا اخي هذه ليست مشكلتي، لم يكن لدي قط هذا الطموح للمنصب، ولم ابحث عن ذلك في يوم الوحدة، ولكننا نبحث عن مواصلة التقدم لبلدنا، وعلى نفس الطريق الذي اخترناه وليس خارجه. انا لم اذهب الى مجلس النواب لأن هذه ليست مشكلتي، القضية هي حل مشكلات الناس. وأنا أعرف ان غيابي لن يحلها ولكننا نطلب يد المؤسسات لكي تعمل.

اما قضية الصلاحيات فليست لها أهمية في كل البلدان النامية، وانت تعرف ذلك، فهناك دساتير وقوانين كثيرة، ولكنها ليست سوى واجهة مطروحة، قانون جميل لكن الناس يقبلونه في الممارسة ما دام لا يمسهم، ويحافظون عليه ويتبعونه عندما يمس الآخرين. هذا ما يدفع الناس للخروج على القانون والمؤسسات والصلاحيات. كل ما أريده ان تسير البلد حسب ما اتفقنا عليه، وان تكون هناك الية جديدة لدولة اليمن الموحدة، وليقل الناس ما يقولون.

انظر الى الواقع لترى ما هي المعاناة. ليست القضية قضية صلاحيات، وانما عدم قدرتنا على المشكلات. لا باس من حل جزء منها اليوم، وجزء آخر غداً ثم بعد غد، ليست هناك مشكلة في هذا، ولكن يجب ان نعرف ما نفعله اليوم ونشرحه لشعبنا ليفهمه بدون تناقض في الكلام.

● ردكم على هذه النقطة كاف، فما هو الموقف بالنسبة لاداء اليمين الدستورية؟

- رقبتي لا تتحمل قسماً آخر. انا اقسمت يميناً ولا استطيع ان اقسم يميناً اخرى لا افي بها، وبالامس شكرت النواب الذين أعطوني ثقتهم، وزدت الشكر للذين حجبوا الثقة عني لأنهم اشفقوا علي ولم يمنحوني اصواتهم

مخاوف «الطلاق»

● قال أحد المواطنين في شارع في عدن قولا مثيرا للاكتئاب اليوم وهو «نحن في انتظار اشارة الطلاق». هذه العبارة تثير تساؤلات عما إذا كانت عملية التداخل خلال السنوات الثلاث الماضية وصلت الى درجة تمكن من حل اي مشكلة في اطار الوضع الحالي للوحدة

- يا اخي في مقدورك ان تجلس مع الناس وترى بنفسك في الشارع، لقد تشكل وعي خارج ارادتنا وخارج ما نبتغيه، وخارج ما نطمح اليه في الممارسات في ضوء ما تحدثت عنه من منغصات للوحدة، والآن أصبحت تعني خطراً على الوحدة باذكاء الممارسات التي تضر بها ومن هنا من المركز في العاصمة صنعاء، ولكن ليس من أهالي صنعاء الطيبين الذين لم يفهموا أن صنعاء أصبحت عاصمة دولة الوحدة، ومن ثم عليها ان تكون العاصمة التي تحافظ على وحدة البلاد.

نحن يا عزيزي خسرنا جزءاً من وطننا ودخل الانجليز الى هنا في ظل عدم اهتمام صنعاء باجزاء الوطن. واتفق الامام والسلاطين والمشايخ معهم في ما بعد، على تجزئة اوصال الوطن. فإن ظلت هذه العقلية - وهي معنا الآن - ستتحلل دولة الوحدة غصباً عنا. إذن لم توجد دولة متكاملة في كل ارض اليمن، بكل اجهزتها، والآلية المناسبة التي تبقي على هذه الحيوية، عندما نطرح قضية المجالس المحلية وانتخابها، وانتخاب المحافظين ليس هذا مجرد موقف، وانما هو عمل مطلوب لتفعيل هذه الآلية، واستكمال حلقات المنظومة الديمقراطية. نحن موجودون وغيرنا موجود وتظل البلد تنمو وتتطور.

إذا قيمنا هذه الفترة فإنها ليست المرة الاولى التي تتوحد فيها اليمن، فقد توحدت في القرن الـ 17 في عهد المتوكل على الله اسماعيل، وكانت عاصمتها ذمار، وهذه هي الوحدة الثانية الاكبر منها.

أعتقد إذا كانت صنعاء بهذا الوضع وهذه الطريقة - وليس أهل صنعاء - واصبحت هذه العاصمة تشكل عوامل كثيرة بعضها مفروض حتى على الأوضاع في البلد، لماذا لا نفكر في مكان آخر، فإما كرسي الزيدية في ذمار او عاصمة معاذ بن جبل في الجند فاليمن كلها لنا الآن بعد ان وحدناها.

ليس من العيب ان نبحث عن مكان آخر ونخرج من تلال الترسانة المسلحة والوضع المشدود الذي ليس له علاقة ببناء النظام. نحن عملياً موجودون في صنعاء، ولكنها بالية الجمهورية العربية اليمنية. لا استطيع ان أدخل عاصمة ليست عاصمة دولة الوحدة لم تبن في ظل دولة الوحدة، وبقيت عاصمة متمسكة بعقلية وتقاليد وقبضة الجمهورية العربية اليمنية. بيننا اتفاقات تقول شيئا آخر، ولكن الطرف الآخر يرفض، فهو الذي يتحمل المسؤولية ولست انا، ولكن دعونا نتكلم من الآن ولا نتاخر حتى يقتل ابن جبل عمار بن ياسر، وليس عندما نقول اين الفئة الباغية ونتساءل: من قتله؟

● قلت في أحد خطاباتك ان التعديلات الدستورية لا تهم الآن، ولدينا دستور يجب ان نطبقه أولاً.

- (مقاطعا) هذه ليست قضية، فيجب ان لا يشغلوا الشعب بالتعديلات الدستورية، الشعب يريد تعديل حياته، تعديل حالته، تعديل المظالم، يجب ان لا ندخل مجلس النواب الجديد في متاهات، دعوا المجلس يمارس مهمته في تعزيز رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، هذا هو عملهم. اما ادخالهم في مهاترات فهذا غير واجب. الدستور الموجود لم ينفذ بعد، ولو كنا نفذناه لاستطعنا ان نقول اننا اكتشفنا من خلال التنفيذ ان الاوضاع تحتاج الى هذا التعديل، ولكن هذا التعديل مطلوب من وجهة نظر معينة، وهي صغيرة، اي اصلاح ديمقراطي سياسي ينقل البلاد الى الوضع الذي نتمناه.

● من بين الـ 18 نقطة التي طرحتموها تبرز نقطتان لافتتان للنظر، الأولى هي مجلس الشورى، والثانية هي المجالس المحلية، هل ترى ان هاتين النقطتين لا تتطلبان تعديلات دستورية ويمكن تنفيذهما حالياً؟

- الحكم المحلي موجود من قبل، ومجلس الشورى ممكن ايضاً، كان عندنا مجلس استشاري بعد دولة الوحدة، لنبحث عن صيغة حتى بالتعيين وقد عملنا بالتعيين بالفعل. وكذلك عملنا بالتعددية الحزبية والسياسية دون نص في الدستور السابق، وكما تعرف فإنه إذا وجدت الارادة فعلنا ما نريد ثم امكن اعتبار ذلك جزءاً من النظام والدستور. والقانونيون مهمتهم تنفيذ ما تجمع عليه الارادة ومن الممكن ان نجد نصاً في الدستور يسمح بذلك.

● لننتقل الآن الى قضية توحيد الجيش، الحكومة قالت انها ستنفذ ذلك خلال ثلاثة اشهر، وثنى الرئيس على ذلك. ولكنك أشرت الى صعوبات عرقلة هذه العملية، وتطالب بسحب القوات المسلحة من صنعاء، كما ان هناك معلومات ان الجيش لم يتوحد حتى الآن، أين الحقيقة؟

- صحيح ان الجيش لم يتوحد، ولو ان هناك موقفاً ونية صادقة فسيتوحد، ولكن يبدو ان النية غير واردة. وهناك ملفات ومقترحات لوزير الدفاع مطروحة عندنا منذ الوحدة بشان هذا الموضوع، ولا نستطيع ان ننشر هذه القضايا، ولكن إذا وجدت جهة في مكان معين من الدولة تملك هذه الصلاحية، فإنه يمكنها عرض كل ما قدم لرئيس مجلس الرئاسة من وزير الدفاع طوال الفترة الماضية حول دمج القوات المسلحة.

● هل احد الأسباب التي تعوق توحيد القوات المسلحة يرجع الى رؤية بعض اعضاء نظام الحكم بشأن أمن النظام، أم ان الحوار لم يصل الى النقطة الخاصة بذلك؟

- لم نصل الى شيء لان الامر محصور بين عدد قليل، وهذه مسالة حساسة، يصعب طرحها على الناس او في وسائل الأعلام، ولكن العاملين في هذه المؤسسات يعلمون ذلك جيداً، وكذلك الرئيس نفسه.

● ولكن بقاء هذا الوضع يمثل خطراً، فقد حدث استنفار اثناء الانتخابات وكادت تحدث مشكلة.

- اعتقد ان القوات المسلحة على وعي، ولن تكون إلا مع الديمقراطية والشعب اليمني، القوات المسلحة نشات اولاً في ثورة سبتمبر، وكانت هناك عبر والآن دخلها كثير من العناصر الطيبة في الوطن. واذكر عندما كنا نناضل، كان الضباط والجنود يعملون معنا ضد الاحتلال،



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٣

ينهبون الى عملهم في الصباح وينقلون اسلحتنا ومنشوراتنا عبر شبكة من نقاط المراقبة والحواجز التي كان الانجليز ينصبونها. كان الانجليز حريصين في هذا الجانب لكن الجنود كانوا يسهلون مهمامنا، فالجيش اليمني جيش وطني وهو من ابناء الشعب، ووعيه لا يخرج عن معاناة شعبه ووطنه.

● كان هذا في مواجهة طرف اجنبي لكن هناك خبرات مختلفة مثل أحداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986 في الجنوب وحادث مقتل العقيد ماجد مرشد أخيراً.

- هذه بعض الامور المفروضة علينا حقيقة، ولكن دعني اقول لك ان هناك وعياً في صفوف الجيش لا يجعلنا نخاف منه، وانا شخصياً ليس لدي اي خوف من الجيش اليمني سواء الذي تربى هنا او الذي تربى هناك، وعندي ثقة كبيرة في ان رجال الجيش سيكونون مع شعبنا ووطننا في الموقف الأخير، وليس مع اي عملية مغالطة او دفع للناس، ولهذا اقول: يجب ان نهدأ، ونناقش الامور. لكن المسافة كبيرة بين الصمت وبين طرح القضايا، فالصمت خطا كما ان طرح القضايا بدون معالجة يؤدي الى خلق مزاج للمعارضة ضد السلطة وهو خطا ايضاً، ولهذا نقول اننا لا نرغب في الذهاب لأداء القسم مرة اخرى.

● لقد اجل مجلس النواب اداء القسم الى اليوم (السبت) على امل حضوركم لأن التأخر قد يؤدي الى فراغ دستوري بعد ان انتهت ولاية مجلس الرئاسة في 14 اكتوبر (تشرين الأول) الحالي.

- لن تنتهي ولاية مجلس الرئاسة حتى يوم 18، وربما 19، وخمسة ايام لا تعني شيئاً.

● هل يعني ذلك انك متفائل بحسم الخلاف خلال ايام؟

- ان شاء الله، ويكفي الناس الموجودون، نحن الآن نسير بالاقلية.

● هل سيأتي اليكم هنا وفد خلال الأيام القليلة المقبلة؟

- لا، تعبنا من الوفود، ولا نريد وفوداً اخرى، خذ من خطابي ا[illegible] خير ما تشاء وانشره (في هذا الشأ[illegible]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــاة [illegible]

التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٣

من أجل اليمن . . . يفترض أن يهون كل شيء!

■ ليس مسموحاً ان يتجاوز الوضع في اليمن حدوداً معينة، اقله حفاظاً على الوحدة التي تظل انجازاً تاريخياً ليس لليمن فحسب بل للوضع العربي كله، او ما بقي منه. لذلك لا بد للحكمة ان تنتصر، والحكمة يعتبرها اليمنيون يمانية وهي تفترض اولاً الصبر وعدم الرد على الاستفزاز بالاستفزاز.

قد يخطئ اي مسؤول يمني، لكن الخطأ يظل من طبيعة الانسان، والاهم من الخطأ القدرة على اصلاح الخطأ وعدم ارتكاب خطأ آخر لا يمكن ان يجر سوى الى سلسلة من الاخطاء.

الواقع ان سلبيات كثيرة وقعت خلال المرحلة الانتقالية، لكن هذه السلبيات امكن تجاوزها وباتت جزءاً لا يتجزأ من الماضي بمجرد اجراء الانتخابات اليمنية. والانتخابات ان اكدت شيئاً فهي اكدت ان ثمة وعياً يمنياً وان ثمة استيعاباً على الصعيد الشعبي للتحولات التي شهدها البلد. فمن كان يتصور مواطناً يمنياً ينتظر يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي ساعات في صف طويل ليدلي بصوته؟

هل ان المواطن اليمني يمتلك وعياً يفوق الوعي الذي لدى قيادته السياسية وقيادات الاحزاب؟ ربما. ولذلك لا بد من العودة الى المواطن ولما اراده من الانتخابات للتأكد من ان ثمه املاً في تجاوز الازمة السياسية الحالية. ولا بد من العودة الى جذور هذه الازمة التي قال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر انها تكمن في انعدام الثقة بين المسؤولين.

لا شك ان انعدام الثقة لا يعالج بالتصعيد الكلامي الذي لا يمكن ان يؤدي سوى الى مزيد من انعدام الثقة، بل في الحوار المباشر بين المعنيين بالازمة والمتعاطين بها مباشرة، لأن العتاب الناتج عن الحوار يغسل القلوب ويساهم في قيام اليمن الجديد، يمن ما بعد الوحدة. اما البديل من الحوار فهو بكل صراحة نوع من الصوملة لليمن يخرج منه جميع اليمنيين مهزومين.

الانتصار يبدأ بالانتصار على النفس. والانتصار على النفس لا يكون سوى بممارسة ضبط للنفس حتى ولو كان ذلك على حساب الكرامة الشخصية. فكرامة الوطن تظل هي الاهم وامامها يفترض ان يهون كل شيء.

مطلوب اكثر من اي وقت في اليمن التعالي على الجراح مهما كانت عميقة، ففي ذلك ضمان لمستقبل البلد وللمواطن اليمني الذي ضحى بالكثير في السنوات الثلاث الماضية من اجل استمرار الوحدة ومن اجل المحافظة على حد ادنى من المقومات التي تعده بمستقبل افضل. ففي اليمن كل شيء جاهز من اجل انفجار كبير. لكن كل شيء جاهز ايضاً من اجل تفادي مثل هذا الانفجار، ومن اجل الاستفادة من تجارب الماضي بسلبياته وايجابياته بغية ايصال البلد الى شط الامان. مرة اخرى المطلوب حوار مباشر والتعالي على الاساءات حتى ولو بدت هذه الاساءات من النوع الذي يصعب التعالي عليه. ففي سبيل المحافظة على اليمن الموحد يهون كل شيء، والبطولة في تقديم التنازلات وليس في العناد والمواقف الانتهازية!

خير الله خيرالله



المصدر : ....

التاريخ : ....

اقتصاديون عرب يبحثون في صنعاء الشهر المقبل في دور المصارف وبرامج الأصلاح الاقتصادي



□ دبي - «الحياة»:

■ قرر اتحاد المصارف العربية عقد ندوة موسعة في صنعاء حول دور القطاع المصرفي في برامج الاصلاح الاقتصادي والنقدي في الوطن العربي وذلك بالتعاون مع البنك اليمني للانشاء والتعمير بمشاركة عدد من الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين العرب.

وقال الدكتور عدنان الهندي امين عام اتحاد المصارف العربية ان الاتحاد قرر البحث من خلال الندوة التي ستقام خلال الفترة من ١٥ الى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في الوسائل التي تبنتها بعض الدول العربية في مواجهة العجز في الموازنات، وتقصي الظروف التي دفعت الدول لتبني برامج الاصلاح وتقييم مسار الاجراءات الاصلاحية، واظهر دور ادارة السياسة النقدية في برامج الاصلاح الاقتصادي مع التركيز على سياسات تحرير اسعار الفوائد والصرف وانعكاساتها على الاوضاع الاقتصادية العامة.

واضاف ان المؤتمرين سيركزون خلال ثلاثة أيام على بحث الادوار المتعددة للقطاع المصرفي في انجاح السياسات النقدية والمالية بما يتناسب واغراض برامج الاصلاح الاقتصادي، واستشراف الدور المرتقب لادارة السياسة المالية في تفصيل الاجراءات والتدابير الاصلاحية النقدية وفي انجاح برامج الاصلاح الاقتصادي.

وقال انه ينبغي في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي التركيز على دور الجهاز المصرفي في انجاح الاجراءات والتدابير النقدية والمالية الصلاحية. وخير دليل على اهمية دور هذا الجهاز في توفير فرص النجاح للاجراءات الاصلاحية، ان العديد من الدول، خاصة العربية منها، تسابقت خلال السنوات الأخيرة لاصدار قوانين الاصلاح المصرفي بغية تطهير وتنظيم القطاع المصرفي فيها ورسم ادوار جديدة له في خطط اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. مشيراً الى ان الاجراءات المصرفية الجديدة في بعض الدول تملي على المصارف على اختلاف انواعها شروطاً محددة في مجال منح التسهيلات الائتمانية للقطاعين العام والخاص بغية انجاح سياسة ضبط التوسع النقدي وتالياً تقييد حدة الضغوط التضخمية في البلاد. ثمة اجراءات اخرى تسمح في بعض الدول بتوسع الجهاز المصرفي في توفير فرص التمويل لاغراض اعمارية وانمائية طويلة الاجل. وهناك اجراءات في عدد من الدول تسمح للجهاز المصرفي التدخل في اسواق راس المال وتفعيل حركتها والمساهمة في تطويرها، والى ذلك تفرض بعض القوانين المصرفية على المصارف الاكتتاب بنسب كبيرة من مواردها المالية في سندات الخزينة العامة لتوفير فرص التحويل المناسبة للقطاع الحكومي ومؤسساته المختلفة للانفاق على مشاريع انتاجية وخدمية.

واضاف ان العديد من الدول العربية تبنت خلال السنوات الماضية، برامج اقتصادية اصلاحية بغية اعادة هيكلة اقتصادياتها وتصويب الاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية لضمان نمو اقتصادي متواصل بدون ضغوط تضخمية ووضعية افضل لميزان المدفوعات. وقد اشتملت هذه البرامج الاصلاحية على تدابير عديدة لتحقيق انفتاح الاقتصادات داخلياً وخارجياً وتحريرها في الكثير من المجالات والانشطة الاقتصادية، وقد جاء هذا التحرير الاقتصادي بعدما تبين للجميع ان الاقتصاد يحقق اعلى قدر من الكفاءة اذا ادير على اساس المنافسة.

وقال ان برامج التصحيح الاقتصادي في الدول التي تبنتها السياسة النقدية اولت اهمية بالغة بوصفها سياسة محورية ترتبط بالسياسات الاقتصادية الاخرى وتساهم في خلق البيئة الملائمة لضمان سير التصحيح ونجاحه، مستندة بذلك الى خمسة محاور رئيسية هي: تحرير سعر صرف العملة الوطنية والمحافظة على استقرارها، وتعويم اسعار الفائدة، وضبط الائتمان المحلي، والتحرير التدريجي لتعليمات مراقبة العملة الاجنبية، الى جانب الاستمرار في تبني سياسات ائتمانية انتقائية موجهة نحو القطاعات ذات الاولوية الاقتصادية. ولا شك ان الموائمة بين هذه المحاور تسعى الى تحقيق الاهداف المتبناة في الجانب النقدي، وعدم تجاوز سقوف الائتمان والاهداف التاشيرية الموضوعة.

وقال ان اتحاد المصارف يرى ان الاصلاحات المالية في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي تركز على عدة محاور رئيسية هي السعي لرفع حجم الواردات العامة من ضرائب ورسوم عامة وبصفة رئيسية في تفعيل عمليات التحقق والجباية للضرائب والرسوم ورفع معدلاتها واستحداث انواع جديدة من الضرائب والرسوم على سلع وخدمات معينة. وترشيد وربط الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة ورفع الدعم عن بعض هذه السلع والخدمات، وتحديد سقوف لاقراض القطاع العام من البنك المركزي. وكذلك وضع سقوف لمعدلات العجز في الموازنات العامة. وتحرير تجميد حجم المديونيات الداخلية والخارجية وادخالها في برامج تسوية وتنشيط تمتد لآجال محددة، وتبني سياسات تخصيص اجزاء واسعة من القطاع العام بغية تحديث وتطوير مالية وتصويب مسار المؤسسات العامة.

واكد على ان السياسة النقدية، خلاف غيرها من السياسات الكلية الاخرى، تضع اهدافا وسيطة وليست نهائية، تهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية التي تمثل اهدافاً نهائية كالناتج الوطني والعمالة والاسعار وميزان المدفوعات، ومن هذا المنطلق تحدد السياسة النقدية هدفاً لمعدل نمو السيولة المحلية تراعي



فيه معدل النمو المستهدف في الناتج الحقيقي ومعدل النمو المتوقع في مستويات الاسعار، بحيث لا تفيد مستويات السيولة المحلية النمو المستهدف في الناتج، ولا تشكل تهديداً على مستويات الاسعار.

ومع الاخذ بعين الاعتبار الاثر التوسعي او الانكماشي المتوقع للقطاع الخارجي، في ضوء توقع اتجاهات ميزان المدفوعات، يلجأ البرنامج الى تحديد الحد الاعلى للاثر التوسعي للموجودات المحلية للجهاز المصرفي، ويحدد سقفاً للزيادة في صافي هذه الموجودات، ولضمان توفر مصادر التمويل للقطاع الخاص، يضع البرنامج سقفاً اضافياً على صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام الى جانب السقف المفروض على صافي الموجودات المحلية. وبينما يعد كلا السقفين معيار اداء ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي يتوجب تبني الاجراءات الكفيلة بعدم تجاوزهما، يعد الائتمان الموجه للقطاع الخاص هدفاً تأشيرياً ولا يشكل تجاوزه خرقاً لمعايير الاداء طالما بقيت السقوف السابقة ضمن الاطر المحددة.

واضاف ان ادارة السياسة النقدية اوكلت دورا هاما لسياسة تحرير اسعار الفوائد والصرف في خلق البيئة النقدية الملائمة لتوفير مناخ اقتصادي عام مناسب لضمان نجاح برامج الاصلاح الاقتصادي، لذا رأينا السلطات النقدية في العديد من الدول تحرر اسعار الفوائد والصرف وتركها تتحدد على هدى قوى السوق من عرض وطلب. وجاءت سياسات تحرير اسعار الفوائد والصرف بعدما ابتت سياسات تثبيت اسعار الفوائد والصرف من قبل البنوك المركزية في العديد من الدول، لا سيما تلك التي اخذت بنظام الاقتصاد الاشتراكي او الموجه، عقمها وفشلها بعدما احدثت افرازات سلبية على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة على العمل المصرفي



المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

«البيض» يقاطع جلسة مجلس النواب اليمنى المخصصة لأداء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية

صنعاء – من محمد مصطفى :

أدى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح و٣ آخرون من أعضاء مجلس الرئاسة الخمسة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب اليمنى أمس، في حين تغيب نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض الذى كان قد انتخبه مجلس النواب لمجلس الرئاسة عن اداء اليمين

وأعلن الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب أنه تلقى رسالة من على سالم البيض أعرب فيها عن أسفه عن عدم قدرته للمجيء إلى صنعاء لأداء اليمين الدستورية لأسباب يعرفها المجلس، مما أثار استياء أعضاء مجلس النواب الذين حضروا الجلسة حيث طالبوا باعلان الأسباب التى حالت دون مجيء نائب الرئيس لأداء اليمين الدستورية.

وقد ادى اليمين الدستورية أمس، الى جانب الرئيس اليمنى، عبدالعزيز عبدالغنى، وهو من حزب المؤتمر مثل الرئيس، وسالم صالح وهو من الحزب الاشتراكى مثل البيض، والشيخ الزندانى من حزب التجمع اليمنى للإصلاح، وهى الاحزاب المشتركة فى الائتلاف الحاكم.

وقد عقد الرئيس على عبدالله صالح مؤتمرا صحفيا عقب أدائه اليمين الدستورية أشاد فيه بالعلاقات المصرية – اليمنية. وقال إن اليمن تعول كثيرا على الدور المصرى فى إعادة التضامن العربى والمصالحة العربية.

وردا على سؤال «للأهرام» حول التعديلات المقترحة فى انتخاب رئيس الجمهورية، قال : إن اليمن الان بصدد اصدار دستور جديد، وأن هناك اتفاقا مبدئيا على تغيير شكل الائتلاف الحاكم على أسس ديمقراطية وليست جغرافية وأضاف أن من التعديلات المقترحة انتخاب الشعب مباشرة لرئيس الجمهورية

وان الحزب الإشتراكى قد قدم قائمة تضمنت ١٨ نقطة منها النص فى التديلات الدستورية المقترحة على مهام منصب نائب الرئيس، ومنها أن يتولى نائب الرئيس مهام رئيس الجمهورية فى حالة خلو هذا المنصب وحتى يتم انتخاب رئيس جديد، بالإضافة إلى محاكمة المسئولين عن عمليات الاغتيال التى استهدفت أعضاء الحزب الاشتراكى خلال الفترة الماضية

ودعا الشيخ الأحمر جميع القوى السياسية والاحزاب فى اليمن إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية والبعد عن الشعارات والمزايدات التى تضر بمصلحة الوطن ومسيرة الوحدة .

وقال : إن إصلاح العلاقات بين اليمن ودول الخليج ستكون على قائمة جدول أعمال مجلس الرئاسة خلال المرحلة القادمة مشيرا إلى ضرورة عودة هذه العلاقات إلى مسارها الطبيعى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٣

الصراع بين «الشعبي» و«الاشتراكي» يعزز نفوذ «الإصلاح» في مجلس الرئاسة اليمني

صنعاء: من ناجي الحرازي

جاء انتخاب الشيخ عبد المجيد الزنداني احد زعماء التجمع اليمني للاصلاح لعضوية مجلس الرئاسة ليؤكد مجدداً ان التجربة الديمقراطية اليمنية تمضي في طريق مختلف تماماً عما تعارف عليه النظام الدولي الجديد، حيث يواصل النظام اليمني الجمع بين خصوم الامس ليجلسوا معاً حول طاولة واحدة، يناقشون مشاكل حاضرهم ويخططون لمستقبلهم.

فبعد ان تمكن التجمع اليمني للاصلاح من فرض وجوده في انتخابات مجلس النواب، التي جرت في ٢٧ ابريل (نيسان) الماضي، ثم في تشكيلة الحكومة الجديدة التي اعقبت تلك الانتخابات، يأتي ترشيح الاصلاح للشيخ عبد المجيد الزنداني لعضوية مجلس الرئاسة ليشير بوضوح الى ان التيار الاسلامي في اليمن يرغب في ان يكون شريكاً كاملاً في عملية بناء دولة الوحدة اليمنية، بغض النظر عن الاهداف والمبادئ التي ينادي بها، والتي تنظر اليها بعض القوى السياسية في البلاد وحتى سوى خارجية بنوع من التوجس والخيفة.

ويراهن كل من الاشتراكي والمؤتمر - حسب بعض المصادر - على ان انضمام الزنداني لمجلس الرئاسة سيرجح كفته على حساب الطرف الاخر، وسيجعله في موقف اقوى عند اتخاذ القرارات المصيرية. فالمؤتمر الشعبي العام معروف بعلاقته الوثيقة مع التيار الاسلامي في البلاد منذ تأسيسه في 1982، وحتى قبل ذلك عندما استعان الرئيس صالح بجماعات مسلحة تنتمي لتنظيمات اصولية لمحاربة الجبهة الوطنية، التي كانت مدعومة حينئذ من الحزب الاشتراكي. وخلال سنوات قبل الوحدة وبعدها، عرف عن الرئيس صالح علاقته الوثيقة بالشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - ويتوقع المؤتمر الشعبي العام من الشيخ عبد المجيد الزنداني ان يكبح جماح الحزب الاشتراكي اليمني بمواصلة طرح مطالب الاصلاح المتعلقة بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في كل ما يتعلق بحياة اليمنيين، وهو الامر الذي يسبب قلقاً للحزب الاشتراكي الذي ينادي بالتحديث ومسايرة العصر.

اما الحزب الاشتراكي فيأمل ان يؤدي انضمام الشيخ الزنداني الى مجلس الرئاسة الى تخفيف العبء عنه، خاصة في ما يتعلق بمطالبه المستمرة من اجل الاصلاح ومحاربة ظواهر الفساد، وتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها اليمن، وهو في سبيل ذلك مستعد لتقديم تنازلات متعلقة بمسالة تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، وتعديل الدستور، وتوفير فرصة للتيار الاصولي في المحافظات الجنوبية التي ظلت - خلال السنوات الثلاث الماضية - مغلقة امامه بسبب احكام قبضة الحزب الاشتراكي.

ويراهن الحزب الاشتراكي ايضا على ان الرئيس علي عبد الله صالح - بموافقته على انضمام الزنداني لمجلس الرئاسة، يزيد احتمالات تقليص نفوذ المؤتمر الشعبي العام في السلطة، ذلك ان الشيخ الزنداني لا يمكن ان يقر كثيراً من التصرفات التي تنسب حالياً لقيادات المؤتمر، وكذلك ينضم الى الحزب في المطالبة بالاصلاح المالي والاداري.

وبالنسبة للشيخ الزنداني - المعروف عنه الخصومة الشديدة للحزب الاشتراكي، وللدستور الذي قامت عليه دولة الوحدة، ومطالبته المستمرة للحزب «باعلان توبته عن الافكار التي تبناها خلال سنوات حكمه لجنوب اليمن، وان يعلن تخليه عنها وعدم العودة اليها مستقبلاً، لكن مصادر مطلعة تؤكد انه مستعد لـ «المجادلة بالتي هي أحسن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

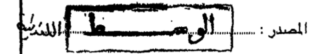
التاريخ : ١٧ [illegible] ١٩٩٣

اليمن: أزمة سياسية - دستورية مزدوجة

أربعة خيارات لتفادي المأزق مع انتهاء ولاية مجلس الرئاسة

صنعاء - فيصل جلول



المصدر :


التاريخ : ١٠/٢/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ تعيش اليمن ازمة سياسية مفتوحة بدات مع اعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض في عدن بدءاً من ١٩ آب (اغسطس) الماضي اثر عودته من جولة خارجية قادته الى الولايات المتحدة وفرنسا والاردن.

ويُخشى ان تنتهي الازمة السياسية الى ازمة دستورية اذا انتهت ولاية مجلس الرئاسة الحالي في ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري، ولم تتوصل اطراف الائتلاف الحزبي الحاكم (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والاصلاح) الى حل سياسي يساهم في ايجاد مخرج دستوري.

وتتمحور الازمة السياسية على تقاسم السلطة الرئاسية بين الاطراف الثلاثة التي حازت اكثر من ٩٠ في المئة من مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي. ويرى المؤتمر الشعبي العام الذي يقوده الرئيس علي عبدالله صالح ان فوزه بنحو نصف اعضاء المجلس النيابي يتيح له ارجحية طبيعية في السلطة الرئاسية، ويعطيه بالتالي موقعاً تقريرياً انعكس في اصراره على اجراء تعديلات دستورية تتيح للرئيس تعيين نائبه. في حين يرى الحزب الاشتراكي ان الاكثرية العددية في البرلمان ليست الوسيلة الوحيدة لقياس النفوذ السياسي في البلاد. ويؤكد مصدر قيادي في الاشتراكي التقته «الوسط» في صنعاء ان اللجوء الى وسائل قياس حسابية، تدفع الحزب الى التذكير بانه قدم من اجل الوحدة ثلثي مساحة البلاد وثلثي ثرواتها الطبيعية (الشطر الجنوبي)، ومن حقه تالياً الحصول على موقع حاسم في الرئاسة (نائب الرئيس) يكرس بنص دستوري اسوة بشريكه الوحدوي المؤتمر الشعبي.

اما التجمع اليمني للاصلاح، وهو القوة السياسية الثالثة في البرلمان، فيرى ان من حقه ان يتمثل في رئاسة الدولة اذا اعتمدت صيغة المجلس الرئاسية كما هي الحال الآن.

ولمعالجة هذا التضارب في النظرة الى السلطة الرئاسية، تتداول الاوساط السياسية في صنعاء سيناريوهات مختلفة يمكن حصرها في خيارات اربعة:

● **الخيار الأول**، صيغة (٣ - ٢) اي ثلاثة اعضاء للمؤتمر الشعبي وعضوان للاشتراكي. على ان ينتخب اعضاء المجلس انفسهم استناداً الى الدستور الحالي. ويمكن تبرير هذه الخطوة بتعذر اجراء تعديلات دستورية خلال الفترة القصيرة الباقية من ولاية المجلس الرئاسي الحالي والتي تنتهي في ١٥ من الجاري.

وإذا كان هذا الخيار يحظى بموافقة الحزب الاشتراكي فانه يلاقي معارضة قوية من الاصلاح الذي يُستبعد من التمثيل. وتعتبر مصادر التجمع ان هذا الحل لا يتناسب مع نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة، وبالتالي مع ظهور الاصلاح طرفاً اساسياً في البلاد. ويرد الاشتراكيون على هذه الحجة بالقول ان الاصلاح حظي برئاسة المجلس النيابي وان ذلك تم بالتفاهم مع اطراف الائتلاف الثلاثة وليس بفضل قوته البرلمانية وبالتالي لا يجوز ان يصر على تسلم مواقع متعددة في السلطة تتجاوز حجمه بكثير.

ولا يعترض المعتدلون في المؤتمر الشعبي على هذا الخيار اذا اتخذ صفة انتقالية، وإذا تعذر التفاهم مع الاشتراكي على حلول اخرى، مما يعني ان هذا الخيار قد يعتمد في اللحظة الاخيرة تفادياً للقطيعة. لكن مشكلة المؤتمر تبقى في ان فريقاً كبيراً من اعضائه يرغب في تغيير القاضي عبدالكريم العرشي بعضو آخر (في مجلس الرئاسة)، الامر الذي يفتح الباب على ترشيحات اخرى وبالتالي الدخول في دوامة من نوع آخر.

● **الخيار الثاني**، (٢ - ٢ - ١) اي عضوان للمؤتمر وعضوان للاشتراكي وعضو واحد للاصلاح. ويصطدم هذا الخيار بمعارضة شديدة من المؤتمر الشعبي الذي يحرم من الغالبية في المجلس الرئاسي، ويفقد بالتالي ثقة قاعدته التي تتطلع الى موقع غالب يتناسب مع قوته النيابية. وتتساءل مصادر المؤتمر عن السبب الذي يوجب مساواته في التمثيل مع الاشتراكي، وتعتبر ان مثل هذا الامر يكرس النظرة التشطيرية الى البلاد.



المصدر : الوسط الشرقية

التاريخ : ١٢ اذار ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المقابل يناسب هذا الخيار الحزب الاشتراكي لأنه يعطيه ارجحية على الاصلاح ويوازن بينه وبين المؤتمر. اما الاصلاح فانه يحقق من خلال هذا الخيار هدفه بالحصول على تمثيل في اعلى سلطة في الدولة.

● الخيار الثالث، صيغة (٣ - ١ - ١) اي ثلاثة اعضاء للمؤتمر وعضو واحد لكل من الاصلاح والاشتراكي. ويصطدم هذا الخيار بمعارضة اشتراكية مزدوجة. فهو من جهة يكرس ارجحية مطلقة للمؤتمر ويخلق مشكلة داخلية في الحزب بين امينه العام علي سالم البيض والأمين العام المساعد السيد سالم صالح محمد الذي ينتمي الى منطقة يافع، هذه المنطقة الحساسة في الجنوب والتي فقدت تمثيلها في الحكومة باستبعاد احد وزرائها (محمد سلمان) ولا يمكن ان تنظر بعين الرضى الى استبعاد سالم صالح محمد اذا كانت حصة الحزب ستحصر بعلي سالم البيض.

● الخيار الرابع: صيغة (٢ - ١ - ١ - ١) اي عضوان للمؤتمر وعضو واحد لكل من الاشتراكي والاصلاح وعضو مستقل، ويحظى هذا الخيار بموافقة عامة، لكن المشكلة تكمن في اختيار العضو المستقل، ذلك ان كل طرف سيسعى الى ترشيح مستقل قريب منه، وفي كل الحالات يصعب العثور على مرشح مستقل استقلالاً حقيقياً في الوسط السياسي اليمني.

ويستند مجمل هذه الخيارات الى الدستور الحالي والى تعذر اجراء تعديلات دستورية تفضي الى شكل جديد للرئاسة يقوم على انتخاب رئيس كامل الصلاحية يعين نائباً له قبل او بعد انتخابه، كما تفترض وثيقة التعديلات الدستورية التي وقعت عليها اطراف الائتلاف الثلاثة وعارضها نائب الرئيس علي سالم البيض واعتكف بفعل اعتراضه عليها.

ويذكر هنا ان الحزب الاشتراكي الذي فجّر الازمة باعتكاف امينه العام يلوّح بعدد من الاوراق لتحقيق اهدافه من بينها مواصلة الاعتكاف واستمهال توحيد الجيش، والتحرك البرلماني لتعطيل فرض التعديلات الدستورية اذ يكفي الحزب الحصول على قبضة من اصوات المستقلين لامتلاك نسبة ثلث الاصوات وصوت اضافي، وهو العدد المطلوب للحؤول دون اقرار التعديلات في البرلمان فضلاً عن الضغط بورقة الاستحقاق الدستوري الذي ينتهي في ١٥ من الجاري.

ان لعبة «حافة الهاوية» التي تدور في اليمن هذه الايام تفتح الوضع في البلاد على احتمالات خطرة ليست كلها سلمية، الامر الذي استدعى تدخل وسطاء خارجيين ومحليين بينهم لجنة المتابعة البرلمانية برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس المجلس النيابي. ويسعى الوسطاء الى التوفيق بين الآراء المتضاربة والى ايجاد حل لا يؤدي الى «موت الذئب» او «فناء الغنم» اي الى نزع صواعق تفجير الازمة وإيكال حلها الجذري الى الوقت... والمستقبل. ■



مجلس الرئاسة اليمني يسترضي زعيم الجنوب المعتكف

تجديد رئاسة صالح وانتخاب البيض غيابيا

■ الأحمر: العلاقات مع دول الخليج في مقدمة المهام

صنعاء - وكالات - عقد مجلس الرئاسة اليمني اول اجتماع له بعد ظهر امس بحضور اربعة اعضاء من اصل خمسة مع استمرار اعتكاف النائب السابق لرئيس المجلس علي سالم البيض في عدن بسبب خلاف مع الرئيس علي عبدالله صالح الذي جدد المجلس انتخابه

وقالت وكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان الرئيس صالح رشح خلال الاجتماع البيض لتولي منصب نائب الرئيس وان اعضاء المجلس وافقوا بالاجماع على الاقتراح

ولم تشر الوكالة الى الاشكال الدستوري الذي يترتب على هذا الترشيح كون الدستور اليمني المطبق حاليا لا ينص على وجود نائب للرئيس، لكن هذا المنصب اسند الى البيض سابقا بموجب اتفاق الوحدة الانتقالي في مايو ١٩٩٠ على امل ان تلحظه التعديلات الدستورية لاحقا.

وهو امر لم يتم نتيجة الخلاف بين الحزبين الرئيسيين.

واوضحت مصادر يمنية مطلعة ان ترشيح البيض لمنصب نائب الرئيس جاء بمثابة «استرضاء» للزعيم الجنوبي المعتكف بانتظار ان يحضر الى صنعاء لاداء اليمين الدستورية امام مجلس النواب الذي يفترض ان يزكي اختياره لنيابة الرئاسة

وكان الاعضاء الاربعة علي عبدالله صالح وعبد العزيز عبد الغني (حزب المؤتمر الشعبي العام) وسالم صالح محمد (الحزب الاشتراكي) والشيخ عبد المجيد الزنداني (حركة الاصلاح الاسلامي) اذوا اليمين الدستورية امام مجلس النواب صباح امس واختاروا صالح رئيسا



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ١٧/١٠/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ودعا الرئيس اليمني في كلمة القاها عقب ادائه اليمين الدستورية جميع القوى السياسية للتعاون مع حكومة الائتلاف لانجاز كل المهام الوطنية.

كما دعا الى فتح صفحة جديدة من التعاون، واضاف قائلا: «اننا نلتزم ببرامجنا الحزبية التي بموجبها نلنا ثقة الجماهير وهي البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام والبرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني والبرنامج السياسي للتجمع اليمني للاصلاح».

وكان البيض اشار في رسالة تليت امام مجلس النواب امس ان «الجميع يعرف الاسباب التي دعت الى عدم حضوري» الى صنعاء.

ومن ناحية ثانية، اكد الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني في الجلسة «ان اليمن مر بمصاعب كثيرة خلال الفترة الانتقالية وعانى فيها الشعب اليمني كثيرا حتى جاءت الانتخابات اليمنية في ٢٧ ابريل الماضي لترسم واقعا سياسيا جديدا مختلفا عما كانت عليه قبل الانتخابات.

واعرب عن امله في ان تكون المرحلة القادمة مرحلة جديدة ينعم فيها الشعب بالامن والاستقرار ويسود فيها العدل والمساواة.

واشار الشيخ الاحمر الى ان الشعب اليمني اعتبر الانتخابات بداية لصفحة جديدة للانطلاق نحو افاق جديدة ورحبة في البناء والتقدم ويتطلع الى تحقيق اماله في تعميق الوحدة الوطنية والقضاء على كل اثار التشطير وفي مقدمتها استكمال توحيد القوات المسلحة والامن بعيدا عن النشاط الحزبي والقبلي.

واكد الشيخ حسين الاحمر ان الامال لا تتحقق الا اذا صدقت النوايا وتوحدت جهود ونوايا القوى المخلصة للعمل وارتفع الجميع الى مستوى المسؤولية وان تضطلع القيادة والحكومة برسم سياسة وطنية واضحة.

واكد الشيخ الاحمر على ان علاقات اليمن بالاشقاء في الجزيرة والخليج تاتي في مقدمة المهام التي يجب على القيادة والحكومة ان توليها اهتمامها وان تعمل كل ما يمكن عمله للاسراع في تحقيق هده المهمة الملحة وصولا الى تطوير علاقات اليمن بالاشقاء في الدول العربية والاسلامية وعلاقات الصداقة والتعاون مع بقية دول العالم على قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

واشار الاحمر الى ان تشكيل مجلس الرئاسة جاء ليمثل اطراف الائتلاف الذي يستدعي من الجميع التجرد على انجاحه لانه يضم القوى الرئيسية والفاعلة في المجتمع والجميع يعلقون عليه الآمال لتجاوز ما وصلت اليه الحال وهو مطالب بتحقيق ما جاء في برنامج الحكومة والذي بموجبه منحت الثقة ولن نتمكن من تحقيق هذا البرنامج الا اذا تعاون الجميع في القيادة والحكومة على ذلك.

وفي مجال آخر، قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان اليمن يسعى مع كل من مصر وسلطنة عمان لاعادة التضامن العربي على اسس سليمة وصحيحة.

واشار في مؤتمر صحفي عقده عقب ادائه اليمين الدستورية امس الى ان ما حدث في اليمن من توتر يعتبر ظاهرة صحية لان اليمن اخذت بالمسار الديمقراطي والتعددية السياسية، معربا عن امله في ان يتم تجاوز الازمة كما حدث في ازمات سابقة.

وردا على سؤال قال الرئيس اليمني ان محادثات لجنة الحدود اليمنية السعودية تاجلت الى اجل غير مسمى بطلب من السعودية

واضاف بان اليمن على استعداد لاستئناف هذه المحادثات في اي وقت تريده العربية السعودية كما انه على استعداد لحل مشاكل الحدود مع الاشقاء في السعودية



أدى اليمين مع أعضاء مجلس الرئاسة في غياب البيض

علي صالح: تجاوزنا الأزمة السياسية المفتعلة

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ ادى امس رئيس مجلس الرئاسة اليمني وثلاثة آخرون من اعضائه اليمين الدستورية امام مجلس النواب وتخلف عن اداء اليمين الأمين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض الذي يرفض العودة الى صنعاء ويواصل اعتكافه في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي.

لكن البيض وجّه رسالة الى البرلمان، تسلّمها رئيسه اثناء جلسة اليمين الدستورية من المهندس حيدر ابو بكر العطاس، اعتذر فيها عن عدم الحضور، وجاء فيها: «بعد ابلاغي طلب الحضور لأداء القسم أشكركم على ثقتكم واعتذر عن الحضور لانني لم اتمكن، لاسباب تعرفونها، وساعمل معكم بكل جد لتوفير هذه الفرصة قريباً».

واجتمع اعضاء مجلس الرئاسة الموجودون في صنعاء في ساعة مبكرة من صباح امس واعادوا انتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة والبيض نائباً له (غيابياً).

وقبل اداء اليمين القى رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر كلمة دعا فيها الى «جعل المرحلة القادمة مرحلة مساواة في التعامل السياسي وحماية المواطن وتوفير الحاجات الأساسية للشعب ومرحلة جديدة للقيادات السياسية في البلاد... والعمل على اقامة نهضة تنموية حقيقية واستكمال توحيد القوات المسلحة والأمن وتصحيح اوضاعها». ورأى «ان على المرحلة الجديدة حماية الوطن والدستور بعيداً عن الولاءات الحزبية والقبلية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٣

علي صالح: تجاوزنا الأزمة السياسية المفتعلة

تتمة الصفحة الاولى

والمناطقية.

وبعدما ادى القسم الرئيس علي صالح والاعضاء عبدالعزيز عبدالغني وسالم صالح محمد وعبدالمجيد الزنداني القى علي صالح كلمة امام البرلمان في المناسبة قال فيها: «مر الوطن اليمني خلال هذه الفترة بامتحان صعب ولكن بتعاون كل الشرفاء والمخلصين حاولنا جميعاً تجاوز هذه المرحلة. وان اي تنازل من اجل هذه الامة لا يعتبر من اجل حزب او شخص (يقصد الحزب الاشتراكي وعلي البيض) التنازل يكون للوطن والشعب والمصلحة الوطنية».

وطالب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بتكاتف الجهود «لتجاوز المهمات الراهنة الصعبة»، كما طالب احزاب المعارضة بالتعاون «من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وسلامتها من اي تصدع وانشقاق».

وعلى رغم ان الازمة السياسية الراهنة في البلاد لم تتجاوز بعد حدود الانفراج الحقيقي إلا ان الرئيس صالح اكد في كلمته على تجاوزها بعدما اعترف بوجودها فعلاً. وقال: «وجدت الأزمة السياسية الراهنة وهي ازمة مفتعلة ويجب ان نتجاوزها وتجاوزناها بالفعل وامامنا قواسم مشتركة للعمل من البرامج السياسية والانتخابية للاحزاب المؤتلفة الثلاثة في الحكم (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) وعلينا جميعاً ان نحول هذه القواسم المشتركة من شعارات الى تطبيق عملي». واضاف: «هناك مهمات رئيسية امامنا وهي الحفاظ على الوحدة اليمنية وتطبيق سيادة القانون واحترام الدستور ورفع المعاناة عن كاهل المواطن وهناك خطوط حمر يجب ان لا نتجاوزها خصوصاً ممن يرتكب حماقات تتعلق باجراءات تضر بالمصلحة الوطنية». وختم: «كنت اتمنى ان لا ابقى في هذا المنصب وان اكون مواطناً عادياً اسهم بتجربتي في الراي ولكن الظروف غير الطبيعية اجبرتني على تحمل هذه المسؤولية».

وعقب جلسة مجلس النواب واداء اليمين عقد الرئيس اليمني ومعه اعضاء المجلس مؤتمراً صحافياً في القصر الجمهوري في صنعاء. ورداً على سؤال لـ «الحياة» عن الازمة السياسية الراهنة قال الرئيس اليمني: «نحن ننتقل بنجاح كبير من مرحلة الى مرحلة بسرعة كبيرة. من التشطير الى قيام الوحدة، من ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ الى ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي يوم جرت الانتخابات النيابية في البلاد. وجاءت هذه النقلات فيما نحن نبني مؤسسات ديموقراطية حديثة على انقاض نظامين شطريين. ولهذا لا بد ان يظهر بعض التباينات. والازمات السياسية ظاهرة صحية وكانت متوقعة. ومثلما حدثت افرازات قبل الانتخابات النيابية كان من الطبيعي ان يحدث مثلها قبل انتخاب مجلس الرئاسة. وهو تقليد يحدث في كثير من دول العالم». واضاف: «المهم كيف تدار الازمة وتخرج منها البلاد بسلام بجهود المخلصين وجهود الاحزاب الثلاثة المؤتلفة في الحكم. وعلينا من الآن ان نفتح صفحة جديدة ونلتزم الديموقراطية خياراً افضل لتجاوز هذه الازمة». وتابع: «اي حدث ياتي لا بد ان تصاحبه تفسيرات يعتبرها الناس ازمة. انتخاب مجلس الرئاسة حدث واعتبر ازمة في سياق الدعاية الانتخابية. وهي ظاهرة صحية رغم اننا غير راضين عنها. ولو كانت هذه الازمة قبل الوحدة لكانت عواقبها وخيمة (...) وعندما نعمل على تجاوز الازمة السياسية الراهنة نفسد على اعداء اليمن مخططاً خطيراً يهدد الوحدة اليمنية».

ورداً على سؤال عن رد محتمل من البيض على خطابه اجاب: «ارحب باي رد». واوضح «ان هناك اتجاهاً لاعتماد اللامركزية بتوفير صلاحيات للمجالس المحلية واعادة النظر في التقسيم الاداري. وهذه ليست المشكلة الرئيسية ولو كانت جزءاً من مشكلة الأزمة الراهنة».



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الرئاسة اليمني يؤدي اليمين الدستورية وسط استنفار أمني

غاب البيض... وعلي صالح تمنى أن يكون مواطناً عادياً

صنعاء: من عبد الله حموده
وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

خرجت القيادة اليمنية امس من فراغ «المازق الدستوري»، وادى اربعة من اعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية لتولي مهام مناصبهم امام مجلس النواب، بينما اعتذر العضو الخامس، علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي - «مؤقتاً»، وبذلك انفسح الوقت لحل «الازمة السياسية»، التي دفعت البيض إلى الاعتكاف في منزله بعدن.

وازدحمت الطرق المحيطة بمقر مجلس النواب في وسط صنعاء امس باكثر من الفي مسلح، إضافة إلى أعداد كبيرة من الجنود، كانوا واقفين على قارعة الطريق او جالسين في سيارات عسكرية عند التقاطعات الرئيسية.

وتمشياً مع ما اصبح امراً عادياً في اليمن، توصلت قيادات الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) إلى حل توفيقي مساء أول من أمس.

وترتب على هذا الحل التوفيقي إعادة انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة، وعلي سالم البيض - غيابياً - نائباً للرئيس، وذلك في اجتماع عقده المجلس الجديد - بأربعة أعضاء - قبل الذهاب إلى مجلس النواب. وهناك ادى كل من الرئيس علي عبد الله صالح وعبد العزيز عبد الغني (المؤتمر الشعبي العام) وسالم صالح محمد (الحزب الاشتراكي) وعبد المجيد الزنداني (التجمع اليمني للاصلاح) اليمين الدستورية، وقرأ رئيس المجلس الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رسالة اعتذار من البيض، جاء فيها «لم أتمكن من الحضور لأسباب تعرفونها، وساعمل معكم بكل جد لتوفير هذه الفرصة قريباً»، مما يشير إلى استمرار المشاورات لحل الأزمة السياسية.

وقال بعض الحضور - في قاعة مجلس النواب - إن ابتسامة

التتمة ....ص 4

غاب البيض

ظهرت على وجوه بعض الأعضاء، عندما جاء في كلمة الرئيس علي عبد الله صالح - بعد أداء اليمين - قوله «كنت أتمنى ان اكون مواطناً عادياً، ولكن لان لدي خبرة في الحكم خلال 15 عاماً، قبلت بالوضع».

وفي مؤتمر صحافي عقده أعضاء مجلس الرئاسة الذين ادوا اليمين أمس في القصر الجمهوري، قال الرئيس علي عبد الله صالح إن «التقسيم الإداري قائم وسيعاد النظر فيه بما يمكننا من حسن الاداء»، وأضاف أن «الدستور لم يحدد منصب نائب للرئيس، ولكن المصلحة الوطنية تقتضي وجود هذا المنصب، و اكثر من نائب للرئيس، كما أن الدستور لم يمنع ذلك».

وأفاد مراقبون أن ذلك يتمشى مع مطالب الحزب الاشتراكي، ويعتبر مؤشراً على التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي للمحافظة على الوحدة، وإفساح المجال أمام برنامج ومشاركة الحزب الاشتراكي في بناء دولة حديثة.

ورداً على سؤال لـ«الشرق الاوسط» قال الرئيس اليمني: «انا معك في أنه ما زالت هناك رواسب شطرية ولا ننكرها، ولكن هناك اتفاقاً لدى قيادة الائتلاف للتغلب على هذا الموروث إذ أن عمر الوحدة 3 سنوات».

واضاف: «اننا لا نعمل فقط على توحيد الجيش، ولكن إعادة البناء بشكل كامل».

وكانت حالة التوتر قد اشتدت عصر أول من امس في صنعاء، عندما عبرت طائرة الكونكورد التي كان يستقلها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران المجال الجوي فوقها، وأحدثت فرقعة هائلة، أثارت الذعر لدى المواطنين، واضطرت السلطات إلى إصدار بيان بذلك.

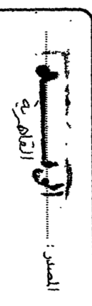
وقالت مصادر في الحزب الاشتراكي إن البيض ماض في تصميمه على أن تكون عودته إلى العاصمة صنعاء وأداؤه اليمين الدستورية مشروطة بتنفيذ الـ18 نقطة التي طرحها الحزب الاشتراكي على بقية أعضاء الائتلاف الحاكم (الشعب والإصلاح) أو تحديد فترة زمنية لتنفيذها.

ويعتبر بعض المراقبين السياسيين أن وصول سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للاشتراكي إلى صنعاء ومشاركته في أول اجتماع لمجلس الرئاسة وأداءه اليمين الدستورية هو محاولة لتخفيف حدة الانتقادات التي بدأ يواجهها الاشتراكي بعد رفضه مشروع التعديلات الدستورية وما نتج عنها من اعتكاف البيض الذي يرى أن الازمة ما تزال قائمة حتى وأن تم انتخاب مجلس رئاسة جديد.

وترى مصادر سياسية أن تأدية سالم صالح اليمين الدستورية ورفض الأمين العام للاشتراكي الحضور إلى البرلمان امس جاءا لممارسة مزيد من الضغط على المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح لقبول جميع النقاط التي طرحها الاشتراكي في وقت سابق من هذا الشهر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر: القاهرة

التاريخ: ١٠-١٢ أكتوبر ١٩٩٣

تصاعد الأزمة السياسية في اليمن:

نائب الرئيس يرفض أداء اليمين الدستورية لعضوية مجلس الرئاسة

«البيض» يتهم القيادات السياسية بعرقلة خطط الديمقراطية والوحدة

صنعاء ـ وكالات الأنباء: تصاعدت أمس الأزمة السياسية في اليمن. قاطع علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني، مراسم أداء اليمين الدستورية لأعضاء مجلس الرئاسة الجديد، أمام البرلمان. أدى أعضاء المجلس الأربعة الآخرون، اليمين الدستورية. وتم تجديد فترة ولاية علي عبد الله صالح رئيساً لفترة ثانية. أرسل «البيض» رسالة إلي البرلمان قال فيها: «إنه لم يتمكن من الحضور لأسباب يعرفها جميع أعضاء البرلمان». وكان الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه «البيض»، قد قاطع جلسة البرلمان يوم «الأربعاء» الماضي، المخصصة لأداء أعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية، مما أدي إلي تأجيل الجلسة حتي أمس. يتهم «البيض»، أعضاء مجلس الرئاسة بالتباطؤ في تنفيذ خطط الوحدة، والتراخي في إقرار الديمقراطية. يوجد «البيض» حالياً بمعقله في عدن وسط أنصاره، بعد أن غادر صنعاء في شهر «يوليو» الماضي، ورفض العودة إليها.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٣

«الاشتراكي» يتحفظ على أسلوب إعلان البيض نائباً للرئيس اليمني

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تحفظ مصدر رفيع المستوى في الحزب الاشتراكي اليمني على طريقة إعلان نبأ «انتخاب» علي سالم البيض ـ الأمين العام للحزب ـ نائباً لرئيس الجمهورية، وقال ان تلك الطريقة تحاول طرح «سابقة سلوكية» في هذا الشان، تقترب من اسلوب «تعيين» نائب الرئيس، بدلاً من انتخابه معه على قائمة واحدة في نفس الوقت، وهو المبدا الذي يتمسك به الحزب الاشتراكي.

وفي تصريح خاص لـ«الشرق الاوسط» اكد عبد العزيز عبد الغني ـ عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ـ ان انتخاب علي عبد الله صالح ـ الأمين العام للمؤتمر الشعبي ـ رئيساً للجمهورية اليمنية تم في بداية الاجتماع الأول لمجلس الرئاسة الجديد، قبيل الذهاب الى مجلس النواب لأداء اليمين الدستورية، ثم رشح الرئيس البيض نائباً للرئيس، فوافق اعضاء المجلس على ذلك.

وبينما أعرب عبد الغني عن تقدير مختلف الزعماء اليمنيين للبيض، باعتباره «أحد القيادات التاريخية التي حققت انجاز الوحدة» أصر مصدر الحزب الاشتراكي اليمني على التاكيد بان الاتفاق على اختيار البيض نائباً للرئيس جاء «بالانتخاب على الطريقة اليمنية» وفي ظروف لم يزد فيها عدد الناخبين على 4 فقط.

وجدير بالذكر ان صحيفة «الثورة» الحكومية الرسمية ـ في صنعاء ـ صدرت امس بعنوان رئيسي هو «انتخاب الفريق علي عبد الله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة» ولكنها لم تشر في صفحتها الاولى، او في التفاصيل التي جاءت بالصفحة الثالثة عن انتخاب البيض نائباً للرئيس.

وفي حين ترجح المصادر ان حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس ستستمر في السلطة لمواصلة مهمتها، على اساس انها «تستمد شرعية وجودها من شرعية انتخاب مجلس النواب» كما قال العطاس قبل اكثر من شهرين، فإن اطرافاً اخرى اشارت الى ان ذلك استمرار لعملية الضغط على الحزب الاشتراكي لـ«ترويضه» نحو القبول بالأمر الواقع.

راجع .... ص 4



بعد أزمة البيض

اليمن على حافة الانفصال

□ صنعاء - يوسف الشريف:

وصلت ممارسات على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة للعد... الضغوط السياسية الى حد دفع الوحدة اليمنية الى حافة الهاوية والتهد... بعودة مناهج وأساليب التشطير التى اسدل عليها الستار يوم ٢٢ ما... ١٩٩٠، اذ بينما نجح الائتلاف الثلاثى الحاكم الذى يضم احزاب المؤ... والاصلاح والاشتراكى فى تجاوز الازمة الخاصة بالتعديلات الدستورية... محاولة لإرضاء البيض واقناعه بانهاء فترة اعتكافه فى عدن منذ منتصف... سبتمبر الماضى والعودة لمارسة مسئولياته من العاصمة صنعاء، والى ... استبقاء صيغة مجلس الرئاسة وإعادة انتخابه نائبا للرئيس، فإن رياح الائتلاف لم تأت بما تشتهى السفن، حيث رفض البيض حضور جلسة مجلس النواب لاداء قسم اليمين الدستورية.

الساحة السياسية فى اليمن يتقاسمها الآن تياران، الاول يرى أن البيض يكتسب قدرا من المصداقية فى اصراره على الاعتكاف فى عدن احتجاجا على تعطيل انجاز الاتفاقيات السابقة بين شريكى صنع الوحدة. وهو ما اشار اليه البيض واكده فى احاديثه الصحفية وتصريحاته الرسمية حول جهاز الجمهورية العربية اليمنية السابق وانه لايزال يمارس سلطاته بنفس العقلية المتخلفة وأدواته وأساليبه التشطيرية، وفشله فى توحيد ارادة القيادة السياسية على صعيد

«التتمة ص ٦»

اليمن على حافة الانفصال

مواجهة موروثات التخلف، حتى لم يعد له عمل أو دور وظيفي يؤديه في صنعاء.

بينما يرى التيار الثاني على الساحة السياسية أن البيض الذي دعا الى ضرورات الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية ومبدأ تداول السلطة عاد ليخاصم هذه الخيارات عبر الاعتكاف في عدن وأملاء شروطه واغلاق الابواب امام فرص الحوار الديمقراطي والقبول بالنتائج التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية التي ادت الى صعود حزب التجمع اليمني للاصلاح للمرتبة الثانية في ترتيب الاحزاب ونسبة فوزها بمقاعد مجلس النواب وانتقال الحزب الاشتراكي الى المرتبة الثالثة، بما يعني على حد قول الشيخ عبد الله الاحمر رئيس حزب الاصلاح لـ «العالم اليوم» أن ما تم الاتفاق عليه بين حزبي المؤتمر والاشتراكي حين تقاسما السلطة خلال الفترة الانتقالية لم يعد ملزما لنا بعد اجراء الانتخابات الامر الذي بات يفرض اعادة النظر في هذه الاتفاقيات السابقة في اطار الحوار الذي يجمع بين شركاء الائتلاف الثلاثي الحاكم!

السؤال الآن عن الاسباب والدوافع المباشرة أو المفاجئة وراء مواقف علي سالم البيض؟ لماذا يصر على الاعتكاف في عدن وليس في اي مدينة أخرى في شمال اليمن؟ ولماذا يمارس عمله في الشطر الجنوبي سابقا وليس من الشطر الشمالي؟ ولماذا فتح البيض النار على الرئيس علي عبد الله صالح وعرى خلافاته معه عبر خطبه وتصريحاته ووسائل الاعلام العربية والاجنبية بينما رفض حل تلك الخلافات عبر الحوار الديمقراطي وفي اطار الائتلاف الثلاثي الحاكم أو عبر البرلمان؟ ولماذا دفع الخلاف الى حافة الهاوية ورفض الاستجابة لكل اشكال ومستويات الوساطات الحزبية والمرجعية؟ ولماذا يثير الآن قضية مقتل الرئيس اليمني الاسبق ابراهيم الحمدي كما لو انه مستهدف شخصيا بالاغتيال اذا فض اعتكافه وعاد الى صنعاء؟ ولماذا وضع النظام في مأزق سياسي وبروتوكولي حين رفض المشاركة في استقبال سلطان عمان قابوس بن سعيد والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في العاصمة صنعاء. ولماذا تخلف عن احتفالات اعياد ثورة ٢٦ سبتمبر وفضل ان يحتفل بطريقته الخاصة بثورة ١٤ اكتوبر في المديريات الجنوبية؟ ولماذا استغل الحالة التشطيرية للقوات المسلحة واصدر اوامره الى جيش الشطر الجنوبي سابقا بالمشاركة في احتفالات ثورة اكتوبر؟ ولماذا يعلن الآن ان الحزب الاشتراكي كان له رأي وموقف مختلف عن رأي وموقف صنعاء من أزمة الخليج؟

اسئلة صعبة وتساؤلات خطيرة حول موقف البيض، كانت ولاشك وراء التداعيات السلبية التي افرزتها حالة الانقسام في وحدة ارادة القيادة السياسية والى حد التصريح الذي ادلى به المهندس ابو بكر العطاس رئيس الوزراء لـ «العالم اليوم» مؤكدا أن هذا الخلاف والانقسام الراهن على مستوى القيادة السياسية بات يهدد بتعطيل اداء المؤسسات والاجهزة التنفيذية وشل فاعلياتها.. وجعله يهدد بتقديم استقالته.

ولأن لكل بداية نهاية.. يبدو أنه لامفر من وضع حد أو حل ما لحالة التوتر والمماحكات السياسية التي باتت تلقي بظلالها الكثيبة على مصداقية الوحدة اليمنية في الصميم، لان البديل لايعني سوى العودة من جديد الى مناهج واساليب التشطير السابقة وتداعياته الخطيرة التي اكتوى بها الشعب اليمني عبر الحروب الاهلية العبثية وتجزئة المصالح الاقتصادية والاواصر الاجتماعية وتبادل الخلافات السياسية والايديولوجية على مستوى الحكام أو الاحزاب.

«الاشتراكي» : البيض قادم إلى صنعاء ليؤدي مهامه

إنفراج الأزمة السياسية في اليمن

علي صالح : الخلاف مع البيض انتهى

صنعاء ـ ق.ن.أ ـ أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أن خلافه مع نائبه علي سالم البيض قد انتهي.. وقال أننا نعتبر ما حدث (سحابة صيف تجاوزناها).

وقال الرئيس علي صالح في مؤتمر صحفي عقده بحضور اعضاء مجلس الرئاسة عقب ادائهم اليمين الدستورية أمام مجلس النواب.. أن المقترحات التي تقدم بها الحزب الاشتراكي الشريك في الائتلاف الحاكم ستتم مناقشتها من جانب اطراف الائتلاف الذي يضم ايضا.. المؤتمر الشعبى العام (حزب الرئيس) والتجمع للاصلاح (الذي يمثل التيار الاسلامي).

وأضاف ان هذه المقترحات سوف تجد طريقها بعد ذلك إلى التطبيق.. مشيراً إلى أن ما قدمه الحزب الاشتراكي كان معظمه واردا في برنامج الحكومة

يذكر أن علي سالم البيض لم يحضر اداء اليمين الدستورية أول أمس تعبيرا عن احتجاجه على أسلوب عمل الحكومة منذ اعلان الوحدة بين شطري اليمن في عام ١٩٩٠.. وأعلن أنه لم يتحقق شيء من أهداف الوحدة وأنه لم



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٨/١٠/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتمكن من ممارسة مهامه طيلة الفترة الماضية.

وذكر الرئيس علي صالح في مؤتمر الصحفي أن هناك اتفاقا مبدئيا بين اطراف الائتلاف الحاكم على تغيير شكل الرئاسة الحالي إلى شكل رئاسة جمهورية بحيث يكون هناك رئيس ونائب له دون النظر إلى مسالة التمثيل الجغرافي أو الحزبية.

وكان مجلس الرئاسة المكون من خمسة اعضاء والذي تمثل فيه احزاب الائتلاف قد استحدث في اعقاب قيام الوحدة بين شطري اليمن.

وقال الرئيس علي عبدالله صالح في المؤتمر الصحفي أنه لابد أن تظهر بعض التباينات في القيادة اليمنية وهي ظاهرة طبيعية، ودعا اعضاء مجلس الرئاسة إلى إدارة الحوار (بالحكمة لتجنيب البلاد اي صراعات).

وشارك في المؤتمر الصحفي سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة ومساعد الأمين العام للحزب الاشتراكي (برئاسة علي سالم البيض)، وقد أكد سالم صالح محمد أن البيض قادم إلى صنعاء وسوف يؤدي مهامه بعد أن يؤدي القسم الدستوري.

ويذكر ان علي سالم البيض اعتكف في عدن منذ ١٩ اغسطس الماضي واعلن اختلافه مع الرئيس علي صالح بشان مشروع للاصلاحات السياسية والاقتصادية منذ قيام دولة الوحدة.

ويرى المراقبون السياسيون في صنعاء أن نوعا من الانفراج السياسي قد تحقيق يوم امس الأول من خلال المساعي التي قام بها سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين المساعد للحزب الاشتراكي اليمني بين الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض نائب الرئيس.

كما يرى المراقبون أن الرئيس علي صالح أظهر مرونة ملحوظة في تقديم عدة تنازلات للحزب الاشتراكي من اهمها الموافقة على تشكيل مجلس الرئاسة الجديد بناءً على طلب الحزب الاشتراكي وهو الرئيس صالح وعضوية السيد عبد العزيز عبد الغني من المؤتمر بدلا عن التشكيل السابق الذي كان يتكون من الرئيس وعضوين اخرين وبهذا التشكيل يتساوى المؤتمر مع الاشتراكي بعضوين لكل منهما ويحظى حزب التجمع للاصلاح بعضوية الشيخ عبد المجيد الزنداني احد قادة الحزب.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٠ / ١٩٩٣

واعرب مصدر يمني مطلع عن اعتقاده أن دخول الزنداني عضوية مجلس الرئاسة عن حزب التجمع للاصلاح يعتبر كوسيط توفيقي بين الحزبين المتنافسين على السلطة (المؤتمر والاشتراكي).

ومن جانبها اشارت صحيفة (الثورة) الرسمية في افتتاحيتها أمس أن المهم في المرحلة القادمة أن يبدأ مجلس الرئاسة بداية جديدة لتهيئة نفسه لدخول مرحلة مختلفة.. موضحة أن الرئيس علي عبدالله صالح قد بدأ التمهيد وذلك بدعوته اعضاء مجلس الرئاسة الاعتذار لبعضهم البعض لتصفو النفوس ومواصلة مسيرة البناء بروح التعاون والثقة المتبادلة حفاظا على الوحدة وتطبيق الدستور واحترام سيادة القانون.

-●●●-



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/١/٩٢

الحفاظ على الوحدة يحتاج لتضحيات

انفراج سياسي في اليمن

يرى المراقبون السياسيون في صنعاء ان نوعاً من الانفراج السياسي قد تحقق في اليمن من خلال المساعي التي قام بها سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وقال المراقبون ان الرئيس صالح اظهر مرونة ملحوظة وقدم عدة تنازلات للحزب الاشتراكي من اهمها الموافقة على تشكيل مجلس الرئاسة الجديد وفقاً لمطالب الحزب وبتساوي المؤتمر مع الاشتراكي من حيث التمثيل بعضوين لكل منهما مع منح حزب التجمع للاصلاح عضواً واحداً هو الشيخ عبدالمجيد الزنداني.

وقالت صحيفة «الثورة» الرسمية اليمنية امس ان المهم في المرحلة المقبلة ان يبدأ مجلس الرئاسة بداية جديدة لتهيئة نفسه لدخول مرحلة مختلفة.. موضحة ان الرئيس علي صالح بدأ ذلك بدعوته اعضاء مجلس الرئاسة الى الاعتذار لبعضهم البعض لتصفو النفوس ومواصلة مسيرة البناء بروح التعاون والثقة المتبادلة حفاظاً على الوحدة وتطبيق الدستور واحترام سيادة القانون.

وعلى الرغم من ان اهم مطالب الحزب الاشتراكي هي تعديل الدستور الا ان المراقبين في صنعاء استنتجوا مما قاله الرئيس صالح اثناء حفل اداء اليمين الدستورية عدم موافقته على ذلك في المرحلة الراهنة.

وتتمحور اهم نقاط الخلاف الاساسية بين حزبي المؤتمر والاشتراكي اليمنيين في مطالبة الاشتراكي بتعديل الدستور ورفع المعسكرات من المدن الرئيسية وانتخاب مجالس محلية في المحافظات والتقليل من المركزية بينما يطالب المؤتمر بدمج القوات المسلحة في اقرب وقت ممكن وانتخابات رئاسة بدلاً من مجلس رئاسة الى جانب العديد من النقاط التي يطالب بها كل من الحزبين.

وترى مصادر سياسية في صنعاء ان المرحلة القادمة على الساحة اليمنية تتسم بالحساسية وتحتاج الى تضحيات من الائتلاف الحاكم للحفاظ على الوحدة فهناك مشكلات معقدة من اهمها ترسيخ الثقة بين الاحزاب الحاكمة وعلى الاخص بين المؤتمر والاشتراكي اللذين لايزال كل منهما يحتفظ لنفسه ببعض الاوراق التي تقف عائقاً في طريق اكمال الدمج الوحدوي.

وتقول هذه المصادر ان انفراج الازمة السياسية اليمنية يعتمد الى حد كبير على مدى امكانية انجاز ما تطرق اليه الرئيس صالح في مؤتمره الصحفي يوم امس عندما اعلن ان كل النقاط المطروحة من الائتلاف الحاكم سيتم بحثها.. مشيراً الى ان اليمن تجاوز المشكلة وربما فوت مخططاً كان مرسوماً لخلق البلبلة واحداث الانشقاق في الصف الوطني.. مؤكداً ان الذين يرسمون الخطط من الخارج لا يعرفون ان هناك خطوطاً حمراء لن يسمح بتعديها.(ق.ن.ا)



المصدر : الوفد القاهرة

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني يؤكد انتهاء الازمة السياسية مع نائبه

«صالح» يتعهد بالديمقراطية .. ويتهم «عناصر خارجية» بتدبير الازمة

«البيض» يطالب بالحد من تدخل «العسكر» في شئون الحكم ومكافحة الفساد

صنعاء ـ وكالات الانباء: اكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح امس انتهاء الازمة السياسية فى اليمن والتى ادت إلى مقاطعة على سالم البيض نائب الرئيس لمجلس الرئاسة وجلسة البرلمان لاداء اليمين الدستورية. حاول «صالح» تبرير الازمة بأنها مؤامرة خارجية تهدف إلى خلق البلبلة واحداث انشقاق فى الوحدة الوطنية.

وكان «البيض» قد اعتكف فى عدن واتهم القيادات السياسية بعرقلة مسيرة الديمقراطية وخطط الوحدة. وصف «صالح» الازمة مع «البيض» بانها سحابة صيف تم تجاوزها.

وتعهد بفتح صفحة جديدة فى التعامل والالتزام بالديمقراطية كأساس لادارة الحوار بين الفصائل السياسية. دعا «صالح» اعضاء مجلس الرئاسة إلى ادارة الحوار بالحكمة حتى يتجنب اليمن انفجار أى صراعات.

واكد ضرورة ظهور بعض الاختلافات فى القيادة اليمنية ووصف هذه الخلافات بأنها ظاهرة طبيعية. وحذر «صالح» من المؤامرات الخارجية وتعهد بمواجهتها والتصدى لها. واعلن «صالح» تقديم الحزب الاشتراكى بزعامة البيض خطة من ١٨ بندا لدفع مسيرة العمل السياسى.

واكد قرب مناقشة الخطة داخل الائتلاف البرلمانى الذى يضم ٣ أحزاب ليقرر كيفية تنفيذها. كما اكد ان معظم بنود الخطة وردت فى برنامج الحكومة. واشار «صالح» إلى وجود اتفاق مبدئى بين اطراف الائتلاف الحاكم على تغيير شكل الرئاسة الحالى إلى شكل رئاسة جمهورية يوجد بها رئيس ونائب

(البقية ص ٤٠)

الرئيس اليمنى يؤكد انتهاء الإزمة السياسية مع نائبه (بقية المنشور ص١)

للرئيس بدون النظر إلى مسألة التمثيل الحزبية او الجغرافية.

وكان مجلس الرئاسة اليمنى قد عقد مساء امس الاول اول اجتماع له. قام «صالح» خلال الاجتماع بترشيح «البيض» نائبا له ووافق اعضاء المجلس بالاجماع على الاقتراح. وصفت مصادر سياسية تولية «البيض» منصب نائب الرئيس بانه قرار يهدف إلى طمأنة الحزب الاشتراكى وانهاء الخلاف السياسى.

اكدت المصادر قرب عودة «البيض» إلى صنعاء وادائه اليمين الدستورية بوصفه نائبا للرئيس وعضوا فى مجلس الرئاسة. وكشفت المصادر عن أهم النقاط فى خطة الحزب الاشتراكى للاصلاح السياسى واتمام خطط الوحدة.

تطالب الخطة باعادة تنظيم الجيش والشرطة والحد من تدخل القيادات العسكرية فى شئون حكم الاقاليم وتحديد موعد للانتخابات المحلية وزيده برنامج الاصلاح الاقتصادى ومكافحة الفساد بداخل الاجهزة الحكومية وابعاد معسكرات الجيش عن المدن الرئيسية. كما تطالب بتوحيد العملة وانشاء منطقة حرة فى عدن التى تعد العاصمة الاقتصادية لليمن بموجب اتفاقية الوحدة.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

الأزمة السياسية في اليمن تدخل مرحلة جديدة

صعوبات تعرقل التوصل لحلول مقبولة وتفاؤل بـ «النوايا الحسنة» لمواجهة الإحباط

صنعاء: من حمود منصر

بالرغم من إجراء انتخابات الرئاسة، وتادية اربعة من اعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية امام البرلمان اول من امس، فان المؤشرات تؤكد ان الازمة لا تزال مستمرة في اليمن على عكس ما يشيع البعض في صنعاء.

ويري محللون ان الازمة دخلت الآن طوراً جديداً في ضوء طروحات التنازلات بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، فضلاً عن استمرار حالة القلق والاحباط لدى عامة الناس، بسبب عدم طرح القضايا موضع الخلاف على بساط البحث، والابتعاد عن سياسة الترميم والهروب الى الامام.

وقد كشفت ردود اعضاء مجلس الرئاسة على اسئلة الصحافيين في المؤتمر الصحافي الذي عقدوه عقب ادائهم اليمين الدستورية ان الانتخابات التي حصلت لم تكن سوى خطوة للخروج من عنق الزجاجة، والدخول في زجاجة ثانية، اي ان المشكلات الجوهرية التي يطرحها الحزب الاشتراكي ما زالت دون حل، وهي التي حالت دون عودة البيض الى صنعاء لاداء اليمين الدستورية، كما اشار في رسالة الاعتذار التي وجهها الى البرلمان والتي قال فيها انه لا يستطيع المجيء الى صنعاء لاداء القسم «لاسباب يعلمونها هم» مؤكداً في الوقت نفسه انه سيعمل جاهداً من اجل الحضور في اقرب فرصة «بعد تجاوز تلك المشكلات».

وتشير التوقعات الى صعوبة ان تتوصل احزاب الائتلاف الى حلول مقبولة لتلك المشكلات في وقت قريب، وذلك لعدة اسباب اولها ان لجنة الائتلاف المكلفة بدراسة النقاط المقدمة من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي توقفت عن العمل منذ اعلان نتائج انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة بسبب رفض ممثلي الحزب الاشتراكي الحضور، حتى يتلقى حزبهم تفسيراً واضحاً لما اسماه بـ« خرق الاتفاق» بين احزاب الائتلاف اثناء انتخابات الرئاسة حين امتنع نحو 56 نائباً عن التصويت لقائمة الائتلاف، حسب الاتفاق المسبق، والاكتفاء باعطاء اصواتهم للرئيس علي عبد الله صالح، وعبد العزيز عبد الغني مرشحي المؤتمر الشعبي العام.

وترى دوائر الحزب الاشتراكي ان القضايا المهمة لا تزال عالقة ولا يمكن ان تحل بمجرد الموافقة عليها من ناحية مبدئية، او الاتفاق عليها من ناحية نظرية، وانما بوضع جدول زمني، وتحديد اليات تنفيذ واضحة، ومباشرة التنفيذ. ويذكر ان عودة علي البيض الى صنعاء تتوقف على القبول بهذه الشروط. غير ان الرئيس علي عبد الله صالح اشار الى ان التنازلات التي قدمها حزبه ليست لاحد، وانما هي لمصلحة الوطن، ولا يمكن ان تعتبر من باب المنة او الفضل وانما هي كسب للوطن. وحول الازمة السياسية والمخرج الذي اتبع حتى الآن، قال انه «كان بالامكان والواجب ان تحسم جميع الخلافات في 27 ابريل (نيسان) الماضي، لكن تجربتنا محدودة، ونحن لا نزال في بداية الطريق، وطالما توفرت الارادة لدى القيادة السياسية، فانه بالامكان التغلب على كثير من حالات الاحباط. وانا متفائل باننا نستطيع بالنوايا الحسنة ان نتجاوز الكثير من المشكلات وحالة القلق والمعاناة التي يعيشها شعبنا اليمني».

والمح الرئيس صالح الى ان ثمة



توجهاً لدى الائتلاف الحاكم لاعادة النظر في التقسيم الحالي، والتخفيف من اللامركزية الشديدة، واعطاء مزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية، وهي نقاط طرحها الحزب الاشتراكي وما زال مصراً على تحديد جدول زمني والية عمل محددة لتحقيقها، كإحدى الضمانات لاحداث التغيير المطلوب، كما اشار الرئيس صالح الى ان الائتلاف الحاكم يتطلع ليس لتوحيد الجيش فقط، وانما لاستكمال عملية التوحيد كاملة ومناقشة كثير من القضايا والانتقال بها الى مرحلة البناء. اما الشيخ عبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة وعضو الهيئة العليا للاصلاح - فقد اكد رداً على سؤال حول ما اذا كان «الاصلاح» تقدم هو الاخر بنقاط معينة، فقال ان كل قضية مطروحة من الحزبين «المؤتمر» و«الاشتراكي» هي قضايا تهم الشعب كله، واضاف «نحن ننظر الى القضايا باعتبار خدمتها للشعب»، وذلك في اشارة من الزنداني الى قبول مبدئي بالنقاط التي طرحها الحزب الاشتراكي للنقاش، الامر الذي يؤكد انها قضايا موضوعية تهم الجميع.

وبالنسبة الى قضايا توحيد الجيش واخراجه من المدن الرئيسية، وحل المشكلات الامنية المعلقة، ومحاربة مراكز الفساد، فان المؤتمر الشعبي مازال عند مواقفه السابقة حيث يرفض اخراج المعسكرات من المدن في هذه الظروف، كما يرى ان القضية الامنية تهم الجميع، ولابد من ان تتكاتف كل الجهود للتصدي لها، وحول الفساد طالب الرئيس صالح بتفعيل اجهزة الرقابة الرسمية والشعبية للقضاء عليه، ولكن بعد تحديده، وتحديد معالمه، دون جعله مجرد «كلمة حق يراد بها باطل».

على الصعيد نفسه اكد سالم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي - ان قيادة الائتلاف بحثت قبل يومين كيفية تعزيز دور المعارضة، واوضح أن الحزب الاشتراكي سيعمل مع المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح انطلاقاً من النقاط الـ 18 التي تقدم بها قبل اسبوعين، وتتعلق بقضايا وطنية تهم عامة الناس.

واكد سالم صالح ان موقف الحزب واضح، ولا بد من معالجة تلك القضايا والمشكلات واتخاذ اجراءات تنفيذية عاجلة بشانها.



الرئيس الفرنسي يبدأ اليوم زيارة لليمن

ميتران لـ«الحياة»: مستقبل السلام يتوقف على إرساء الحكم الذاتي

□ صنعاء – من رنده تقي الدين:

■ يصل الى صنعاء بعد ظهر اليوم الإثنين الرئيس فرنسوا ميتران في اول زيارة رسمية يقوم بها الى اليمن. وسيلتقي الرئيس علي عبدالله صالح الذي سيكون في استقباله في مطار العاصمة.

وقبل وصوله الى صنعاء خصّ الرئيس ميتران «الحياة» بمقابلة اقتصرت على الرد على اسئلة تناولت العلاقات الفرنسية – اليمنية والقضية الفلسطينية. ورفض الاجابة عن الاسئلة التي تتناول بعض التطورات في العالم العربي، من لبنان الى سورية الى الجزائر وليبيا والعراق والخليج. وفي ما ياتي نص الاسئلة والاجوبة.

● ما هو هدف زيارتكم لليمن؟ وكيف تقوّمون التجربة الديموقراطية الجديدة فيه؟

– ان علاقات الصداقة والتعاون التي تربط بين فرنسا واليمن قديمة. وزيارتي هي الاولى لرئيس فرنسي الى هذا البلد وهي تشير بوضوح الى عزمنا على تعزيز هذه العلاقات.

ان العملية الديموقراطية، المبنية على الارادة الشعبية وعلى الوحدة المستعادة، ستسمح لليمن بلعب دور مهم في هذه المنطقة من العالم. وبالفعل فان استقرار اليمن هو ضمانة للسلام والازدهار في كامل الجزيرة العربية والقرن الافريقي.

وليس في وسعي سوى التعبير عن ارتياحي لكل ما يمكن ان يساهم في التطور الايجابي للعلاقات بين مختلف دول المنطقة. وما حصل في اليمن منذ سنوات، وما يحصل الآن يبدو لي انه يسير في الاتجاه الصحيح. وأود ان أحيي الشجاعة والنضج السياسي اللذين برهن عنهما الشعب اليمني وقادته.

● لقد حييتم الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي وكنتم اول رئيس دولة غربيّ يستقبل الرئيس ياسر عرفات. فهل من دور لفرنسا واوروبا على صعيد المساعدات لانجاح هذا الاتفاق؟

– بصفتي رئيساً للدولة الفرنسية كانت لي اتصالات مع جميع المسؤولين السياسيين في هذه المنطقة. في ايار (مايو) ١٩٨٩، كنت من الاوائل في اوروبا الذين استقبلوا السيد ياسر عرفات. والحوار القائم اليوم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يؤكد صحة المواقف التي طالما دافعت عنها، باسم بلادي، ومن اجل الاعتراف المتبادل والحوار المباشر.

ان مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية وقادة اسرائيل برهنوا عن شجاعة حقيقية. وما يهم الآن هو المساعدة سياسياً واقتصادياً على تطبيق الاتفاق الذي أبرم. اننا نسعى الى ان تؤدي المساعدات الطارئة المخصصة للاراضي المحتلة مهمتها لأنه ينبغي ان يتمكن الفلسطينيون من ارساء حكمهم الذاتي على اسس متينة. فمستقبل السلام متوقف على ذلك.

● ستستقبلون عرفات في باريس قريباً. بماذا ستنصحونه في اطار مهمة بناء الدولة الفلسطينية على الاراضي التي ستتم استعادتها؟

– سأستقبل السيد عرفات في زيارة رسمية يقوم بها الى باريس في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري. وبالطبع فاننا سنتحدث عن مسيرة السلام الحالية وعن احتمالاتها.

لقد تمّ الإقدام على خطوة حاسمة. ولكن تبقى هناك صعوبات عدة ينبغي تجاوزها. سأكرر للسيد عرفات القول ان في امكانه الاعتماد على دعم فرنسا لانجاز المهمة التي تنتظره، وهو ما يعرفه ايضاً المسؤولون الاسرائيليون في

التتمة في الصفحة (٤)

ميتران لـ«الحياة» : مستقبل السلام

تتمة الصفحة الاولى

ما يتعلق بهم.

لقد سنحت لي الفرصة للحديث عن ذلك مع الملك فهد في جدة. وسأتناول الموضوع نفسه مع الرئيس صالح. فاليمن قدّم بدوره دعماً مستمراً للقضية الفلسطينية وللشق المتعدد الاطراف من مسيرة السلام.

إن مصلحة الأوروبيين ودول الشرق الادنى تقضي باستمرارهم في العمل معاً من اجل تحقيق هذا الهدف الكبير، لانكم سترون انه اذا بنى الاسرائيليون والفلسطينيون سلاماً حقيقياً ودائماً، فان ذلك سيؤدي الى عدوى تستفيد منها كل دول الشرق الادنى والشرق الاوسط.

اننا جميعاً في حاجة الى السلام. لنبنيه معاً.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٣

التضحيات مطلوبة للحفاظ على الوحدة

أزمة اليمن تتجه نحو الانفراج

□ صنعاء - ق.ن.أ:

يرى المراقبون السياسيون فى صنعاء ان نوعا من الانفراج السياسى قد تحقق من خلال المساعى التى قام بها سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمنى والأمين المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى بين الرئيس على عبدالله صالح وعلى سالم البيض نائب الرئيس.

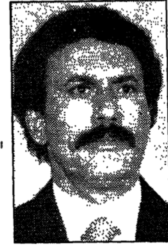
كما يرى المراقبون ان الرئيس على صالح أظهر مرونة ملحوظة فى تقديم عدة تنازلات للحزب الاشتراكى من أهمها الموافقة على تشكيل مجلس الرئاسة الجديد بناء على طلب الحزب الاشتراكى برئاسة الرئيس صالح وعضوية عبدالعزيز عبدالغنى من حزب المؤتمر بدلا من التشكيل السابق الذى كان يتكون من الرئيس وعضوين آخرين من المؤتمر وبهذا التشكيل يتساوى المؤتمر مع الاشتراكى بعضوين لكل منهما، ويحظى حزب التجمع للاصلاح بعضوية الشيخ عبدالمجيد الزندانى أحد قادة الحزب.

وأعرب مصدر يمنى مطلع عن اعتقاده بأن دخول الزندانى عضوية مجلس الرئاسة عن حزب التجمع للاصلاح يعتبر كوسيط توفيقى بين الحزبين المتنافسين على السلطة «المؤتمر والاشتراكى».

ومن جانبها ذكرت صحيفة «الثورة» الرسمية أن المهم فى المرحلة القادمة ان يبدأ مجلس الرئاسة بداية جديدة لتهيئة نفسه لدخول مرحلة مختلفة موضحة ان الرئيس على عبدالله صالح قد بدأ التمهيد لذلك بدعوته أعضاء مجلس الرئاسة الى الاعتذار لبعضهم البعض لتصفو النفوس وتستمر مسيرة البناء بروح التعاون والثقة المتبادلة حفاظا على الوحدة وتطبيق الدستور واحترام سيادة القانون.

وعلى الرغم من أن أهم مطالب الحزب الاشتراكى هى تعديل الدستور، إلا ان المراقبين فى صنعاء استنتجوا مما قاله الرئيس صالح خلال تصريحاته أثناء أداء اليمين الدستورية عدم موافقته على ذلك فى المرحلة الراهنة.

وتتمحور أهم نقاط الخلاف الأساسية بين حزبى المؤتمر والاشتراكى فى مطالبة الاشتراكى بتعديل الدستور ورفع المعسكرات من المدن الرئيسية واجراء انتخابات مجالس محلية فى المحافظات والتقليل من المركزية بينما يطالب المؤتمر بدمج القوات المسلحة فى



الرئيس اليمنى على عبدالله صالح

أقرب وقت ممكن وانتخابات رئاسية بدلا من مجلس الرئاسة الى جانب العديد من النقاط التى يطالب بها كل من الحزبين.

وترى مصادر سياسية فى صنعاء ان المرحلة القادمة على الساحة اليمنية تتسم بالحساسية وتحتاج الى تضحيات من الائتلاف الحاكم للحفاظ على الوحدة.. فهناك مشاكل معقدة من أهمها ترسيخ الثقة بين الاحزاب الحاكمة وعلى الاخص بين المؤتمر والاشتراكى اللذين لا يزال كل منهما يحتفظ لنفسه ببعض الاوراق التى تقف عائقا فى طريق الدمج الوحدوى.

وتقول هذه المصادر ان انفراج الأزمة السياسية اليمنية يعتمد الى حد كبير على مدى امكانية انجاز ما تطرق اليه الرئيس صالح فى مؤتمر الصحفى يوم السبت الماضى، عندما أعلن أن كل النقاط المطروحة من الائتلاف الحاكم سيتم بحثها.. مشيرا الى ان اليمن تجاوز المشكلة وربما فوت مخططا كان مرسوما لايجاد البلبلة وإحداث الانشقاق فى الصف الوطنى.. مؤكدا ان الذين يرسمون الخطط من الخارج لا يعرفون ان هناك خطوطا حمراء لن يسمح بتجاوزها.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٣

إستئناف المحادثات الحدودية بين السعودية واليمن الاثنين القادم

دبي - رويتر - قال مصدر رسمي سعودي ان المحادثات في المملكة العربية السعودية واليمن بشأن الحدود ستستأنف يوم الاثنين القادم

ونقلت وكالة الانباء السعودية الليلة قبل الماضية عن المسؤول قوله ان الجولة السادسة من المحادثات حول الحدود ستعقد في الرياض

وكان من المقرر اجراء المحادثات في التاسع من اكتوبر تشرين الاول الحالي ولكن السعودية طلبت ارجاء الموعد

وكانت مصادر في صناعة النفط قد قالت في اغسطس اب ان بعض شركات النفط الغربية التي تعمل في منطقة الحدود بين السعودية واليمن بموجب امتياز من الحكومة اليمنية تسلمت رسائل تقول انها تنتهك حرمة الاراضي السعودية ؟

٣٣٣٠٤٢



بقايا «كلام» .. عن الوحدة اليمنية

محمد أحمد عـوض

«محمد» صحفي يمني من الشطر الجنوبي ولد وعاش وترعرع في هذا الجزء من اليمن والتحق كغيره من اقرانه وانداده بتنظيمات «الثورة» والتى كانت تلد كل يوم «ثورة» وكبر وشب وهو يمسى ويصبح على كلمات «العدالة الاجتماعية» وتوزيع الثروة وغيرها من «الادب الماركسى اللينيني» الذى اطعم الافواه من الكلام مايشبع لقرون ومن الأكل والشرب ماهو أقل من «طعيمات» يقمن الصلب حتى انقلب السحر على الساحر وضاعت الشيوعية كنظرية خرجت من قبور ماركس ولينين لتحاول الحكم والتجريب بمنطق القوة لاقوة المنطق وسقطت الشيوعية وسيسقط كل من يشابهها في الاسلوب والاداء والمنطق والحجة حتى و إن تباينت الشعارات والمقاصد والاهداف فكل نظرية سياسية تخالف الواقع وتحاول القفز فوقه أيلة للسقوط والانتهاء حتما طال الزمن أم قصر.

نعود «لمحمد» الذى سافر الى ، الاتحاد السوفيتى» لدراسة الصحافة حيث كانت الامبراطورية التى فتنتها وقطعت اوصالها «كلمتان ورجل» على وزن «امرأتان ورجل» قبلة «لرفاق» الوطن العربي ومحطة تعطيهم الكثير من نخاريات التاهيل العقائدى والقليل من الاكاديميات حتى اصبح خريجو الاتحاد السوفيتي ضربا في الفشل الاكاديمى واصبح الناس يتحاشون التعامل معهم في الدواوين الحكومية في الكثير من الدول العربية ويفرون من امام عيادات الاطباء منهم..

و«محمد» الصديق اليمنى الذى التقيته صدفة وتذكرته اليوم وانا ارى بعض الكلام الذى يثير الشفقة على الوحدة اليمنية يعد خريجا مثاليا لاحدى «الجامعات السوفيتية سابقا بما يملك من قدرة على التنظير وعلى الكلام في كل شيء وفي اى شيء وهو لايعجبه شيء ويرضيه حتى من يضع ملعقة عسل في فمه وتحسه وهو

٠٠٠٠٤٣

المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يفرض ارائه وكانه من زمن غبر هذا الزمن ويعود بك الى زمن سيادة الرفاق الذين كانوا يشيعون جوا من الاثارة المصطنعة والثقافة المتقدمة وتجهيل الآخرين ليعجز منحاق «الرجعيين» وغيرها من النعوت التى كانت تطلق فى ذلك الزمن الأغبر على الذين كانوا يحاولون مصارعة هذه الافكار التى كانت كالسراب الذى يحسبه الظمآن ماء يلهث وراءه جمهوره بلا هوية وبلا قوائم ولاقواعد .. وهذه لبلة اشبه بالبارحة ولكن هناك بين لغة غريبة قادمة من خلف البحار والمحيطات الى لغة تربى الجميع عليها وحفظ نصوصها فما اعظلم مازق «العقديين الجدد» وما اشد محنتهم وهم يريدون «تحسين» بذور ستلفظها حتما ارضا تعودت على «تقاوى» السماحة والحب وجادلهم بالتى هى احسن!

«محمد» تذكرته وهو يرسم صورة قاتمة للوحدة اليمنية ويتحدث عن الشد والجذب وانعدام ارضية التعايش ناهيك عن التوحيد بين اليمنيين وكنا نسمع ونحن ندرك ان «الفساد» او تعديل الدستور او توزيع المناصب وغيرها لايمكن ان تكون ابدا حاجزا مابين شقيقين توحدهم جذور عميقة من الألفة والمحبة وتجمعهم اواصر قوية من صلات القربى والتاريخ والحضارة ، ورغم روح الاحباط التى حاول «محمد» اشاعتها فى اوساطنا حول مستقبل الوحدة اليمنية كنا نظن ان فى الرجل «بقية» من «هلوسة» واحباطات الفكر المندحر وان الزمن الذى وحد الالمانيتين وهدم سور برلين وبينهما ما «صنع الحداد» لقادر ان يعيد الجزء الى الجزء والعضو الى العضو فاليمن جسم ونسيج واحد فرقت بينهما السياسة وجمعهما الدم واواصر القربى والحضارة والتاريخ الواحد.



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٩ / ١٠ / ١٩٩٣

وهـذه قناعـة لااظنها ستتبـدل مهما سمعنا عن الـوحدة اليمنيـة ومايعتريها حـاليا من عثـرات وتعترض طريقهـا من عقبات فهـى قدر وحتمية تاريخية تمت وستظل حتى وان تعثرت ولان نهائيات الاشياء تعود الى طبيعتهـا فالـوحدة اليمنيـة عادت من هذا المنطلـق ومن هذه الحتميـة ستبقى حتى وان انفضت! كما يتـوقع لها صديـق الصدفـة «محمد».

فالـوحدة اليمنية التى اعـادت البسمة الى الشفاه العربيـة بعد ان قرحتهـا عاديـات ومحن زمن التشتت والفرقـة والمؤامرة ستظل ليس لانها شمعة امل عربية تستعيد منها هذه الامة قدرة الصمود والتحدى وحسب وانما لأن اليمنيين كـرمـاء اصـلاء فسـوف يـدوسـون على خلافـاتهم من اجل ان تظل هذه البسمـة الباهتـة على شفاه هـذه الأمة المقهورة ولن يحرمونها من آخر ماتملك ولن يضيعوا آملها بسبب تراث ماضوى واحكام مسبقة كتلك التى وجدتها عند «محمد» والذى آمل ان يعرف هـو وغيره ان ماتحقق فى اليمن ينبغى ان لاينتكس مهما كانت الظروف وان يكبر هو وامثاله وترتفع هاماتهم بطول انجاز الوحدة.

محمد عوض

حلحلة الأزمة السياسية في اليمن تتوقف على عودة البيض الى صنعاء



تحليل إخباري

صنعاء - ا ف ب - لايزال ايجاد مخرج للازمة السياسية في اليمن التي وصلها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران مساء امس الاثنين يتوقف على عودة الرجل الثاني في النظام المتحصن في جنوب البلاد والذي يطالب السلطة بتطبيق برنامج للاصلاحات الى صنعاء.

اذ يرفض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني (الحاكم في جنوب اليمن سابقا) علي سالم البيض انهاء اعتكافه في عدن الذي بداه في ١٩ اب/اغسطس الماضي بسبب خلافه العميق مع رئيس الدولة الفريق علي عبدالله صالح.

وفي طبعتها الاخيرة اول امس الاحد اشارت صحيفة [يمن تايمز] الصادرة بالانكليزية الى ان موقف البيض ان يتغير طالما ان الرئيس صالح لم ياخذ برنامجه الاصلاحي في الاعتبار

وينص هذا البرنامج المكون من ثماني عشرة نقطة بشكل اساسي على اقامة لامركزية ادارية ومالية ونقل السلطةالى المحافظات مع منحها صلاحيات واسعة واتخاذ خطوات عملية لتصحيح اوضاع القضاء ووضع قيود على الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد والرشوة والتسيب الاداري والامني واخراج المعسكرات الحربية من المدن وخصوصا من صنعاء التي يرى البيض انها تحولت الى «ترسانة مسلحة».

وباختصار فان البيض وحزبه الاشتراكي ياخذان منذ اشهر على ان الرئيس صالح والمقربين منه وضع يدهم على اجهزة ادارة البلاد والعجز عن اجراء اصلاحات جذرية يطالب بها صندوق النقد الدولي لاخراج اليمن من تخلفها الاقتصادي

ويحاول البيض الذي اثاره على مايبدو عجزه عن اسماع رايه داخل مجلس الرئاسة المكون من خمسة اعضاء والذي انشيء بعد توحيد شطري البلاد في ايار/ مايو ١٩٩٠ ان يوحد اليوم جميع «القوى التقدمية» في مواجهة «جمود» السلطة

ويسعى البيض وهو رئيس سابق لجمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب الى مجابهة التاثير المتزايد للاسلاميين في ادارة البلاد.

وكان احد قادة حركة الاصلاح الاسلامي الشيخ عبدالمجيد الزنداني قد دخل للمرة الاولى مجلس الرئاسة الذي يضم اية، عضوين من حزب المؤتمر الشعبي العام «البيض وسالم صالح محمد».

وقاطع الزعيم الجنوبي جلسة اداء اليمين الدستورية امام مجلس النواب السبت الماضي التي اعيد على اثرها اختيار صالح رئيسا لمجلس الرئاسة معتبرا ان «لا فائدة الان من الحوار مع صنعاء».

ورشح الرئيس صالح الذي يسعى من جهته الى التقليل من اهمية الازمة البيض لمنصب نائب الرئيس. ولم يرد الحزب الاشتراكي رسميا بعد على هذا الاقتراح الذي وافق عليه الاعضاء الثلاثة الباقون في مجلس الرئاسة

واعتبر صالح ان خلافه مع البيض «انتهى» مؤكدا انه «لابد ان تظهر بعض التباينات» في القيادة اليمنية «وهي ظاهرة طبيعية».

وعزا صالح الازمة الى «مخطط رسم في الخارج لخلق بلبلة في الوطن واحداث انشقاق في الصف الوطني» لكنه لم يسم اي حركة او دولة.



ميتران بدأ زيارته لليمن ويلتقي مبارك مساء اليوم

علي صالح يدعو الجيش والأمن الى الحذر من الاختراقات الحزبية

□ صنعاء – من رنده تقي الدين وفيصل مكرم:

■ بدأ الرئيس فرنسوا ميتران امس زيارة لليمن هي الأولى يقوم بها رئيس فرنسي لهذا البلد. وكان في استقباله لدى وصوله الى صنعاء رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح. وعقد الرئيسان بعد ذلك جولة أولى من المحادثات.

ودعا الرئيس اليمني في كلمة القاها أمس في كبار ضباط الجيش والأمن الى الاستفادة من تجارب الماضي في ما كان يعرف بالشمال والجنوب والمحافظة على مؤسستي الجيش والأمن «من الاختراقات الحزبية والاختراقات المعادية لليمن ووحدته».

وقرّر مجلس الرئاسة اليمني امس في اجتماع عقده برئاسة علي صالح استمرار حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس في أداء مهماتها بموجب البرنامج الذي قدمته الى مجلس النواب قبل نحو ثلاثة اشهر ونالت على أساسه ثقة المجلس وذلك «بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة».

وكان كل من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي عقد أمس اجتماعاً منفصلاً لمناقشة وضع الحكومة بعد انتخاب مجلس الرئاسة وجرت مشاورات حتى ساعة متقدمة من الليل بين اطراف الائتلاف (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) حول هذه المسألة. كذلك الغي اجتماع

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة / اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أيار ١٩٩٣

ميتران بدأ زيارته لليمن

تتمة الصفحة الاولى

استثنائي كان مقرراً ان تعقده الحكومة صباح امس يكرس لمناقشة وضعها في هذه المرحلة. وبعدما توصلت احزاب الائتلاف الى اتفاق على بقاء الحكومة اصدر مجلس الرئاسة قراراً بذلك.

وترافق هذا التطور مع تجديد القوات المسلحة والامن في اليمن «ولاءها لمجلس الرئاسة الجديد وتأكيد التزامها حماية الشرعية الدستورية والذود عن الوطن وحماية مكاسب الشعب والحفاظ على الوحدة اليمنية وتعزيز جوانب الأمن والطمانينة في صفوف المجتمع».

واعلن عن ذلك مع استقبال الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة القائد الاعلى للقوات المسلحة ومعه السيد عبدالعزيز عبدالغني والسيد سالم صالح محمد عضوا مجلس الرئاسة العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع والعميد يحيى المتوكل وزير الداخلية والعميد عبدالملك السياني رئيس هيئة الاركان وكبار ضباط القوات المسلحة والامن وقادة الوحدات العسكرية والامنية في البلاد الذين قدموا التهنئة الى رئيس مجلس الرئاسة والاعضاء بمناسبة انتخابهم من نواب الشعب (البرلمان).

وتحدث صالح في اللقاء شاكراً لكوادر القوات المسلحة والأمن تهانيها لمجلس الرئاسة الجديد. وجدد «التزام القيادة دعم المؤسسة العسكرية والأمنية بما يكفل تطويرها وازدهار كل قطاعاتها». واكد أن مجلس الرئاسة «سيبدأ صفحة جديدة في بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون ودولة الشرعية الدستورية» مشيراً الى «دور هاتين المؤسستين في تحقيق الوحدة وانتصار ارادة الشعب» في انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي.

وتطرق في حديثه الى «ما تحملته القوات المسلحة والأمن في الماضي نتيجة صراعات سياسية سواء في آب (اغسطس) ١٩٦٨ في الشمال او في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ في الجنوب والصراعات التي كانت تدور من حين الى آخر بين شطري اليمن سابقاً مما جعلها كبش فداء لتلك الصراعات. وقال ان ذلك «يحتم على القوات المسلحة والامن الاستفادة من هذه التجارب والمحافظة على هاتين المؤسستين من الاختراقات الحزبية والاختراقات المعادية لليمن ووحدته».

وخلص الى القول: «انكم بالتأكيد تتابعون اساليب المكر السياسي والاعلامي التي تسعى الى محاولة شق الصف الوطني داخل الوطن الواحد، كلنا متأكدون ان هذه المؤامرات ستتحطم على صخرة الوعي السياسي والارادة الصلبة لكل المقاتلين في القوات المسلحة والأمن».

وفي مطار صنعاء وقبيل وصول الرئيس ميتران تحدث الدكتور عبدالكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية الى «الحياة» عن مشاركة فرنسا في ثلاثة مشاريع مهمة هي بناء مطار عدن ومصنع المكلا للاسماك ومشروع التحضير لوضع الخرائط للمحافظات الجنوبية والشرقية. واوضح ان مجموعة من الشركات الفرنسية وقعت أول من امس مشروعاً لتطوير مصفاة عدن.

وقال وزير الثروة السمكية السيد فضل محسن أن هناك امكانية كبيرة لأن تلعب فرنسا دوراً في البحر الاحمر والمحيط الهندي. وفي اليمن شواطئ طويلة وبامكان البلدين القيام بنشاط مشترك على صعيد استغلال الثروة السمكية، اما عبر الحكومتين او عبر القطاع الخاص».

قال مصدر فرنسي مسؤول لـ «الحياة» ان الرئيس ميتران سيتوقف مساء اليوم في طريق عودته الى باريس في القاهرة وسيتناول العشاء الى مائدة الرئيس حسني مبارك الذي أصر على هذه الدعوة.

وقال المصدر أن زيارة الرئيس الفرنسي للملك فهد في جدة الجمعة الماضي كان هدفها شرح الهدف من زيارته الرسمية الى اليمن نظراً الى العلاقات الجيدة التي تربط فرنسا بالسعودية من جهة والعلاقات بين فرنسا واليمن من جهة اخرى. واضاف المصدر ان الرئيس ميتران تحدث طويلاً مع الملك فهد عن لبنان خصوصاً بعد زيارة رئيس الحكومة اللبنانية السيد رفيق الحريري إلى باريس عشية لقاء الرئيس ميتران بالملك فهد وطلب الرئيس الفرنسي من الملك فهد ان تساعد السعودية رئيس الحكومة اللبنانية في مهمة اعادة اعمار لبنان.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر: الحياة اللندنية

التاريـــخ: ١٩ / ١٠ / ١٩٩٢

ميتران والسعودية

وفي جدة («الحياة») اطلع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مجلس الوزراء السعودي في جلسته الاسبوعية التي عقدها امس في قصر السلام في جدة على حصيلة المحادثات التي اجراها مع الرئيس الفرنسي خلال زيارته القصيرة للسعودية يوم الجمعة الماضي، واوضح الملك فهد للمجلس «ان المحادثات تركزت على سبل دعم العلاقات القائمة بين البلدين الصديقين وتعزيزها مع استعراض الجهود المبذولة من اجل اقامة سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط وفق قرارات هيئة الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ اضافة الى القضايا ذات الاهتمام المشترك». ونوه خادم الحرمين الشريفين خلال الجلسة بما لمسه لدى الرئيس الفرنسي من «تفهم عميق وشامل لاوضاع المنطقة ولطبيعة الفترة التي تعيشها».



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٣

لكي لا يشقى اليمن السعيد

● الأزمة بين علي صالح وعلي البيض، وبين «الشعبي» و«الاشتراكي»، تمثل أخطر التهديدات لدولة الوحدة

الأزمة السياسية الحالية في اليمن تبدو أخطر من سابقاتها، خصوصا بعدما بدات بعض الاطراف تتحدث بصوت تعلو وتيرته يوميا عن المخاطر على الوحدة واحتمالات عودة التشطير. والذي يقرأ في تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض يشعر بتباعد الشقة بينهما، وبعمق الأزمة السياسية، وبالخطر الذي يتهدد الوحدة اليمنية.

فالرئيس علي عبد الله صالح تحدث في مقابلة صحافية أجريت معه قبل انتخاب مجلس الرئاسة الجديد عن ان صيغة الرئاسة الجماعية تقليد من تقاليد الاحزاب الشيوعية ثبت فشله، ورأى ان اعتكاف البيض يمكن أن يستمر «لان بعضهم ربما اعتقد انه بالاعتكاف يمكن ان يحقق نتائج». أما نائبه علي البيض فيرى ان حزب المؤتمر الشعبي يهيمن على دولة الوحدة، ويؤكد انه لن يعود الى صنعاء الا اذا اصبحت بالفعل عاصمة للجمهورية اليمنية (دولة الوحدة) وليس للجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي سابقا).

ولان الخلاف عميق بالفعل بين الرئيس ونائبه وبين المؤتمر الشعبي وحليفه الحزب الاشتراكي، فان انتخاب مجلس الرئاسة الجديد وتثبيت علي البيض في موقعه كنائب للرئيس رغم انه لم يؤد اليمين الدستورية مع بقية اعضاء المجلس، لا يعني ان الازمة قد انقشعت والمخاطر على الوحدة قد انحسرت. بل أن ما حدث هو إبقاء على الوضع الراهن وتجميد للأزمة، مع كل ما يعنيه ذلك من شلل للحكم ومن تعطيل لعمليات دمج المؤسسات وتدعيم الوحدة الوطنية.

وليس سرا ان عدم استكمال دمج القوات المسلحة يبرز مخاطر الخلاف السياسي بين «الشعبي» و«الاشتراكي» على عملية الوحدة. وقد اكد البيض اخيرا ما ذكرته بعض التقارير منذ فترة عن عملية استنفار للجيش حدثت خلال الانتخابات الاخيرة مما كاد يفجر مشكلة خطيرة بين الشطرين السابقين. وترجح العديد من الجهات ان الحزب «الاشتراكي» لا يريد ان يخسر ورقة الجيش قبل ان تتحقق مطالبه وتحل خلافاته مع حلفائه في الشمال.

وبقاء الوضع على هذه الصورة يحمل مخاطر كبيرة، خصوصا ان عملية بناء الوحدة تحتاج الى توحيد الرؤى وبناء جسور الثقة لكي تجتاز المصاعب والعقبات الكثيرة التي رأيناها تؤثر حتى على دولة متقدمة وغنية كالمانيا. وقد شاءت الظروف ان تترافق مصاعب الوحدة مع مصاعب الديمقراطية في اليمن فتزداد الضغوط على الدولة الوحدوية الوليدة. وتجاوز هذه المصاعب لا يتم بالتمنيات، وانما بالعمل الشاق والصبر غير المحدود، لان البديل لذلك لن يكون انهيار الوحدة فحسب، وانما ايضا احتمالات حرب اهلية دامية يكون الخاسر الأكبر فيها هو اليمن واليمنيين.

عثمان ميرغني

* * *



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٣

إعفاء المدرسين باليمن من رسوم الإقامة

□ صنعاء ـ
محمد علي الديلمي:

وزير التربية والتعليم اليمنى الدكتور ابو بكر العربى قال إن الوزارة اليمنية تبحث إعفاء المدرسين السودانيين فى اليمن من رسوم الإقامة. واضاف فى تصريحات لـ «اسواق السودان» إن مشاكل المدرسين المغتربين الخاصة بنظام الاجازات، والسفر، ومكافآت نهاية الخدمة فى طريقها إلى الحل، مشيرا إلى حرص وزارته على مصالح المغتربين السودانيين فى اليمن، واهتمامها بتوفير كافة الظروف الملائمة لأدائهم الجيد.

وكان وزير التربية والتعليم السودانى السابق عبد الباسط سبيدرات قد بحث مع نظيره اليمنى مشاكل المدرسين السودانيين فى اليمن، وعلى رأسها تلك التى تتعلق بأوضاع الإقامة، وشروط التعاقد، وتأخر صرف رواتبهم. وقال الوزير السودانى السابق إن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح وعده بحل هذه المشكلات، مؤكدا أهتمامه بمصالح الجالية السودانية التى تعد اكبر الجاليات العربية فى اليمن. وأشار الوزير السودانى إلى أن عدد المدرسين المعارين لليمن يصل إلى ألفى مدرس، فيما يصل عدد المتعاقدين إلى سبعة آلاف. يذكر أن الاجتماع الأخير للجنة اليمنية السودانية المشتركة كان قد بحث مشاكل المغتربين السوادنيين فى اليمن، فى إطار اتجاه البلدين إلى تطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، كما ناقشت اللجنة سبل حل المعوقات التى تعترض تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، خصوصا ما يتعلق منها بالعمالة.



عبد الباسط سبدرات



المصدر : الأهـــــرام
القاهرة
التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر صحفي مشترك في صنعاء:

الرئيس اليمنى يستبعد وجود أزمة سياسية بل مجرد تباين فى الآراء

ميتران: رفع العقوبات عن العراق بعد تطبيق القرارات الدولية

صنعاء ـ محمد مصطفى:

اكد الرئيس اليمنى على عبد الله صالح انه لاتوجد ازمة سياسية فى اليمن، لكن يوجد تباين فى وجهات النظر بين شركاء الائتلاف الحاكم الثلاثة وهى احزاب (المؤتمر الشعبى، والاشتراكى، والاصلاح) وانه يتم تسويتها الآن داخل الائتلاف

وقال على صالح فى مؤتمر صحفى مشترك عقده مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قبل مغادرته صنعاء امس، انه وجه الدعوة للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات والقيادات الفلسطينية لعقد اجتماع فى صنعاء لتسوية الخلافات التى ثارت بين الفصائل الفلسطينية حول اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى.

وحول العلاقات اليمنية الخليجية قال: ان اليمن تسعى الى تحسين علاقتها مع دول الجوار، وأشار الى أن اليمن اعلن منذ قيام الوحدة فى مايو ١٩٩٠ استعداده لحل مشكلة الحدود مع جيرانه فى اطار الحقوق القانونية والتاريخية،وقد تم بالفعل تسوية مشكلة الحدود مع سلطنة عمان . وقال الرئيس ميتران أن مباحثاته مع المسئولين فى صنعاء تركزت حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأشار الى أن فرنسا ستواصل تقديم مساعداتها الى اليمن والتى تقدر بنحو ٧٠ مليون فرنك فرنسى

وحول الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى قال ميتران: ان فرنسا تؤيد اعطاء الفلسطينيين أرضا لتقوم عليها كل مقومات الدولة الفلسطينية كما انها تعترف بحق اسرائيل فى الوجود.

واضاف ان الحصار المفروض على العراق لن يرفع قبل أن يلتزم الرئيس صدام حسين بتطبيق جميع القرارات الدولية واحترام حقوق الانسان ووقف عمليات الابادة التي يتعرض لها الأكراد فى شمال العراق والشيعة فى الجنوب.

واستشهد بأن الحصار الاقتصادى مفروض على عدة مناطق فى العالم مثل كوبا، والصرب وأكد أن فرنسا لاترضى أن يتكبد المواطنون فى العراق كل هذه المصاعب لكن هناك مشاكل يجب حلها اولا.

وكشف ميتران أنه تلقى تاكيدات من الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى بأن تسعة أعشار الأراضى الصومالية هادئة وأن عمليات الأمم المتحدة فى مجالى الصحة والمعونات تمت بنجاح .

وقال ان فرنسا ستوافق على بقاء قواتها فى الصومال حتى شهر مارس القادم بناء على طلب الأمم المتحدة بشرط أن تقتصر مهامها على العمليات الإنسانية فقط دون خوض صراع مسلح مع الصوماليين.

«دراسات في تاريخ اليمن والخليج» لخالد بن محمد القاسمي

الكتابة التاريخية مفيدة لعامة القراء ... لكن ضمن حدود معقولة

الكتاب: دراسات في تاريخ اليمن والخليج.
الناشر: دار الثقافة العربية
– دار الحداثة – بيروت ١٩٩٣.
المؤلف: خالد بن محمد القاسمي.

راجعه: الياس القطار

■ يعالج الكتاب مواضيع متنوعة ذات صلة باليمن من جهة وبالخليج العربي من جهة اخرى. وهو في الاصل مقالات صدرت في ازمنة متفاوتة وفي مجلات وجرائد عربية متنوعة في الفترة ما بين ١٩٨٤ و١٩٨٧.

قدّم للكتاب الدكتور منير اسماعيل، وهو يكشف ان الاستاذ خالد بن محمد القاسمي له خبرة سابقة مع موضوع اليمن والخليج العربي، اذ سبق له ان اعدّ وزميله الدكتور نزار محمد غانم دراسة مطولة حول العلاقة الفنية المميزة بين قطبي الجزيرة العربية، أعني اليمن والخليج، وسمّيت بـ «جذور الاغنية اليمنية في اعماق الخليج» صدرت منها طبعتان، الاولى سنة ١٩٨٨ والثانية سنة ١٩٩٣.

يتوزع الكتاب على ثلاثة فصول، تحتوي على خمس عشرة دراسة. الفصل الاول وعنوانه: «دراسات في تاريخ اليمن والخليج» يشتمل على اربعة ابحاث هي: اليمن في العصور القديمة، سدّ مارب وحضارة الجنتين، دولة حمير في اليمن، صور من كفاح عرب الخليج.

تتناول الابحاث الاوضاع في اليمن في التاريخ القديم، عندما عرفت تلك البلاد وحدة سياسية ساهمت في مدّ اشعاع الدول اليمنية على من جاورها. واشتهرت في التاريخ ممالك معين وسبا وحمير. وقامت كيانات في حضرموت وغيرها. وكان لغزو الاحباش اثر في وقف هذه النهضة وفي احتلال البلاد، لكن طردهم منها البطل شبه الاسطوري سيف بن ذي يزن الحميري في اواخر القرن السادس الميلادي.

ويرى الكاتب، من موقع الملتزم وطنياً، ان العصور اليمنية القديمة حققت «اعظم وحدة اندماجية لشطري اليمن، بل والجزيرة العربية باكملها من «مشارف مكة الى جبال ظفار». ومثلت هذه الوحدة «اعظم تجمع – وحدوي عرفه التاريخ العربي». ولذلك يحاول استطلاع احداث مسيرة الوحدة اليمنية عبر التاريخ القديم، منذ الالف الثاني قبل الميلاد حين عرف اليمن السعيد حضارة عربية راقية وصلت الى القمة في عهد الملكة بلقيس في الالف الاول ق.م.، التي كانت تسيطر على اليمن والحبشة وهي التي التقت بالملك سليمان الحكيم. ومن اليمن انتشرت الموجات البشرية في انحاء الشمال من شبه الجزيرة العربية واطراف العراق ونجد والخليج وصحراء سوريّا وشرقي الاردن.

وكانت اولى دول اليمن دولة معن منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد، عاصمتها معين التي كانت مركزاً للثقافة العربية قبل الاسلام واستمرت حتى القرن السادس قبل الميلاد، ثم تلتها دولة سبا التي تميزت بانشاء السدود وانهارت مع انهيار سد مارب، لتليها دولة حمير في نهاية القرن الاول قبل الميلاد التي وصل صيتها الى اليونان والرومان وكانت عاصمتها مدينة ظفار، وكان لقب ملوك الدولة الاولى «ملك سبا وذو ريدان». ونبغ من ملوكهم زعماء فتحوا الممالك وحاربوا الفرس والاحباش.

وحكم الحميريون ٤٦٠ سنة، وانتهى حكمهم مع الملك ذي نوأس العام ٥٢٥م. وفي دولتهم الثانية التي تبدأ في اواخر القرن الثالث ميلادية دخلت النصرانية واليهودية الى اليمن، وكانت هجرة اليهود كبيرة بعد طردهم من فلسطين على يد الامبراطور تيطس في العام ٧٠م. وكان صراع بين اليهودية والمسيحية خصوصاً عند اعتناق احد ملوك اليمن اليهودية. وكان ذو نواس يهودياً واوقع بنصارى نجران، مما كان سبباً لهجوم الاحباش على اليمن واحتلاله. ولم يطردوا منه الا في العام ٥٧٦م. على يد سيف بن ذي يزن الذي اغتيل على يد الاحباش، مما سهل عملية احتلال الفرس للبلاد.

ويكرّس الكاتب مقالاً خاصاً بسدّ مارب بمناسبة وضع حجر الاساس لسد مارب الجديد في العام ١٩٨٦، فيشرح مكونات المشروع الجديد ثم يعود الى الماضي ليشرح فكرة السدود في عهد الدولة السبائية، فيعرض لنا المعلومات التاريخية عن المنشات الاساسية للسد ووظائفه، ويقدر كمية السيول التي تصب فيه. ويقول ان مساحة بحيرة السد كانت ٨ كلم مربع بطول ٣ كلم وعرض ٦٠٠ الى ٨٠٠ متر وسعة ٥٥ مليون متر مكعب. وكان بناؤه في مطلع القرن التاسع قبل الميلاد، وبعد تفجّره شاع ذكره واضحى مضرب مثل. ومع تبخره انهارت الحضارة العامرة في اليمن. وكانت حادثة تفجّره الاخيرة قريبة العهد من فجر الاسلام، وشكلت سبباً لتفرّق القبائل اليمنية في الامصار.

> ”الكتاب الذي يبدأ بألفي سنة قبل الميلاد وينتهي في القرن العشرين محكوم عليه ان يكون عملاً مقدماً للجمهور“

ونظراً الى اهمية دولة حمير في اليمن، يكرّس لها الكاتب مقالا يشرح تاريخها. وينهي الفصل الاول بصور من كفاح عرب الخليج في عصور ما قبل الاسلام.

في الفصل الثاني ينتقل الكاتب الى القرون الوسطى ليعالج مواضيع متعددة، منها: الادارة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين. والموضوع اقحم في الكتاب كما الموضوع الثاني عن تاريخ الدواوين في العصور الاسلامية، كما اقحم موضوع ثالث في السياسة الخارجية في العصر العباسي، وموضوع اخر عن السلاجقة وآخر عن ايجابيات الحكم العثماني وسلبياته، وطبعاً ليس في اليمن.

ويبدو ان الكاتب اقحم هذه المقالات، التي نعود الى قيمتها في آخر المقال، لتعبئة الفراغ والاكثار من الصفحات، مع انه لا يركز هذه المقالات على اليمن والخليج.

وفي الفصل الثالث يعود الكاتب الى



دراسة الاوضاع في اليمن والخليج، التي كان بداها في الفصل الاول، فيكشف عن حركة الملاحة البحرية في الخليج وانعكاساتها الايجابية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية عند عرب الخليج. ويوضح تاريخ هذه الملاحة في عصر ما قبل الاسلام ودورها الاقتصادي وصيد اللؤلؤ والثروة السمكية والتجارة والنشاط الاقتصادي ثم الملاحة في العصور الاسلامية والتجارة وتطوير فنون الملاحة. وضمن هذا الاطار يقدم مقالاً خاصاً عن احمد بن ماجد، احد اعلام الملاحة في الخليج العربي.

ولاهمية دور عائلة القواسم في تاريخ الخليج يفرد لهم مقالاً بعنوان «النضال والبطولة والفداء، تاريخ سطره القواسم». وهذا النوع من العناوين يفضح عادة نوعية الكتابة الحماسية التي لا تحمد عقباها في كتابة التاريخ، ونرى صداها في مقدمات المقالات وخواتمها.

ولا يغفل الكاتب دور بريطانيا في مشيخات الساحل العماني في النصف الاول من القرن التاسع عشر، فيقدم لنا صورة عن سكان الساحل العماني والحملة الانكليزية الثانية واتفاق العام ١٨١٤، وبعثة الكابتن جورج فورستر سادلير والحملة الانكليزية الثالثة واقامة قاعدة بريطانية، ثم معاهدة السلام البحري الدائم في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

وينهي الفصل الثالث بالكلام عن انسحاب بريطانيا من الخليج في ١٩٧١ ثم بمقال عن ثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢ واليمن المعاصر، واخيراً نجد تقريضاً له بعنوان شهادة للتاريخ، كتبها حسيب كيالي في صحيفة «الفجر» (ابو ظبي ١٩٨٥/٤/٨) تنساب من جملها المواقف السياسية التي تقض مضاجع بعض العرب.

هذا الكتاب، وبكل انصاف وعدالة، ليس بحثاً اكاديمياً اصيلاً ولا مرجعاً في بابه الا في مقالات قليلة جداً. فهو من نوع المقالات التي تنشر في الصحف التي يتوخّى، او يفترض بصاحبها ان يتوخّى، التبسيط في المعلومات وفي العرض. وبذلك فهي تفتقر الى العمق الاكاديمي والى التوثيق الفني والمحكم. وهي اساساً نشرت في مجلات موجهة الى الجمهور وفي جرائد سياسية، وموقع نشرها يكفي للتعبير عن قيمتها العلمية. اذ ان اكثرها «دبلجة» لمعلومات معروفة وتبسيطاً لها باسلوب سلس وموضوعية، ولكن هذا لا يكفي لنقل هذه المقالات من موقعها الاساسي الى كتاب يفترض به ان يقدّم شيئاً جديداً.

ومن بداهة القول ان هذا النوع من الكتب الذي يبدأ بالفي سنة قبل الميلاد وينتهي في النصف الثاني من القرن العشرين، محكوم عليه ان يكون عملاً مقدماً للجمهور اكثر منه للخاصة من المؤرخين من اصحاب الاختصاص.

ولفت نظري تقديم الدكتور منير اسماعيل للكتاب، اذ جاء وكانه تلخيص لبعض فقراته، مع تركيز في جملتين في اخره على اسلوب الكاتب، او الصيغة الخارجية للكتابة، وهو اذ لم يجد ما يقوله غير ذلك، فكاني به وهو المؤرخ المحترف، يشاطرني الراي في ما اقول عن قيمة الكتاب من الناحية الاكاديمية العلمية.

هذه الصراحة في القول لا تحول دون الدلالة على منفعة الكتاب، اذ انه يقدّم لمن يجهل تاريخ اليمن عموماً والخليج العربي الى حد ما، معلومات تبرز غنى التاريخ، وقدم حضارة ذلك الجزء من البلاد العربية.



المصدر : الأهرام . القاهرة

التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حركة الأحداث

■ اليمن

الوحدة أو « الصوملة »

فى خطوة تعكس نوعا من تجاوز حالة الازمة التى طغت على الحياة السياسية والاقتصادية اليمنية طوال الشهور الماضية، اقسم أربعة من مجلس الرئاسة اليمنى الجديد القسم الدستورى امام مجلس النواب، اثنان منهم ينتميان الى المؤتمر الشعبى العام بينهما الرئيس على عبدالله صالح، والثالث من الحزب الاشتراكى والرابع من التجمع اليمنى للاصلاح. فى حين غاب العضو الخامس على سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكى احد اعضاء الائتلاف الثلاثى الحاكم، مشيرا فى رسالة الاعتذار التى ارسلها الى مجلس النواب الى ان النواب يعرفون اسباب امتناعه عن الحضور الى العاصمة، متمنيا العمل على ازالتها فى المستقبل.

ويمثل هذا الغياب ـ الذى بات يعرف يمنيا بالاعتكاف السياسى ـ نوعا من الأصرار الشخصى والحزبى الى حد ما على ان الوضع اليمنى لم يعد يقبل الدخول فى مساومات على حساب الحد الادنى من المطالب الـ ١٨ التى يتمسك بها الحزب لتطوير الحياة السياسية وتحسين الاوضاع بصفة عامة فى البلاد. وان عودة البيض لممارسة مهامه ستكون محكومة بضمانات حقيقية لتنفيذ تلك المطالب، التى تمس اسلوب ادارة الدولة فى كافة القطاعات والمؤسسات وطريقة اداء الائتلاف الثلاثى والامن والحكم المحلى والتعديلات الدستورية وغيرها.

ويأتى انتخاب هذه المجموعة من القيادات وفق قاعدة التنازلات المتبادلة، وكنوع من استمرار العمل بهذه القاعدة التى حكمت اتفاقات الوحدة من قبل. ورغم تجاوز الشق الدستورى فى تلك الازمة فمن الصعب القول بان الجوانب السياسية فيها قد تم احتواؤها بطريقة مرضية، خاصة وان عناصر العملية السياسية تعرضت فى الشهور الماضية الى قدر كبير من التراجع عن قيم الوحدة، كما حدث فيها خلط مثير بين الصراع الحزبى المشروع حول الافكار والسياسات، وبين ثوابت العمل الوطنى المفترض انها بعيدة عن الخلافات الجانبية والصراعات الحزبية، وفى مقدمة تلك الثوابت حماية الوحدة ذاتها.

ولقد كان من اخطر الامور التى ظهرت فى الآونة الأخيرة ـ وللاسف ترافقت مع الاحتفالات بمناسبة ثورتى سبتمبر واكتوبر العزيزتين على الشعب اليمنى ـ تلك الحملات الاعلامية بين صحف حزبى «المؤتمر» و«الاشتراكى» التى ابرزت قدرا من غياب الوعى العام بحقيقة دور الاعلام الحزبى او العام ازاء الثوابت الوطنية، فضلا عن تنظيم بعض التحركات الجماهيرية من قبل المؤتمر العام والحزب الاشتراكى ـ والمفترض انهما محققا الوحدة وراعياها ـ كتسيير مظاهرات ورفع صور لقادة وشخصيات معينة، او الامتناع عن رفع صور لقادة آخرين، وترديد شعارات ورفع لافتات تعود الى فترة ماقبل الوحدة، وهى أمور لم تخو من اشارات ورموز تشطيرية واضحة، وتتلاعب بمشاعر الجماهير، وتعمق من مشاعر الاحباط والخيبة من بعض تداعيات الوحدة ومشكلاتها، فضلا عن انها تتناقض مع الحد الادنى من الالتزام بالوحدة اليمنية التى لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات، ومازالت فى حاجة ماسة الى كل عمل وطنى لترسيخ وجودها واستمرارها.

ان انتخاب مجلس الرئاسة لن يكون بالطبع نهاية المطاف، بل لعله خطوة ضرورية لاحتواء مكامن القصور، والالتفاف الى تنظيم العمل وانهاء مظاهر التدهور التى تراكمت على نحو خطير فى الآونة الاخيرة . وإذا كانت مطالب الحزب الاشتراكى تمثل رؤية لدفع التنمية وتحسين الأوضاع فى البلاد، وخلق يمن موحد يتسم بالحداثة والديمقراطية معا، فمن الصعب انتظار تحقق تلك المطالب دون بذل جهد حقيقى، أو توعية الناس بحقيقة التضحيات التى ما زالت امامهم، وإلا فإن البديل لن يخرج كثيرا عن النموذج الصومالى الملئ بالعبر والدروس للذين لايحافظون على اوطانهم ويضحون من اجلها ومن اجل المشروعات الطموحة التى يؤمنون بها □

حسن أبوطالب



باسندوه لـ"الحياة": لا نحتاج الى وساطة في علاقاتنا مع دول الخليج

□ صنعاء -
من رنده تقي الدين:

■ اكد وزير الخارجية اليمني السيد محمد سالم باسندوه لـ «الحياة» تعليقا على زيارة الرئيس فرنسوا ميتران لليمن ان العلاقات بين فرنسا واليمن «قديمة وجيدة جداً لم تتأثر مطلقاً، وهناك تعاون في كثير من المجالات بين البلدين الصديقين».

وعبر عن سعادته بزيارة ميتران الذي وصل اول من امس الى صنعاء وانتقل امس الى القاهرة. وشدد باسندوه على انها اول زيارة للرئيس الفرنسي منذ تسلم الرئاسة في بلاده قبل ١٢ سنة.

وعن العلاقات بين اليمن ودول الخليج قال وزير الخارجية اليمني ان «هذه العلاقات لا تحتاج الى وساطة، وهناك اتصالات مباشرة مع الدول المجاورة الشقيقة وسيطلع الرئيس علي عبدالله صالح الرئيس الفرنسي على ما وصلت اليه الجهود المبذولة لترميم الجسور بين اليمن وجيرانها».

وعن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي قال: «ايدت الجمهورية اليمنية اتفاق غزة - اريحا من منطلق التزامها بالاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبما تقرره القيادة الفلسطينية.». ووصف الاتفاق بانه «خطوة ذات اهمية نرى فيه بداية جيدة لكنه لا يكفي وحده لنشعر بالاطمئنان الى ان السلام تحقق. وبقدر ما ينبغي تاييده، من الخطر ان نهلل له كثيراً او ان يقلل منه».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الاهالى القاهرة

التاريخ: ٤/١٠/١٩٩٣

بوادر انتهاء الأزمة السياسية فى اليمن

اعلن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح فى مؤتمر صحفى عقده يوم الاحد الماضى فى صنعاء ان الخلاف مع نائبه على سالم البيض قد انتهى وقال ان مصالحته مع البيض اتاحت احباط المؤامره لخلق بلبلة فى الوطن او احداث انشقاق وأكد ان الازمة سحابة تم تجاوزها وستفتح صفحة جديدة فى التعامل والالتزام بالديمقراطية كاساس للحوار .

وشارك فى المؤتمر الصحفى سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمنى ومساعد الامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى الذى يرأسه على سالم البيض .

وأكد سالم صالح محمد ان البيض قادم الى صنعاء وسوف يؤدى مهامه بعد أن يؤدى القسم الدستورى ..

ومن شان هذه التطورات ان تنهى الأزمة التى بسببها اعتكف نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض فى عدن ، ورفض التوجه الى مجلس النواب لأداء اليمين الدستورية ،بينما قام الرئيس على عبد الله صالح وبقية اعضاء مجلس الرئاسة المكون من « ٥ » اعضاء بأداء اليمين الدستورية امام المجلس .

وكان الحزب الاشتراكى اليمنى قد عبر عن موقفه من التطورات السياسية المختلفة فى اليمن بعد اجراء الانتخابات التشريعيه العامة وذلك فى رسالة حملها المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية الأسبق والشيخ سنان ابو لحوم احد الشخصيات الوطنية البارزة ، ومحمد سالم باسندوه وزير الخارجية وتضمنت الرسالة ١٤ بندا من بينها :

- القاء القبض على المتهمين فى حوادث الاغتيالات والتفجيرات وتقديمهم للمحاكمة الفورية والعلنية .
- اخلاء المدن من المعسكرات وبالتحديد المدن الرئيسية خلال فترة محددة .
- نقل السلطة الى المحافظات وتطبيق اللامركزية المالية والادارية وتحديد تاريخ لاجراء انتخابات المجالس المحلية .
- ابتعاد الاشخاص الاوائل عن احزابهم وبالتحديد (الرئيس ونائب الرئيس ورئيس مجلس النواب) خلال فترة تحملهم لمسئوليتهم والابتعاد عن قيادة الائتلاف من اجل رعاية الوحده والديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية .
- اتخاذ خطوات عملية لتصحيح اوضاع القضاء والنيابة العامة
- تعيين مجلس شورى بالتساوى بين محافظات الجمهورية تمهيدا لانتخابه مستقبلا .

● تصحيح الاوضاع المالية والادارية والقضاء على الفساد والرشوة والتسيب الادارى .

● وضع موازنة عامة سنوية والتقيد بها والعمل على اخضاع البنك المركزى لقرارات وتوجيهات مجلس الوزراء فقط .

● اصدار فورى للعملة الجديدة .

● تحويل عدن الى منطقة حرة .

● العمل على اساس خطة للتنمية وبرنامج استثمارى سنوى لتامين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنه .

● اعادة ترتيب القوات المسلحة والامن على اساس وطنى ، ومنع تدخل المؤسسات العسكرية وقياداتها فى الشئون المدنية .

● الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية على أن تشكل لجنة وطنية لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب .

● انتخاب مجلس رئاسة جديد (٢ من حزب المؤتمر الشعبى ٢ من الحزب الاشتراكى ١ من جبهة الاصلاح القوة الثالثة فى الخريطه السياسية اليمنية

● العمل على تبنى الدولة لعملية صلح شامله لمدة ٥ سنوات واشراك كافة القوى والشخصيات السياسية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف .

● وقد اشار الرئيس على عبد الله صالح الى ان ثمة توجها لدى الائتلاف الحاكم لاعادة النظر فى التقسيم الحالى ، والتخفيف من اللامركزية الشديدة واعطاء مزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية .

واشار الى ان الائتلاف يتطلع الى توحيد الجيش واستكمال عملية التوحيد كاملة باسرع ما يمكن .

واشار الشيخ عبد المجيد الزندانى عضو مجلس الرئاسة وعضو الهيئة العليا لتجمع الاصلاح الى ان القضايا التى عرضها الحزب الاشتراكى هى قضايا موضوعية تهم الجميع .

كما اكد على سالم البيض ان اعتكافه فى عدن يرجع لاصراره على ضرورة حماية الوحدة اليمنية وتحقيق انجازات وحدوية حقيقية .

ودعم مشروع تنمية حضارية شاملة لليمن الموحدة .



المصدر : الحياة / المدينة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٩ / ١٩٩٣

المعارضة اليمنية تطرح مشروعاً من ١٦ بنداً:

حياد العسكر وادانة أي نشاط يرمي الى التشطير

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ طرح «التكتل الوطني للمعارضة» اليمنية مشروعاً هدف منه الى معالجة الأزمة السياسية العميقة التي تشهدها اليمن. وتسلمت «الحياة» نسخة من «مشروع باسس اولية لاستقرار النظام» اعده التكتل الذي يضم حزب رابطة ابناء اليمن وحزب التجمع الوحدوي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية وعدداً من الشخصيات الوطنية.

وطرح المشروع ١٦ بنداً وصفها بانها «المعالجة الحقيقية التي تمنع استمرار الأزمة السياسية وتكرارها وتنزع الفتيل القابل لتفجيرها».

وأشار المشروع في مقدمته الى ان «خطراً حقيقياً يهدد الوحدة والديموقراطية وسيادة الوطن وينذر باوخم العواقب (...) ان السبب في ما حدث ويحدث كان - ولا يزال - هو فساد الأسس التي ارتكز عليها الحكم القائم على التقاسم المصلحي» وطرح مجموعة من الأسس التي يجب ان تقوم عليها الدولة، ومنها:

١ - يلتزم مجلس النواب رقابة صارمة على السلطة التنفيذية.

٢ - تشكيل حكومة تضطلع بمهماتها المنصوص عليها في الدستور. ويتوجب على الائتلاف القائم الكف عن التدخل في شؤونها.

٣ - عدم التصرف بالمال العام خارج اطار الموازنة العامة المقرة من مجلس النواب. ولا يحق لوزير المال، في هذا الاطار، الامتناع عن صرف الموازنة المخصصة لأي جهة من الجهات بعد اقرارها في البرلمان.

٤ - الاقرار بحق المجتمع المحلي في الاشراف على ادارة شؤونه المحلية ذات الطابع الخدمي والتنموي وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

٥ - اعادة النظر في البناء الهيكلي للدولة بما ينسجم مع احتياجات المجتمع.

٦ - قيام قضاء قوي ونزيه ومستقل عن السلطة التنفيذية.

٧ - حياد القوات المسلحة واجهزة الأمن وعدم زجها في صراعات الاحزاب.

٨ - وزارة الداخلية هي المسؤول المباشر عن الأمن العام في البلاد.

٩ - اعادة النظر في دور جهاز الامن السياسي وفقاً للقانون ينسجم مع الدستور والنهج الديموقراطي، وتحديد عمله بحماية الوطن من المؤامرات الخارجية.

١٠ - اعادة النظر في تشكيل لجنة التقسيم الاداري وتفعيلها.

١١ - تشكيل هيئة وطنية يشارك فيها الائتلاف الحاكم والتكتل الوطني للمعارضة وكل الاحزاب واساتذة من جامعتي صنعاء وعدد من العلماء والمشايخ والشخصيات، مهمتها وضع مشروع للتعديلات الدستورية او وضع مشروع تعديل دستور جديد.

١٢ - انتخاب مجلس شورى بالتساوي بين المحافظات على ان تحدد اختصاصاته بدقة لئلا تتعارض مع المجالس التشريعية او التنفيذية.

١٣ - تشكيل هيئة للاشراف على اجهزة الاعلام الرسمية.

١٤ - الاسراع في تشكيل مجلس للأمن القومي معني بالدراسات و(ابداء) الرأي في المسائل التي تخص سيادة الوطن ومصيره.

١٥ - تشكيل هيئة وطنية شعبية مهمتها متابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه وادانة من يخل به علناً.

١٦ - التزام جميع القوى الخيار الديموقراطي، وادانة أي جهة تباشر اي نشاط يرمي الى تشطير الوطن وشق الجبهة الداخلية.

صنعاء: تشكيل لجنة لـ"حماية الوحدة والديموقراطية"

■ صنعاء - «الحياة» - صرح المحامي منصور علي الحماطي، داعية الحقوق السياسية والمدنية في اليمن، ان اجتماعاً موسعاً حضره عدد كبير من الشخصيات الاجتماعية والحزبية عقد مساء الاثنين، وخلص الى الاتفاق على انشاء «الجمعية الوطنية لحماية الوحدة والديموقراطية». واضاف ان المجتمعين ناقشوا طرحاً قدمه عن الاهداف العامة للجمعية والتي تتلخص بايجاد مرجعية شعبية مستقلة ومحايدة لحل الخلافات السياسية وادارة الحوار الوطني، ويضمن استمرار التجربة الديموقراطية والحفاظ على الوحدة».



المصدر : الحياة [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢

ميتران أنهى زيارته لليمن بالتحذير من نتائج انتصار التطرف في المنطقة

علي صالح: البيض يعود الى صنعاء قريباً

□ صنعاء - من رنده تقي الدين وفيصل مكرم:

■ توقع رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ان يعود السيد علي سالم البيض الى صنعاء «في القريب العاجل ويمارس مهماته كنائب لرئيس مجلس الرئاسة». ومعروف ان البيض معتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي. لكن علي صالح حرص على القول: «أن الاخ علي سالم البيض موجود في العاصمة الثانية لليمن (عدن) وهي العاصمة الاقتصادية والتجارية لدولة الوحدة».

وكان الرئيس اليمني يتحدث في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس فرنسوا ميتران الذي انهى مساء امس زيارة لصنعاء استمرت يومين اجرى خلالها جولتين من المحادثات مع علي صالح ثم عاد الى باريس بعد توقف مسائي في القاهرة.

وقال ميتران في المؤتمر الصحافي «ان المسيرة الديموقراطية في اليمن تشكل حدثاً مهماً وضرورياً للغاية». ونفى ان يكون اقترح وساطة فرنسية بين اليمن والمملكة العربية السعودية لحل مشكلة رسم الحدود بينهما. اما علي صالح فقال انه «بالنسبة الى اليمن، هناك قرار بتسوية مشكلة الحدود بما يضمن حقوق الطرفين».

وتناول الرئيسان موضوع التعاون بين البلدين وأكد ميتران نية فرنسا

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة / المدينة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢

علي صالح : البيض يعود الى صنعاء

تتمة الصفحة الاولى

تعزيزه والاستمرار بالدعم المالي للسنة ١٩٩٣ بقيمة ٧٠ مليون فرنك فرنسي هبة لليمن.

واشار الرئيس اليمني الى دعوته الى عقد اجتماع توفيقي بين الفصائل الفلسطينية في صنعاء وقال: «عرضنا هذا العام على الاخ عرفات ومختلف قيادات المنظمات الفلسطينية الحضور الى صنعاء لعقد لقاء توفيقي حرصاً من اليمن على الا تسفك قطرة دم فلسطينية نتيجة توقيع اتفاق غزة - اريحا».

اما الرئيس ميتران فقال: «كان متوقعاً ان يواجه عرفات معارضة لاتفاقية السلام كما الحال لرئيس الحكومة الاسرائيلية رابين وهذا طبيعي عندما ياخذ المسؤولون التزامات بهذه الاهمية، وأرى انه من الافضل ان تكون هناك مصالحة من اجل السلام والاعتراف المتبادل. واذا كانت القوى المتطرفة الاصولية هي التي ستنتصر فعندئذ يكون ذلك تكريساً لحال الحرب وتزايد الارهاب».

ورداً على سؤال عن الحظر الدولي على العراق قال الرئيس الفرنسي: «هناك حظر دولي في اماكن عدة وقد قابلت الرئيس كلينتون وسالته عن سبب استمرار الحظر على كوبا نتيجة معاناة الشعب الكوبي وما اقوله عن الشعب الكوبي ينطبق على الشعب العراقي ولكن بالنسبة الى العراق، اذا اردنا ان ننتهي من هذا الحال، على الحكومة العراقية والرئيس العراقي ان يخضعا للقانون الدولي وبعدها يزول الحظر». وتطرق الرئيس الفرنسي الى تشديد العقوبات الدولية على ليبيا وقال: «حصلت اعمال اجرامية وارهابية على طائرات منها طائرات فرنسية وهذا تبين في تحقيق السلطات القضائية. وقاضي التحقيق وجد ان عدداً من هذه الاعمال قام بها مواطنون ليبيون وليس ليبيا وطلبوا محاكمة هؤلاء وهذا طبيعي. ومن هذا المنطلق اذا رفضت ليبيا ان تتجاوب مع طلب القضاء تصبح متواطئة مع الارهاب وقد تواجه نتيجة هذا التصرف العقوبات المطلوبة حالياً من الدول التي كانت ضحية هذه التفجيرات الارهابية. وانا اتمنى ان يتغلب المنطق وان تجد ليبيا انه من واجبها معاقبة الاجرام».

وعن الصومال قال: «ان النظام (الذي وضعته الامم المتحدة) اخفق في مقديشو خصوصاً في جنوب العاصمة، لكن الهدوء يسود تسعة اعشار الاراضي. وقد اخذت الاعمال العسكرية شكل نزاع بين الامم المتحدة وفصيل من القوى الصومالية. ونعتقد ان الغوص في هذا النزاع سيكون في الاتجاه السيىء. واذا كان الامر يتعلق بعمل انساني محض فاننا دائماً على استعداد (للمشاركة فيه)، لكن اذا كان تدخلاً عسكرياً فاننا سنطالب باعادة النظر في المسالة.

وفي رايي ان استحقاق آذار (مارس) (انسحاب القوات الفرنسية) هو توقيت متاخر بعض الشيء. فقد بحثنا في احتمال سحب قواتنا قبل ذلك التاريخ. وسواء استتب السلام واستمر العمل الانساني وسواء نشبت حرب وتغير اتجاه الامور، فاننا سنتوجه الى الامم المتحدة لمناقشة الامر».

وقال الرئيس اليمني انه «من غير الممكن ان نسمي ما يحدث في اليمن الآن ازمة سياسية، اذ لا توجد ازمة سياسية بالمعنى الصحيح، بل هناك تباين في وجهات النظر بين القوى السياسية بفعل التغيير نحو ترسيخ الديموقراطية في البلاد (...) ان ما حدث قبيل تحقيق الوحدة اليمنية كان يمكن اعتباره ازمة سياسية وفعلاً هكذا كانوا يقولون، ومع ذلك تحققت الوحدة. وقبل اجراء الانتخابات البرلمانية في نيسان (ابريل) الماضي، كانت ارهاصات التجربة تاخذ الاتجاه نفسه، وكانوا يقولون عنها انها ازمة سياسية، ومع ذلك نجحت الانتخابات وتمت بالشكل المطلوب والمرضي. وما يحدث اليوم هو نوع من ارهاصات تسبق الانتخابات الرئاسية لمجلس الرئاسة. واتمنى على قادة الاحزاب المؤتلفة في الحكم والقوى السياسية الا ينجروا الى ما يذهب اليه اعداء الوحدة ويصدقون أن هناك ازمة سياسية ويتعاملون وفق هذا المفهوم».

وافادت مصادر مطلعة ان من القضايا التي بحث فيها موضوع عودة شركة «الف اكيتان» ممارسة عملها في منطقة سيزار الحدودية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم القاهرة
التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٣

مخاوف شديدة تثيرها أزمة مجلس الرئاسة اليمنى

على عبدالله صالح: الأزمة السياسية الراهنة لا تدعو للقلق.

. ولا خوف على الوحدة

على سالم البيض يواصل الاعتكاف ويطالب بنقل العاصمة من صنعاء

عضو مجلس الرئاسة عبدالمجيد الزندانى يصر على تلاوة قسم من تأليفه!

المواطنون يتكالبون على تخزين السلع الاستهلاكية تحسبا للحظة الانفجار

□ صنعاء ـ **محمد على الديلمى:**

اثخنت الجراح اليمن من جراء مسلسل الأزمات المتتالية، فما ان تخرج من ازمة حتى تدخل فى ازمة اكثر إيلاما وابعد عمقا وتشعبا.. مما حدا بالقوى السياسية فى صنعاء ان تصف الوضع بانه سيىء وغير طبيعي، وانه وصل الى مرحلة صعبة وحرجة.

فبعد ان هدأت أزمة التعديلات الدستورية التي كانت مثار خلاف حاد بين الائتلاف الحاكم باليمن، والمكون من الأحزاب الثلاثة الكبيرة «المؤتمر، الاشتراكي، الاصلاح» ودامت فترة ليست بالقصيرة قرابة الأشهر الثلاثة وكل طرف من أطراف الائتلاف يصر على طرح التعديلات التى توافق رغباته وميوله، حتى غدا القول بأن الدستور اليمني سيكون مفصلا حسب مقاس كل حزب.

ومع هذا فقد برزت فى الأونة الاخيرة إشكالية جديدة تتمثل فى عدم عودة نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض الى صنعاء وتسلمه مهام أعماله وصلاحياته كنائب للرئيس بعد النتائج التى أفرزتها انتخابات مجلس الرئاسة الجديد.. إلا ان تخلف نائب الرئيس عن أداء اليمين الدستورية أولا، وعن عودته الى صنعاء ومطالبته أخيرا بنقل العاصمة اليمنية الى أية مدينة أخرى من مدن اليمن كمدينة تعز أو مدينة ذمار، بمثابة إصرار عجيب بتخليه عن كرسي الحكم، خاصة ان الدستور الحالى ينص على ان العضو اذا لم يؤد اليمين الدستورية خلال ثلاثة أيام فيجب للمجلس أن يرشح من يريد. إلا ان مصادر قيادية بالحزب الاشتراكى اليمنى أكدت لـ «العالم اليوم» ان على سالم البيض لن يرجع الى صنعاء لتسلم أعماله كنائب للرئيس اليمنى الا بعد الالتزام بتنفيذ النقاط الثمانى عشرة التى طرحها المكتب السياسى للحزب على طرفى الائتلاف الحاكم الممثلين فى «المؤتمر والاصلاح» خاصة وان انتخابات مجلس الرئاسة أظهرت عدم التزام نواب بعض أطراف الائتلاف بنتائج الاتفاقيات السياسية التى أفضت الى التقدم بقائمة موحدة لمرشحي الائتلاف بينما التزم نواب كتلة «الاشتراكى» بما تم الاتفاق عليه «حسب مصادر الاشتراكى».

والرئيس اليمنى على عبدالله صالح اعتبر ان الأزمة السياسية الراهنة لا تدعو للقلق، وانها أمر مبالغ فيه، وقال انها سحابة صيف مرت بسلام، وعلينا أن ندير أية أزمة من هذا النوع بالحوار الديمقراطى، ومن المفيد ان الأزمة حدثت فى ظل الوحدة، ولو حدثت فى أيام التشطير لاتخذت وسائل وأساليب أخرى.

وحول الخلاف مع «الاشتراكى» شريكه فى صنع الوحدة، ومسألة النقاط الـ١٨ التى طرحها لحل الأزمة والنقاط الـ١٩ التى طرحها حزبه المؤتمر الشعبى العام قال: ان جميع تلك النقاط مطروحة للبحث وأغلب تلك النقاط وردت فى برنامج الحكومة وسوف تبحث من قبل أطراف الائتلاف والانتقال بها الى حل نهائي.

ومهما يكن الأمر فقد أدت الأزمة الراهنة الى التخوف على مصير الوحدة اليمنية بعد ان أصبح حديث الشارع اليمنى ما أقدم عليه بعض دعاة الانفصال بتمزيق صور الرئيس اليمنى قبل أن يكمل السلطان قابوس زيارته لصنعاء، ووصل ذلك التخوف والفزع الى كل منزل، وأقدم الناس على شراء وتخزين الكثير من السلع الاستهلاكية تحسبا لأى طارئ إلا ان الرئيس اليمنى حسم ذلك التخوف والفزع وأعلن فى المؤتمر الصحفى انه لا خوف على الوحدة اليمنية من أحد، فمن صنعها يستطيع حمايتها، ولن تنال منها أية مخططات مهما كانت. لقد فوتنا الفرصة على أعداء الوحدة وفوتنا عليهم الكثير من المخططات والمؤامرات منذ تحقيقها فى مايو ١٩٩٠ ونحن نتجاوز الأزمة الراهنة، واستطعنا إفشال مخططات جديدة كانت تستهدف البلد والشعب وسوف نواجه أية مخططات جديدة لأننا نعرف رهاناتها الخاسرة، فنحن نراهن على بقاء اليمن موحدة وتلك هى الحقيقة الثابتة.

ومع التسليم بكل ما ذكر الرئيس اليمنى الا ان المخاوف من تفاقم الأزمة ومعاودتها الظهور على السطح أمر وارد خاصة اذا ما علمنا ان نائب الرئيس اليمنى يصر على تنفيذ اتفاقيات الوحدة. وقال فى

هذا الخصوص: «لقد حاولنا كثيرا من أجل إحداث التغيير منذ أول عام للوحدة ولكننا كنا نواجه بكلام علي أساس اننا موجودون فقط، ولا نملك الحق والامكانية في فعل شيء».

وقوبلنا كحزب بالقتل والقصف والارهاب. وأضاف ان الحزب الاشتراكي لا تهمه الرئاسة وأشكالها ولكن ما يهمه فعلا إيجاد دولة النظام والقانون.

ويظهر من «تلميح» على سالم البيض لشريكه في الائتلاف «المؤتمر والاصلاح» انه يرغب في الخروج من السلطة ورفع عصا المعارضة، فلازالت مقاليد الجيش اليمنى فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بيده وهذا مصدر الخطورة على طرفي الائتلاف الحاكم. وبهذا ستكون معارضة مسلحة.

وتظل مشكلة مجلس الرئاسة اليمني المنتخب قائمة، فلم يتغير جديد في التشكيلة الحالية فهى نفس التركيبة السابقة فيما عدا دخول عضو جديد يمثل حزب التجمع اليمنى للاصلاح ذو التوجه الأصولى.. وقد جاءت تركيبة المجلس على هذا النحو وفقا لشروط مسبقة، كما أفصح عن ذلك الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب بقوله ان المجلس الجديد يمثل صيغة توفيقية لحل الأزمة الراهنة باليمن. ومع هذا فالمعارضة اليمنية تعتبر قيام مجلس الرئاسة بهذا التقسيم قد جاء كحل مؤقت لحالة خلاف ستتفجر عند التوقيع على أول ورقة عمل في اجتماع مجلس الرئاسة المختلف «حسب قول المعارضة».

وبالفعل فقبل عقد أول جلسة لمجلس الرئاسة الجديد كان قد ارتكب أحد أعضاء المجلس، وهو العضو الرابع عبدالمجيد الزندانى، مخالفة دستورية عند أدائه اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان اليمنى وأدى القسم بطريقة مخالفة لنص المادة وحاول جاهدا إضفاء صيغة توجهه الاصولي على القسم مما حدا بأعضاء مجلس النواب الى الاحتجاج على ذلك التصرف وظل عضو مجلس الرئاسة يواصل أداء القسم بالصيغة التى اختارها لنفسه. وهذا مجرد مثل للصعوبات التى تواجه مجلس الرئاسة الذى يحمل داخله أطرافا متناقضة في طرحها وقد تكون متفقة على مصالحها، ولكن الأمر لن يدوم طويلا بلا شك في ظل الصراعات الفكرية المتباينة.

وينبغى أن نشير أخيرا الى ان الائتلاف الحاكم باليمن توصل الى اتفاق قد يصمد وقد يترنح في القريب العاجل، ومع كل ذلك فإن مجلس الرئاسة قد وصل الى الصيغة المعروفة بمصطلح «قسمة ٢ ـ ٢ ـ ١» وأصبح الأصوليون داخل السلطة السياسية لليمن وأصبح وجودهم حقيقة لا ينكرها أحد. وإذا كانت الأزمة التى حصلت أزمة حقيقية فعلا أم افتعال حسب قول الرئيس اليمنى انها من باب المكايدة السياسية.. المهم انها أزمة حصلت بالفعل

بدات من قمة السلطة وانعكست على الشارع اليمني وتحولت الأزمة الى حرب كلامية تبادلت صحف الائتلاف الحاكم في تأجيجها وإذكاء نارها ابتداء من أعمدة الصحف وانتهاء بالخطب الرسمية والتصريحات الصحفية:

واليوم بعد كل ذلك يبقى ان نتساءل وبكل صراحة وموضوعية:

هل سيعمل قادة الائتلاف الحاكم على حسم خلافاتهم من أجل مصلحة اليمن؟

هل ستكون هناك تنازلات متبادلة بين أطراف الائتلاف من أجل المصلحة العليا؟

وهل ستقف الحملات الاعلامية المتبادلة والمهاترات الاعلامية التى تشهدها الساحة اليمنية؟

والسؤال الأكثر إلحاحا: هل سيعود البيض الى صنعاء أم انه سيرفع راية المعارضة اليمنية؟



المصدر : الشرق الأوسط - اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ - تموز - ١٩٩٣

في مؤتمر صحافي مشترك في صنعاء

ميتران يعد باستمرار المساعدات الفرنسية والدعم السياسي لنهج الانفتاح في اليمن

صنعاء - عدن: من حمود منصر ولطفي شطارة

وعد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران باستمرار تقديم المساعدات الفرنسية السنوية لليمن والتي تبلغ قيمتها 70 مليون فرنك فرنسي خلال العام المقبل. وقال في مؤتمر صحافي عقده مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس في صنعاء، ان نتائج مباحثاته مع الرئيس صالح ايجابية.

وعبر الرئيس ميتران عن اهمية وضرورة النهج الديمقراطي الذي تسلكه اليمن، واشار الى ان فرنسا تبذل دعمها السياسي والمعنوي لهذا النهج وستعمل كل ما في مقدورها على ان تفهم دول المجموعة الاوروبية ودول المنطقة باهمية هذا النهج وبأن اليمن اختارت النهج الصحيح وان يقر الجميع بتباين الآراء على اعتبار انه مكسب جيد يضمن تحقيق الاستقرار في المنطقة بسلام.

وعن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اليمن [illegible] ان تقدمه فرنسا من [illegible] المشروع الديمقراطي [illegible] ان اي ديمقراطية يهددها [illegible] وتباطؤ النمو وبالتالي [illegible] كغيرها ستعمل مع البلدان الاوروبية على الالتزام بدعم التوجه الديمقراطي اليمني كخيار شجاع والوقوف الى جانب الذين يودون تأسيس الديمقراطية في اليمن، وقال «نحن سنستمر في مساعداتنا للعام الحالي والعام المقبل، واذا استطعنا أن نفعل المزيد سنفعل لكننا نحن ايضا نواجه صعوبات اقتصادية في فرنسا ولدينا التزامات لدول اخرى في افريقيا وغيرها ولا نستطيع ان نقاتل على عدة جبهات».

ونفى الرئيس الفرنسي ان يكون قد اقترح على اليمن اثناء مباحثاته مع الرئيس علي صالح القيام بوساطة فرنسية بين اليمن والسعودية حول موضوع الحدود.

ونفى الرئيس علي صالح وجود ازمة سياسية في اليمن وقال ان ما حدث خلال الاشهر الماضية مجرد تباين في الآراء ووجهات النظر قبيل انتخابات الرئاسة، وكانت مثل هذه التباينات قد حدثت قبيل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو (ايار) عام 1990، وقبيل الانتخابات النيابية التي جرت في 27 ابريل (نيسان) عام 1993، وكان ينظر اليها على انها ازمة سياسية.

وحول اعتكاف نائبه علي سالم البيض في عدن قال الرئيس اليمني: ان البيض سيعود الى صنعاء قريبا كنائب للرئيس لممارسة مهامه وهناك نقاط محددة يجري بحثها بين احزاب الائتلاف الحاكم، «المؤتمر الشعبي» و«الحزب الاشتراكي» و«تجمع الاصلاح».

ورداً على سؤال حول موقف فرنسا من العراق قال الرئيس ميتران ان فرنسا شاركت مع الحلفاء في الحرب ضد العراق لأن صدام حسين رفض ان يساهم في السلام وأن ينصاع لقرارات الشرعية الدولية لا سيما ان فرنسا كانت قد بذلت جهدا خاصا من اجل السلام، وقال ميتران «وعرضته انا شخصيا من منصة الامم المتحدة».

واضاف ميتران انه كان لا بد لكل شيء يتعلق بالسلام من بداية، وكان لا بد ان يطبق صدام حسين قرارات الامم المتحدة وان لا تكون هناك ابادة للأكراد في شمال العراق، وللشيعة في الجنوب وان لا يكون ثمة قمع ضد الشعب العراقي. واضاف قائلا: «ويصعب ان نطلب من صدام ان يكون ديمقراطيا لان الديمقراطية لا تتلاءم مع مزاجه، وانما ان لا يكون ثمة قمع في العراق».

وفي بيان يتعلق بفرض الحصار على العراق، قال الرئيس ميتران ان هناك اكثر من حظر اقتصادي في ارجاء العالم، واضاف: انه سأل الرئيس الامريكي بيل كلينتون «لماذا نبقي الحصار الاقتصادي ضد كوبا؟». وما يقال عن العراق يمكن ان يقال عن كوبا وفيتنام وكوريا الشمالية، ونحن لا نقبل ان تعاني الشعوب ولكن لكي يرفع الحظر عن العراق لا بد ان ينصاع النظام العراقي لقرارات الشرعية الدولية.

وحول الازمة الليبية - الغربية بسبب قضية لوكربي قال ميتران ان ثمة جريمة ارهابية اقترفت ضد طائرتين ولست انا الذي يتحدث اليكم هو المعني وانما السلطات القضائية التي توصلت بعد تقصي الحقائق الى تلك الادلة وان ثمة ليبيين متورطين في تلك الجريمة، وأنا لا اقول ليبيا وانما ليبيان ولا بد ان يحاكم هذان الشخصان. واذا رفضت ليبيا فانها تجعل نفسها متضامنة ومتواطئة معهما وبالتالي تعرض نفسها لعقوبات تفرضها الامم المتحدة، وخاصة البلدان المتضررة من حادثة لوكربي.

وعبر عن أمله في ان يسود صوت العقل في هذه القضية حتى لا تلجأ الشرعية الدولية لفرض عقوبات صارمة ضد ليبيا.

وعما يجري في الصومال اشار ميتران الى أن الدكتور بطرس غالي، الامين العام للامم المتحدة، اكد له خلال لقائهما في موريشيوس ان تسعة اعشار الاراضي الصومالية تمت فيها عملية الامم المتحدة الانسانية بسلام وعلى خير ما يرام من حيث تقديم الغذاء، والرعاية الصحية للسكان غير ان بعض العمليات بدت وكأنها نزاع وقتال بين الامم المتحدة وبعض الاطراف الصومالية المتنازعة.

وعبر عن اعتقاده بانه من غير المفضل ان تبقى قوات الامم المتحدة الى ما لا نهاية في الصومال. واشار الى مبادرة

٢٢٢٥٦٦



الرئيس كلينتون التي دعا فيها الى بدء مفاوضات سلام في الصومال ووعد بان تنتهي الامم المتحدة من مهمتها في أواخر شهر مارس (آذار) المقبل.

واكد الرئيس ميتران ان فرنسا مع كل العمليات الانسانية في الصومال وقال ان القوات الفرنسية العاملة في الصومال لم يسجل ضدها مبادرة قتالية واكد أنه بعد نهاية الكتل العسكرية والاستقطاب الثنائي اصبح للأمم المتحدة دور نشط للدفاع عن الشرعية وحماية القانون والعمل على سيادته وبالتالي بدأت هذه

المنظمة في حشد جهودها بما فيها الجهود العسكرية لتطبيق القانون الدولي ولو استدعى ذلك بعض الاحيان استخدام القوة «اذ يصعب القول بسيادة القانون دون الاستناد الى القوة».

وعن دور الامم المتحدة في البوسنة والهرسك قال الرئيس ميتران «ان سراييفو تتعرض لمأساة ولكن ليست مهمة الامم المتحدة التصدي للمسلمين هنا، والكروات هناك، ولربما ذهبت بعيدا في عرف القانون، وادخلت العمليات الانسانية». واشار الى ان وزير خارجيته آلان جوبيه كان قد اقترح اقامة مناطق محمية للسكان.

وكان الرئيس اليمني والرئيس ميتران الذي اختتم ظهر امس زيارة رسمية لصنعاء قد عقدا اجتماعا مغلقا قال الرئيس الفرنسي للصحافيين بعده انهما بحثا فيه العلاقات الثنائية التي تهم البلدين الصديقين. وكشفت مصادر مقربة من الرئاسة اليمنية لـ«الشرق الأوسط» ان الرئيسين بحثا عمل الشركات الفرنسية في اليمن وتحديدا الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط والصعوبات التي تواجهها في مواقع الاستكشاف والتنقيب.

وكانت شركة «توتال» الفرنسية قد تعرضت قبل حوالي شهر الى هجوم شنه ستون مسلحا استهدف موقع الشركة في محافظة شبوه وادى الى اصابة احد العاملين وطائرة هليكوبتر تعرضت لاطلاق نار مكثف من جانب المهاجمين.

واضافت المصادر ان ميتران وصالح بحثا في اجتماعهما المغلق مسيرة السلام في منطقة الشرق الاوسط، والاوضاع في القرن الافريقي، ودعم جهود الامم المتحدة في الصومال، بالاضافة الى القضايا ذات الاهتمام المشترك ومن بينها الدور الذي تقوم به الشركات الفرنسية النفطية العاملة في اليمن، خاصة في ضوء الاكتشافات النفطية المشجعة لشركة «توتال» الفرنسية في شرق محافظة شبوه.

وكان الرئيس ميتران قد اكد بوضوح في كلمته خلال حفل العشاء أمس الاول موقف فرنسا الداعم للخيار الديمقراطي في اليمن وقال ان بلاده ستقدم الدعم السياسي والمعنوي لهذه التجربة واعتبر أن الازمة السياسية في اليمن بسبب التباين والخلاف احد المظاهر الديمقراطية وقال «شيء جميل ان يلجأ الناس الى الحوار السلمي».



الاحمر: الوضع يستدعي الارتفاع الى مستوى المسؤولية

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ بدات امس اعمال الدورة العادية للجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الاول للتجمع اليمني للاصلاح برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب.

والقى الشيخ الاحمر كلمة تناول فيها اهمية انعقاد هذه الدورة «في الظروف التي تمر بها البلاد والتي تستدعي من الجميع الارتفاع الى مستوى المسؤولية والتعامل معها بوعي وادراك للوصول الى رؤية مشتركة تهدف الى خير اليمن وامنه».

واشار الى ان النتيجة العامة للانتخابات «اكدت طروحات التجمع في ما يتعلق بضرورة تعاون كل القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة في حمل المسؤولية وضمان تماسك الجبهة الداخلية وحماية الوحدة الوطنية وترسيخها». وقال «قبلنا الدخول في الائتلاف ليس من اجل ايجاد تقاسم جديد او لاستغلال السلطة لتقوية التجمع وانتشاره، فذلك كله مرفوض من حيث المبدأ».



قضية الأمن الشخصي تعوق عودة نائب الرئيس اليمني

البيض يعيد سكنه في صنعاء للحكومة

عدن: من عبد الله حموده

علمت «الشرق الأوسط» ان علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي، اخلى المنزل الذي كان يقيم فيه - داخل مجمع قصر الرئاسة - بالعاصمة صنعاء، وطلب تشكيل لجنة حكومية لجرد محتوياته، تمهيداً لاعادته الى الدولة. وقالت مصادر مطلعة ان ذلك سيثير مشكلة اخرى تعوق عودة البيض الى صنعاء، في حالة زوال الاسباب الاساسية لاعتكافه في عدن، التي يقول انها «ضرورة حل قضايا الناس».

وجدير بالذكر ان ذلك السكن كان قد اعد لاقامة البيض بعد الوحدة، بما يتناسب مع مكانته كنائب للرئيس، ولكنه اثار اعتراضا لدى البيض نفسه، ولدى القيادات الاخرى في الحزب الاشتراكي، لأن قوات حراسات الرئيس علي عبد الله صالح كانت تتحكم في من يدخل الى السكن او يغادره، على الرغم من ان أمن البيض نفسه داخل السكن كان يتولاه الحرس الخاص به.

وكان نائب الرئيس قد طلب تخصيص سكن خاص به في موقع آخر من العاصمة اليمنية، وافادت المصادر انه كان سيحصل على سكن من بنايات مشروع تبرعت به ليبيا، لاقامة مساكن للزعماء الجنوبيين، الذين انتقلوا الى صنعاء بعد الوحدة، ولكنه ظل في سكن مجمع الرئاسة طوال الفترة الماضية، بينما وزع الرئيس بعض مساكن المشروع الليبي على عدد من قيادات حزبه - المؤتمر الشعبي العام - الذين لديهم مساكن في صنعاء من قبل، اضافة الى بعض المسؤولين الجنوبيين، الذين استهدف المشروع توفير سكن لهم في المقام الاول.

راجع .... ص 4

قابوس لعب دوراً باظهار قلق مسقط من استمرار الخلاف

بداية حلحلة للأزمة اليمنية

□ صنعاء - «الحياة»:
□ مسقط- من حسين عبدالغني:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء امس ان بعض التحسن طرأ على الجو السياسي في اليمن على صعيد التخفيف من حدة التشنج بين الاطراف المعنية بالازمة السياسية التي بدات باعتكاف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي في عدن في ١٩ اب (اغسطس) الماضي.

واوضحت هذه المصادر ان من بين العوامل التي ساهمت في ترطيب الاجواء، حرص الرئيس علي عبدالله صالح على ابقاء انتقاداته للحزب الاشتراكي والبيض خصوصاً في اطار حدود معينة وتاكيده في المؤتمر الصحافي الذي عقده اول من امس مع الرئيس فرنسوا ميتران ان ثمة نقاشاً مستمراً بين الجانبين في اتجاه تسوية الوضع. الى ذلك لعب مجيء السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة الى صنعاء من عدن دوراً اساسياً في اظهار ان الازمة تظل محصورة وان اعتكاف البيض لا يعني ان وسائل الحل السياسي معدومة.

وقال مصدر مطلع ان سالم صالح دافع بشدة عن مواقف البيض عندما هاجمه الشيخ عبدالمجيد الزنداني ممثل التجمع اليمني للاصلاح في مجلس الرئاسة.

وفي مسقط، علمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان السلطان قابوس بن سعيد لعب دوراً مهماً في الوساطة بين الرئيس اليمني ونائب رئيس مجلس الرئاسة قبل زيارته الاخيرة لصنعاء وفي اثنائها.

وقالت هذه المصادر ان السلطان قابوس كان قد بعث بوزير الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله مرتين خلال اسبوع واحد الى صنعاء وعدن لنقل رسائل الى كل من علي صالح والبيض للمساعدة في حل الخلاف بينهما ودفعهما الى المصالحة وايجاد حلول للازمة السياسية في اليمن.

واشارت هذه المصادر الى ان الموضوع نفسه كان جزءاً رئيسياً من المحادثات المغلقة التي جرت بين الرئيس اليمني وقابوس في صنعاء مطلع الشهر الجاري.

وشددت هذه المصادر على ان الوساطة العمانية سعت اساساً الى اشعار الطرفين بقلق مسقط من استمرار الخلاف وما قد يقود اليه ذلك من تاثير على الاستقرار في اليمن او زعزعة اسس دولة الوحدة اليمنية التي يعتبر استقرارها استقراراً لشبه الجزيرة العربية عموماً ولجيرانها المباشرين مثل عمان خصوصاً.

ولم يطرح مبعوث السلطان قابوس او السلطان قابوس نفسه حلولاً او مبادرة محددة لحل الخلاف معتبراً ان الخوض في التفاصيل من حق اليمنيين انفسهم. وهو ما فعله كذلك الملك حسين الذي ارسل مبعوثاً له في الفترة نفسها الى اليمن.

ونفت هذه المصادر بشدة ان يكون الغاء السلطان قابوس زيارته المقررة لعدن وسفره قبل يوم واحد عن موعد انتهاء زيارته الرسمية لليمن تعبيراً عن فشل الزيارة التي قالت انها «حققت اهدافها كاملة وحظى فيها السلطان باستقبال شعبي لم يحظ به ضيف اجنبي زار اليمن».

واعتبرت قرار السلطان قابوس عدم زيارة عدن قبل ساعتين فقط من الموعد المقرر لاقلاع طائرته اليها «بعد نظر» منه اذ قدر ان الزيارة في ظل استمرار الخلاف بين الرئيس والبيض قد تفسر تفسيرات سلبية او تعمق الخلاف بين الجانبين وهو آخر ما تود القيادة العمانية ان يحدث او يرتبط بزيارتها الاولى لليمن.

ومع بدء الأزمة في الحلحلة

التتمة في الصفحة (٤)



بداية حلحلة للأزمة اليمنية

تتمة الصفحة الاولى

واعلان الرئيس علي صالح انتهاء الخلاف واستعداده للاخذ ببرنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الذي طرحه الاشتراكي يبدو ان مسقط اعتبرت ان هدف مساعيها الحميدة تحقق على اساس ان الاطراف اليمنية نفسها هي الاقدر على تسوية موضوع الخلاف. وقالت هذه المصادر انها علمت ان السلطان قابوس اعطى لوزرائه «الضوء الاخضر» بعد عودته من اليدن للمضي قدماً وبسرعة في عملية التكامل الاقتصادي مع اليمن وبناء ما سماه قاعدة المصالح المشتركة بين الشعبين والبلدين.

وتنفيذاً لهذه التوجيهات ولنتائج المحادثات التي عقدت في صنعاء بين الجانبين ستبدا الخطوات العملية لانجاز الطريق البري المشترك الذي قدمت عمان لليمن منحة قيمتها ٢١ مليون دولار لتنفيذه.

وستبدا عملية بناء المرافق الاساسية والبنية التحتية لمنطقة التجارة الحرة (المزيونة) التي ستقام على الحدود بين البلدين. كذلك سيوقع الطرفان خلال الاسابيع المقبلة اتفاقات للتعاون في مجالات الاعلام والثقافة. وسيبحث وفد عماني غادر الى صنعاء امس ووفد يمني سيسافر الى مسقط قريباً في توقيع اتفاق خاص للاعفاء الجمركي بين البلدين على قاعدة الدولة الاولى بالرعاية تمهيداً لانسياب حر للبضائع ذات المنشأ الوطني بين الدولتين الجارتين. ومن المتوقع ان يتخلى اليمنيون (الذين تشكل حصيلة الجمارك نحو ٩٠ في المئة من ايرادات الدولة) عن مستويات التعرفة الجمركية المرتفعة والمطبقة لديهم بخصوص السلع العمانية على اساس المعاملة بالمثل.

وحسب هذه المصادر، فإن النتيجة الاهم من الناحية السياسية لزيارة السلطان قابوس ولوساطته التي لقيت ترحيباً من القيادة اليمنية، هي تعميق الرؤية المشتركة للبلدين ازاء الاوضاع الاقليمية في شبه الجزيرة العربية والخليج وتطورات التسوية في الشرق الاوسط واستنتاج البلدين ان كلاً منهما بات يمثل عمقاً سياسياً للآخر.

أحزاب المعارضة والمؤتمرات القبلية في اليمن تدعو لحوار وطني لإخراج البلاد من أزمتها

صنعاء: «الشرق الأوسط»

بينما تشهد الساحة السياسية اليمنية حالة من الانتظار والترقب عقب انتخابات الرئاسة، واستمرار رفض علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني العودة الى صنعاء، تجري احزاب المعارضة والمؤتمرات القبلية والشعبية مشاورات مكثفة في ما بينها لتحريك الجمود الذي ساد الحياة السياسية على صعيد احزاب الائتلاف الحاكم. المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي، وتجمع الاصلاح.

وتهدف هذه المشاورات الى فتح حوار وطني شامل تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية الموجودة في الساحة لبحث قضايا الخلافات وأسباب الازمة السياسية، والعمل على وضع الحلول والمعالجات المناسبة للأوضاع الاقتصادية والامنية ووقف الاختلالات التي تهدد مستقبل البلاد وأمنها واستقرارها.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان احزاب تكتل المعارضة وحزب البعث «الجناح الموالي للعراق» وحزب الاحرار الدستوري، وزعماء المؤتمرات القبلية والشعبية وعدداً من الشخصيات الوطنية والمستقلة توصلوا الى صيغة للتحرك باتجاه فتح حوار مع احزاب الائتلاف لتجاوز المشكلات التي تعيشها البلاد.

وكان مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية الذي يتزعمه الشيخ محمد بن ناجي الغادر قد دعا اول من امس الى عقد مؤتمر وطني عام لكل فئات الشعب للتحرك من اجل منع وقوع كارثة وطنية في ضوء تفاقم الازمة السياسية داخل الائتلاف الحاكم، وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

وقال مصدر مقرب ان الشيخ الغادر رئيس المجلس الاعلى للقبائل اليمنية بدأ في اجراء اتصالات ومشاورات مكثفة مع شيوخ القبائل واحزاب تكتل المعارضة والمنظمات والنقابات بهدف التحضير لعقد المؤتمر الوطني العام لبحث الاوضاع الراهنة.

وقالت المصادر ان اتصالات مباشرة بين قيادة مؤتمر سبأ، الذي يضم قبائل بكيل ومذحج وقيادة المؤتمر الجماهيري في تعز، وكذلك قيادات المؤتمرات الأخرى، ربما تسفر في الايام القليلة المقبلة عن تشكيل تجمع وطني للمعارضة يبدأ في طرح رؤيته للأوضاع وموقفه منها ويدعو لمناقشتها مع احزاب الائتلاف الحاكم.

وعلى الصعيد نفسه يجري الشيخ سنان ابو لحوم - احد رموز بكيل - اتصالات ومشاورات مع مشايخ بكيل وبعض الشخصيات الوطنية لنفس الغرض.

وقال محمد ابو لحوم الامين العام للمجلس التنفيذي لمجلس بكيل الموحد الذي اعلن تاسيسه أخيراً انه شكلت مرجعية عليا لمجلس بكيل الموحد تضم كلاً من الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ عبد الوهاب سنان، والشيخ يحيى العذري، والشيخ علي محمد العكيمي، والشيخ محمد محمد الزائدي، والشيخ علي عبد الله المقداد، والشيخ عبده حبيشي والشيخ عبد الله حامس العوجري، والشيخ عبد الله محمد الشائف.

وجدد محمد ابو لحوم تاكيده ان مجلس بكيل الموحد ليس موجها ضد احد، وانما سيعمل مع بقية المؤتمرات القبلية والشعبية والقوى السياسية الأخرى، والمح الى وجود تحركات واتصالات مع بعض المؤتمرات الشعبية الاخرى في البلاد.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢-٣ اكتوبر ١٩٩٢

قبائل بكيل اليمنية تشكل مرجعية عليا تضم عشر شخصيات

الاصلاح يدعو الى إبعاد الجيش عن الصراعات

☐ صنعاء –
من عبد الرحمن الحيدري:

■ دعا حزب التجمع اليمني للاصلاح الشريك الثالث للائتلاف الحاكم امس الى ابعاد القوات المسلحة اليمنية عن الصراعات الحزبية.

في غضون ذلك، شكّل المجلس الموحّد لقبائل بكيل اليمنية اول من امس مرجعية عليا وذلك في اطار الجهود المبذولة لاعادة تنظيم بكيل «واعطائها الحجم السياسي الذي تستحقه». وضمت المرجعية العليا التي تشكلت إثر اجتماع عقد في منزل الشيخ محمد علي ابو لحوم عضو مجلس النواب والأمين العام للمجلس الموحد لبكيل، كلاً من الشيوخ سنان ابو لحوم، عبدالوهاب سنان، علي محمد القليمي، عبدالله حامس العوجري، عبدالله دارس، محمد محمد الزايدي، علي عبدالله المقداد، عبدالله العتري، عبده حبيش، عبدالله محمد الشايف.

وأوضحت مصادر قريبة من المجتمعين ان «الاعلان عن تشكيل المرجعية العليا لا يعني في اي شكل اغلاق الباب امام انضمام شخصيات اخرى اليها، بل ان باب الاخذ والرد مع اي شخصيات تود الانضمام اليها مفتوح في استمرار».

ويعتبر وجهاء بكيل ان القبائل التي تتشكل منها هي الاكثر عدداً في اليمن الا ان «الصراعات والخلافات ومشاكل الثأر اثرت على البنية الاساسية لقبائل بكيل وبعثرت جهود ابنائها واضعفت مكانتها».

ومعروف ان معظم اليمنيين يتوزعون على قبائل حاشد وبكيل. واستطاعت حاشد ان تحتل موقعاً متميزاً في الخريطة السياسية اليمنية بسبب وجود الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب، وهو رجل ذو شخصية قوية على رأس مشائخها.

وتأتي الجهود لاعادة تنظيم قبائل بكيل في وقت تشهد اليمن تجاذبات سياسية بين احزاب الائتلاف الحاكم وهي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الأحمر.

من جهة اخرى اختتمت امس اعمال الاجتماع الدوري للجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام الاول للتجمع اليمني للاصلاح برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.

وقال البيان الختامي الذي صدر مساء امس ان الاجتماع اقرّ مشروع البرنامج السياسي في ضوء الآراء والملاحظات المقدمة من الاعضاء تمهيداً لتقديمه الى المؤتمر العام للحزب.

وذكر البيان ان اللجنة التحضيرية العليا «عرضت المراحل التي مرّت بها البلاد منذ تحقيق الوحدة اليمنية التي هيأت الظروف الموضوعية لشعبنا للتغيير نحو الافضل والانطلاق صوب آفاق النهوض الحضاري المنشود، كما

التتمة في الصفحة (٤)



الاصلاح يدعو الى إبعاد الجيش

تتمة الصفحة الاولى

مثلت فرصة تاريخية للتحرر من موروثات التشطير وسلبياته، والتوجه بصدق لبناء دولة المؤسسات لتترسخ دعائم الوحدة ولتتجدد القربى ولتزول دواعي الصراع التي قد تهدد الوطن ومستقبله».

واشارت اللجنة الى «صواب قرار المشاركة في الائتلاف الحكومي» واكدت التزام وثيقته المقرة من الاطراف، واعتبرت الائتلاف «تجربة متميزة في المجتمعات العربية» داعية الى «تقويم دوري لأداء الاصلاح في الائتلاف واتخاذ الموقف المناسب حيال مشاركته في الائتلاف في ضوء المعطيات الموضوعية».

واكدت «اهمية التزام قيادة الائتلاف الاتفاقات وحسم خلافاتها بالحوار وعبر الاطر المتفق عليها والعمل على ازالة كل مظاهر التشطير وآثاره ضماناً لترسيخ الوحدة وتثبيت اركانها والاسراع في توحيد القوات المسلحة ودمجها لجعلها مؤسسة وطنية لحماية البلاد وسيادتها واستقلالها وحماية الشرعية الدستورية والابتعاد عن الصراعات الحزبية، وقيام مجلس النواب بدوره وممارسة اختصاصاته الدستورية واعطاء مهماته الرقابية الاولوية والاهتمام باداء الحكومة لمسؤولياتها، وتنفيذ برنامجها وابعادها عن اجواء الخلافات السياسية التي اصابتها بالشلل والارتباك، وان تمنح الحكومة الجوانب الاقتصادية الرعاية الكافية والعمل على تمكين القوى السياسية وجماهير الشعب من القيام بدور المعارضة البناءة لتكون بمثابة الرادع للسلطة من الانحراف».



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٣

عبدالوهاب الإنسي:

التلويح بانهيار الوحدة يهدف لتحقيق مكاسب سياسية

□ الأمين العام لـ«التجمع اليمني للإصلاح» نائب رئيس الوزراء «عبدالوهاب الانسي» يتحدث هنا عن رؤيته للأزمة، وعن الدور الذي يضطلع به التجمع اليمني للإصلاح، وموقف التجمع من المشاركة في الائتلاف.

● قد يبدو «الإصلاح» في هذه الأزمة وكأنه خارج إطار اللعبة وفي أحيان أخرى يبدو وكأنه طرف فيها وفي أحيان ثالثة يبدو وكأنه وسيط بين شريكين، فأين موقع الإصلاح في هذه الأزمة؟

ـ الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى معرفة الحيثيات أو البواعث التي اقتنعنا كـ«تجمع يمني للإصلاح» على أساسها بالمشاركة في الائتلاف، فـ«الإصلاح» استوعب مدى خطورة الأوضاع التي وصلت إليها اليمن في كافة المجالات. دخلنا في المشاركة ولدينا الاستعداد لأن نتحمل بعض الخسائر سواء داخل «الإصلاح» حيث هناك بعض الأصوات ولكنها لا تمثل الغالبية معترضة على قضية الدخول في الائتلاف مع وجود هذه المخاطر كلها، وأيضاً سنخسر شعبياً لأن صاحب الحاجة أعمى لا يري صداها. وبهذا المقياس يحاسبوننا وينتظرون إصلاح الأمر دون أن يعرفوا مدى التركة الموجودة ولكن ثقتنا في الله موجودة ثم ثقتنا في أنه ربما نخسر في الفترة الأولى وربما نستعيد ما فقدناه فيما بعد، وليس هذا أيضاً موضوعا في بالنا لكن هكذا أتصور الأمور.

ونتيجة لهذه التعديدات ولعلاقة الحزبين التي لا تتسم بأي قدر من الثقة التي لا بد منها لانجاز المهام التي لا تحتمل التاخير، كنا فعلاً قد بدأنا ببعض الخطوات التي نعتبرها خطوات إيجابية منها قضية الائتلاف نفسه، والوثيقة التي على أساسها قام الائتلاف، ثم بدأنا في إنجاز الوثائق التي نصت عليها هذه الوثيقة، ووضع رؤية مشتركة بيننا وبين الإئتلاف للواقع في البلد لأن وجود هذه الرؤية سيساعد على تضييق مساحة الخلافات بل أحياناً تؤدي إلى الاتفاق في كثير من الأمور.

وتمت عملية تشكيل الحكومة مع بعض المصاعب، وإذا بقضية التعديلات الدستورية والتي كان الحزبان قد اتفقا على مشروع لها بدأنا في نقاشها لأنها تعتبر مشروعا لنا وبدأنا في إصلاح الأمور في الجو الجديد الذي أوجده الائتلاف الذي ربما اتسم بعدم التوتر، واستطعنا من خلال حوار جاد

وموضوعي ومسؤول بين الأحزاب الثلاثة ومن خلال هيئاتها أن نتوصل إلى مشروع وأن نوقع عليه فإذا الأزمة السياسية تطرق الأبواب من جديد، والحقيقة أن أزمتنا ازمة سياسية في المقام الأول وهي التي تطغى سلبياتها على كل الجوانب، وفجرت قضية غياب علي سالم البيض وتوجهه إلى عدن بعد الزيارة التي قام بها إلى أمريكا ـ الأزمة والتي نتجت أيضاً عن بعض التسريبات الإعلامية غير المسؤولة ونتجت أيضاً عن عدم الالتزام بما اتفقوا عليه، ونتجت أيضاً عن قرب عهد الحزبين من الفترة الانتقالية التي كانت مليئة بالتوترات والمكايدات بينهما.

وبذلنا جهوداً مكثفة وربما يتصور الناس أننا نضع انفسنا وسيطا بين الحزبين هذا لم يحدث، نحن التزمنا أن نحرك قيادة الإئتلاف التي شكلت والتي ربما كان عدم تشكلها أدى إلى زيادة الأزمة فداحة. ومن خلال هذه القيادة تحركنا في اتجاه احتواء الأزمة ومحاولة ابعاد البلد عن العودة إلى أجواء ما قبل الانتخابات لأننا كنا نقدر الخسائر التي كانت ستخسرها اليمن داخلياً وخارجياً بعد أن حققت خطوات كانت محل تقدير العالم وهي الانتحابات ثم بعد ذلك الائتلاف الذي يعد نموذجاً ايجابياً

وكنا نعرف أن العودة إلى أجواء ما قبل الانتخابات هي عبارة عن افراغ لهذه المنجزات وإعادة الاحباط إلى الناس وتقزيم اليمن الذي بدا عملاقا في الخارج إضافة إلى انعكاسات ذلك على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي ونعتقد أننا لم ندخر جهداً ولكننا لا نستطيع ان نقول إننا حققنا ما كنا نتمناه إذ كنا نتمنى أن نحتوي الأزمة في البداية وأن تكون آخر الأزمات.

نحن نحاول بالرغم من أن موقفنا صعب ولكننا من أجل المعاني التي قبلنا من أجلها دخول الائتلاف، وهي معاني تصب اخيرا في الحرص على هذا البلد من أن يدخل في الدوامات التي تعيشها بعض الشعوب العربية والإسلامية، يجعلنا نكابد ونصبر ونتحمل وعندنا أمل في أنه لابد أن نحقق شيئاً ونتمنى الا نصل إلى وضع نجد فيه أن ما دخلنا فيه من أجل حمايته أو عدم الوقوع فيه سيقع، عندها سنجد أنفسنا مضطرين الى أن نحدد موقفا يتناسب مع ما ينبغي عمله

حقيقة إن رؤية الناس، خاصة مع عدم وجود وسائل لانسياب المعلومات الصحيحة للناس إضافة إلى الدور السلبي الذي يقوم به الإعلام وفي مقدمته إعلام الحزبين الذي كان له دور كبير في تأجيج الأزمة، كل ذلك يجعل الناس غير مدركين لوقائع الأمور وصحيح الأخبار، وهذا يريد من صعوبة حل الأزمة.

وهذا هو توجه «الإصلاح» وهذه هي آماله ولعلك تلاحظ أننا طوال هذه الأزمة لم نحاول حتى أن نقول للناس رأينا فيما يدور وفضلنا الاتجاه إلى الجانب العملي خاصة بعد أن تعكرت الساحة الإعلامية بالكلام غير المسؤول والتسريبات غير الموضوعية وأيضاً وجدنا أنه إذا قلنا شيئاً للناس لا بد إما أن نقول لهم الحقيقة وربما قول الحقيقة تكون النفوس غير متهيئة له أو قد يفهم فهماً آخر، وإما أن نصمت. فوجدنا أن الصمت خير «فليقل خيراً أو ليصمت»

فنحن أولاً لا نستطيع وليس من الوفاء وليس من الشجاعة التنصل من مسؤوليتنا لأننا أصبحنا جزءا من هذا الائتلاف ولكننا نثق بأن الناس من خلال هذه الأزمة عرفوا أن سبب الأزمة هو عدم وجود علاقة سوية بين الحزبين وأنه حين وضع الأمور في الطريق الصحيح لا بد من البحث عن أسباب هذه الأزمات ولا بد من الغوص لمعرفة هذه الأسباب لتصحيح المسار للسير باليمن قدماً ولا نقول ايجاد مخرج فمجلس النواب موجود ولا بد أن يسلم الجميع بالشرعية الموجودة ولا يكفي التسليم الظاهري أو الإعلامي ولكن لا بد من الاتجاه إلى بناء المؤسسات واستكمالها وإعطائها دورها، وأول هذه الأمور هو ما كان يفترض أن ينجز في الفترة الانتقالية وما لم تنجز هذه الأمور وتذوب الدولتان في دولة واحدة فإن الامر سيبقى مختلاً حتى تزول كل مظاهر التشطير، وأن يمتنع أي طرف من الأطراف من أن يتخذ من ورقة الوحدة وسيلة أو أداة للخلاف السياسي، ولا بد من بناء الثقة بين المؤتلفين ولأنه إذا لم يكن هناك ثقة ستظل الأمور تتعثر. وكل ما نرجوه ألا تنتهي هذه الأزمة مثل ما انتهت الأزمات السابقة، وإنما نأمل أن تنتهي بوضع أسس أو برامج وهي وإن كانت موجودة لا بد من تطبيقها مع بناء أسس للثقة حتى يبدأ الناس المسيرة وهي مسيرة طويلة وهذه أمانينا.

● في ظل الأزمة السياسية الراهنة هل يمكن أن نتصور أن عقارب الزمن قد تعود إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م؟

ـ في تصوري أن منجز الوحدة هو مكسب للشعب اليمني كله وأن المساس بهذا المكسب سيضر بالشعب كله، ولا أحد يتصور أن المساس بهذا المنجز سيقتصر على طرف دون طرف وربما التلويح بالمساس بهذا المنجز إنما هو تلويح الغرض منه الحصول على بعض المكاسب السياسية، وهذا أيضاً خطر كنا ننتقده قبل الانتخابات لأنه لا يصح أبداً استخدام مثل هذه الأوراق في عملية الخلاف السياسي مثل الوحدة، الأمن، وقضايا الأمة الكبرى..لا يصح ولا يحق، ونتمنى للجميع أن يترفعوا عن استخدام هذه الأمور كأدوات للضغط.

وستبقى هذه الورقة قابلة للاستعمال ما دام هناك ثغرات وما دام هناك مظاهر للتشطير برغم مخاطرها لكن ينبغي أن يعرف الجميع ـ وهذه قناعة الشعب اليمني كله ـ أن أي مساس بالوحدة سيضر بالشعب اليمني من أقصاه إلى أدناه.

وينبغي ألا يغيب عن أحد هذا الأمر، وإذا كانت المكايدات السياسية ربما تغيب هذا الأمر، فإن أملنا أن الكل يعرف أن الحفاظ على هذه السفينة سليمة في مصلحة الجميع وأن أي خلل يلحق بهذه السفينة هو تعريض للجميع للضياع، وبالتالي أملنا أن يرتفع الجميع إلى هذا المستوى وأن تكف كل الأطراف عن أن تمس هذا المكسب من قريب أو بعيد.■



اليمن : عبدالمجيد الزنداني أفغاني في مواقع التقرير

بعد ان اقسم الرئيس علي عبدالله صالح وبقية اعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية، جاء دور عضو المجلس الجديد الشيخ عبدالمجيد الزنداني، فوقف بقامته المهيبة، وبزيه اليمني التقليدي وتميز عن الآخرين بلحيته الكثة المخضبة بالحناء، ووضع يده اليمنى على القرآن الكريم قائلا «اقسم بالله العظيم ان احافظ على الكتاب والسنة وان احافظ على النظام الجمهوري». وقبل ان يمضي في اداء اليمين، كانت اصوات التعجب، وربما الاستنكار، قد علت من مقاعد البرلمان. فالشيخ لم يلتزم النص الدستوري، اذ اضاف جملة «المحافظة على الكتاب والسنة». ولكنه استمر في اداء اليمين متجاهلاً الصيحات والهمهمات، وقد تغيرت نبرة صوته واخذ يتكيء على الكلمات كانه يعاند النواب المعترضين: «وان احترم الدستور والقانون بما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله» و«ان أرعى مصالح الشعب وأحافظ على وحدة الوطن واستقلاله وسلامة اراضيه ما استطعت الى ذلك سبيلا». هذا التصرف لم يات مفاجئاً. فالشيخ معروف بمواقفه القوية والحدّية والتي دفعته طوال عمره السياسي الطويل للاختلاف ليس مع الحكومة فقط بل وفي داخل الصف الاسلامي. فهو مشهور باتباع سياسة «حافة الهاوية»، وقد نجح فيها حتى الآن.

عكس ما حصل كان ليفاجئنا اكثر. فالشيخ هو الذي كاد ان يوقف قطار الوحدة بعد ان اخرج مئات الالوف من اليمنيين في اكبر تظاهرة شهدتها اليمن الحديثة عام ١٩٩١ تحت شعار «تغيير الدستور قبل الوحدة». وعلى رغم ان الوحدة كانت مطلباً شعبياً، الا ان شعبية الشيخ وقدرته الخطابية ساعدتاه على الوقوف في وجه الوحدة ودستورها، من دون ان يخسر قاعدته الجماهيرية الواسعة. وبقي الدستور ومعه الوحدة، ولكن اضاف عليهما مجلس الرئاسة اليمني، الذي كان مشكلا وقتذاك من الشريكين الاثنين «المؤتمر الشعبي» و«الاشتراكي» خطاباً مرفقاً بالنص على فوقية الشريعة الاسلامية على مواد الدستور.

لم تكن معركة الدستور الوحيدة في حياة الشيخ. وقد جاء تعيينه في مجلس الرئاسة، وهو تعيين حظي بقبول مسبق من جميع الأطراف، اشارة الى مدى تغير المواقف في اليمن. فاعداء الأمس حلفاء اليوم، وخطوط التماس الكثيرة بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية تمنع اي محلل من التسليم باستنتاجات سهلة مهما بدت منطقية. على ان انتخاب الزنداني لن يكون نهاية المطاف للزعيم الرئيسي للحركة الاسلامية اليمنية الذي بدأ حياته السياسية في الخمسينات مع احرار اليمن في القاهرة. فمشروع الدولة الاسلامية هو هدف الحركة، وان لم تصرح بذلك، مكتفية بكلام تلميحي عن «المجتمع الاسلامي» و«الدستور الاسلامي». ولا يغيب عن البال ان ارض اليمن هي التي اختارها مؤسس الاخوان حسن البنا ارضاً نموذجية لحلمه، وكاد ينجح في ذلك لولا الوجود الانكليزي والجامعة العربية.

وتعلمت حركة اليمن الاسلامية الكثير من تراكم خبراتها التي بدأت بثورة ١٩٤٨، التي حاول فيها هاشمي مرشح للإمامة هو عبدالله بن الوزير الاستيلاء على الحكم بالقوة وتنفيذ مشروع اصلاحي بمساعدة الاخوان. والاخيرون لم تكن لهم وقتذاك مؤسسات «يمنية»، وانما تمثلوا في شخص جزائري مغامر هو الفضيل الورتلاني، ففشلت الحركة بعد ان سنّت سنة سيئة في اليمن هي التغيير بالعنف والدم.

الحركة الحالية تنتسب الى الاولى في بعض افكارها الاصلاحية، وتربطها بها شخصية تاريخية هي «ابو الأحرار» القاضي محمد الزبيري، ولكنها انقطعت عنها في المسميات بعد ان تركت لآل الوزير وراثة حركة جدهم. وتميزت الحركة الجديدة التي تستطيع ان تحتفل قريباً بالذكرى الاربعين لتأسيسها، بانها انطلقت على يد شبّان يمنيين شكلوا النواة الاولى للاخوان المسلمين، ولكن لم يظهروا قط بتنظيمهم علانية، وفضلوا الاحتماء في ظل الشخصيات القوية، وكان في مقدمهم القاضي الزبيري.

ونشط هؤلاء الشبان في المهاجر اليمنية في الخمسينات، خصوصاً في مصر، حيث تتلمذوا على يد الجيل الاول من الاخوان، ونقلوا افكارهم الى صنعاء «الإمامية» مع الطلبة العائدين. وكان الشيخ عبدالمجيد بن عزيز الزنداني احد هؤلاء، وكان يدرس الصيدلة في القاهرة في الخمسينات (وسنّه تجاوزت العشرين بقليل)، والتي وصلها من عدن بعد ان أمضى فيها عدة شهور. وقتذاك كانت عدن «البريطانية» تعج التجارة والافكار الليبرالية بعيداً عن الشمال المحافظ الامامي، حيث أمضى الشيخ العقدين الاولين من عمره في منطقة بعدان في لواء إب التي تبعد عن جنوب العاصمة حوالي ١٧٠ كيلومتراً، وكان والده هاجر من قريته زندان التي تتبع قبائل ارحب، والشيخ لا يزال طفلاً.

وهكذا قضى طفولته في بعدان، المنطقة الزراعية الشافعية، بعيداً عن الجو القبلي الزيدي، الذي تنتمي اليه قبيلته أرحب، وهي فخذ من القبيلة الأم بكيل المنافس التقليدي لقبيلة حاشد ذات النفوذ القوي في اليمن اليوم (ويتزعمها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب

وزعيم التجمع اليمني للاصلاح الذي ينتمي اليه الشيخ الزنداني سياسياً).

ومن الصعب نسب الشيخ الى مذهب معين ولكنه فقيه خبير بالمذاهب واحكامها، يفضل ان يصنف نفسه متبعاً للكتاب والسنة، بينما يتهمه معارضوه بالسلفية والتعصب ضد المذهب الغالب في اليمن (الزيدية). ولم يخف الشيخ يوماً تشدده ضد «الانحرافات العقيدية» وفي انتقادها في محاضراته المسجلة على عشرات شرائط الكاسيت والمنتشرة ليس في اليمن وانما بين «شباب الصحوة» في مختلف الدول العربية، اذ يبدو ان الغالبية قبلت رأيه كـ«مصلح».

قضى الشيخ الزنداني في مصر عدة سنوات لم يكمل فيها دراسة الصيدلة، اذ شغلته السياسة عنها. ولكن دراسته كانت كافية كي تعزز اهتمامه بالعلوم الدينية فاستمر في ذلك حتى اصبح من الرواد المهتمين بالاعجاز العلمي في القرآن، واسس في «رابطة العالم الاسلامي» بمكة المكرمة هيئة معنية به تعقد المؤتمرات وتؤلف الكتب. وفي القاهرة اختار الشيخ منهج الاخوان ولا يزال مستمراً فيه، مع بعد جماهيري يجعله يشبه الزعيم الجزائري عباسي مدني، ما ادى الى ابعاده غير مرة «وبالتراضي» عن التنظيم، اذ لدى الاخوان قاعدة ذهبية اخرى هي «يسع الفرد ما لا يسع الجماعة». ويجعل بعض المؤرخين من الزنداني مؤسساً للحركة في الشمال، وهذا تاريخ شفهي غير مكتوب. فاخوان اليمن لم يكتبوا تاريخهم بعد، فيما يتفق الجميع انه احد المؤسسين، غير انه لم يتسلم القيادة رسمياً الا خلال مرحلة قصيرة بين ١٩٧١ و١٩٧٥.

وكان الشيخ ومعه الاخوان يفضلون العمل في اطار مؤسسات او جهات اوسع، فعندما قامت ثورة ١٩٦٢ ايدوها ونشطوا في ركابها، ولكنهم التفوا حول القاضي الزبيري الذي كان رمزاً يجمع عليه اليمنيون، خصوصاً انهم وثقوا علاقتهم به منذ ان كانوا زملاء دراسة في القاهرة. واصبح الزنداني مساعداً وملازماً للزبيري طيلة سنوات كانت «حاسمة» في تاريخ اليمن، فاعد برنامجا اذاعيا خاصا تبثه اذاعة صنعاء بعنوان «الثورة والدين» عالج فيه «مسالة حساسة في الضمير اليمني». فالامام الحاكم، وان كان ظالماً، يبقى صاحب حق عند كثيرين من ابناء اليمن، خصوصاً الزيديون منهم وهؤلاء اغلبية.

وكان موقف الزبيري ومعه شبان الاخوان مثالياً واصعب من ان يرضى به احد، اذ كانوا تاريخياً ضد الامامية، لكنهم عارضوا ايضاً التدخل المصري وحكم العسكر، فاثاروا عداء الجمهوريين والملكيين عليهم، او على الاقل القيادات في المعسكرين. واضطر الزبيري ومعه الزنداني الى الخروج من صنعاء - التي لم تعد آمنة - واحتميا او نشطا وسط مناطق القبائل، وبالطبع اختارا قبيلتهما ارحب، والزبيري ينتمي اليها كالزنداني. وفي ١٩٦٤ قاما بتأسيس «حزب الله»، واخذ الزبيري يكشف في شعره القوي انحراف الثورة اليمنية وفشلها في تحقيق آمال الشعب، وناديا بخروج المصريين. لكن الحركة انتهت باغتيال مؤسسها القاضي الزبيري الذي ضاع دمه بين القبائل: فهناك من يتهم الأمير محمد بن الحسين بتدبير الاغتيال، وآخرون يتهمون جنرالات في صنعاء، كما ان الشبهات تحوم حول المصريين ايضاً.

واستمرت الحرب الأهلية فتنحى الاخوان جانباً إذ كانوا اضعف من ان يؤثروا في الأحداث بعد غياب الزبيري. وبعد هزيمة ١٩٦٧ عاد الهدوء لليمن الممزق من ويلات الحرب والجيش المصري، وتسلم القاضي عبدالرحمن الارياني السلطة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، واغتنم الاخوان الفرصة فاخذوا يبنون تنظيمهم بسرية مطلقة، واهتموا بالسيطرة على التعليم ودخلوا الجيش والشرطة كما بلغوا مواقع حساسة لا يزالون يجنون آثارها.

وعاد الدور الرئيسي لهذا العمل المنظم الى المؤسسين الحقيقيين للاخوان في اليمن كله: الجنوبي عمر سالم طرموم الذي هاجر الى الشمال بعد تسلم الاشتراكيين السلطة في بلاده، لكنه اختلف مع الحركة عام ١٩٨٢ وهمّش حتى توفي منعزلاً في العام الماضي، وياسين عبدالعزيز القباطي، زعيم التنظيم حالياً. غير ان الزنداني برز من جديد بشخصيته الجماهيرية القوية ليعين مراقباً عاماً للاخوان عام ١٩٧١. ومرة اخرى بحث الشيخ عن علماء الدين، فاسس الاخوان الهيئة العلمية كتجمع للعلماء ترأسها قاض معروف هو احمد سلامة، بينما استمر الزنداني في قيادة الاخوان الذين لا يعترف احد بوجودهم. ونشط الشيخ من جديد كمعارض سياسي للارياني، وهو ما لم يتحمله الاخوان الذين كانوا بحاجة الى علاقات جيدة مع السلطة، فابعد عن الزعامة وتسلم ياسين عبدالعزيز موقعه، وعاد الى التواري ولكن هذه المرة في منطقة بعدان التي نشا فيها.

واثر الانقلاب السلمي الثاني وتسلم المقدم ابراهيم الحمدي السلطة، مد الاخير يده الى الحركة الاسلامية مصالحا وسمح بانشاء مكتب التوجيه والارشاد الذي تسلم رئاسته الزنداني.

وخلال مرحلة الانقلابات الدموية، مع مقتل الحمدي ثم الغشمي وتسلم الرئيس علي عبدالله صالح، كانت الامور علي غير ما يرام في الشمال، خصوصاً مع استفحال نفوذ «الجبهة الوطنية» وهي حركة المعارضة



عبدالمجيد الزنداني.

اليسارية الشمالية التي تسلحت من «رفاق» الجنوب. وكادت الجبهة تنشئ لها دولة داخل اليمن في منطقة خبان التي اتخذتها قاعدة وأخذت تتوسع، والهدف بالطبع صنعاء.

وبدات الحرب الأهلية اليمنية غير المعلنة اواخر السبعينات واطلق الرئيس علي عبدالله صالح يد الاخوان في المواجهة، فاعلنوا الجهاد ودخلوا حرباً حقيقية ضد الشيوعيين. ولا يزال لليمنيين تراث من الاناشيد الحماسية والقصص التي تتحدث عن تلك المعارك.

كانت المكافاة ٣٧٠ معهداً يديره الاخوان على امتداد اليمن بميزانية مستقلة، والسماح لهم بالتغلغل في قطاعات التعليم والجيش والشرطة، فساهموا بشكل قوي في وضع الميثاق الوطنى الذي كان الدستور الاسلامي الذي لم يطبق. وبعد هذه المكاسب ابتعد الزنداني من جديد في هجرة طوعية استمرت حوالي ١٠ اعوام، وهناك روايتان عن سبب الهجرة: الاولى ان العلاقات بينه وبين القيادة ساءت فكان من الضروري ابتعاده، والثانية ان الحركة لم تعد تحتمل حماسة الشيخ وما تجلبه عليها من خلافات مع اجهزة الحكم فطلبت منه الابتعاد. وامضى معظم سنوات هجرته في السعودية وبالتحديد ما بين مكة المكرمة وجدة حيث نشط مع «رابطة العالم الاسلامي» واهتم بالجهاد الافغاني حتى اصبح من دعاته وسافر في رحلات طويلة الى افغانستان ودخل الجبهات مع المجاهدين العرب، وكان اليمنيون يشكلون ثاني اكبر مجموعة منهم بعد السعوديين، وأصبح مستشاراً ووسيطاً يقبل به اغلب القادة الافغان، فيما يعتبر الرئيس الافغاني الحالي ورئيس وزرائه أصدقاء شخصيين له.

ولعل هناك معنى اخر لتعيينه في مجلس الرئاسة. فرجال الحكم في اليمن او على الاقل الرئيس علي عبدالله صالح لا يملكون عقدة الحساسية السائدة في كثير من الدول العربية تجاه الحركة الاسلامية. على انه بيشاور تعززت علاقة الزنداني بالشيخ الفلسطيني عبدالله عزام وعندما اغتيل الاخير عام ١٩٨٩ الح تلامذته واتباعه من المجاهدين العرب ان يخلفه في القيادة، غير ان الاحداث في بلاده كانت اختمرت من جديد. فالاشتراكيون في الجنوب قبلوا بالوحدة، ولكن فرضوا دستوراً علمانياً بديلاً للدستور الشمالي «الاسلامي» الذي لم يطبق يوماً.

وعاد اثر ازمة الخليج الى اليمن عن طريق السودان. فهناك له صديق امضى معه الايام والساعات يناقشان «الهم الاسلامي الكبير» هو الشيخ حسن الترابي. وبعودته الى اليمن حاملاً فكرة الجبهة الاسلامية، أعلن في ايلول (سبتمبر) عن تاسيس «التجمع اليمني للاصلاح» اثر تحالف بين الحركة الاسلامية وزعيم قبيلة حاشد القوي عبدالله الاحمر، من دون ان يظهر اسم الشيخ في اللجنة التحضيرية (التاسيسية) للتجمع.

واكد الزنداني زعامته الجماهيرية من جديد في مؤتمر «الوحدة والسلام» في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ والذي حشد له شتى القوى المؤيدة له. ومن هناك اكمل معركته التي توجها حفل اليمين الدستوري.

جمال خاشقجي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط الدولية

التاريخ: ٢٢ اكتو ١٩٩١

مع غياب مؤشرات انفراج سياسي في اليمن

«تجمع الإصلاح» يحذر من التمادي في الصراع السياسي وأنباء عن مؤامرة لاغتيال 11 من قيادات الاشتراكي



عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

كشفت مصادر صحافية في عدن امس عن وجود خطة لاغتيال 11 من القيادات الرئيسية للحزب الاشتراكي من بينهم علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة المنتخب، وتزامن ذلك مع صدور البيان الختامي لاجتماع اللجنة التحضيرية العليا لحزب التجمع اليمني للاصلاح ـ المشارك في الحكم ـ داعيا الى حل الخلافات في قيادة الائتلاف بالحوار والتحرك السريع لاخراج البلاد من الازمة الحالية والعمل على ازالة مظاهر وآثار التشطير. كذلك دعا البيان للاسراع في توحيد ودمج القوات المسلحة وحماية الشرعية الدستورية وابعادها عن الصراعات الحزبية، وقام مجلس النواب بدوره وممارسته لاختصاصاته الدستورية واعطاء مهامه الرقابية الاولوية. اضافة الى ابعاد الحكومة عن الخلافات السياسية وادائها لمسؤوليتها وتنفيذ برنامجها واهتمامها بالنواحي الاقتصادية.

ودعا البيان ايضا الى تمكين القوى السياسية والشعبية من القيام بدور المعارضة البناءة، وبلورة مشروع وطني تتحدد فيه الاولويات والبرامج الزمنية لانجازها. كما طالب باعلان الاتفاقات التي يتوصل اليها اطراف الائتلاف ضمانا لالتزامهم بها، واخيرا دعا الى وضع سياسة اعلامية مسؤولة تبعد عن المهاترات.

واوضح بيان تجمع الاصلاح ان اللجنة التحضيرية العليا للتجمع قد عقدت اجتماعات دورتها الاستثنائية خلال يومي 20 ـ 21 اكتوبر (تشرين الاول) الجاري في ظل الظروف المتازمة التي تمر بها البلاد وما تنذر به من مخاطر واضرار تهدد مستقبل البلاد، واكدت ضرورة اجراء تقويم دوري لاداء حزب «الاصلاح» في الائتلاف الذي قبل المشاركة فيه على اسس ومبادئ واضحة، واتخاذ المواقف المناسبة حيال هذه المشاركة في ضوء المعطيات الموضوعية.

وحذر «الاصلاح» من خطورة استغلال القضايا العامة في لعبة الصراع السياسي وتوظيفها في المماحكات الحزبية.

وأشار البيان الى انه جرى التطرق الى مشروع التعديلات الدستورية الذي توصلت اليه احزاب الائتلاف، باعتباره يحقق الاستيعاب الانسب لمتغيرات العصر ويزيل الكثير من الاشكاليات الشرعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشتمل عليها الدستور الحالي.

واكدت بهذا الصدد ان يتحمل مجلس النواب مسؤولية القيام بهذه المهمة بصفته المخول دستوريا بإجراء التعديلات الدستورية.

ووصف بيان تجمع الاصلاح الازمة التي تمر بها اليمن حاليا بانها اكثر الازمات تفاقما بما تحمله من مخاطر ونذر توشك ان تهدم كل ما انجز وتم بناؤه، وفي الصدارة، وحدة الوطن اليمني، والمنجز الديمقراطي الشوروي ما لم يتم تدارك الامر قبل فواته.

وجاء في البيان «لقد تدارست اللجنة العليا مطولا الازمة الراهنة التي اضافت بفعل ركام الفترة الانتقالية عبئا على البلاد والعباد، وارتدت بنا الى مراحل متخلفة، ولان فيها نتاجا لتكرار منهجية وسلوكيات ما قبل الوحدة، حيث لم يتم التكيف مع هذه التحولات الجوهرية، كما انها افراز واضح لسيادة قيم وممارسات الفساد التي اتخذت اشكالا متعددة والمتمثلة في تسلط الحكم، وطغيان الاهواء، ونزاعات الانانية، وضمور الروح الايمانية، وتبديد الثروة وعطالة العقل.

وفي ضوء ذلك التقييم، الذي بدا تجمع الاصلاح من خلاله شبيها باحزاب المعارضة وغير طرف في الازمة، كلفت اللجنة العليا لتجمع الاصلاح قيادتها متابعة جهودها لاحتواء الازمة باعتماد الالتزام بالحوار وادارة الخلاف داخل الاطر المتفق عليها عوضا عن ادارة الازمات خارجها بما لا يسهم في الحل والمعالجة، وادانت في نفس الوقت التناولات الاعلامية وما اسمتها بالتسريبات الصحافية الرامية الى تاجيج فتيل الخلافات وتوسيع هوة التباعد. وجدد الاصلاح ادانته للممارسات التي شهدتها الفترة الانتقالية على مختلف الصعد، واتسامها بسيادة موروثات التشطير واعتماد سياسة التقاسم والاغراق فيها الى الحد الذي اوصل البلاد الى حافة الهاوية حيث انطبعت الحياة السياسية بالممارسات الكيدية والصراعية وصاحبها تدهور حاد في الاوضاع الاقتصادية والامنية وساءت الاحوال المعيشية للناس واصيبت الحالة الامنية باختلالات كبيرة.

ورات ان ما يجري اليوم ليس سوى امتداد لما كان عليه الحال خلال المرحلة الانتقالية وعدم القدرة على التكيف مع المتغيرات بعد الانتخابات، وفي ذلك اشارة واضحة الى الخلافات الدائرة بين المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني.

وفي ضوء الاوضاع الراهنة غير المستقرة حددت قيادة الاصلاح موعد عقد المؤتمر العام لحزب التجمع اليمني للاصلاح خلال مدة اقصاها شهر من الآن تحسبا لاي تطورات في الموقف على الصعيد السياسي العام في البلاد.

في الوقت نفسه كشفت مصادر صحافية في عدن امس عن وجود خطة لشن حملة اغتيالات واسعة لعدد من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني من بينهم 11 من القيادات الاساسية للاشتراكي من بينهم البيض، الامين العام للحزب الذي انتخب لمنصب نائب لرئيس مجلس الرئاسة، وسالم صالح محمد الامين العام المساعد للاشتراكي عضو مجلس الرئاسة، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس سكرتارية اللجنة المركزية رئيس البرلمان السابق، وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة، وهيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، وصالح منصر السييلي محافظ عدن، وجار الله عمر عضو المكتب السياسي وزير الثقافة.

وذكرت صحيفة «صوت العمال» المتعاطفة مع الاشتراكي ان واضعي هذا المخطط يبررونه بان هؤلاء منحرفون عن مسيرة الوحدة والديمقراطية.

ولم تكشف الصحيفة عن الجهة المتهمة بتنفيذ هذا المخطط وكيفية التوصل الى خطة الاغتيالات هذه ، ولكن الملاحظ ان الحزب الاشتراكي يحيط قيادته باحتياطات امنية واضحة، كما شددت السلطات في عدن الحراسة على غير العادة في عدد من المنشآت المهمة في المدينة كمطار عدن الدولي ومحطتي الاذاعة والتلفزيون، وعززتها باسلحة شبه ثقيلة كالمدافع المضادة للطائرات.

ويرى المراقبون ان هذه الاحتياطات الامنية ربما تهدف لتعزيز الامن في المدينة التي يواصل البيض اعتكافه فيها ورفضه العودة الى صنعاء لتسلم مهامه الجديدة في مجلس الرئاسة المنتخب.

وكان الحزب الاشتراكي قد طالب في احدى النقاط الـ 18 التي قدمها الى احزاب الائتلاف الحاكم الاخرى (الشعب والاصلاح) بضرورة تنفيذ الاتفاق الخاص باخلاء المدن من المعسكرات وكافة المظاهر المسلحة وجعل عواصم المحافظات آمنة ومنزوعة السلاح، الا ان هذا الاجراء الاخير يتنافى مع ما يطرحه الاشتراكي في هذه النقطة . ولكن مصادر في الاشتراكي اعتبرت ذلك بمثابة خطوات لتعزيز الخطة الامنية في عدن ولتثبيت مزيد من الاستقرار والامن في المحافظة.

واكدت المصادر نفسها ان الاشتراكي يمتلك ادلة غير مشكوك فيها عن عدد من المتهمين بمحاولات الاغتيالات والتفجيرات التي تعرضت لها قيادته وانه يطالب الجهات المسؤولة وكذلك الجهات الامنية بتقديم جميع المتهمين في احداث العنف التي تعرضت لها كوادر الاشتراكي الى المحاكمة وفقا لهذه الدلائل.

ونفت مصادر مطلعة ما تردد عن خطة لاغتيال قيادات الاشتراكي، وقالت ان ما تردد هو مجرد اشاعة انتشرت بين صفوف الاشتراكي بسرعة وقد ساعد على قوة انتشارها الازمة السياسية القائمة في البلد خاصة المماحكات التي اشعلتها عدد من الصحف التابعة للحزبين الاشتراكي والشعبي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

سفينة الوحدة اليمنية هل ترسو بأمان؟

تحقيق كتبه :حسام حمدان من صنعاء

في اليمن، هناك هاجس يتغلغل في اعماق الناس، يستلهم صوره من بقايا التاريخ الذي يتحدث عن اليمن السعيد..ربما لم يعد هناك من يذكر متى كان اليمن سعيدا..ذلك ان سلسلة من التجارب والقصص والحكايات التي عاشها الانسان هناك، جعلت من السحنة اليمنية خليطا من التشكيل القبلي ومن الجزئيات الاخرى التي يختلط بعضها ببعض ليقلب توازنات القوى ، بالمنطق احيانا وباللامنطق احيانا اخرى، كما هو حال معظم تلك الدول المنضوية تحت لواء ما يعرف بـ"العالم الثالث". ثم جاءت الوحدة التي حملها اليمنيون جلّ رؤاهم بمعايشة يمن سعيد يسهم في احياء وتاجيج ذلك الحلم الذي تختلط فيه رموز كثيرة تبدأ بفارب وقصة الجنتين اللتين ورد ذكرهما في القرآن الكريم وتنتهي بسلسلة من الاساطير التي تتحدث عن ذلك الحلم الغائب الحاضر..انها رحلة بحث طويلة عاشها اليمنيون في حلهم وفي ترحالهم، ولاشك ان حدث الوحدة الذي يمر خلال هذه الفترة بمنعطف خطير يحمل في ثناياه الكثير من تفصيلات هذه السحنة البالغة التعقيد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣

قراءة أولى في تفاصيل الأزمة

بين دولة الحزب وحزب الدولة

تعرضت التجربة للعاصفة

□ الازمة السياسية الراهنة التي تعيشها اليمن والتي فتحت الباب واسعا امام العديد من الاحتمالات اعلاها اعادة عقارب الزمن للوراء والعودة الي اوضاع ما قبل الوحدة ـ ولاشك ان اليمن في هذه الحالة سيكون غاليا ـ هذه الازمة لم تكن وليدة اليوم وانما هي نتيجة تراكم العديد من الازمات التي كان يتم معالجتها عن طريق المسكنات التي اصبحت غير مجدية اليوم، ولكي نعرف كيف وصلت الازمة الي هذا الحد لابد من العودة الي جذور الازمة لسبر اغوارها حتي يكون التشخيص دقيقا دون التجني علي طرف دون اخر.

لقد تمت الوحدة اليمنية بصورة متسارعة، وبنيت علي اسس جانب الصواب فيها بعضها والبعض الاخر جاء توفيقيا، والبعض الثالث روعيت فيه مصالح الحزبين اللذين صنعا الوحدة وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. صحيح ان الوحدة اليمنية لو لم تكن قد تمت في هذا الوقت ـ ٢٢ مايو ١٩٩٠م ـ وتاخرت لبضعة اشهر ربما اصبحت مشروعا نظريا يضاف الي المشاريع السابقة بسبب حرب الخليج التي بدأت شرارتها الاولي في اغسطس من العام نفسه. وبدلا من ان يكون عمر الفترة الانتقالية ستة شهور تم تمديدها من قبل الحزبين الحاكمين وقتئذ الي ثلاثين شهرا .وبدلا من ان تكون هناك خطة متكاملة وزمنية لتحقيق الخطوات الوحدوية وتحقيق الاندماج الكامل في المجتمع اليمني سواء كان اندماجا وطنيا او مؤسسيا، انشغل الحزبان بترتيب اوضاعهما في محاولة لاستباق اي جولات قادمة من الصراع علي السلطة.وقد بدأ الخلل منذ الايام الاولي للوحدة فلم يحدث ان ذابت الدولتان القديمتان لصالح دولة الوحدة الجديدة ،وانما ذابت دولة الشمال لصالح الدولة الجديدة فيما ظلت دولة الجنوب كما هي، فالقوانين التي تحكم هذه المحافظات مازالت قوانين شطرية، كما ان تغييرا كبيرا فيّ هيكلية مؤسسات الحكم علي مختلف مستوياتها لم يحدث وظلت هذه المؤسسات بيد الحزب حتي اننا لا نستطيع ان نفرق بين دولة الحزب وحزب الدولة.

ومازال الحزب الاشتراكي يتعامل حتي اليوم «كدولة حزب وحزب دولة» وليس كحزب سياسي مثل غيره من الاحزاب علي الساحة اليمنية.

كما ان الوحدة تمت بين نظامين احدهما شمولي في الجنوب والآخر غير محدد الهوية.فلا هو شمولي ولا هو ديمقراطي وانما نظام حزبي غير منظم، عكس الآخر الذي يتمتع بتجربة حزبية تزيد علي العشرين عاما.

وقد أستفاد الحزب الاشتراكي من خبرته الحزبية المنظمة وتمكن من أدارة الامور، بل وادارة الصراع طوال هذه الفترة ومازال يحقق لذاته المزيد من المكاسب فيما احتفظ لنفسه بالمحافظات الجنوبية.

واذا كانت المحافظات الشمالية قد فتحت ابوابها للوحدة فإن المحافظات الجنوبية ظلت مغلقة كما هي. صحيح ان بعض المحافظين في الشمال تولوا بعض المحافظات الجنوبية الا ان هذا التغيير هو تغيير فوقي فيما ظلت السلطات التنفيذية في أيدي كوادر الحزب الاشتراكي.

وظلت هذه المحافظات مغلقة علي نفسها فلم يسمع احد بممارسات الفساد فيها ولا بتجاوزات الحزب فيها فيما كانت المحافظات الشمالية تحت المجهر.

وظل الحزب الاشتراكي ومازال يتعامل علي انه حزب دولة ودولة حزب وليس علي اساس انه حزب سياسي فقط ،وبالاضافة الي هذه الوضعية المادية التي يستند اليها الحزب، هناك الوضعية الايديولوجية التي لا تسمح بهامش كبير للديمقراطية داخل الحزب فجعلت الحزب يبدو قويا متماسكا في مواقفه وفي الوقت نفسه فإن شريكه الآخر ـ المؤتمر الشعبي العام ـ علي الرغم من الامكانات المادية التي يتمتع بها الا انه ليس لديه القدرة التنظيمية الجيدة.

هذه المعادلة اوجدت خللا اصاب لب الوحدة بالعطب فيما ظلت القشور الخارجية قائمة كبرهان ضعيف علي الوحدة، فقد ظل الجيش جيشين والعملة عملتين والقيادة قيادتين والمحافظات شمالية وجنوبية.

وزاد من عمق الازمة احداث الاغتيالات السياسية، والتي استهدفت بالدرجة الاولي كوادر الحزب الاشتراكي مما هز الثقة مع شريكه في الحكم في الوقت الذي ساد الغموض حول مرتكبي هذه الحوادث والدوافع اليها ولم تكشف حتي الآن نتائج التحقيقات في هذه الحوادث ولم تعرف بعد الجهة التي وراءها ووصلت الازمة ذروتها قبل ٢٧ ابريل ١٩٩٣م، وحاول الحزبان «المؤتمر والاشتراكي» وقتها عقد التحالفات والاتفاقيات لتحديد شكل واليات العمل السياسي فيما بينهما الا ان اكثر من اتفاقية تم التوقيع عليها بين الجانبين لم يكتب لها النجاح وظلت العلاقة فيما بينهما تتسم بالتوتر احيانا وبالانسجام احيانا اخري.

وافرزت انتخابات ابريل ١٩٩٣م وضعا جديدا حيث اصبح التجمع اليمني للاصلاح عنصرا جديدا في المعادلة السياسية في اليمن خاصة انه اختار ان



المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكون شريكا في السلطة وليس معارضا.

وامام هذه الاستحقاقات الجديدة وجد الحزب الاشتراكي نفسه في وضع غير الذي كان عليه سابقا فقد قل نصيبه في البرلمان وقل نصيبه في مجلس الوزراء واخيرا قل نصيبه في مجلس الرئاسة وتم التوقيع مبدئيا علي مشروع التعديلات الدستورية في غياب علي سالم البيض وبدون أن تكون هناك ضمانة حقيقية لان يكون البيض نائبا لرئيس الجمهورية.

ومنذ ذلك الوقت - ١٩ اغسطس - عاد البيض الي عدن وفشلت كل محاولات الوساطة في اثنائه عن رايه الذي يبدو كأنه رأي فردي الا انه هو رأي الحزب الاشتراكي في الحقيقة.

وكان اخر هذه الجهود ما بذلته اللجنة الائتلافية واللجنة البرلمانية وعندما كانوا يصلون الي طريق مسدود ازاء قضية عودة البيض الي صنعاء كانوا يتفقون معه علي عدم الخطابة أو اطلاق التصريحات الصحفية التي تزيد الامور تعقيدا، الا ان هذه الجهود ذهبت ادراج الرياح وفي كل مرة كان البيض يطلق «صرخاته» المدوية التي بدأ الناس يتناقلونها وهم لا يصدقون ما يسمعون وتعلو وجوههم علامات الدهشة والاستغراب وبات الناس يتوقعون حدوث المكروه في أية لحظة من اللحظات.

وعلي الرغم من انه تم انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة بمن فيهم البيض إلا انه لم يحضر لاداء القسم الدستوري وأوقع مجلس النواب في حرج عندما عقد جلسته المخصصة لاداء اليمين ودعا الصحفيين والمراسلين ووكالات الانباء واعضاء السلك الدبلوماسي، وفي يوم السبت الماضي حضر الأعضاء المنتخبون: الفريق علي عبدالله صالح، وعبدالعزيز عبدالغني، وعبدالمجيد الزنداني، وسالم صالح محمد وتغيب البيض وارسل اعتذارا بعدم تمكنه من الحضور نظرا لوجود بعض العوائق التي يأمل ان تزول قريبا.

حتي لم تفلح قضية اختياره نائبا لرئيس مجلس الرئاسة في اقناعه بالعودة ولم يعرف بعد متي سيحضر البيض الي صنعاء وما الثمن، علي الرغم انه اتهم العودة الي صنعاء بأنها عودة الي ممارسة الكذب. واذا كانت هذه الازمة هي اشد الازمات التي هزت جدار الوحدة فإنها لن تكون آخر الأزمات مالم يتم سبر اغوار كل الازمات والبحث بجدية عن الحلول العملية والمنطقية والجادة ووضع أسس استراتيجية وخطط مرحلية لاعادة استكمال الوحدة بحق والا فإن البديل سيكون مخيفا.■



صحيفـة يمنيـة تتحـدث عن مخطط لاغتيـال «١١» من أعضـاء الحزب الاشتراكي بينهم البيض

عدن ـ كونا ـ كشف النقاب في عدن أمس عن مخطط لاغتيـال ١١ من أبـرز أعضـــاء الحزب الاشتراكـي اليمني في مقـدمتهم أمين عــام الحزب علي ســالم البيض.

ووفقا لصحيفة ــ صوت العمال ـ التي نسبت إلى مصـادر وصفتها بانها خـاصـة دون أن تحدّد هـويتهـا فـان حملـــة الاغتيـــالات كـــانت ستبرر بانحراف تلك القيادات الاشتراكية عن مسيرة الوحدة والديمقراطية في اليمن.

وقالت الصحيفة أن قائمة الاغتيالات اشتملت بـالاضافـة إلى البيض على أسماء كل من أمين عـام الحزب المسـاعـد حيـدر العطـاس وأعضـاء وكوادر بـارزة بينهـا محمد سعيد محسن وصالح منصر وهيثم قاسم وصالح عبيد وجار الله عمر.

ولم تشر الصحيفـة إلى الجهـــة التي تقف وراء هذا المخطط.

وكـانت صحيفـة ــ الـراي العـام ـ اليمنية قـد ألمحت أمس الأول إلى اغتيالات كـانت ستتم في صفـوف القيـادة اليمنيـة لكنها لم تورد تفاصيل حوّل ذلك .



المصدر : الشرق الأوسط المغربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٢

عبد العزيز عبد الغني يرد في حديث لـ «الشرق الأوسط» على التساؤلات حول الخلافات اليمنية

لا يستطيع المؤتمر الشعبي أن يكون بدون الرئيس

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

رغم الأزمة السياسية التي ما زالت مستمرة في اليمن حاليا، فان عبد العزيز عبد الغني ـ عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ـ حافظ على هدوئه المعهود، الذي ساعده على البقاء في اطار القيادة منذ منتصف السبعينات، وان تقدم للرد على اسئلة «الشرق الأوسط» بشأن موقف حزبه ـ الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم ـ من ازمة العلاقات مع شريك آخر هو الحزب الاشتراكي.

ولعل توفر الهدوء في مواجهة الازمات يعتبر من اهم عناصر النجاح في حلها، غير ان المراقبين يلاحظون ان قيادة المؤتمر الشعبي تطرح الامور بصورة عادية، ويتهمونها بمحاولة تجاهل الازمة، وتوجيه الامور في الطريق الذي يعزز موقفها اعتمادا على قوة جهاز الدولة، الذي يتمتع المؤتمر فيه بنفوذ واضح.

من هنا تبرز أهمية الحوار مع عبد العزيز عبد الغني، باعتباره من اقل قيادات المؤتمر اطلاقا للتصريحات، ومن أقربهم الى الرئيس علي عبد الله صالح، كعضو في ما يمكن تسميته «الحلقة المحدودة» من المستشارين وصانعي القرار... وكان هذا الحوار حول الأزمة الحالية، والموقف الحزبي والوطني للمؤتمر الشعبي العام:



● الى أي حد توصلتم الى حلول للخلافات بين اثنين من الشركاء الثلاثة في الائتلاف الحاكم، هما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، في ضوء الـ18 نقطة التي طرحها الحزب الاشتراكي/ والـ19 نقطة التي طرحها المؤتمر الشعبي، وما هي اوجه الاتفاق او الاختلاف بين موقفيهما؟

- بدأت العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي قبل الوحدة، وكان لهما شرف انجازها، واتفقا على فترة انتقالية، جرت خلالها محادثات لتقوية العلاقات بينهما، ووصلت الى حد النظر في توحيد التنظيمين السياسيين، فوقعا اتفاقية بهذا الخصوص قبل الانتخابات الاخيرة.

ونصت الاتفاقية - التي سميت ورقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد - على ان تجري بعد الانتخابات تعديلات دستورية، وتشكيل لجان تقود عملية التوحد بينهما. وبعد الانتخابات جاء النتيجة - كما رأينا - بثلاثة احزاب رئيسية بالدرجة الاولى. وتقرر ان يكون هناك ائتلاف بين هذه الاحزاب الثلاثة، فوقع الاطراف على وثيقة بهذا الشان.

اما بالنسبة الى التعديلات الدستورية، فكان الاتفاق قد تم بشانها بين المؤتمر والحزب، وهي عبارة عن مسودة اولية، وعندما جاء تجمع الاصلاح، واصبح شريكا في الائتلاف، طالب بان يكون له رأي في هذه التعديلات. وبالفعل شكلت لجنة باتفاق المؤتمر والحزب الاشتراكي لدراسة التعديلات من جديد، وكان للتجمع اليمني للاصلاح رأي فيها، وطالب بتعديل بعض ما كان قد تم الاتفاق عليه وبالدرجة الاولى كان في ما يخص انشاء مجلس الشورى والجمعية الوطنية، التي اتفق عليها المؤتمر والحزب من قبل، ولكن اخذ برأي التجمع اليمني للاصلاح، وبالتالي الغي مجلس الشورى والجمعية الوطنية، كما تم الاتفاق على ان يكون هناك رئاسة للدولة بدلا من مجلس الرئاسة، وكان هناك رأي للتجمع اليمني للاصلاح ايضا حول الادارة المحلية او الحكم المحلي، وتم التوصل الى رأي وسط وافقت عليه الاطراف الثلاثة.

● ما هو الرأي الوسط الذي اتفق عليه؟

- كان بالنسبة لانتخاب المحافظين ومديري المديريات، فقد تم الاتفاق على ذلك بين المؤتمر والحزب، لكن تجمع الاصلاح رأى ان انتخاب المحافظين ومديري المديريات يعد مبكرا الآن، ويمكن اتباعه في المستقبل، كما انه بدلا من النص في الدستور على انتخاب المحافظين ومديري المديريات، يترك هذا التفصيل للقانون، وبدلا من كلمة «انتخاب» يتم وضع لفظ «اختيار» اي ان ينص الدستور على «ان يحدد القانون طريقة اختيار محافظي المحافظات، ومديري المديريات». وليس هناك خلاف اساسي، وانما خلاف على اللفظ ويتم الاتفاق على ترك مثل هذا الموضوع للقانون.

كما كان للاصلاح ايضا رأي في المادة الثالثة من الدستور - الخاصة بالشريعة الاسلامية - واتفق الاطراف الثلاثة على ان يكون النص هو «الشريعة الاسلامية مصدر التشريع، ويجوز الاجتهاد لما فيه مصلحة الامة».

فالعلاقة بين المؤتمر والحزب هي انهما اخذا على عاتقهما اقامة الوحدة، وتسيير الفترة الانتقالية، والآن هما شريكين - من ثلاثة - في الحكومة الائتلافية، وكان ايضا مؤملا ان ترقى العلاقة بينهما الى حد التوحد، انما العلاقة في الوقت الحاضر ليست كما يرغب الحزب او كما يرغب المؤتمر.

مشكلة الأجهزة

● ما هي اسباب الموقف الحالي؟

- نحن من ناحيتنا لا ندري ما هي الاسباب، وليس من طرفنا اشياء نعتقد انها تؤدي بالضرورة الى هذا الموقف الذي أصبح بين المؤتمر والحزب، وان اي شيء يطلبه الحزب من المؤتمر، او يرى ان هناك أشياء يعملها المؤتمر لا تروق للحزب الاشتراكي. ونحن مستعدون دائماً وابداً ان نطرح الاشياء على بساط البحث للمناقشة إما ثنائيا، او من خلال الائتلاف، او من خلال اي وسيلة يراها اخواننا في الحزب، فنحن على استعداد دائم للحوار، وثمة لجان مشتركة يمكن ان يطرحوا فيها كل ما يرون طرحه، ونحن على استعداد لمناقشته.

● ما هي امكانية بحث نقطة محددة، مثل ما قاله علي سالم البيض - نائب الرئيس - في مقابلته الاخيرة مع «الشرق الأوسط»: «وقعنا في قبضة جهاز الجمهورية العربية اليمنية»، هل ترى ان هذه مشكلة، او هي مشكلة من وجهة نظرهم، او ان هذا الوضع ليس مشكلة - اذا كان هذا الوضع موجودا؟

- ساروي ما تم بالنسبة للوضع في الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد اتفاق 30 نوفمبر (تشرين الثاني) المبارك في عام 1989. جئنا نبحث في كيفية التوحد بين النظامين، فاتفقنا وشكلت لجان من الوزارات التي كانت موجودة في عدن، والوزارات التي كانت موجودة في صنعاء برئاسة الوزراء انفسهم او نواب الوزراء، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الاجهزة التي كانت موجودة في صنعاء وفي عدن، وأعطيت لهم التوجيهات بأن يأخذ بالاحسن مما كان في نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية.

وبالفعل عقدت تلك اللجان في صنعاء وفي عدن اجتماعات مكثفة، لمناقشة الانظمة التي كانت موجودة في عدن والانظمة التي كانت موجودة في صنعاء، وتوصلت الى نظام جديد لكل وزارة من الوزارات، وكذلك القوانين. وتم اختيار قانون للجمهورية اليمنية، وهكذا تم في جميع المستويات وفي جميع الاجهزة.

وقبل التوحد كنا قد انهينا ما يزيد على 40 قانونا ونظاما اساسيا للوزارات والاجهزة المختلفة بالاضافة الى انه كان قد سبق مناقشة القوانين الوحدوية، لكنه لم يبت فيها في ذلك الوقت، وعملت اللجان والاجهزة بعد التوقيع على اتفاق 30 نوفمبر بكل جد ونشاط، وانجزت القوانين التي ذكرتها، وهذه القوانين لم تكن قوانين الجمهورية العربية اليمنية، ولا قوانين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وانما القوانين التي ارتضاها الطرفان، والتي كانت مبنية على دستور الوحدة. وبالرغم من انه كان ما يزال مشروعا، فإنه أخذ كاساس، بنيت عليه القوانين والانظمة.

وبعد ان تمت الوحدة، تشكل مجلس النواب، وكان نحو 50 في المائة من اعضائه من الحزب الاشتراكي و50 في المائة من المؤتمر الشعبي العام. الذي يعتبر مظلة جبهوية من قوى سياسية ومستقلين. والحكومة كانت ايضاً مقسومة، ومشكلة من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي بنسبة 50 في المائة لكل منهما، واقرت تلك القوانين والانظمة بواسطة الحكومة ومجلس النواب.

ومعنى هذا انه لم يكن هناك فرض من جانب صنعاء او من جانب عدن لهذه القوانين، وانما اقرت بالتراضي. وما تبقى من القوانين اقر في ظل الجمهورية اليمنية، ولم ترحل قوانين او انظمة او لوائح من الجمهورية العربية اليمنية للجمهورية اليمنية، ولم ترحل كذلك قوانين عدن للجمهورية اليمنية. وما تبقى من القوانين والانظمة التي لم يتم توحيدها، بقيت سارية في عدن وفي صنعاء، (وعلى سبيل المثال قانون العقوبات الموحد لم يتم اقراره بعد، وبالتالي بقي هذا القانون مختلفا في صنعاء عنه في عدن، وهو في سبيله الى التوحيد). هذا هو الذي تم بالضبط ونحن لا نجد اننا - في الجمهورية العربية اليمنية (سابقا) - فرضنا على الجمهورية اليمنية شيئا، كما لا نجد انه فرض اي شيء من عدن على الجمهورية اليمنية.

التراجع عن الاتفاقات

● هذا من ناحية الاطار القانوني، ولكن من حيث الممارسة الفعلية، احتج البيض بأن القوانين مجرد واجهة، ولكن الممارسة الفعلية تعني وجود اختصاصات، او سحب الاختصاصات، او الحضور بلا اختصاصات لممارسة مسؤوليات معينة. ما هو رأيكم في هذا؟

- مع احترامي للاخ علي سالم، فان اي شيء فيه خلاف او تباين في وجهات النظر يمكننا ان نناقشه في الاطر الرسمية، أو في الاطر الحزبية، حيث عندنا اطر محددة كمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، وعندنا ايضا قيادة الائتلاف حاليا، وعندنا لجان مشتركة، فهذه الاطر الرسمية والحزبية. وقبل كل شيء اطر الثقة والاخوة. يمكن ان نناقش فيها اي خلاف او اي تباين في الآراء. فعندما توفرت الارادة لتكوين الجمهورية اليمنية تغلبنا على صعوبات كبيرة جدا، وحددنا في البدء سنة لانجاز الاستعدادات للتوحد، ووجدت الارادة فاستطعنا ان ننجز ذلك في 6 اشهر.

● ما قلته يشير الى الرغبة في انهاء الخلافات وايجاد حل توافقي يفتح الطريق امام الانجازات، ولكن الحزب الاشتراكي يحتج من التراجع عن الاتفاقات المكتوبة، وان المسائل تأخذ شكل مناورات غير مجدية. وما يلاحظ من استعداد أبديته انت، قد يفهم من جانب بعض الناس على انه في اطار عملية فرض الامر الواقع. فما هي حقيقة الامر بالنسبة للاتفاقيات، وما يطرح من تراجعات حولها؟

- من وجهة نظرنا لم نتراجع عن اية اتفاقيات، كل الاتفاقيات مكتوبة ومنشورة، ونحن على استعداد أن يقال لنا ما هي الاتفاقيات التي تراجعنا عنها، او ما هي النصوص التي لم يتم تنفيذها، ولدينا الاستعداد لمناقشتها، وانا قلت انه كان هناك اتفاق قبل الانتخابات، وفعلاً كنا اتفقنا نحن والحزب الاشتراكي على تعديلات معينة في الدستور وعلى التوحد، ولكن جاءت الانتخابات، واتت لنا بشريك ثالث في الائتلاف (التجمع اليمني للاصلاح)، وابدى رأيه حول الاتفاق الذي كان قد تم بيننا، وناقشنا اختلافاتنا، ووافقنا على التعديلات الدستورية.

لم نتراجع عن مشروع التعديلات، وانما ما تم جرى الاتفاق عليه ثلاثيا، والاتفاق على التوحد بين الحزبين قررت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي أن يترك للمؤتمر العام المقبل للحزب الاشتراكي، ونحن كان رأينا وراي بعض الاخوة في الحزب الاشتراكي انه من الممكن ان يتم من خلال الاطر الموجودة في المؤتمر والحزب الاشتراكي، وقررت اللجنة المركزية تركه للمؤتمر العام للحزب، ولكننا لم نتراجع عن اي اتفاقات.

● لننتقل الى اوضاع المؤتمر الشعبي العام. هناك اناس ينظرون اليه على انه حزب الدولة، اي انه يلتف حول جهاز الدولة وسلطتها، بمعنى ان الدولة تتبلور في العالم الثالث حول مؤسسة الرئاسة، هل يمكن ان يكون المؤتمر الشعبي العام حزبا اذا تركه الرئيس؟

- الحقيقة ان المؤتمر الشعبي العام تكون في البداية كاسلوب للعمل السياسي، في وقت كانت فيه الحزبية محرمة في دستور الجمهورية العربية اليمنية، ولكنه اخذ شكل تنظيم سياسي، وضم في ذلك الوقت كل الفئات السياسية الموجودة على الساحة، والتي وافقت على الميثاق الوطني، الذي اعدته مجموعة سميت «لجنة الحوار» حينئذ، وتشكلت من كل الفئات السياسية الموجودة على الساحة.

- - -



وبالفعل كان يضم في لجنته الدائمة واللجنة العامة اعضاء ليسوا كلهم من المستقلين، ولكن كانت ثمة شخصيات قيادية او كانت موجودة في احزاب اخرى، سواء في الجبهة الوطنية الديمقراطية - التي انضمت في ما بعد واصبحت جزءا من الحزب الاشتراكي اليمني - او من حزب البعث العربي الاشتراكي، او من جماعة الاخوان المسلمين الذين شكلوا في ما بعد التجمع اليمني للاصلاح، وخرجوا من اللجنة الدائمة واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام.

بعد قيام الوحدة واعلان التعددية السياسية، اصبح المؤتمر الشعبي العام تنظيما سياسيا - وهو حتى الآن لم يطلق عليه اسم حزب - ولكنه حزب سياسي مثل بقية الاحزاب الموجودة على الساحة.

نحن نفخر بالتنوع الموجود في المؤتمر الشعبي العام، والآراء المختلفة، لان هذا يعطينا هامشا للحوار، ويثبت اننا فعلا تنظيما ديمقراطيا، يتوفر فيه طرح الآراء في مختلف الاتجاهات، وهناك جماعة تمردت على المؤتمر، وشكلت ما سمي بـ«الجناح الديمقراطي»، ونحن فخورون بهذه الجماعة، وهم مصرون على الانتماء للمؤتمر الشعبي العام، ورأيهم ليس متفقا مع راي الاغلبية ولكن هذه هي ميزة في المؤتمر الشعبي عن بقية التنظيمات السياسية الموجودة.

ونحن ايضا نعتز بقيادة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح - الامين العام للمؤتمر الشعبي العام - والمؤتمر تاسس في عهده، وكان اول امين عام، وما زال امينا عاما للمؤتمر الشعبي العام. ولكن المؤتمر الشعبي العام الآن موجود بتكوينته المختلفة عل طول وعرض الجمهورية اليمنية، ويزداد كل يوم توسعا في العضوية، وهناك نهجنا الفكري المتمثل في «الميثاق الوطني» الذي نعتز به، لانه هو الذي كان موجودا قبل الوحدة، وما زال مستمرا بعدها. وهذا يعطينا ايضا قوة، لأن نهجنا ما زال هو النهج الذي بدأنا به.

فالمؤتمر الشعبي العام وإن كان في البدء تظهر عليه الهشاشة وعدم التماسك، وعدم وجود القبضة الحديدية..

● هل يعني ذلك الارتخاء من الناحية التنظيمية والارتباط بالسلطة بشكل قوي؟

- لا، ليس في الجانب التنظيمي، اذا قارناه بالاحزاب الاخرى الموجودة، نحن نحترم الاحزاب العريقة، ولكن بالرغم من حداثة تكوين المؤتمر الشعبي العام فانه استطاع ان يوجد انتماء حقيقيا له كتنظيم وهوية سياسية - ليس فقط كما يقال لانه حزب موجود في السلطة، فانتمى الناس اليه لمصلحة التوظيف او ممارسة الهيمنة والسلطة على الاخرين - هذا لا ننكره، لان الحزب الموجود في السلطة له مزايا اكثر من الحزب الموجود خارج السلطة.

هذا ما نشعر به فعلا، ولديه قطاع الشباب، والقطاع النسائي، مما يعني ان لديه مقومات الحزب كاملة.

ارتخاء تنظيمي

● ولكن هناك انتقادات توجه للمؤتمر الشعبي، وتتركز في نقطتين، النقطة الاولى: هي ضعف البنية التنظيمية على المستويات القاعدية. والنقطة الثانية: تتعلق بعدم توفر قيادات فاعلة تعادل وزن الامين العام (الرئيس)، وتستطيع اتخاذ قرار، او تتحرك وتصدر التصريحات، بينما لدى الاحزاب الاخرى اكثر من قيادة على اكثر من مستوى، والجميع يطرح رأيه، حتى وان تباينت الآراء، لان كل قيادة لها قاعدة، غير انه لا توجد في المؤتمر الشعبي اي قيادة لها قاعدة غير الرئيس نفسه؟

- لا ادري من اوجد هذه الفكرة، مع ان المؤتمر الشعبي، اولاً من الناحية التنظيمية، حقق انجازا كبيرا في الانتخابات رغم المنافسة الشديدة بين التنظيمات الموجودة على الساحة، ونتائج الانتخابات كانت في الحقيقة انعكاسا لمستوى جماهيرية وشعبية كل من هذه التنظيمات.

الشيء الثاني، يتعلق بان الاشياء كلها مركزة في يد الاخ الرئيس الامين العام، انا قلت انه لدينا ديمقراطية داخل المؤتمر الشعبي العام، وذكرت لك الجماعات التي انشات منبرا داخل المؤتمر الشعبي العام، وهي «الجناح الديمقراطي»، ولكن بالنسبة الى التصريحات في الصحف فربما كنا - في الحقيقة - اقل من الآخرين في هذا الجانب، ونحن نعتبر ذلك ميزة، بالرغم من انه ليس هناك خطر على قيادات المؤتمر في ان تدلي بتصريحات، وانما عندما يكون الوقت مناسبا، وتكون هناك ضرورة لابداء الرأي، يمكن طرح السؤال على اي شخص، او يوكل اليه اصدار تصريحات باسم المؤتمر، وكنت اود ان تحضر احد اجتماعات اللجنة الدائمة (المركزية)، لترى بنفسك كيف تدار الامور داخلها.

● هناك مثل على ما يوصف بأنه «ارتخاء تنظيمي» في المؤتمر، ذلك انه عندما ترشح الناس في الانتخابات، لم تكن هناك حالة من الانضباط، ونافس المرشح الرسمي للمؤتمر الشعبي العام آخرون من المؤتمر، ولم تتخذ ضدهم اجراءات لمنع ذلك؟

- هذا صحيح، والحقيقة ان هذا جانب آخر من الوضع الديمقراطي. ونحن قررنا ان لا يكون هناك الا مرشح واحد للمؤتمر في اي دائرة انتخابية، الا ان هناك مرشحين لم يكونوا رسميين، وفازوا ضد المرشحين الرسميين، وتمسكوا بعضويتهم وانتمائهم للمؤتمر الشعبي. هؤلاء لم يكن بالامكان اتخاذ اجراءات ضدهم بعد ان فازوا واصبحوا يمثلون ثقلا برلمانيا للمؤتمر الشعبي.

وهناك مرشحون كانوا ضد مرشحي المؤتمر، ولم يفوزوا وانما فاز مرشحو المؤتمر الرسميين ضدهم، هؤلاء وجهنا اليهم عتابا. كما ان هناك مرشحين تسببوا في فشل مرشحي المؤتمر، وهؤلاء اتخذنا ضدهم اجراء اقصائي من



الآخرين، ونحن الآن بصدد اعادة بناء تشكيلات المؤتمر، والعملية جارية، ولكن عقوبات الفصل اتخذت ضد اولئك الذين كانوا اعضاء في المؤتمر، وترشحوا باسم احزاب اخرى، لكن الذين ما زالوا ضمن المؤتمر، اتخذنا ضدهم الاجراءات المنصوص عليها في اللائحة. وفي ضوء نتائج الانتخابات، قررنا ان نعيد تكوين المؤتمر من الاساس، ونحن الآن مستمرون في هذه العملية، وبعدها ان شاء الله سينعقد المؤتمر العام.

الرئيس والحزب

● في خبرة بلدان اخرى عربية عندما اعلنت التعددية السياسية اصبح رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الحاكم، وعندما شكل حزب حاكم آخر وتراسه الرئيس انتقل اليه اعضاء الحزب السابق. ماذا تتصور الوضع بالنسبة الى المؤتمر الشعبي العام، لو ان الرئيس انتقل منه وكون حزبا آخر، او استقال؟

- نحن لا نريد الاخ الرئيس ان يستقيل من المؤتمر الشعبي العام، طبعاً هو رئيس لكل اليمنيين بالفعل، وهو في ممارساته ينطلق من هذا الاتجاه، وهو انه ليس رئيساً للمؤتمر الشعبي العام فقط.

وفي ممارساته الرسمية يعامل الناس كلهم بهذه المعاملة، مما يثير في بعض الوقت حفيظة بعض الاعضاء من المؤتمر الشعبي العام، ومن امثلة ذلك عندما يساند الرئيس منطقة لا يوجد المؤتمر فيها بقوة، او يقيم مشروعاً في منطقة ما اثناء زيارة لها خارج اطار الخطة. هذا يثير حفيظة اعضاء المؤتمر، فيقول لهم «لا، انا مسؤول عن الناس كلهم»، لكننا في المؤتمر نعتبره رصيداً كبيراً للمؤتمر الشعبي العام.

● عندما يتبرع الرئيس بهذه المشروعات، لبعض الجهات، الا يقول اعضاء المؤتمر لمن تبرع لهم بالمشروع «نحن الذين اعطيناكم هذا المشروع؟».

- لا، لا، لان ذلك يتم لكونه رئيس الدولة، ولا يجري الربط بين المؤتمر ورئاسة الدولة، او بين المشروع والمؤتمر الشعبي، وانما يفصل تماماً بين المعاملات الرسمية والمعاملات الحزبية. والمؤتمر لا يستطيع ان يكون بدون الرئيس. ولا شك في ذلك. لان المؤتمر نشأ وكان الرئيس من اول يوم هو امينه العام، وبالتالي فانه بشخصيته يعتبر نقطة تجمع لمواطنين كثيرين داخل المؤتمر الشعبي.

● ورد ضمن النقاط الـ 18 المقدمة اخيراً من الحزب الاشتراكي الى الائتلاف الحاكم اقتراح يدعو الى استقالة الرئيس ونائبه ورئيس مجلس النواب من احزابهم، ليشكلوا مرجعية وطنية عامة خارج الاطار الحزبي، هل يفهم من كلامك ان قبول مثل هذا الاقتراح غير وارد؟

- الحقيقة اننا لم نبحث هذا الاقتراح بعد، وهي نقطة كانت مطروحة بالفعل عندما كان هناك اتجاه لتوحيد المؤتمر والحزب، لكن لم يبت فيها، والآن هذه النقطة مطروحة.

● بصفتك عضو مجلس رئاسة، واميناً عاماً مساعداً للمؤتمر الشعبي العام، اين الخط الفاصل بين المسؤولية الحزبية، والمسؤولية الوطنية؟

- انا كعضو في مجلس الرئاسة، انتخبت للجمهورية اليمنية ولكل الناس، وكمسؤول في المؤتمر الشعبي العام لي صفتي التنظيمية، ولكني لا اخلط فيما بينهما. يعني عملي في المؤتمر منفصل عن عملي الرسمي.

● ولكنك عضو في مجلس الرئاسة لتعبر عن وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام؟

- ولكن بعد ان يتخذ القرار في مجلس الرئاسة ويصبح قراراً رسمياً للجمهورية اليمنية، انا ادافع عن قرار الجمهورية اليمنية، لان مصلحتها فوق مصلحة المؤتمر الشعبي العام. يعني لو تضاربت مصلحة الجمهورية اليمنية ومصلحة المؤتمر الشعبي العام فانا ساغلب مصلحة الجمهورية اليمنية.

انتخاب البيض

● لنرجع الى قرار مجلس الرئاسة الذي اتخذه بشان انتخاب علي سالم البيض نائباً للرئس، هل ترى ان هذا القرار لمصلحة اليمن، ولماذا؟

- نعم، الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رشح الاخ علي سالم البيض نائبا له، ووافق مجلس الرئاسة على ان يكون البيض نائباً لرئيس الجمهورية، وطبعاً من مصلحة الجمهورية اليمنية ان يكون الاخ علي سالم البيض نائباً للاخ الرئيس، لان علي سالم شخصية وطنية، شارك مع اخيه علي عبد الله صالح في قيام الجمهورية اليمنية، ولهذا السبب رشحه الاخ الرئيس، ووافق عليه مجلس الرئاسة.

● هل تعني ان مجلس الرئاسة وافق عليه ولم ينتخبه؟

- وافق على ان يكون نائباً لرئيس الجمهورية.

● اذن ما هو تفسيركم لعدم تصويت 56 من نواب المؤتمر الشعبي لصالح البيض وسالم صالح في انتخابات مجلس الرئاسة، هل تم ذلك في اطار توجيه حزبي للضغط على الاشتراكي ام ان هناك قطاعا في المؤتمر الشعبي يعارض التقارب مع الحزب الاشتراكي؟

- من الغريب القول بتصويت النواب لصالح مرشح معين في انتخابات سرية، لانه ليس هناك من يعرف ورقة اي نائب.

نحن اتفقنا كائتلاف على التصويت لقائمة مرشحي الائتلاف، وبالفعل وجهنا اعضاءنا في مجلس النواب كمؤتمر شعبي في الليلة السابقة، لانه كان عندنا اجتماع للجنة الدائمة (المركزية) تم فيه انتخاب مرشحي المؤتمر لمجلس الرئاسة وقلنا لاعضاء مجلس النواب من المؤتمر الشعبي ان يصوتوا لمرشحي الائتلاف سواء من الاشتراكي او الاصلاح او المؤتمر، كذلك قام رؤساء الكتل



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

النيابية الثلاث في البرلمان بمطالبة نوابهم بالتصويت لقائمة الائتلاف، ولكن ليس باستطاعتنا ان نرغم اعضاءنا، ولا الاشتراكي او الاصلاح ان يرغما اعضاءهما، ثم ان التصويت كان سريا، وبالتالي لا تدري من صوت لمن.

● هل تعتبر هذا مجرد اتهام للمؤتمر الشعبي العام؟

. بالضبط، لان البطاقات التي رأيناها لم تكن كلها متجانسة او متناسقة، بمعنى ان اعضاء صوتوا فقط لمرشحي المؤتمر، واخرين صوتوا فقط لمرشحي الحزب، وكانت الاوراق خليطا غير متناسق.

● ولكن قيل ان هناك 56 بطاقة لصالح الرئيس علي عبد الله صالح وعبد العزيز عبد الغني - مرشحي المؤتمر الشعبي العام - وهو مؤشر على ان النواب الذين صوتوا لهما من اعضاء المؤتمر الشعبي العام؟

. كيف نستطيع ان نضمن ان هؤلاء فقط من المؤتمر الشعبي العام؟ لا نستطيع ان نقول ان هؤلاء من المؤتمر الشعبي العام، لان هناك مستقلين ايضاً في مجلس النواب، وهناك نواب من احزاب اخرى ليست داخلة في الائتلاف.

● ولكن مصادر في الاشتراكي تقول انه اتضح لهم وجود اتفاق داخل المؤتمر الشعبي العام على اسقاط مرشحي الحزب الاشتراكي خلال الدورة الاولى، وانجاحهم في الدورة الثانية بالاغلبية المطلقة، بهدف الضغط عليهم. ما صحة ذلك؟

. هذا لم يحدث، ولم يكن هناك اي اتفاق ونحن نستطيع ان نواجه اي واحد يقول مثل هذا الكلام امام نوابنا، حول صدور تعليمات لهم بذلك، لا يمكن ان نكون ذوي وجهين، نقول لهم في السر شيئاً، وفي العلن شيئا آخر.

● هناك قضايا عالقة تزعج، ليس فقط الحزب الاشتراكي وتسبب عدم رضائه حالياً، وانما تزعج كل اليمنيين، مثل قضايا الفساد، لماذا لا تتخذ سلطة الدولة اجراءات حاسمة ضد الفساد؟

. قضية الفساد هذه اصبحت كقميص عثمان في مجال المزايدة والمكايدة السياسية، وهناك اطراف تحب ان تلصق الفساد بالاطراف الاخرى لمصلحتها الشخصية او الحزبية. نحن ضد الفساد جملة وتفصيلاً، واي شائعة عن فساد احد المسؤولين يجب ان تقترن بتوجيه التهمة مباشرة، ويحقق في التهمة، تمهيداً لاتخاذ الاجراءات ضده.

نحن كدولة لدينا انظمة وقوانين، وعندما نتحدث عن الفساد يجب ان نحدد من هو الفاسد، وما هو الفساد الذي ارتكبه، ولا يجب ان نطلق الالفاظ على عواهنها، ولا نحدد بالضبط ما هو المطلوب؟ يجب ان يخرج هذا التعبير من مجال الكسب السياسي الى مجال التطبيق العملي، واي واحد في السلطة يتحدث عن الفساد ولا يتخذ اجراء ضده نعتبر ذلك في غير الصالح العام، لان اثارة هذا الموضوع، مع عدم اتخاذ اجراء في حدود القانون ليس حقا للمسؤول في الدولة فحسب، وانما من حق اي مواطن، اذا وجدت لديه ادلة، والمحاكم مفتوحة، وسلطة الدولة واضحة، كما ان سلطة البرلمان موجودة، وهناك ايضا السلطة الرابعة - سلطة الصحافة - موجودة، ويمكن من خلالها بحث هذه القضايا، محاسبة اي مسؤول يثبت انه فاسد، ولا يجب ان نسكت عن اي فاسد موجود لدينا، ولا تتخذ ضده اجراءات، فليست هناك حصانة للفاسدين، لا سياسية ولا اجتماعية، ولا قضائية، والقضاء مستقل، وسلطات الدولة كلها موجودة، وبالامكان اتخاذ اجراءات ضد الفاسدين.

● هناك امور كثيرة تثار حول حيدة واستقلال القضاء في اليمن، وعلاقة جهاز القضاء بوزارة العدل، ولان ما نتحدث عنه هو قضية تتعلق بالفساد السياسي على وجه التحديد، واساءة استغلال السلطة، هل هناك امكانية لتشكيل لجنة برلمانية تقدم لها طلبات بهذا الشأن، وما تراه واجب التحقيق تحيله الى النائب العام؟

. الذي اعجبني في خطاب الاخ رئيس مجلس النواب (بمناسبة اداء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية) انه صرح ان المجلس سيمارس سلطاته الرقابية، ونحن مع هذا التوجه، ونريد ان يمارس مجلس النواب هذه السلطات المخولة له بموجب الدستور، ويحقق في كل قضية من قضايا الفساد، سواء السياسي او الاقتصادي او المالي، واي نوع من انواع الفساد يجب ان تبرز للجمهور، وتوضع على الطاولة، مع تبرئة او ادانة المتهمين بالفساد، ولكي لا تبقى قضية معلقة او في حدود الاقاويل.

توحيد الجيش

● قال الرئيس ان قضية توحيد الجيش تأتي في اطار عملية اعادة بناء القوات المسلحة بشكل كامل، ولكن هناك كلاماً من دوائر عديدة بأن ثمة عناصر معينة في القوات المسلحة لها طموحات، وتقاوم توحيد الجيش، لانه سيقضي على مراكز قوتها ونفوذها، هل هذا صحيح، وكيف؟

. نحن، نرى انه مثلما توحدت اجهزة الدولة التي كانت مشطرة، فان جهاز الجيش والامن هو احد هذه الاجهزة التي لا بد ان توحد. وهي مسؤولية وطنية، مسؤولية المؤتمر الشعبي العام، ومسؤولية الحزب الاشتراكي، ومسؤولية تجمع الاصلاح، ومسؤولية كل القوى الوطنية وكل الشعب اليمني، في ان يكون له جيش موحد.

وهذه القضية وردت ضمن برنامج الحكومة، وهي من الامور التي ستوليها الحكومة اولوية واهمية خاصة، ونحن واثقون كذلك من اهمية البدء في بحثها الان، لكي نصل الى توحيد هذه المؤسسة الهامة في بلادنا.



● ولكن أليس ثمة مراكز قوى فيها تمنع عملية التوحيد خوفاً على مصالحها؟

- عندما نتحدث عن مراكز القوى، نجد ان هذا التعبير هلامي، لا يبين شخصاً او اشخاصاً محددين، وانما على كل وطني تهمه مصلحة الوطن وقضيته ان يكون مع توحيد القوات المسلحة لانها في الاخير من ابناء اليمن، وتهمهم مصلحة اليمن، وتوحيدهم هو لمصلحة اليمن. وبالتالي فهذه مسؤولية وطنية، على الجميع ان يعملوا من أجل تحقيقها.

● ما رأيك - كمسؤول يمني - في مطلب الحزب الاشتراكي بسحب الوحدات العسكرية من العاصمة والمدن الرئيسية؟

- هذه القضية يطرحها الاخوة في الحزب الاشتراكي، ولكن في ظروف كظروف اليمن، نعتقد ان البلاد تتطلب - خاصة والشعب ما زال مسلحاً ومع ضرورة توفير الامن والاستقرار - بقاء القوات المسلحة حول المدن، وعندما تأتي الضرورة لاخراجها من المدن، ليس هناك اي مانع. لكن في الوقت الحاضر القوات المسلحة الموجودة حول صنعاء وعدن، او حول اي مدن اخرى، لا نرى في الحقيقة اي ضرر منها، خاصة ان حمل السلاح ما زال موجوداً عند اليمنيين، وفي الوقت الذي يخفف فيه الناس حمل السلاح، يمكن ان تكون مواقع القوات المسلحة في اي مكان، ولن يكون عليه اي خلاف.

● هل تعتقد انها ظاهرة صحية، ما لوحظ انه في يوم اداء اليمين الدستورية لمجلس الرئاسة في البرلمان، وجد حول مجلس النواب نحو الفي مسلح من حراس النواب، اضافة الى قوات الأمن؟

- لا، نحن ضد هذا، والحقيقة ان الشعب اليمني مر عبر مراحل - خاصة اثناء الحرب بعد الثورة - وجدت فيها الاسلحة بشكل مكثف، وخلال فترة النضال ومن اجل الاستقلال في الجنوب، حيث ضخت اسلحة كثيرة الى داخل البلاد، ومن الصعب على الحكومة - في هذا الوقت - ان تستولي على هذه الاسلحة، واذا كنا نتحدث عن السلاح الشخصي مثل المسدس او البندقية، الا انه توجد في بعض المناطق اسلحة ثقيلة، ولا تستطيع مواجهة هذه الاسلحة سوى مؤسسة القوات المسلحة، وليست أجهزة الشرطة.

فالقوات المسلحة هي التي باستطاعتها ان تسيطر على مثل هذه الاسلحة الثقيلة، التي ما زالت موجودة في بعض المناطق. وحتى يأتي الوقت الذي تشهد فيه البلاد استقراراً، ويكون هناك رخاء اقتصادي، ويتوجه كل الى عمله سيكون باستطاعة الحكومة ان تأتي بالاسلحة من المواطنين، وبالتالي لن تكون مواقع القوات المسلحة بالشيء الهام، ولكن وجود هذه المؤسسة القوية حالياً هو للحفاظ على الاستقرار والامن، وهو مطلب وطني وشعبي، ولا يكون الا بوجود قوة تستطيع تحقيق ذلك في البلاد، ونحن ضد جميع مظاهر الاخلال بالامن والارهاب.

● عند المصادقة على قانون تنظيم حمل السلاح، جرى التركيز على حظر حمل السلاح في العواصم، لكن يبدو انه حدث تراجع عن تنفيذ هذا القانون؟

- القانون ما زال سارياً، والمسلحون الموجودون لديهم تراخيص حمل سلاح، اي ان السلاح الذي يحمل في المدن يتم بموجب تصاريح رسمية من الجهات المختصة. والحراس الذين تراهم في مجلس النواب لديهم تراخيص رسمية ايضا، ولكن نتمنى اليوم الذي لا يظهر فيه عضو مجلس النواب، او الوزير، او اي مسؤول وبرفقته افراد مسلحون.

تحالف حذر

● قال وزير الداخلية في معرض حديثه عن قانون تنظيم حمل السلاح - ان هذا القانون اعطى مشروعية لحيازة السلاح وحمله، واضاف ان وزارة الداخلية تسعى للحصول على منفذ في القانون لوضع نظام لضبط حمل وحيازة السلاح في المدن، هل يمكن البدء بخطوات جدية وتدريجية للتخفيف من حمل السلاح؟

- الحقيقة انه عندما تستقر الجوانب السياسية وتوجد الثقة لدى جميع الاطراف، سيكون حمل السلاح مخففاً جداً، ولكن في ظل وجود المشاحنات السياسية، وهذه الاشياء التي نشاهدها، توجد ميلاً لدى الناس لحمل السلاح اكثر من اي وقت. والواقع انه ليس هناك من يحمل السلاح لمجرد الرغبة في ذلك، بل ان حمل السلاح جزء مهم من هندام اليمني، ولكنه ليس طبيعيا، ونحن ننظر الى اليوم الذي لا يضطر اليمني فيه الى حمل السلاح.

● هل أفهم من ذلك ان الائتلاف الحالي هو نوع من التحالف الحذر؟

- لا فقد دخل كل طرف - في الائتلاف - وهو مؤمن بان هذه هي اسلم طريقة، وهو ما يحتاجه اليمن في الوقت الحاضر، وذلك خطوة على الطريق الصحيح.

فقد وجدنا ان اليمن بحاجة الى ائتلاف بين القوى الرئيسية التي حصلت على اغلب المقاعد في مجلس النواب، ونحن متفائلون جداً بتمكين هذا الائتلاف من السير الصحيح ، بل واثقون في ذلك.

● بالنسبة لقضية الامن وعلاقته بسلطة الدولة، هناك قضيتان عالقتان، الاولى: قضية الشيخ طارق الفضلي (المتهم بالتمرد المسلح في جبال المشارقة بمحافظة أبين الجنوبية)، والثانية: قضية النائب السابق سلطان السامعي (المتهم بقتل جنديي شرطة عسكرية)، وكلاهما يرفض تسليم نفسه للفصل في قضيته، مما يشير الى ضعف سلطة الدولة، خاصة انه يقال ان السامعي يتمتع بحماية بعض قادة الاشتراكي في الجنوب، بينما يحتمي الفضلي ببعض المسؤولين والمشائخ في الشمال.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

لماذا د... ممن الدوله امن اي متهم حتى الفصل في قضيته بالبراءة او الادانة وتنفذ القانون اليمني على ارض اليمن؟

- هاتان القضيتان ايضاً تسيستا اكثر من اللازم، والواقع انهما تخضعان للقانون ويجب ان ينظر اليهما في حدودهما الطبيعية، وفي النطاق الجنائي الذي تسمتا به، والابتعاد بهما عن الجو السياسي، وسيكون حينها بامكان الاجهزة المختصة ان تبت فيهما، او في غيرهما، وخاصة تلك القضايا الجنائية التي اتخذت طابعاً سياسياً.

● يقول بعض الاوساط أن اجهزة القضاء او اجهزة الامن ليست حيادية تماماً؟

- لا اعتقد ذلك، ولكن المداخلات او التدخلات السياسية هي التي ابعدت القضيتين عن نطاقهما.

● أذن ما هو الموقف بالنسبة الى قضية منصور راجح، كسجين ادين في قضية سياسية جنائية، ولكن الرئيس يصر على انها قضية جنائية، في حين ان اطرافاً اخرى تطرح انها قضية سياسية يتبناها الحزب الاشتراكي؟

- اذا احتكمنا للشرعية والقضاء سنجد ان القضية جنائية، لان منصور راجح اتهم بقتل الشيخ الصراري، وحقق في هذا الموضوع، وصدر الحكم الابتدائي من المحكمة بادانة المتهم، ثم صدر حكم الاستئناف في محافظة تعز وايد حكم المحكمة الابتدائية، ثم رفع الحكم الى المحكمة العليا، فايدت حكم محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية.

ومن هذا المنطلق لا نستطيع الا ان نقول ان القضية جنائية، لان القضاء حكم فيها بهذا الشكل، واجريت محاولات للصلح بين منصور راجح واولياء الدم - كما يجري في كل قضية قصاص - بغرض تخفيف الحكم الى الدية، ولكن لم تنجح هذه المحاولات حتى الان، وما زالت هناك محاولة اخرى للصلح، ولكن القضية مازالت في يد القضاء، ولا تستطيع الاجهزة الرسمية ان تتدخل اكثر من القيام بمحاولات الصلح.

عبد العزيز عبد الغني لـ «الشرق الأوسط»

لم نتراجع عن أية اتفاقات وعودة البيض لمصلحة اليمن

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

اكد عبد العزيز عبد الغني، عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، انه عندما «تستقر الأوضاع السياسية، وتتوفر الثقة لدى جميع الأطراف، سيكون حمل السلاح مخففاً جداً».

ورداً على سؤال عن ما إذا كان الائتلاف الحاكم في صنعاء حالياً نوعاً من «التحالف الحذر»، قال ان «كل طرف مؤمن بان هذه (اي الائتلاف) هي اسلم طريقة، وهو ما يحتاجه اليمن في الوقت الحاضر، وذلك خطوة على الطريق الصحيح».

جاء ذلك في مقابلة صحافية مع «الشرق الأوسط» بمكتبه في صنعاء، تطرقت الى الأزمة السياسية الحالية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ـ اللذين يشتركان مع التجمع اليمني للاصلاح في الائتلاف الحاكم حالياً.

وشدد المسؤول اليمني على ان حزبه لم يوجه نوابه في مجلس النواب الى عدم التصويت لصالح مرشحي الحزب الاشتراكي (علي سالم البيض وسالم صالح محمد) في انتخابات مجلس الرئاسة.

واوضح ان عودة علي سالم البيض ـ نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي الى صنعاء ستكون لمصلحة اليمن.

واشار الى ان العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي ترجع الى المرحلة السابقة للوحدة، وان اللجان المشتركة ما زالت تمارس مهمتها لاستكمال توحيد القوانين، التي بدأت قبل سنوات، ونفى ان يكون هناك تراجع عن أية اتفاقات بين المؤتمر والاشتراكي، وقال «كل الاتفاقات مكتوبة ومنشورة، ونحن على استعداد لمناقشة تلك الاتفاقات التي يقال اننا تراجعنا عنها».



عبدالله الأحمر فى حديث خاص لـ« المسلمون »:

مهددات الوحدة اليمنية داخلية وليست خارجية

صنعاء ـ من حسام حمدان:

☐ اكد الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح ورئيس وفد الوساطة الذى التقى مع نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض فى عدن فى حديث خاص لـ«المسلمون»: ان طرح قضايا الامة الجوهرية خارج مؤسسات الدولة فى الشارع والصحف وفى المهرجانات امر ما كان ينبغى فلدينا مجلس رئاسة ومجلس وزراء ومجلس نواب. وقال: انه اذا كانت هناك مبررات يراها على سالم البيض من وجهة نظره حقيقية ما كان له ان يعتصم فى عدن وهو الرجل الثانى فى اليمن.

وقال الاحمر ان الازمة بدأت بعد مجىء البيض من الولايات المتحدة بعد رحلة استشفاء الى عدن وبقائه هناك مما اوجد فى البداية استفسارات قلقة وتساؤلات كثيرة ثم استمراره فى البقاء وادلائه بتصريحات وخطابات صعدت من الازمة، وقابلها ايضا تصعيد من بعض الصحف من هذا الجانب أو ذاك.

وأوضح الاحمر لـ«المسلمون» ان الازمة الاخيرة التى عاشها اليمن اثبتت ان الخطر الحقيقى الذى يهدد الوحدة هو خطر داخلى وليس خطرا خارجيا وهذا ما نردده دائما فنحن لم نتهم احدا ونحن اصحاب الشأن فإن جاء خير فهوعلى أيدينا بفضل الله ثم بجمع الكلمة وان جاء شىء فيه سوء أو خطر فهو ناتج عن ممارسات داخلية.

وعبر الاحمر عن ثقته بان اليمن سيتجاوز هذه الازمة بجهود المخلصين والوطنيين من كل القوى. ■

"اسكوا" تدعم مشروع "المركز العربي للدراسات الاستراتيجية"

■ في إطار الجهود التي يقوم بها الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد لاستكمال الاجراءات النهائية لتنفيذ مشروع «المركز العربي للدراسات الاستراتيجية» الذي تقرر ان يعلن عن افتتاح مقره الرئيسي في العاصمة اليمنية صنعاء قبل نهاية العام الحالي، اجرى الدكتور محمد جعفر زين الرئيس السابق لجامعة عدن اتصالات ولقاءات مكثفة في عمّان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا). واجتمع الاحد الماضي مع الدكتور صباح بقجه جي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة الأمين التنفيذي لـ «اسكوا» الذي اكد مجدداً استعداد اللجنة لرعاية المشروع.

يذكر ان الرئيس اليمني السابق تلقى بداية العام رسالة من الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي يدعم فيها فكرة تأسيس المركز.

العطاس فى حديث للأهرام:

الوحدة اليمنية تمر حاليا بمرحلة اختبار حاسمة

ندعو للتنسيق مع مصر لوقف أى عمل إرهابى

حذر السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن من ان الوحدة اليمنية تمر حاليا بمرحلة اختبار حاسمة تحدد استمرارها من عدمه . وقال فى حديث للاهرام: ان القوى التى تريد ضرب الوحدة هى التى تقف وراء التوتر بين حزب المؤتمر الشعبى والاشتراكى، المشتركين فى الائتلاف الحاكم.

أجرى الحوار فى صنعاء:
محمد مصطفى

وقال العطاس : ان حكومته لن تسمح باى عمل ارهابى يضر بمسيرة الوحدة والديمقراطية فى اليمن وكشف عن ان بعض الاعمال الارهابية التى وقعت شارك فيها افراد عائدون من افغانستان ومن بينهم عناصر تحمل الجنسية المصرية . ودعا الى التنسيق بين اليمن ومصر لوقف اى عمل ارهابى يتعارض مع الممارسة الديمقراطية ويضر بسلامة المواطنين فى البلدين. وحول مشكلة الصيادين المصريين باليمن ، قال: انه تدخل شخصيا والرئيس على عبدالله صالح للافراج عن الصيادين المصريين المعتقلين فى اليمن مع اخذ تعهد عليهم بعدم انتهاك المياه الاقليمية لليمن.

واوضح انه تم الافراج عن اعداد منهم بينما احيل الاخرون الى السلطات القضائية ، ، واعرب عن امله فى ان تتعاون الاجهزة المصرية مع الاجهزة اليمنية فى هذا المجال حتى لاتتكرر هذه الحوادث التى تمثل حساسية خاصة لليمن. وحول اولويات برنامج حكومته بعد اداء اربعة من اعضاء مجلس الرئاسة


حيدر ابو بكر العطاس

اليمين الدستورية ، قال العطاس : ان حماية دولة الوحدة من الممارسات غير القانونية ومن العناصر التى لها مصلحة شخصية فى ضرب الوحدة سيكون على قائمة جدول اعمال حكومته فضلا عن تحديث البنية الاساسية للاقتصاد اليمنى ورفع مستوى معيشة المواطنين. وشرح العطاس أبعاد الخلاف بين حزبى المؤتمر الشعبى والاشتراكى قائلا : انه كان هناك مشروع مطروح قبل الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ابريل الماضى لدمج الحزبين ، غير ان التوترات التى طرأت بسبب تدخل عناصر لاتريد استمرار المشروع حالت دون ذلك واشار الى ان توتر العلاقة بين الحزبين قد تم من خلال اغتيال عدد كبير من اعضاء الحزب الاشتراكى بهدف استنفاره وارغامه على الانسحاب من الوحدة . واضاف ان النقاط الـ ١٨ التى طرحها على سالم البيض عضو مجلس الرئاسة على الخلاف ، مازالت تبحث بين المسئولين فى الائتلاف الحاكم. ونفى العطاس مايتردد عن استخدام يهود اليمن اداة لفتح قناة اتصال مع اسرائيل واشار الى ان اليمن لايمنع مواطنيه من حق السفر الى اى مكان فى اطار احترامه للممارسة الديمقراطية

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

صنعاء تتراجع عن وقف توزيع «صوت العمال»

«تكتل المعارضة» و«مجلس الخلاص» يحاولان احتواء الأزمة الائتلاف الحاكم في اليمن

صنعاء: من ناجي الحرازي وحمود منصر

اعلن تكتل المعارضة اليمنية، الذي يضم احزاب المعارضة ومشائخ القبائل، وعددا من الشخصيات الوطنية المستقلة، عن تشكيل هيئة استشارية عليا برئاسة الشيخ سنان ابو لحوم، ويشغل محمد رادح سعيد - من حزب اتحاد القوى الشعبية اليمنية - منصب مقرر الهيئة، مع تعيين الدكتور محمد عبد الملك المتوكل مستشارا عاما لها.

جاء ذلك في بيان اصدره التكتل امس، وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، تضمن انباء تشكيل فريق عمل للحوار مع احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح)، يشمل كلا من: عمر الجاوي، الامين العام للتجمع اليمني الوحدوي، وعبد القدوس المضواحي، رئيس الدائرة السياسية في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والشيخ محمد عبد الله مهدي، رئيس كتلة المعارضة الوطنية في البرلمان، وعبد الرحمن الجفري، رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (راي).

واشار البيان الى ان فريق حوار تكتل المعارضة «يلتزم باجراء الحوار مع احزاب الائتلاف الحاكم، في حدود مشروع الاسس المتفق عليه بين قوى المعارضة، والمقدم الى الائتلاف». وعبر البيان عن ثقة المعارضة في «مساندة ابناء الشعب لها، لتتمكن من اداء دورها في العمل على تجنيب الوطن اليمني ويلات التمزق والفوضى، والعمل على بناء دولة النظام والقانون».

على صعيد اخر اعلن مؤخرا عن تشكيل «مجلس الخلاص الوطني» برئاسة الشيخ غالب ناصر الاجدع - احد مشائخ قبائل مذحج - في محافظة مارب، يضم عددا كبيرا من الشخصيات ومشائخ القبائل، يهدف الى «التحرك لمنع تصدع الصف اليمني، والعمل باتجاه منع وقوع الكارثة، في ضوء الازمة السياسية المتفاقمة داخل الائتلاف الحاكم، وتصاعد نغمات العودة الى التشطير والانفصال».

وقدسمحت السلطات اليمنية «المختصة» بتوزيع العدد الاخير من صحيفة «صوت العمال» امس في صنعاء، بعد ان حظرت ذلك لمدة 3 ايام، بسبب الخبر الذي نشرته في الصفحة الاولى، كشفت فيه عن «حملة اغتيالات واسعة لقيادات وكوادر الحزب الاشتراكي اليمني»، وبذلك تراجعت سلطات صنعاء عن استخدام الاساليب «الإدارية» في الحد من قدرة الأطراف «المتصارعة إعلامياً» في الخلاف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، العضوين في الائتلاف الثلاثي الحاكم في اليمن.

وكانت الصحيفة التي تعتبر لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن من عدن، ويحررها مجموعة من أعضاء وكوادر الحزب الاشتراكي - قد ذكرت في خبرها انه «تم الكشف عن حملة اغتيالات واسعة، تستهدف اعضاء وكوادر الاشتراكي، من بينهم احد عشر شخصية من القيادات الأساسية للحزب، وفي مقدمتهم علي سالم البيض الأمين العام للحزب، وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة السكرتارية ورئيس مجلس النواب السابق، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) وزير الإسكان والتخطيط الجضري، وصالح منصر السييلي محافظ عدن والعميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، وصالح عبيد احمد وزير النقل، وجار الله عمر وزير الثقافة، وهم جميعاً اعضاء في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي».

وذكرت «صوت العمال» أن المعلومات المتوفرة لديها افادت أن حيثيات هذا المخطط تصف قائمة المستهدفين بانهم «منحرفون عن مسيرة الوحدة والديمقراطية».

وليست هذه هي المرة الأولى التي تثير فيها «صوت العمال» غضب المسؤولين في صنعاء، وحتى غضب بعض

الصحف الرسمية.

فقد اتهمتها صحيفة «26 سبتمبر» - التي تصدرها دائرة الصحافة والطباعة والنشر بوزارة الدفاع - بانها تلعب منذ زمن دوراً غير مسؤول في ممارستها للعمل الصحافي، وقالت إن ذلك الدور يبرز بوضوح خلال الأزمات التي يمر بها الوطن بين حين واخر، نتيجة تباين الرؤى بين القوى السياسية في الساحة الوطنية، التي كثيراً ما تسهم تلك الصحيفة في تاجيجها وتحميلها ما لا يحتمل من التفسيرات والتبريرات المغلوطة، بهدف إثارة الشكوك، وزعزعة الثقة بين القيادة والقوى الوطنية».

واضافت «26 سبتمبر» في عددها الاخير «وتبدو صوت العمال وكانها نفير حرب، وصوت للشر، لا يطيب للقائمين عليها إلاّ منظر الحرائق المشتعلة في كل مكان من الوطن».

وتتبنى «صوت العمال» - منذ إعلان دولة الوحدة اليمنية - سياسة الدفاع عن الحزب الاشتراكي وبرامجه وخططه وقياداته، إضافة إلى سياسة كشف مواطن الفساد والفوضى في مختلف المجالات، بطريقة تجعلها في نظر الكثير من المراقبين صحيفة متميزة بالخبر والمعلومة الجريئة، الخارجة عن نطاق المالوف في الصحف اليمنية، وإن كان البعض يتهمها بانها «في الوقت الذي تنتقد فيه الظواهر السلبية في صنعاء، تتستر على كثير من فضائح واخطاء مسؤولين ينتمون للحزب الاشتراكي في عدن، وغيرها من المحافظات الجنوبية».

وتعد «صوت العمال» من اكثر الصحف الأسبوعية انتشاراً في اليمن، حيث يصل توزيعها نحو 50 الف نسخة في حالة توفر الورق، وهو رقم لا تصل إليه كثير من الصحف الحكومية او الحزبية او الأهلية الأخرى، التي وصل عددها إلى اكثر من 45 صحيفة يومية واسبوعية ونصف شهرية.

وبالرغم من ان الصحيفة - من الناحية الاسمية - تعتبر لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن، كما انها تصدر عن مؤسسة «صوت العمال للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان»، التي يراس مجلس إدارتها راجح صالح ناجي رئيس المجلس المركزي للاتحاد العام، الذي يضم في عضويته ممثلين لما كان يسمى بالاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية في شمال اليمن. فقد صرح عدد من اعضاء اتحاد النقابات - اكثر من مرة - بعدم موافقتهم على كل ما تنشره «صوت العمال»، وقالوا إنها لا تمثل كل عمال اليمن.

وجدير بالذكر أن صحيفة «صوت العمال» بدات التوزيع بالولايات المتحدة الامريكية في الآونة الاخيرة، حيث توجد جالية يمنية كبيرة هناك.

رئيس البرلمان اليمنى لـ«الأهرام» :

اعتكاف البيض فى عدن لن يؤثر على الوحدة

البعض يتهم الحزب الاشتراكى باستخدام الجيش ورقة للمساومة

أعلن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني أن الفترة الانتقالية فى اليمن قد انتهت والوحدة أصبحت واقعا لا تراجع عنه.

وقال الشيخ الأحمر - فى حديث لـ«الأهرام» - إن طلب الحزب الاشتراكى - الشريك الثالث فى الحكومة - نزع أسلحة القبائل مرفوض. وأشار إلى أن الشعب اليمنى مسلح منذ القدم، وأن القبائل فى اليمن تحمل السلاح قبل وجود الدولة ذاتها. وأضاف ان اعتكاف على سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكى فى عدن لن يؤثر على مسيرة الوحدة.

وأضاف أن البيض لن يمارس مهام منصبه كنائب لرئيس مجلس الرئاسة قبل أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان.

وقال ان بعض النقاط الـ ١٨ التى طرحها الحزب الاشتراكى، حول سبل انهاء الأزمة فى البلاد، تضر بمصلحة اليمن، لأنها مطالب شخصية ضيقة. وأكد أن حزب التجمع اليمني للإصلاح لا يعارض اى مطالب تهدف إلى مصلحة الوطن، غير انه يعترض على أسلوب البيض فى طرح مطالبه.

وأوضح الشيخ الأحمر أن الحزب الاشتراكى شريك فى الائتلاف الحاكم



أجرى الحوار فى صنعاء :

محمد مصطفى

ويستطيع التعبير عن وجهة نظره من داخل مجلس الرئاسة أو مجلس النواب.

وأشار إلى ان حزب التجمع يرفض بقاء الجيش مجزأ، وأن البعض يتهم الحزب الاشتراكى باستخدام الجيش ورقة للمساومة للحصول على أكبر عدد من المناصب السياسية فى الدولة.

وحول التعديلات الدستورية المرتقبة، قال الأحمر: إن دستور اليمن الحالي وضع فى السبعينات فى ظروف مختلفة تماما عن الظروف الحالية، وان أحزاب الائتلاف - المؤتمر والاشتراكى والتجمع - اتفقت على تعديل الدستور وليس وضع دستور جديد.

وكشف انه من بين التعديلات المقترحة تغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة إلى رئاسة جمهورية، وذلك بانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، كما سيتم النص فى التعديلات الدستورية على تحرير الاقتصاد وتشجيع راس المال وحماية الاستثمارات فى اليمن. وحول العلاقات اليمنية - العربية، قال رئيس مجلس النواب وزعيم حزب التجمع اليمنى أن بلاده حريصة على التضامن العربى وتسوية مشاكلها الحدودية مع الدول المجاورة فى إطار المفاوضات المباشرة.

وأشار إلى أن اليمن يسعى إلى تحسين علاقاته مع دول الخليج التى تاثرت بسبب أزمة الخليج، واكد أن اليمن سيكون آخر دولة عربية تعترف باسرائيل وانه لو اجمعت الدول العربية على الاعتراف باسرائيل - قبل تحرير القدس - فإنه ربما يكون لليمن موقف خاص.

الاشتراكي اليمني متمسك بوجود مخطط يستهدف اغتيال قياداته

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ كررت مصادر امنية تنتمي الى الحزب الاشتراكي اليمني امس «الجهاز الامني الخاص بحراسة اعضاء قيادة الاشتراكي كشف مخططاً اعد بعناية كبيرة يستهدف التصفية الجسدية لعدد من قادة الحزب وكوادره في مقدمهم السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي الموجود في مدينة عدن منذ التاسع عشر من آب (اغسطس) الماضي والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للاشتراكي والعميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع وعضو المكتب السياسي للحزب».

ويأتي تأكيد الاشتراكي نبأ وجود هذا المخطط على رغم النفي الذي صدر عن وزارة الداخلية في صنعاء.

واضافت مصادر الاشتراكي ان «المخطط الاجرامي ليس جديداً فهو امتداد للمخطط الذي كشف في كانون الثاني (يناير) الماضي والذي تزامن مع مسلسل التفجيرات والاغتيالات السياسية التي شهدتها بعض المحافظات الجنوبية وبينت فيها عناصر تنظيم الجهاد الارهابي في اليمن». واشارت الى ان «مخطط تصفية بعض قادة الاشتراكي

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢

الاشتراكي اليمني متمسك

تتمة الصفحة الاولى

وكوادره والذي كشف عنه الاسبوع الماضي يؤكد وجود عناصر داخلية تسعى الى توتير الاجواء السياسية وزعزعة الأمن والاستقرار وإدخال الشعب في القتال الاهلي يعيد واقع التشطير لليمن بعد ثلاثة اعوام ونصف عام من الوحدة».

واكدت هذه المصادر ان «العناصر المتورطة في التخطيط لهذه العملية الاجرامية ذات تمويل خارجي ولا تنتمي الى اي حزب في اليمن» وتوقعت ان «يمتد المخطط الى اغتيال عناصر قيادية في المؤتمر الشعبي العام (الطرف الرئيسي في الائتلاف) والتجمع اليمني للاصلاح (الطرف الثالث في الائتلاف) وذلك بهدف ايجاد فتنة بين احزاب الائتلاف الثلاثة تؤدي الى تمزيق الائتلاف وإدخال البلاد في صراعات سياسية ودموية تحول اليمن الى صومال آخر».

وكانت صحيفة «صوت العمال» القريبة من الاشتراكي ذكرت في عددها الاخير الصادر في عدن انه «تم الكشف عن حملة اغتيالات واسعة تستهدف اعضاء الاشتراكي وكوادره وتشمل اغتيال ١١ من القيادات الاساسية للحزب في مقدمها البيض وسالم صالح والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب والمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي وعدد آخر من اعضاء المكتب السياسي». لكن السيد يحيى المتوكل وزير الداخلية نفى اول من امس ما ذكرته الصحيفة. واوضحت مصادر الاشتراكي ان «قادة الائتلاف يدركون جيداً ابعاد المخططات التامرية التي تستهدف وحدة اليمن ومسيرة النهج الديموقراطي». وأكدت ان «الازمة السياسية التي تشهدها البلاد حالياً تساعد في وجود المخططات التامرية ضد الوحدة والديموقراطية» داعية الى «اليقظة والاسراع في تجاوز الخلافات على اسس المصلحة الوطنية العليا للشعب والوطن».

وعلمت «الحياة» من مصادر موثوق بها في صنعاء ان «اجراءات امنية مشددة ترافق قيادة الحزب الاشتراكي وابرز كوادره العاملة في الهيئات القيادية للحزب في عدد من المحافظات الشمالية تحسباً لأي محاولات اغتيال».



المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢٤/١٠/٩٦

نافياً استخدام يهود بلاده كأداة لفتح الاتصال مع إسرائيل

العطاس يحذر من محاولات ضرب الوحدة اليمنية بتوتر العلاقات بين الحزبين

المعارضة تدعو إلى إجراء حوار مع الائتلاف الحاكم في صنعاء

عواصم ـ ا ش ا ـ حذر المهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس وزراء اليمن من ان الوحدة اليمنية تمر حاليا بمرحلة اختبار حاسمة تحدد استمرارها من عدمه

وقال العطاس في حديث لصحيفة «الاهرام» نشرته امس ان القوى التي تريد ضرب الوحدة هي التي تقف وراء التوتر بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي المشاركين في الائتلاف الحاكم

ودعا العطاس الى التنسيق بين مصر واليمن لوقف اي عمل يتعارض مع الممارسة الديمقراطية ويضر بسلامة المواطنين في البلدين.

واكد رئيس الوزراء اليمني ان بلاده لن تسمح باي عمل يضر بمسيرة الوحدة والديمقراطية في اليمن مشيرا الى ان بعض اعمال العنف التي وقعت شارك فيها افراد عائدون من افغانستان من بينهم عناصر تحمل الجنسية المصرية.

وحول مشكلة الصيادين المصريين باليمن قال العطاس في حديثه للاهرام انه تدخل شخصيا والرئيس علي عبد الله صالح للافراج عن الصيادين المصرين المعتقلين باليمن مع اخذ تعهد عليهم بعدم انتهاك المياه الاقليمية لليمن.

واوضح العطاس انه تم الافراج عن بعضهم بينما احيل الاخرون الى السلطات القضائية معربا عن امله في ان تتعاون الاجهزة المصرية مع الاجهزة اليمنية في هذا المجال حتى لاتتكرر هذه الحوادث.

وشرح رئيس الوزراء اليمني في حديثه للاهرام ابعاد الخلاف بين حزبي المؤتمر الشعبي والاشتراكي قائلا انه كان هناك مشروع مطروح قبل الانتخابات البرلمانية التي جرت في ابريل الماضي لدمج الحزبين غير ان التوترات التي طرأت بسبب تدخل عناصر لاتريد استمرار المشروع حالت دون ذلك

واوضح العطاس ان توتر العلاقات بين الحزبين جاء بعد اغتيال عدد كبير من اعضاء الحزب الاشتراكي بهدف استنفاره وارغامه على الانسحاب من الوحدة.

وقال العطاس ان النقاط الثماني عشر التي طرحها علي سالم البيض مازالت تبحث بين المسئولين في الائتلاف الحاكم

ونفى رئيس الوزراء اليمني ما يتردد من استخدام يهود اليمن كاداة لفتح قناة اتصال مع اسرائيل مشيرا الى ان اليمن لايمنع مواطنيه من حق السفر الى اي مكان في اطار احترامه للممارسة الديمقراطية

ومن ناحية اخرى دعا التكتل الوطني للمعارضة اليمنية الى اجراء حوار بين اطراف الائتلاف الحاكم «المؤتمر الشعبي ـ الحزب الاشتراكي ـ التجمع اليمني للاصلاح» والمعارضة للخروج باسس لاستقرار النظام وبناء الدولة ووضع هذه الاسس موضع التنفيذ.

العطاس

واوضح التكتل في بيان له امس انه اعد ورقة تتضمن اثنى عشر بندا تمثل الاسس الاولية لاستقرار النظام وقد اضيف اليها بعض بنود المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي لتصبح الورقة مكونة من ستة عشر بندا

وذكر البيان انه تم عقد اجتماع ضم ممثلي التكتل الوطني والكتلة الوطنية للمعارضة في مجلس النواب وعدد من المشايخ والشخصيات الاجتماعية وتقرر ان يراس الهيئة العليا للمعارضة الشيخ سنان لحوم احد كبار مشايخ قبائل بكيل والشيخ محمد ابو بكر فريد نائبا له بالاضافة الى مقرر ومستشار للهيئة وتسعة من رؤساء الاحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية.

واضاف ان الاجتماع قرر تشكيل فريق للحوار مع الائتلاف الحاكم برئاسة عمر الحاري رئيس حزب التجمع الوحدوي واحمد محمد الشامي رئيس حزب الحق وعبد القدوس المغواص رئيس الحزب الناصري وعبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن والشيخ عبد الله مهدي.

ودعا البيان الشعب اليمني الى الوقوف بجانب المعارضة الوطنية لتتمكن من اداء دورها.

يذكر ان التكتل الوطني للمعارضة تم تكوينه في ١٩ اغسطس الماضي ويضم احزاب الحق والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي ورابطة ابناء اليمن



المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٢٤ أكتوبر [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة اليمنية تدعو لحوار مع الائتلاف الحاكم

صنعاء - أ.ش.أ - دعا التكتل الوطنى للمعارضة اليمنية إلى إجراء حوار بين أطراف الائتلاف الحاكم وبين المعارضة، للاتفاق على أسس بناء الدولة واستقرار النظام السياسى فى اليمن.

وأوضح التكتل، فى بيان له أمس، أنه أعد ورقة من ١٢ بندا تمثل الأسس الأولية لاستقرار النظام، وقد أضيفت إليها بعض البنود التى طرحها حزبا المؤتمر الشعبى والاشتراكى لتصبح مكونة من ١٦ بندا.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

الوحدة اليمنية والتجربة المصرية

ليس من الصعوبة فهم ابعاد الخلاف الرئاسي في اليمن لأنه مرتبط بعملية مزج دولتين مستقلتين معاً. فاليمنان عندما قررا الوحدة كانا قد خرجا من حالة هدنة سياسية وعسكرية، بعد ان اوشكت الحرب ان تنشب بينهما على الحدود. وعندما اتحدا رسمياً، حاولا دمج نظامين متناقضين تماماً في الرؤية السياسية، فالجنوبي يساري الهوية والتنظيم، والشمالي يميني قبلي التوزيع. وعلى هذا يجب ان نتصور الخلافات الطبيعية التي تنجم عن دمج نظامين متنافرين كل منهما يرغب في ان يحكم. والبعض يشبه الوحدة اليمنية بالوحدة الالمانية وهو تصوير خاطئ تماماً. ففي المانيا قام الشطر الغربي بضم الشطر الشرقي ضماً ولم يبن وحدة معه. فصار الحاكم في بون هو الذي يحكم برلين الشرقية، اي ان الاجهزة السياسية والاقتصادية الشرقية هدمت مع هدم الجدار، وعندما كسب الشطر الغربي الحرب الباردة لصالحه.

وعندما نراجع وضع الوحدة اليمنية وازمتها نستطيع ان نجد شيئاً من التشابه مع أزمة الوحدة التي ابرمت بين مصر وسورية في اوائل عام 58. وقد اكتشفت كل قيادة، السورية والمصرية، ان هناك عملية تسابق على السلطة. فقد كان الرئيس الفعلي هو جمال عبد الناصر رحمه الله، ولم يكتف بذلك بل عين عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية، ثم بعد عام منحه صلاحيات رئيس الجمهورية للإقليم السوري، بذلك اصبح مصري يحكم سورية. وفي عام 61 حاول الرئيس تصحيح الأزمة بادخال اثنين من السوريين ليكونا نائبين للرئيس، الا انه اضاف كذلك خمسة من المصريين نواباً له فزاد الأزمة اشتعالاً. وبعد شهرين سقط اكبر اتحاد عربي رغماً عن المشاعر القوية التي أيدته آنذاك عند الجانبين، والسبب انه لم يرغب احد ان يتنازل عن سلطاته للآخر، وتصرف الجانب القوي بدون اعتبار لحساسية الجانب الأضعف.

الوحدة اليمنية، التي ولدت اثر ازمة سياسية خطيرة بين البلدين، صمدت رغم التنبؤات بفشلها السريع طوال ثلاث سنوات، ولكن الخلاف اليوم هو بين رئيسي الدولتين اللذين تبنيا ونابيا ودفعا الحكومتين في طريق التوحد.

ومهما يحاول البعض ان يبحث عن عذر للأزمة ويعلقها على قوى خارجية، فان المشكلة كلها داخلية ومحصورة في جهاز القيادتين. فاليمنيون لم يختلفوا بينهم، والقبائل لم ترفع صوتاً معارضاً، والمثقفون ما زالوا مؤيدين لها. بقي فقط دعاة الوحدة من اهل القيادة الذين ظنوا انه من الممكن نسيان الفروقات الموجودة في النظامين والعقليتين وتجاوزهما الى تطوير سريع لنظام واحد جديد. فقد اثبتت الايام ان الامور اكثر تعقيداً من ذلك.

والخطأ الذي شهدناه في الوحدة المصرية ـ السورية يتكرر ذاته في التجربة اليمنية. فالشمال يرغب في ان يكون مركز القرار، وصاحب التحصيل، ويحاول ان يستفيد من ظروف الطرح الانتخابي الذي يقوم على الاستفادة من عدد السكان في الحصول على المكاسب القيادية. والجنوب ينادي بالوحدة والديمقراطية ولا يريد ان يتنازل عن امتيازاته.

غداً بقية النقاش.

بعد الموافقة على برنامج الـ١٨ نقطة

بوادر انفراج الازمة السياسية فى اليمن

□ ضنعاء ـ خاص:

تستطيع «العالم اليوم» ان تؤكد أن الازمة السياسية التى شهدتها اليمن خلال الفترة الماضية والتى نجمت عن اعتكاف على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى اصبحت فى طريقها للحل بعد وصول وفد من المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى وحركة الاصلاح إلى عدن لابلاغ نائب الرئيس بموافقة الائتلاف الثلاثى على برنامج النقاط الـ١٨ الذى طرحه سالم البيض وعلمت «العالم اليوم» أن صيغة الاتفاق التى توصل إليها الائتلاف هى «اعتبار النقاط الـ١٨» جزءا من برنامج حكومة حيدر ابوبكر العطاس وتقع مسئولية تنفيذها على الحكومة وذلك فى ضوء اعلان الرئيس اليمنى الفريق على عبدالله صالح أكثر من مرة عدم وجود اختلافات جوهرية بين المؤتمر والاشتراكى.

وتقول مصادر يمنية ان هناك اتفاقا مبدئيا بين المؤتمر والاشتراكى بوقف التراشق الإعلامى فى صحف الحزبين ويؤكد المراقبون ان الطرفين لايرغبان فى وصول الازمة إلى حافة الهاوية نظرا لخطورة الخلاف بينها فى حالة انفجاره.

ويشير هؤلاء إلى أن الرهان على وقوع صدام أو تراجع عن الوحدة قد تراجع بشكل ملحوظ بعد اشارات وتصريحات التهدئة بين قيادات الاشتراكى والمؤتمر.

ومن المنتظر وفقا لمصادر سياسية مهمة فى العاصمة اليمنية ان يعود نائب الرئيس سالم البيض إلى صنعاء لممارسة مهام عمله وتقول هذه المصادر ان عودة البيض ستفتح باب الحوار مرة اخرى مع القوى السياسية حول قضايا تعديل الدستور وانسحاب القوات العسكرية من المدن، وضبط الأمن فى المناطق وعدد من القضايا الاخرى.

وتؤكد هذه المصادر ان ضغوطا شديدة من جانب قواعد الحزب الاشتراكى اليمنى وقياداته مورست على البيض للعودة حتى «لايترك» المجال مفتوحا لاعداء الوحدة لتنفيذ مخططاتهم وحتى «يستكمل الاشتراكى مع الشعبى تنفيذ خطوات بناء دولة الوحدة» وتقول هذه المصادر إن مخاوف الاشتراكى فى اعضائه ساعدت ايضا على اقناع البيض بالعودة وطرح افكاره ورؤيته بدلا من الاعتكاف الذى يراه عدد من قيادات الحزب سلوكا غير عملى وغير واقعى.

ويبدو فى النهاية أن بوادر الانفراج بالفعل قد بدأت فى الظهور وان صفحة قديمة فى علاقات الائتلاف الحاكم قد طويت لتبدأ صفحة جديدة يتمنى الجميع استمرارها.

على سالم البيض



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

رئيسا اليمن ورومانيا يبحثان العلاقات الاقتصادية

صنعاء - ر - وصل يون اليتسكو رئيس رومانيا إلى صنعاء في زيارة رسمية تستغرق يومين، يجرى خلالها مباحثات مع الرئيس على عبدالله صالح وكبار المسئولين في اليمن حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.وصرح الرئيس الروماني لدى وصوله أمس الأول بأن شركات رومانية - يمنية تعمل في مجال الطاقة باليمن.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم القاهرة

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٣

رافقه رجال الأعمال وخبراء فى النفط

زيارة ميتران لليمن اقتصادية جدا

□ كتب – مجدى الدقاق:

كشفت مصادر يمنية مسئولة لـ«العالم اليوم» عن نتائج زيارة الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران للجمهورية اليمنية وقالت إن المباحثات السياسية بين الجانبين الفرنسى واليمنى لم تكن فى سلم الأولويات بين الجانبين.

وأكدت المصادر ان المباحثات تركزت حول العلاقات الثنائية وخاصة الاقتصادية بين فرنسا واليمن.

واضافت هذه المصادر أن الرئيس الفرنسى اصطحب اثناء زيارته لليمن وفدا اقتصاديا كبيرا يضم خبراء اقتصاديين ورجال اعمال وخبراء وممثلين عن شركات النفط الفرنسية وممثلين عن قطاع البناء والموانى فى فرنسا.

وقد كشف المسئولون اليمنيون عن أن الزيارة اسفرت عن اسناد ٣ مشاريع مهمة للشركات الفرنسية وهى:

بناء مطار «عدن» ومصنع «المكلا» للاسماك وتصميم خرائط المحافظات الجنوبية والشرقية.

فضلا عن قيام مجموعة من الشركات الفرنسية بتطوير مصفاه عدن لتكرير النفط.

وكشفت هذه المصادر عن ان لجنة فرنسية – يمنية مشتركة تبحث الان قيام مشاريع مشتركة بين الجانبين لاستغلال الثروة السمكية وقالت هذه المصادر إن هذه المشاريع لن تقتصر على الشركات الحكومية بل ستمتد إلى القطاع الخاص.

وقد وصف احد المتابعين للاوضاع اليمنية ان نتائج زيارة ميتران الاقتصادية كانت جيدة وأن عددا من المشاريع الاخرى سيعلن عنها فى المستقبل القريب ويقول إن فرنسا تحاول مع وجود شركة نفط فرنسية واحدة فى اليمن ان توسع من نشاطها الاقتصادى فى البلاد وخصوصا مع المنافسة الشديدة بين الشركات الأمريكية والالمانية والكندية للتنقيب عن البترول فى اليمن.







ميتران

على عبدالله صالح

وقد كشفت وزارة النفط والثروات المعدنية فى اليمن عن أن حجم المخزون النفطى فى حقول «جنة» بمحافظة مأرب وشرق «شبوة» يصل إلى ٥٢٧ مليون برميل وأن مخزون الغاز فى حوض مأرب يصل إلى «١٥» تريليون قدم مكعب وتوقعت الوزارة أن تصل عائدات هذا الحقل وحده إلى ٣٣ مليار دولار خلال ٣٠ عاما.

وقالت: إن اليمن ستطرح خلال الشهر القادم مناقصة عالمية لتنفيذ مشروع الغاز المسيل وقدرت الوزارة عائدات هذا المشروع بمليار ونصف المليار دولار مع انتاج ٥ ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعى للتصدير ومليون طن لتوليد الطاقة الكهربائية.

ويأمل اليمنيون أن تساعد الاكتشافات والمشاريع النفطية الجديدة فى بلادهم على تجاوز الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد وتوفير احتياجات ومتطلبات بعض المناطق النائية من المشاريع الخدمية والانمائية وخاصة فى مجال الكهرباء والطرق والمستشفيات.

ويذكر أن أهم مناطق استخراج النفط فى اليمن هى مأرب، وحضرموت وشبوة، والجوف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢٤ ايار ١٩٩٣

صنعاء تمارس السياسة بالعناق والخناق

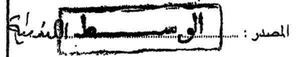
والاشتراكيون يشكون من كفاءة خصومهم

المقايل متقدمة على الاعلام
والمتاجر تعلّق لافتات ايديولوجية
النفط يخرج العاصمة من عزلتها
والبلاد على عتبة... الحداثة
الأصوليون يشكلون خطراً
اذا انتظموا ورعتهم أيد خارجية

تحقيق من صنعاء بقلم فيصل جلول



المصدر :



التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان شرطي السير في المستديرة الرئيسية التي تربط بين شارع التحرير وشارعي كلية الشرطة وخزيمة في وسط العاصمة صنعاء، يدل بيده الى الاشارة الضوئية كلما علا صراخ سائق مستعجل، او آخر ضاق ذرعاً في انتظار لم يتعوده فاطلق العنان لزمور سيارته. «الاحمر للوقوف والاخضر للانطلاق والمخالف يعرض نفسه لجزاء مالي او ما يشبهه» كان الشرطي يردد هذه العبارة بثقة واعتزاز.

كانت شبكة الاشارات الضوئية قد انتشرت بكثافة في كل مفترقات العاصمة وتقاطع الطرق الرئيسية فيها اواخر ايلول (سبتمبر) الماضي، وعلقت في امكنة عالية ليسهل الانتباه اليها. ولم يكن تعود احترامها صعباً، بضعة ايام فقط واصبحت جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية العادية.

قبل ذلك كانت صنعاء تشهد حوادث سير غريبة، كان تصطدم سيارتان احداهما بالاخرى لأن شرطياً انهكه التعب اعطى اشارة الانطلاق للسائقين في اتجاهين متعاكسين، او لأن شرطياً اعطى افضلية المرور لصديق او قريب. وكان رجال الشرطة يضعفون غالباً عندما تلوح من بعيد سيارة «رانج» او «لاند روفر» فيسمحون لها بالمرور من دون توقف ومن دون معرفة هوية ركابها. فهذا النوع من السيارات التي يطلق عليها السكان اسم «صالون» هي علامة محلية على الغنى والجاه وعلو المرتبة.

مع الاشارات الضوئية صار حق المرور عاماً ومجرداً من رغبات رجال الشرطة وعلاقاتهم الأهلية، ومن ضغوط السيارات على اختلاف انواعها ودرجات مستقليها. صار هذا الحق عاماً من دون اغفال التجاوزات التي ترتكبها يومياً «المواكب» الرسمية وسيارات «المرافقة» و«الحراسات»، وحرص بعضهم على تجاوز اشارات السير كبرهان على سطوته ومقدرته!

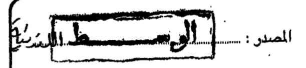
ولعل نظام السير الآلي يعمل، على رغم حداثته، بطريقة افضل من نظام العلاقات السياسية في صنعاء، على الاقل في الظروف الحالية حيث تصطدم القوى السياسية بعضها ببعض من دون احترام يذكر لقواعد التعامل السياسي ومن دون رهبة لبلوغ الاشارات الحمر وتجاوزها. وليس من قبيل المبالغة القول ان الاتهامات العلنية المتبادلة بين اطراف الائتلاف السياسي الحاكم تتجاوز كل معدلات السرعة المعروفة وهي تزدحم في الصحافة المحلية التي تتوق الى المزيد منها، خصوصاً التصريحات الصادرة عن «صقور» الأحزاب الحاكمة.

«جمهورية مروا»

عندما تحلق الصقور في سماء «الحزب الاشتراكي» يتحول الامين العام للحزب نائب رئيس الجمهورية السيد علي سالم البيض الى صقر كاسر ويدلي بتصريحات اتهامية لا تخلو من المرارة، «لا بد لنا من ان نصالح بعضنا بعضاً، مصالحة قائمة على المصارحة وليس المجاملة. والضحك على الذقون لا يفيدنا بشيء لأنه يضعفنا. علينا ان نتخلص من جمهورية «مروا» بعضهم يجيد الخناق بالعناق ونحن لن نسلم اعناقنا لأولئك الذين يجيدون هذه الأساليب. الحزب يعترف بمكانة الآخرين ولا ينتقص منها ويطلب الاعتراف بمكانته وعدم الانتقاص منها في علاقة متكافئة تحقق توازن المصالح الاجتماعية لقوى الشعب وفئاته ومناطق البلاد المترامية الأطراف». هذا الكلام القاه البيض في خطبة شعبية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٣

في مديرية ردفان في محافظة لحج الجنوبية لمناسبة الاحتفال بذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

يشكو نائب الرئيس اليمني من حليفه الوحدوي، المؤتمر الشعبي العام، ومن الرئيس علي عبدالله صالح بالتحديد. وهذه الشكوى قادته الى الاعتكاف في عدن للمرة الثالثة خلال اقل من سنتين. والاعتكاف وسيلة دفاعية تبين للبيض انها مفيدة في حسم المشاكل الناجمة على ممارسة الحكم، وسواء تحققت كل اغراض الاعتكاف الثالث او بعضها، فان الاسباب العميقة للصراع بين الطرفين تتجاوز أهداف الاعتكاف المعلنة وتتطلب علاجاً جذرياً يتعذر ايجاده في ضوء المعطيات الحاضرة.

يشكو البيض من «الخناق بالعناق». ومصدر الشكوى هو التجربة الوحدوية في رأس السلطة والتي جمعت قطبي الاشتراكي والمؤتمر في زواج تتضارب فيه المصالح والأفكار والنيات المسبقة. فالحزب الاشتراكي ما زال حريصاً على مواصلة دوره في الحكم كممثل لنصف البلاد اي «ثلثي مساحة اليمن وثلثي ثرواتها» على حد تعبير وزير اشتراكي اساسي في الحكومة اكد لـ «الوسط» انه ينصح الآخرين بعدم تجاهل هذه الحقيقة. ويرى الحزب ضرورة تكريس هذا الدور في نصوص دستورية واضحة وغير قابلة للتاويل والنقض. في حين يسعى المؤتمر الشعبي الى التعبير عن ارجحيته في السلطة والبلاد من خلال تعديلات دستورية تعيد النظر في ما كان قائماً قبل الوحدة وتستند الى ميزان القوى الجديد الذي افرزته الانتخابات النيابية الأخيرة.

من الصعب تفسير شعور البيض بـ «الخناق» خارج المسار السياسي الذي حكم علاقة الطرفين في المرحلة الانتقالية التي بدات منذ اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وما زالت مستمرة حتى اليوم.

خسارة وارتباك

كان الاشتراكي يفقد تدريجاً اوراقه الاساسية خلال المرحلة الانتقالية. فقد خسر الورقة الايديولوجية مع انهيار العالم الشيوعي من دون ان يتاح له الوقت الكافي لصياغة ايديولوجية جديدة يسهل الدفاع عنها. وخسر ورقة الدولة السابقة في الجنوب التي كانت على حافة الانهيار عشية الوحدة، لاسباب اقتصادية وسياسية وأخرى متصلة بخسارة الحزب اهم كادراته القيادية في العام ١٩٨٦ على اثر المعارك الدامية. واخيراً فقد الحزب علاقاته الخارجية السابقة ولم يكن بوسعه صياغة علاقة خارجية جديدة تتناسب مع خياره السياسي الوحدوي وضغط التطورات التي جاءت بها الوحدة، شان بناء الدولة الجديدة والحرص على عدم الذوبان فيها. باختصار يمكن القول ان الاشتراكيين عاشوا ويعيشون حالة انتقالية هي المسؤولة الى حد كبير عن ادائهم السياسي المرتبك خلال الفترة السابقة.

ظهرت حال الارتباك الاشتراكي في مناسبتين حاسمتين، بين مناسبات اخرى. في المناسبة الأولى وافق البيض الامين العام للحزب على الاندماج الكامل مع المؤتمر الشعبي، لكن القوة المعارضة في الحزب، خصوصاً «الجناح الشمالي» - وفق التسمية المحلية - رفضت هذا الخيار وانتصرت على الأمين العام وسقطت فكرة الدمج. وفي المناسبة الثانية، وافق المكتب السياسي على اجراء تعديلات دستورية اساسية في البلاد من شانها رسم الملامح الثابتة للحكم وترسيخ ميزان جديد للقوى في اليمن خلال العقد المقبل. وهنا عارض البيض وانتصر في معارضته على خصومه بفعل اعتكافه في عدن

لم يتمكن الحزب الاشتراكي طوال المرحلة الماضية من الامساك بزمام المبادرة وتقديم مقترحات سياسية تتيح استيعاب القوى السياسية الفاعلة في البلاد وتفتح افقاً يسمح لأنصاره بالدفاع عنه وعن مواقفه بفعالية، ويسمح لخصومه بمحاورته من الموقع المختلف. كان يتصرف كمعارض في سدة السلطة والحكم وكـ «مشاغب» يشكو من كفاءة خصومه وبراعتهم «الفطرية» في المناورة السياسية.

عناق ومبادرات

وفي المقابل كان «المؤتمر الشعبي العام»، وهو تنظيم يجمع قوى وشخصيات وكادرات تربط بينها مصالح وطموحات سياسية تقليدية ولا تحمل هموماً ايديولوجية «يعانق» الاشتراكيين بمبادرة تلو مبادرة، مرة بالدمج وأخرى بالتعديلات الدستورية، وثالثة بالحفاظ على الوضع الحالي شرط التزام اتفاقات المرحلة الانتقالية وتنفيذ الخطط المتفق عليها ومن بينها توحيد الجيش. ولم يكن اسلوب «العناق» هذا يخرج على شرعية سياسية تفترضها الاتفاقات الوحدوية، اي الافادة الى اقصى حد من ضعف اداء الخصم والتقدم بمقترحات تكرس ميزان القوى الحالي وتتيح بناء دولة يمنية بالطريقة وبالوسائل المحلية وبقدر فهم المؤتمر لعملية البناء المطلوبة.

أمام هذا «العناق» الشرعي، الذي وصل فعلاً الى حد «الخناق» حاول الاشتراكيون اللجوء الى وسائل وأساليب تسمح لهم بالمقاومة والاعتراض الذي ما زال سلبياً حتى الآن. ومن بين هذه الوسائل التلويح بالأوراق الآتية:

١ - استمهال توحيد الجيش.

٢ - تركيز المقاومة السياسية والرمزية في عدن.

٣ - ممارسة الضغط السياسي في المحافظات الوسطى التي كانت تضم على الدوام عناصر مقاومة ومعارضة للحكم في صنعاء.



المصدر : الوسط اللبنانية

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٣

٤ – احتضان القبائل والمشايخ في المحافظات الشمالية (ارحب وخولان) بطرق ووسائل جرّبها المؤتمر الشعبي واثبتت جدواها وفعاليتها، خلال السنوات السابقة.

٥ – كبني شعارات حديثة من نوع «المشروع الحضاري لليمن» و«دولة الحداثة والقانون والمواطن»، وتغيير شعار «المركزية» الذي كان يدافع عنه الحزب في الشهور الأولى من الوحدة، بشعار اللامركزية الادارية والمالية في المحافظات والمجالس المحلية، لمواصلة الاشراف على مراكز قوى ومواقع قد تصبح مهددة اذا شملها «عناق» السلطة المركزية في صنعاء.

ان الوسائل الدفاعية التي يعتمدها الاشتراكي في صد الهجوم التوحيدي والاندماجي الذي يشنه المؤتمر ما زالت حتى الآن قاصرة عن تشكيل عناصر جدية لوجهة سياسية بديلة تتيح الانتقال من الدفاع الى الهجوم وبالتالي احراج المؤتمر الذي يمارس الحكم بوسائل تقليدية مجربة في مجتمع كان قبل ربع قرن فقط يعيش كوابيس القرون الوسطى.

احتلال محبب

في انتظار ان يجد اطراف الحكم اليمني وسائل ودية لحل مشاكلهم مثل «العناق بالوفاق»، كانت صنعاء تستسلم عشية الاحتفالات باعياد الثورة المزدوجة (٣١ سنة على ٢٦ سبتمبر و٣٠ سنة على اكتوبر) لاحتلال من النوع المحبب. فقد زرع عمال النظافة شوارعها خلال ثلاثة ايام وأزالوا عنها الغبار والقمامة فبدت لزائرها «الغريب» اكثر بهاء وجمالاً في النهار. اما في الليل فحولتها انوار الزينة في الشوارع الى مصباح حقيقي ضخم وسط صحراء معتمة.

زينة المدينة تليق بابنائها ومسؤوليها الذين لا يستعدون فقط للاحتفال بثورتهم المزدوجة وانما ايضاً لاستقبال زوار تطا اقدامهم تراب صنعاء للمرة الأولى، السلطان قابوس بن سعيد (٢ – ٤ تشرين الاول) والرئيس فرنسوا ميتران (١٨ – ١٩ تشرين الاول) فضلاً عن رؤساء دول ومسؤولين آخرين ستضج بهم العاصمة خلال الاحتفالات.

ألوية ونشرة أمنية

وبقدر ما تبدو صنعاء منيرة ومبتهجة هذه الأيام، يبدو استقرارها الأمني شرطاً لا غنى عنه لاستقبال مناسباتها واعيادها بلا صعوبات جدية. والاستقرار الامني كان هماً صنعانياً في كل العصور.

لبلوغ هذا الهدف لا تتردد وزارة الداخلية في اللجوء الى اقصى الاحتياطات الامنية، ثلاثة الوية عسكرية لحماية موكب السلطان قابوس، ومثلها وربما اكثر لحماية موكب الرئيس ميتران، كما قال قيادي اشتراكي لـ «الوسط» ولكن ما هو مصدر الخوف وماذا تخشى وزارة الداخلية، ومن يهدد الأمن في صنعاء؟

اذا عدنا الى النشرة الامنية اليوميئة التي تصدرها الادارة العامة للعلاقات العامة والتوجيه السياسي في وزارة الداخلية نلاحظ انها تتضمن حوادث من النوع الذي تشهده معظم بلدان العالم، مثل «انفجار طنجرة ضغط ادت الى مقتل ربة المنزل في الحديدة»، او «محاولة انتحار في أبين»، او «اطلاق نار» و«سرقة سيارات» و«سطو مسلح» في هذه المدينة او تلك (٣ – ١٠ – ٩٣). يضاف الى هذه الحوادث تنظيم محاضر ضبط لمخالفات المرور، ما يعني ان لا حاجة حقيقية الى آلاف الجنود للحفاظ على امن زوار العاصمة الرسميين.

لا بد لقارئ النشرة الامنية اليمنية ان يتخيل للوهلة الاولى ان لا شيء يبرر حديث «الالوية العسكرية» وان وزير الداخلية اليمني هو اكثر سعادة من نظرائه في الجزائر ومصر ولبنان حيث الهم الامني يؤرق هؤلاء ويحرمهم النوم الهادئ. ولا بد لقارئ النشرة الامنية ان يرى في المقابل ان المرجع الاشتراكي يغمز من قناة الوزير الذي ينتمي الى حزب المؤتمر.

لكن واقع الحال لا تعكسه بدقة بيانات وزارة الداخلية، فهي لا تتحدث عن تعرض بعض الشركات النفطية لحوادث امنية خطيرة، الامر الذي استدعى تدخلاً مباشراً من رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس ومطالبته بتشكيل «قوة خاصة لحماية الشركات النفطية»، في اجتماع حضره وزراء النفط والدفاع والداخلية ورئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي وعدد من المعنيين. (٢٩ – ٩ – ٩٣). ولا تعكس بيانات الداخلية بدقة الحوادث الامنية التي ترتبط بتحركات الاصوليين والمتطرفين الاسلاميين الذين لم يتورعوا عن اطلاق النار جهاراً في مطار صنعاء اواخر ايلول الماضي، فضلاً عن حوادث امنية اخرى من الطراز نفسه والتي لا تاتي على ذكرها النشرات الحريصة على طمانة اليمنيين الى الاستقرار في بلادهم!

ولعل من حسن حظ اليمنيين ان الديموقراطية الواسعة وحرية الصحافة المفتوحة ومجالس القات اليومية توفر فرصة اكثر جدية للمواطنين للاطمئنان الى الحالة الامنية في مدينتهم اكثر بكثير مما توفر بيانات الداخلية التي تنتمي الى عصر آخر!

فساد وبطالة

ليس اداء وزارة الداخلية المتواضع حالة شاذة في صنعاء،

المصدر : الوسط الأسبوعية

التاريخ : ٤ ٢ اكتوبر ١٩٩٣



فساداة معظم الوزارات الاخرى، ولا سيما منها تلك التي يديرها وزراء يتمتعون بشهرة خارج الحدود، ليس افضل حالاً، وما يدعو الى الدهشة هو ذلك التناقض العجيب بين الخطب الوزارية الموجهة الى الاعلام والوقائع الصارخة التي تحيط بعمل المؤسسات الرسمية حيث ينتشر الفساد ويصبح حالة طبيعية بعيدة عن الشك والتساؤل.

وإذا كان من السهل فهم الصعوبات التي يعاني منها بعض الوزراء من حديثي العهد بالمسؤوليات الحكومية، فانه من الصعب تلمس الآثار التي خلفها وزراء تقنيون كوزير الصناعة الذي قضى ردحاً كبيراً من حياته وزيراً في مجال حيوي كالاقتصاد.

في مقابل صنعاء، ينصحك شاب بالتوجه الى المؤسسات الدولية لمعرفة حجم البطالة في اليمن، وللاطلاع على المشاكل التي تعاني منها الصناعة في البلاد ولتكوين فكرة دقيقة عن السوق الداخلية وما شابه من المسائل الحيوية والأولية في بلد نام. وفي المقابل لا يراهن المشاركون على نهضة صناعية او اقتصادية قبل توافر تشخيص جدي للحالة العامة في البلاد. هذا التشخيص الذي يمكن توفيره بوسائل محلية إذا توافر التصميم الوطني الجاد.

وفي المقابل نفسها يطغى حديث الفساد المعمم على غيره من الاحاديث. وما يخفى من تفاصيل في المقابل، تتكفل الصحافة اليمنية (١٤٠ مطبوعة حتى الآن) بذكره بطريقة فئوية واتهامية بالكثير من المبالغة احياناً. وقد لا يتعدى الوصف احياناً اخرى نطاق الشائعات والتسريبات المغرضة التي تلحق الاذى، في غياب هيئة رقابة محايدة تسهر على احترام قواعد النشر.

لا مناص اذن من اللجوء الى بعض المؤشرات التي تعكس حالة الفساد، على الاقل كما تتخيلها النخبة الصنعانية التي تتحدث بافراط عن العمولات والرشوة والضرائب الاعتباطية «في المدارس والنقاط العسكرية من دون وجود نص قانوني وسند رسمي. وهي ضرائب لا تذهب الى خزينة الدولة. وقد تذهب الى السوق لعقد صفقة تجارية قبل الذهاب الى الخزينة»، كما كتبت جريدة «التصحيح» في عددها الصادر في ٢٦ - ٩ - ٩٣.

وتضيف الجريدة نفسها ان «الموظف الثابت يفصل والمتعاقد يترك العمل ويظل راتبه سارياً». اما الرشوة في الادارات فتقول الصحيفة انها تتم على طريقة «اعطني الفاً والا وجب عليك دفع عشرة آلاف لخزينة الدولة». وتشير صحف اخرى الى موظفين يتقاضون بدل سفر الى الخارج فيذهبون الى قراهم ثم يعودون كانهم سافروا وعادوا!

ولا تتورع جريدة «الثورة» الرسمية عن المشاركة في كشف بعض مظاهر الفساد عندما تؤكد (٢٨- ٩ - ٩٣) ان بعض المدارس في مدينة الحديدة يطلب من اطفال في الصفوف الابتدائية شراء دفاتر كبيرة الحجم يستخدمها عادة طلاب الجامعات!

وتشمل تهم الفساد مسؤولين كباراً في الدولة بمن في ذلك اعضاء في مجلس الرئاسة، فتحمل صحف الحزب الاشتراكي على سياسة التبذير التي تمارسها رئاسة الجمهورية، وترد عليها صحف المؤتمر بالحديث عن تبذير نائب الرئيس في رحلته الخارجية الاخيرة. ويتحول «التبذير» و«الفساد» و«الافساد» الى عناصر اضافية في سجال بين الطرفين تضيع في خضمه فرص تحديد اسباب الفساد ونتائجه وطرق معالجته.

ويمتاز الفساد في اليمن عن الفساد في دول اخرى، كونه حالة مفرطة في علنيتها. وهو ليس موضوعاً يبعث على الخوف من عقاب ما. وكشف مظاهره في وسائل الاعلام لا يلحق الاذى بالفاسدين والمفسدين. انه حالة طبيعية يشترك الجميع في ادانتها ويتهم الجميع بالمسؤولية عنها فيصبح المسؤول مجهولاً ومعلوماً في آن!

هذه الحالة تفسر الى حد كبير حجم العجز في موازنة الدولة (٤٠ مليار ريال - الدولار يساوي ٥٠ ريالاً في السوق السوداء و١٢ ريالاً في سعر الصرف الرسمي). وتشكل خطراً جدياً على احتمالات التنمية. ذلك ان الفساد يلتهم جزءاً كبيراً من الناتج العام والعقود الخارجية، ويزيد في كلفة المشاريع الانشائية وأسعار السلع المستوردة. ويشتد خطر الفساد كلما توغل في مراكز القرار وتحصّن بها وصار سبباً في استمرارها.

ومن المفارقات في اليمن، كما في غيرها، ان الفئات التي تقود الحملات على الفاسدين، هي الفئات الدينية المتشددة التي غالباً ما تكسب مؤيديها في الاوساط المتضررة من الفساد. ولا يشذ أصوليو اليمن عن هذه القاعدة.

وإذا كان حجم الفساد في الجزائر يتناسب مع حجم الاصوليين وقوة تاثيرهم، فان حجم الفساد في اليمن لا يتعدى بمسافات بعيدة، حجم الاسلاميين ووزنهم، «انهم بضعة افراد قاتلوا الى جانب الشعب الافغاني ضد الشيوعية في كابول وعادوا الى اليمن ليذوبوا في الحياة العامة» على حد تعبير مسؤول رسمي كبير. «انهم موجودون بنسبة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الوسـط اليمنية

التاريخ : .... ٤ ٢ اكتوبر ١٩٩٢ ....

كبيرة في البلاد ولكن يعوزهم التنظيم السياسي ويحتاجون الى رعاية خارجية وإذا تحقق لهم ذلك فانهم يشكلون خطراً كبيراً في المستقبل» على حد تعبير مسؤول آخر «معارض». «لقد استوعبهم تجمع الاصلاح وهم منخرطون في اللعبة السياسية الداخلية ولا يشكلون تهديداً يذكر للنظام السياسي»، يقول مصدر محايد. انهم في كل الحالات، يشكلون قوة مؤثرة ويوقعون نشاطاتهم السرية والعلنية وآخرها تدمير ضريح السيدة «اروى» الصليحي وهي تنتمي الى اسرة حكمت اليمن في القرن الخامس للهجرة.

وإذا كان التيار الاصولي الاساسي منضوياً في «تجمع الاصلاح» فان فئات محدودة الاهمية والتاثير مثل «الجهاد» تغرد خارج «الاصلاح»، وتبحث عن موقع مستقل واحياناً بمعزل عن الشرعية السياسية الممثلة في التعددية وحرية نشوء الجمعيات.

يبقى القول ان مستقبل الاصولية المتشددة في اليمن ليس مضموناً لاسباب كثيرة بينها خلو هذا البلد من الضواحي في المدن الكبرى وهي مراتع تنمو فيها تيارات التشدد والعنف، وتاخر اصطدامه بالحداثة والغرب ومحافظته بالتالي على علاقات اجتماعية تقليدية والتقيد الموروث بواجبات شرعية بينها اعتبار الشريعة الاسلامية مصدر كل التشريعات وتقليد ارتداء الحجاب المحلي، وخلو المدن من محلات بيع الخمور والحانات... الخ. اضافة الى احتلال «القضاة» مواقع مهمة في الطبقة السياسية الحاكمة.

ولا تخلو الاحزاب السياسية من فقهاء سابقين تخلو عن العمامة لمصلحة العمل الحزبي الحديث شأن السيد جار الله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي الاشتراكي.

إشارات السير والنظافة العامة والاحتفالات بذكرى الثورة واستقبال الضيوف العرب والاجانب تشكل فرصاً ذهبية لكسر حواجز العزلة الجغرافية التي تعيشها صنعاء المحاطة بصحارى ومدارات طبيعية قاسية.

مؤشرات عدة تشهدها المدينة وتصب في اتجاه كسر عزلتها عن العالم الخارجي. ويلاحظ الزائر ارتفاع اجهزة التقاط البث التلفزيوني الخارجي على سطوح عدد من المباني الضخمة والقصور الحديثة، حتى صار في الامكان التقاط الشبكات العالمية شأن «C.N.N» و«M.B.C» بـ «كبسة زر». هكذا فقدت وسائل الاعلام الرسمية سيطرتها المطلقة على المشاهدين والمستمعين. ولعلها لا تدرك ذلك تماماً بدليل أنها ما زالت تقدم برامج تقليدية توحي بأن شيئاً لم يقع وهي على الاقل لم تهيىء نفسها لتحد من الصعب مواجهته بنشرات اخبارية مدججة بعبارات التفخيم وبصيغ تستند الى افعال التفضيل والمبالغة بوسائل تقنية وهندسية متخلفة.

الى عالم النفط

ولن تتأخر صنعاء عن الدخول، بخطى متسارعة، في متاهة الحداثة. لن يتم ذلك برغبة طوعية وبفضل جهود الحداثيين من ابنائها، وإنما بفضل انخراطها في عالم النفط، فاليمن تنتج حالياً اكثر من ٢٠٠ الف برميل يومياً من حقول مارب وحضرموت، ويتوقع أن يرتفع انتاجها في المستقبل القريب الى اكثر من ٦٠٠ الف برميل يومياً وتعمل اكثر من ٣٠ شركة نفطية على اكتشاف المعادن المختلفة وتوفير مداخيل طازجة للبلاد تشكل فرصتها الوحيدة للتنمية ولامتلاك بنية تحتية تربط اطراف البلاد الشاسعة بعضها ببعض وتتيح لأهلها تحقيق طموحات طالما عجزوا عن تحقيقها بوسائلهم المحدودة.

في ساحة التحرير، وفي انتظار اشارة المرور الخضراء يعرض احد الصبية قارورة ماء بارد على ركاب السيارات، ويطلّ رفيق له يتابط رزمة من الصحف من بينها صحف بلغة اجنبية. ويرافق الاثنين شحاذون من كل الاعمار. وبالكاد تتخلص من ضيوف الشارع هؤلاء، وتلقي نظرة على واجهات المحلات التجارية العامرة ببضائع وسلع محلية ومستوردة، حتى تلفتك يافطات تجارية يصعب ايجاد نظير لها في دول عربية اخرى شأن، متجر «الوحدة العربية» او معرض «أم المعارك» التجاري.

وتتساءل عن المغزى من اختيار هذه اليافطات الايديولوجية التي يفترض ان تساهم في فرز الزبائن الى وحدويين وقطريين، أو الى مؤيدين ومناهضين لـ «أم المعارك» التي ارتبطت باسم الرئيس العراقي صدام حسين.

وبعد حيرة وطرح اسئلة ملحة على اصدقاء يمنيين تكتشف ان علاقات السوق التقليدية في صنعاء مجردة من تاثير التسميات التي تظل حتى اشعار آخر تعبيراً عن حالة شعورية تربط البائع بالمشتري وتتغير في ظروف وحالات مختلفة.

حتى الآن ما زال «المبنطلون» الذين يرتدون سراويل حديثة يشكلون اقلية في الشارع اليمني، وهم لا يزنرون وسطهم بالجنابي، ويحلمون بيوم يصبحون فيه اكثرية. لن يطول هذا اليوم كثيراً، فصنعاء تطوي صفحة التقليد وتفتح بهدوء صفحة الحداثة. وهي حريصة على الحؤول دون اصطدام الصفحتين. ومقارنة باشارات السير، تقف المدينة اليوم أمام الاشارة الصفراء التي تمهد عادة للتوقف او الانطلاق.. ■



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

سنان ابو لحوم لـ «الوسط»:

لا أسباب جدية للخلاف بين الرئيس ونائبه

صنعاء - «الوسط»

«لا نعرف على ايش اختلفوا ولا على ايش انتهوا». بهذه العبارة علق الشيخ سنان ابو لحوم على الخلاف الذي اندلع بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض قبل ان يضيف ملاحظاً وجود «أياد تلعب على الشمال والجنوب ونحن لا نتهم الخارج وانما نتهم انفسنا». ويستنتج: «يجب الا يتحول الخلاف بين شخصين الى خلاف وطني».

وأكد ابو لحوم الذي اشترك في لجنة رباعية للوساطة بين «العليين» ضمت الرئيس السابق عبدالله السلال والسيد عبدالسلام صبره احد رموز الثورة اليمنية ووزير الخارجية محمد سالم باسندوه، ان البيض لم «ينطق بكلمة واحدة بخصوص وثيقة المطالب التي قدمها في ما بعد والمؤلفة من ١٨ بنداً». ونقل عنه قوله، «ان لا مطالب لنا لكننا نريد تطبيق الاتفاقات المشتركة والرئيس يعرفها ويملك مفتاح الحل فيها».

ولاحظ ابو لحوم ان الرئيس ونائبه لا يعترض احدهما على الآخر «عندما نقول لعلي سالم هل لديك مآخذ على علي عبدالله يقول ابداً انه الاصلح، ولن نجد افضل منه، وعندما نطرح السؤال نفسه على الرئيس يقول لا يوجد افضل من علي سالم لهذا المنصب وانا ارغب في ان يظل نائباً للرئيس».

ويرى ابو لحوم ان العليين ارتكبا الخطأ الاول عندما قسما الامور بينهما مناصفة في الوزارات والادارات ومؤسسات السلطة «فصرنا مربوطين بهذا التقسيم. وتعزز الخطأ بتزعم الرجلين لحزبين متنافسين. قلنا للرئيس انت للشعب كله ولست لحزب واحد، لكنه يخشى انفراط عقد الحزب الذي اجتمع حوله».

ويرى ايضاً ان الطرفين يختلفان على نقطة واحدة ثانوية يسهل حلها، وان الامر لا يحتاج الى كل هذا الضجيج، فالوحدة ما زالت طرية والوحدويون بكروا في تفجير الخلاف على طريقة المثل القائل «كم لك في القصر اليس من مبارح العصر».

ويلوم ابو لحوم الرئيس اكثر من نائبه في هذا الخلاف، «انا احمله المسؤولية اكثر ليس لانه مخطئ ولكن لانه اكثر مرونة ولديه القدرة وقد عودنا من قبل على التدخل لحل المشاكل المستعصية. لانه يعرف الاسباب ويعرف علاجها. انا قلت له منذ اليوم الاول لاندلاع الخلاف الحل في يدك».

وتطرق ابو لحوم الذي تولى مناصب ومسؤوليات رفيعة في الدولة اليمنية قبل الوحدة وبعدها، الى مواضيع سياسية ساخنة في البلاد من بينها الظاهرة الاصولية في اليمن اذ اكد ان «تجمع الاصلاح يدين بوجوده للشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وليس العكس. كنا مع الشيخ الاحمر لكننا نقول عن الخطأ خطأ ولا نوافق على التصرفات التي تصدر عن بعض الاصلاحيين، كاثارة المواقف وتأزيم الامور. ونرفض التشدد الذي لا يخدم مصلحة البلاد. والشيخ عبدالله صديقنا وبيننا قرابة ونلفته الى ان بعض العناصر عنده يرتكب خروقات نستنكرها ونطلب منه ان يضع حداً لها».

ويأخذ الشيخ سنان على الشيخ عبدالله عدم ادانته حادثة تدمير ضريح السيدة «أروى» الصليحي وهو يعتقد ان عناصر تنتمي الى «الاصلاح» تولت تدمير الضريح ما أثار استياءً شعبياً واسعاً.

ويدافع الشيخ ابو لحوم بين قلة من الزعماء اليمنيين عن اللامركزية الادارية وعن تعيين مجلس للشورى على الطريقة الاميركية «عضوان لكل محافظة، فهذا المجلس يساعد في عمليات التنمية والبناء ويزيل الغبن اللاحق ببعض المحافظات ويساهم في تحقيق التوازن بينها». ■

المصدر : الوسط اللندنية
التاريخ : ٢٤ تموز ١٩٩٢

مجلس الرئاسة الجديد في اليمن: مرحلة البحث عن... الوفاق

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

جاء قرار مجلس النواب بانتخاب مجلس رئاسة جديد في اليمن، ترحيلاً للأزمة وتاجيلاً للخلاف وإقراراً لاجراء التعديلات الدستورية في مجملها. ولم يختلف المجلس الجديد عن القديم الا بحلول الشيخ عبدالمجيد الزنداني احد قادة حزب التجمع اليمني للاصلاح محل القاضي عبدالكريم العرشي. وبات المجلس مؤلفاً من الرئيس علي عبدالله صالح وعبدالعزيز عبدالغني (المؤتمر) وعلي سالم البيض وسالم صالح محمد (الاشتراكي) والزنداني (الاصلاح).

وكان قرار مجلس النواب اضطرارياً لا حلاً جذرياً لأزمة الرئاسة. وهذا ما كان متوقعاً، كما اظهره تفاعل الأزمة في فترتها الأخيرة بالذات، وما أكدته دلالات عدة منها أولاً: ان عامل الزمن اكسب المراهنين عليه، إذ لم يدع فرصة للتفكير في حلول أخرى، فكان تحاشي الأزمة الدستورية على حساب الأزمة السياسية. وثانياً، ان هذا الاجراء حقق لمجلس النواب «براءة الذمة» من تبعات المسؤولية عن حدوث أزمة دستورية ولو موقتاً، ولكنه لم يحقق حلاً لجوهر الخلاف بين قادة الائتلاف على مسألة الرئاسة، ضمن مجمل مسائل الخلاف الأخرى، وإن كان ازاح حواجز العزلة و«الاعتكاف» واتاح فرصاً أوسع، للحوار وللخلاف. وثالثاً، انه جاء اجراء توفيقياً قائماً على تنازلات قدمها قادة الائتلاف، اكثر من قيامه على قناعات التقوا حولها.

وهكذا انتخب مجلس الرئاسة بدخول حزب الاصلاح اليه للمرة الأولى بعضو واحد، وتساوي حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي بعضوين لكل منهما. والجديد في المجلس ان المؤتمر فقد مقعده الثالث، بحكم «الوفاق». وفقد الاشتراكي منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة بحكم الدستور. واضيف الاصلاح الى شريكيه بحكم الائتلاف.

مؤشرات المستقبل

من هذا الواقع تظهر مؤشرات الى مستقبل الائتلاف لعل من أبرزها:

اولا – ان الوفاق الذي تحقق بانتخاب مجلس الرئاسة، مهما يكن شكلياً او موقتاً، يؤكد ان الخلاف لم يكن عميقاً بالقدر الذي صوره بعضهم وذهب به الى حد تفكير بعض اطراف الائتلاف في الانسحاب. لكنه ايضاً، ليس بسيطاً الى الحد الذي يحصره في نقطة واحدة هي رئاسة الدولة. وان كانت هذه النقطة اكثرها حدة. إلا ان هناك نقاطاً اخرى اكدها وحدد بعضها مجمل التصريحات والأحاديث والاطروحات التي صدرت عن طرفي الخلاف اثناء فترة الاعتكاف وتوقف الحوار في الشهرين الأخيرين.

ثانياً – يظهر من التنازلات التي انتخب على أساسها مجلس الرئاسة لخمس سنوات طبقاً للدستور، ان هذا المجلس قد لا يستمر أكثر من بضعة أشهر على أكثر تقدير. إذ يدرك الجميع ان لا جدوى من مجلس الرئاسة لتحقيق الاستقرار والاستمرار في رئاسة الدولة. كما ان الاختلاف على طريقة تشكيله سينتقل الى الاختلاف على طريقة تحويله الى رئيس ونائب.

إجماع على المعالجة

ثالثاً – قالت مصادر الائتلاف لـ «الوسط» ان مجلس الرئاسة في مرحلته المقبلة لا يمكن أن يعود الى دوران «الحلقة المفرغة» التي تاه فيها سابقه. بل أكدت هذه المصادر ان قادة الائتلاف، على رغم اختلاف الآراء بينهم على أسباب السلبيات الماضية وطرق معالجتها مستقبلاً، يصر كل منهم على «تجاوز أسلوب المجاملة والمماطلة والمداراة والاجتهاد الفردي الذي ساد الفترة الماضية، الى أسلوب منظم وحاسم يقوم على ثلاثة مبادئ عامة: ١– التزام تحديد الاختصاصات بين اعضاء مجلس الرئاسة وتطبيق الأسلوب الديموقراطي في المناقشة واتخاذ القرار. ٢– التقيد بالأنظمة والقوانين ودفع مؤسسات الدولة الى تطبيقها وعدم التدخل المباشر في شؤون هذه المؤسسات. ٣–

البدء فورا في عملية الاصلاح الشامل»... هذا ما قاله لـ «الوسط» عضو بارز في اللجنة التي شكلها مجلس النواب لاستطلاع القادة الثلاثة آراءهم في تشكيل مجلس الرئاسة ومستقبل العمل فيه، باعتبار هذه المبادئ تمثل راي كل منهم، اذ يمثل الأول قيادة المؤتمر، والثاني الاشتراكي والثالث الاصلاح.

وكذلك فإن الاختلاف على اسباب السلبيات في الماضي سينعكس على اساليب المعالجة، ربما أبعد مما حدث في الماضي، ويصبح «أخف من بعض الدواء الداء»، كما قال الشاعر احمد شوقي. هذه إحدى المخاوف المحتملة في الأوساط السياسية في صنعاء.

أسس الوفاق

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما هي الأسس التي قام عليها اتفاق الأحزاب المؤتلفة الثلاثة لتشكيل مجلس الرئاسة؟

من مجمل الاتصالات والحوارات والمعلومات التي حصلت عليها «الوسط»، فإن محاولة الاجابة عن هذا السؤال ترتبط بعدد من الملاحظات التي منها:

– ظهر في الفترة الماضية عدم الجدوى من اي اتفاقات أو شروط أو أسس تطرح لحل الخلاف وضمان استمرار الوفاق بين احزاب الائتلاف، ليس فقط لأن هذه النصوص لم تمثل حلاً جذرياً للخلاف وقواعد ثابتة للائتلاف، بل لأن الاختلاف على مضمون أي منها يحدث قبل تطبيق شيء منها، وتعود من جديد موضوعاً للمناقشات والحوار. وبالتالي فإن جوهر القضية يكمن في مدى قناعة المؤتمر والاشتراكي خصوصاً بجدوى اشتراكهما في رئاسة الدولة أياً كان الاطار.

– عشية إقرار مجلس النواب انتخاب مجلس الرئاسة ظهرت مسالة الرئاسة مثقلة بركام من النصوص والوثائق والاتفاقات والمحاضر وصيغ التعديلات والخيارات والاقتراحات والقرارات الصادرة عن المؤتمر والاشتراكي خصوصاً بدءا بمحاولات توحيد الحزبين وانتهاء باجتماع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي (٥ – ٦ الجاري) في عدن، والدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام، (١٠ الجاري) في صنعاء. هذان الاجتماعان انعقد كلاهما لتحديد أسس الوفاق. وانتهيا باصدار بيانين اكد الأول شروط الاشتراكي السابقة، والثاني مبادئ المؤتمر العامة. واقتصرت نتائج الاتصالات والوساطات بينهما على تحديد الأسس الخاصة بتشكيل مجلس الرئاسة.

ثنائية التمثيل

– في دورتها الطارئة ناقشت اللجنة الدائمة للمؤتمر النقاط أو الشروط التي طرحها الاشتراكي لتشكيل مجلس الرئاسة، وكان من أبرزها «بفصيح العبارة»، كما عبرت مصادر الاشتراكي ثلاثة شروط أو اسس، ١- أن يظل الاشتراكي ممثلاً في مجلس الرئاسة بعضوين في مقابل ثلاثة للمؤتمر يحتفظ بها لنفسه أو يشارك فيها الاصلاح او غيره، استناداً الى الاتفاق بينهما عند اعلان الوحدة. ٢- انتخاب مجلس الرئاسة لفترة دستورية كاملة (٥ سنوات)، سواء تمت خلالها التعديلات الخاصة برئاسة الدولة أم قبلها ام بعدها. ٣- أن يؤجل البحث في مشروع التعديلات الدستورية الى ما بعد اعادة النظر في حجمها وصيغتها».

لا اتفاقات سرية

– من ناحية ثانية، قال اعضاء في اللجنة الدائمة لـ «الوسط» إن الفريق علي عبدالله صالح أكد أمام اعضائها في الاجتماع الطارئ، انه لم يعقد بين قيادتي المؤتمر والاشتراكي، لا قبل اعلان الوحدة ولا بعده، اي اتفاق خطي أو شفهي يحدد نسبة المشاركة لأي من الحزبين في مجلس الرئاسة أو غيره. ولكن اتفق على تشكيل دولة الوحدة على اسس ديموقراطية الانتخابات والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة. طبقاً لنصوص الدستور (بعد انتهاء الفترة الانتقالية).

– يقول احد المراقبين السياسيين (في الحكومة): «ان الحقيقة الكامنة وراء كل هذه الوثائق والحوارات والخلافات هي ان كلا الحزبين (المؤتمر والاشتراكي) يريد أن يدخل المرحلة المقبلة بضمانات من شريكه تختلف باختلاف حجم كل منهما وموقعه ونظرته الى المستقبل. فالمؤتمر يريد من الاشتراكي ضمانات تحدد قواعد ثابتة لاستمرار الوفاق تعطي فرصة للاختلاف الذي ينتهي بالحوار، ولا تسمح للخلاف الذي يؤدي الى الاعتكاف وما يترتب عليه. والاشتراكي يريد من المؤتمر ضمانات تؤكد استمرار شراكته في السلطة



على اساس الوفاق الوطني الذي يمليه المفهوم الوطني لاتفاقات الوحدة وتضحياتها من دون أن يخضع في عمومه لحرفية النصوص الدستورية، ولا يتعارض معها في شكل مباشر».

من هذه الملاحظات يتضح عدم وجود أي اتفاق بين قادة الائتلاف على أسس ثابتة لتنظيم العمل في مجلس الرئاسة ضمن منهج وفاق عام بين أطرافه للمرحلة الجديدة. ومن مجمل ما سبق تجدر الاشارة الى نتائج عامة ثلاثة:

أولاها - ان اشتراك ثلاثة مرشحين من خارج الائتلاف لعضوية مجلس الرئاسة ياتي تاكيداً للمبدا الدستوري الذي يمنح كل مواطن الحق في ترشيح نفسه والوصول الى مجلس الرئاسة الذي ليس حكراً على احزاب السلطة، اذا توافرت في المرشح الشروط المنصوص عليها في الدستور (المادة ٨٥، ان لا يقل عمره عن ٣٥ سنة، وان يكون من أبوين يمنيين، وأن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية، وان لا يكون متزوجاً من اجنبية).

ثانيها - ان خلو الدستور من النص على منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة لا يعني إلغاء هذا المنصب، إذ يمكن - كما يقول قانونيون - استحداثه بقرار من مجلس الرئاسة، وهذا ما هو متوقع بالفعل.

ثالثها - لعل أولى المسائل الساخنة التي ستتصدر جدول اعمال مجلس الرئاسة هي، التعديلات الدستورية، وإعادة استكمال توحيد القوات المسلحة والأمن، وتشكيل هيئات الحكم المحلي ولامركزية الادارة المحلية، والبحث عن صيغ للوفاق. ■

أدباء اليمن الشبان

نحن مظلومون رغم أننا أصل اللغة العربية

اليمن ـ من فائق زهران:

لا ينكر احد ان بلاد اليمن كانت مهبط اللغة العربية، فقبائل القحطانين والعدنانين والحميريين كان لهم الفضل فى فصاحة اللغة والحفاظ عليها وكان لشعراء اليمن قديما دورا بارزا وحضورا قوى اسهم فى تاسيس نهضة شعرية نطالعها فى كتب الادب، اما فى العصر الحديث فقد توارت اليمن، وبدا ان معينها من الادباء والشعراء قد نضب فلم نعد نسمع عن شعراء كبار اللهم الا البردونى ولم يعد لاسم اليمن حضور ادبى فى حقل الثقافة العربى وعن هذا الغياب كان لنا هذا اللقاء مع عدد من وجوه اليمن الادبية الواعدة بكل خير..

الاديب احمدعبده يحيى يعزى هذا الغياب الى الظروف القاسية التى مرت بها اليمن من حكم امامة ظالم وادكل مظاهر للتعليم وحارب الثقافة بشتى صورها سوى ثقافة العوام التى تساعده فى ارساء حكمه الباغ لذلك لما تحقق الاستقلال لليمن كانت البلدان العربية قد قطعت شوطا فى مضمار الثقافة فبلد مثل مصر منذ قرن مضى وهى تجاهد فى ميدان الثقافة حتى تحقق لها هذه المكانة التى تعيشها فلولا اسماء طه حسين والعقاد وهيكل لما كانت فمصر نهضة ثقافية فالمسألة وقت وسنعيد حساباتنا ونعود الى الحقل الثقافى بقوة..

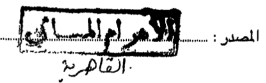
اما الشاعرة كوثر القادرى فقالت ثائرة ليس هناك غياب ادبى لليمن اليمن حاضرة بشعرائها الكبار انتم الذين تتعمدون تجاهلهم نحن عندنا كاتبات كبار يتفوقن على سكينة فؤاد وجاذبية صدقى فهؤلاء ظروف النشر ساعدتهم اما نحن فمساكين كل الظروف ضدنا ليس عندنا صحافة ولا دور نشر كل القنوات مغلقة فأين ستنتشر انتاجنا نحن اصل اللغة حافظنا عليها قرونا طويلة ومازلنا نتحدث الفصحى بخلاف البلاد العربية الاخرى التى انتشرت فيه العامية..

☐ العقاد

☐ د. طه حسين

اما الروائى محمد الكيال فقد تطرق قليلاً وبدا انه قد سرح بفكره ثم قال بعد لحظة صمت مشحونة بالترقب انا معك فى ان هناك غياب ادبى لليمن لكن انت لو تعمقت فى طبيعة الشعب اليمنى لوجدته يعشق العربية اخرج الى الشارع واحضر اثنين من المواطنين ثم اجرى بينهم سجالا شعريا تجدهم يحفظون الالاف من الابيات الشعرية ومع ذلك عندنا نضوب فى القريحة الشعرية لماذا ؟ لا تنكر الظروف القاسية التى مرت بها بلادنا، والتى جاهدت للتحرر منها فعوامل الجهل الثقافى ساعدت فى قتل اى صوت ادبى زيادة على ذلك التعتيم الاعلامى فوسائل الاعلام جميعا لا تركز الا على مصر وبضع دول اخرى مع ان المفروض اننا كوطن عربى واحد نتبادل الامور الثقافية



المصدر : 

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣

□ رئيس الوزراء اليمنى فى حديث «للأهرام المسائى»:

اجتماعات اللجنة المصرية - اليمنية منتصف نوفمبر فى القاهرة

مشروعات مشتركة لاستغلال الثروة السمكية فى البحر الأحمر

مع التغيرات والتطورات التى تعيشها الساحة اليمنية نتيجة للتجربة الديمقراطية التى افرزتها التعددية السياسية، طفا على السطح بعض المشاكل السياسية وفى الوقت الذى يتحدث فيه بعض المتشددين على جانبى الصراع بين كواليس السياسة اليمنية، يرى البعض أن الأزمة السياسية المشتعلة الآن تعد من أعتى العواصف السياسية التى هبت على اليمن منذ تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠.

وكان لابد من إجراء لقاء مع واحد من أهم الشخصيات القيادية، وهو المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى الذى يقود حكومته منذ الوحدة حتى الآن بهدوء معهود وفكر عقلانى.

وخلال لقاء «الأهرام المسائى» به فى مكتبه شرح جوانب الأزمة الحالية مؤكداً انها سحابة صيف وصرعان ماتنقشع مشيراً إلى ان الحوار الديمقراطى هو السبيل لحل الخلافات.

وأكد العطاس فى حديثه على أهمية علاقات بلاده مع مصر مؤكداً ان هذه العلاقات هى المدخل لترتيب البيت العربى، وصرح بأن اجتماعات اللجنة المصرية اليمنية سوف تنعقد بالقاهرة منتصف الشهر القادم، وسوف تبحث كثيرا من المشروعات المشتركة لصالح البلدين.

وفيما يلى نص الحديث:

□ ليس سراً أن بلادكم تمر بأزمة سياسية راهنة تتمثل فى الخلاف بين أركان الحكم . كيف ترى أسباب الخلاف، وماهى وجهة نظركم فى الحلول العملية والمخارج المنطقية لتجاوز هذه الأزمة؟

□□ لانعتقد ان ثمة خلافات جوهرية موجودة بين القوى السياسية اليمنية والحوار هو السبيل الذى يعتمده الجميع للتغلب على أى تباينات قد تبرز ووصولاً إلى مايحقق المصلحة العليا لليمن، نحن نبنى مؤسسات ديمقراطية على أنقاض نظامين فلابد أن تظهر هذه التباينات والأزمات وهذه ظاهرة صحية وهنا تكمن عظمة الديمقراطية والتعددية السياسية وكان من الطبيعى أن يحدث هذا نتيجة التهيئة لانتخاب مجلس رئاسة ولقد تجاوزنا هذه الأزمة والحمد لله واعتبرناها سحابة صيف وفتحنا صفحة جديدة ملتزمين بالديمقراطية كأساس وعدم اللجوء إلى أى خيار آخر!

□ لقد أكدتم أن الحوار والخيار الديمقراطى هو السبيل لحل الخلافات.. إلا أن ظاهرة انزواء نائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض وعدم أدائه اليمين الدستورية منذ أيام، يبدو وكان الحوار مفقود.. ثم هل يمكن الوصول إلى صيغة اتفاق بخصوص النقاط الثمانى عشرة التى طرحها البيض ولم تلق ترحيباً؟

□□ الحوار موجود وباستمرار بين قيادات الائتلاف الثلاثى الحكومى حول كل القضايا التى تهم العلاقات القائمة بينهم والمهام المشتركة التى يضطلعون بها فى إطار الائتلاف الحكومى وهو حوار ينطلق على قاعدة الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة والالتزام بما يتم الاتفاق عليه، ثم إن النقاط المطروحة معظمها وردت فى برنامج الحكومة ولم تكن مرفوضة، ومايحدث خلاف عليه يتم بحثه من أطراف الائتلاف الثلاثى، ثم ننتقل بعد ذلك إلى مرحلة تطبيقها.

الانفلات الأمنى.. مرفوض

□ صاحبت الفترة الانتقالية حالة من الانفلات الأمنى تمثلت فى حوادث الانفجارات والاغتيالات السياسية، مازال اثرها ونتائجها ممتدة حتى بعد الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومة.. لماذا يستمر الانفلات الأمنى حتى الآن..

□□ ظاهرة الانفلات الأمنى اتسمت بها الفترة الانتقالية عندما شرعت القوى المعادية للوحدة والديمقراطية بتنفيذ بعض التفجيرات هنا أو هناك والتى كان الهدف منها اتلاف مسيرة الأمن والاستقرار فى البلاد والإساءة للتجربة الديمقراطية وتشويه سمعة اليمن خارجياً وقد تمكنا بفضل الله من إلقاء القبض على بعض منفذى تلك التفجيرات وأعمال العنف، وقد نجحت الأجهزة الأمنية فى الفترة الأخيرة فى ظل تعاون المواطنين فى محاربة الظواهر المخلة بالأمن ومكافحة الجريمة والتصدى لعصابات الإجرام والإرهاب.

أجرى الحوار فى صنعاء:
محمد مطر

□ اكد رئيس مجلس النواب فى خطابه منذ أيام ان أولويات العمل الوطنى المطروحة أمام الحكومة والقيادة السياسية هى التحرك اليمنى على الصعيد العربى وخاصة التوجه نحو المصالح العربية.. البعض يرى أن الأزمة السياسية الموجودة فى البلاد قد تبطئ من هذا التحرك.. هل من خطوات عملية لتنفيذ هذا التحرك؟

مصر والبيت العربى

□ هل تتفق معى فى أن العلاقات المصرية - اليمنية التى تأثرت إلى حد ما خلال أزمة الخليج.. هذه العلاقات يجب أن تدعم عبر خطط ومشاريع مشتركة فى جميع المجالات.. ثم لماذا تأجلت أكثر من مرة اجتماعات اللجنة المصرية اليمنية العليا؟

□□ نسعى من جانبنا إلى إقامة أوثق العلاقات مع مصر وفى شتى المجالات سواء على الصعيد الرسمى أو الشعبى، نحن لاننسى دور مصر الحضارى والتاريخى فى مساندة الشعب اليمنى فمصر لن تساهم فقط فى إرسال جيش من المقاتلين للدفاع عن الثورة اليمنية، بل كان هناك جيش آخر من المدرسين والفنيين الذين ساهموا ولايزالون يقومون بدور حضارى وتاريخى وهناك مجالات وفرص عديدة لتعزيز العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين واللجنة العليا سوف تنعقد بالقاهرة فى النصف الأول من الشهر القادم إن شاء الله، وأمامها عدة مشروعات أهمها مشروع استراتيجى ضخم يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والدراسة والتمويل لاستغلال مايزخر به أعماق البحر الأحمر من الطحالب والأحياء المائية التى توفر كميات بلاحدود من البروتين.

□ اليمن تربطها علاقات مميزة مع منظمة التحرير الفلسطينية.. كيف ترى حكومتكم اتفاق غزة - أريحا.. وماذا عن اللقاء المقترح لقادة الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاق الحكم الذاتى مع قيادة منظمة التحرير وبرئاسة أبو عمار.. أين أصبحت هذه الوساطة؟

□□ لقد دعمنا اتفاق غزة - أريحا كخطوة أولى نحو حل شامل ولكن يحدونا الأمل في أن يتعزز هذا الاتفاق باتفاقين مماثلين على صعيد مسارى المفاوضات الإسرائيلى - السورية والاسرائيلية اللبنانية، أما فيما يتعلق بلقاء قادة الفصائل الفلسطينية فقد دعا الرئيس اليمنى على عبد الله صالح إلى اجتماع تحتضنه اليمن فى نهاية أكتوبر لكيلا نسفك قطرة دم أى فلسطينى وأن يتفقوا على قواسم مشتركة وعلى مايصلح الشعب الفلسطينى، وهذا هو حرص اليمن على أن تحتضن هذا اللقاء.

□□ لقد وجدت النوايا الصادقة



والرغبة المشتركة والثقة المتبادلة بين اليمن وعمان والتي كفلت للمباحثات الحدودية بين البلدين الشقيقين النجاح وإنجاز اتفاقية الحدود بينهما على أساس «لاضرر ولاضرار» وهيأت للعلاقات الأخوية بين البلدين الانطلاق نحو افاق أوسع من التعاون الإيجابي وتحقيق المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة للشعبين، أما من جهة السعودية فإنها تربطنا بها علاقات إخاء وحسن جوار أو أستطيع أن أؤكد أننا عبرنا أكثر من منتصف الطريق صوب الوفاق والتفاهم والمصالح المبادلة حول ترسيم الحدود انطلاقاً من إيماننا بالوحدة العربية، نعم توقفت المباحثات فترة، ولكنها سوف تستمر فى نهاية هذا الشهر اجتماعات اللجنة المشتركة لترسيم الحدود ويحدونا الأمل دائماً فى المستقبل.

□ البعض يرى أن اليمن أصبحت معبراً لتصدير الإرهاب الأصولى.. خاصة القادم من أفغانستان.. كيف ترى ذلك.. ثم كيف ترى مشكلات اليمن مع العنف والإرهاب المتمثل فى التيار الأصولى؟

□□ غير صحيح بالمرة أن اليمن اصبحت مركزاً او معبراً لتصدير الإرهاب الأصولى ولايوجد اى دليل علي ذلك، ثم إننا ليس لدينا مشكلة فيما يتعلق بالتيار الأصولى، لدينا تجربة تتمثل فى الائتلاف الثلاثى الذى شارك فيه التجمع اليمنى للإصلاح كممثل للحركة الإسلامية فى اليمن جنباً إلى جنب مع حزبى المؤتمر والاشتراكى، ومثلت تجربة الائتلاف فى اليمن نوعاً فريداً فى إمكانية التعايش بين كافة القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها.

اعتكاف البيض في عدن

إشتدت الأزمة انفرجت

■ عكس ما اشاعته انباء واردة من صنعاء وعدن، اوحت وكان وحدة اليمن مهددة بخطر الانشطار، فإن سلوك المسؤولين في التعامل مع «ازمة سياسية طارئة» دلت على ان اليمنيين الذين جربوا التقسيم وعانوا ما عانوه من آثاره الضارة عليهم ليسوا في وارد الدفع بالأزمة السياسية الى نهايتها خصوصا عندما يعيدون الى الذاكرة ما جرى بين الشطرين قبل اعادة توحيدهما في ايار/ مايو ١٩٩٠.

حتى الذين اعربوا عن خشية من تفاقم الازمة السياسية لم يترددوا في القول انه كلما اشتدت الازمات جاء الانفراج كبيرا. هكذا تصرف الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ازاء قرار الاعتكاف الذي اتخذه نائبه، زعيم الحزب الاشتراكي علي سالم البيض رافضا التوجه الى صنعاء لأداء اليمين الدستورية، بعدما كان طالب باجراء تعديلات على الدستور تضمنت ١٨ بندا من ضمنها ايراد نص على وجود نائب للرئيس، اضافة الى قضايا اخرى تتعلق بالشؤون الادارية ومعالجة الفساد ودمج القوات المسلحة، ونقل الثكنات العسكرية من المدن الكبرى، من صنعاء تحديدا، إلى مناطق بعيدة عن العاصمة.

لكن ما جرى في عدن، الاسبوع الماضي، بلغ حدا صار فيه الحديث عن عودة «التشطير» امرا مألوفا او عاديا، وهناك من تصرف على اساس انه بات واقعا.

ففي احتفالات في الذكرى الثلاثية لثورة اكتوبر/تشرين الاول في الشطر الجنوبي من اليمن ضد الاستعمار البريطاني ظهرت في عدن اعلام الحزب الاشتراكي الزرقاء المزدانة بنجمة حمراء للمرة الاولى منذ اعادة توحيد اليمن، كما جابت شوارع العاصمة التجارية لليمن سيارات تحمل مكبّرات للصوت تبث اناشيد ثورية قديمة تمجّد ثورة اكتوبر/ تشرين الأول وبالحزب الاشتراكي الذي قاد الثورة.

هذه الظاهرة، وفي توقيت الازمة السياسية، أدرجت في قائمة الاسباب التي يذكرها بعض المراقبين عندما يقولون ان وحدة اليمن في خطر، وكان الحزب الاشتراكي الشريك في الائتلاف الحاكم مع حزب المؤتمر، الذي يرئسه علي عبدالله صالح والتجمع اليمني للاصلاح بزعامة عبدالله بن حسين الاحمر، بدأ بشق طريقه الى مواقف قد تتجاوز اعتكاف رئيسه في عدن.. الى حد العودة الى ما قبل ايار/مايو ١٩٩٠.

مثل هذا الامر قد يوحي بتفسيرات من هذا القبيل وإن كان لا يخلو من مبالغة او «سوء قراءة» لطبيعة الازمة السياسية التي شهدتها صنعاء. ففيه تكمن معان كثيرة معظمها لا يتجاوز الضغط على الرئيس علي عبدالله صالح لإحداث تعديلات على دستور البلاد لأن تعيين علي سالم البيض نائبا للرئيس يتضمن أشكالا دستوريا، ذلك ان الدستور اليمني المطبق حاليا لا ينص على وجود نائب للرئيس، والمنصب الذي اسند سابقا لزعيم الحزب الاشتراكي تم بموجب اتفاق الوحدة الانتقالي على امل ان تلحظه التعديلات الدستورية التي يطالب بها وهو امر لم يتم، وبالتالي فأن اداء القسم لن يكون دستوريا.

وقد حرص الرئيس اليمني على عقد مؤتمر صحافي لتبديد المخاوف وليعلن ان الخلاف مع نائبه الذي كاد يهدد بفرط الوحدة في البلاد انتهى.

اللافت في «البلبلة» التي اثيرت في اليمن ان اشارات قوية وردت على لسان رئيس الجمهورية ونائبه حول الجيش. البيض يطالب بنقل الثكنات العسكرية خارج العاصمة «لأن صنعاء تشكل ترسانة اسلحة واستمرار هذا الوضع يعني ابقاءنا مقيدّين وان نتقاتل في ما بيننا». اما علي عبدالله صالح فقد ذكّر بدور الجيش في الصراعات السياسية التي شهدها اليمن في «الشمال» في آب/اغسطس ١٩٦٨ وفي «الجنوب» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ حيث شهد الشطران اقتتالاً شارك فيه الجيش على نطاق واسع، اضافة الى اشتباكات الحدود التي كانت تدور بين الحين والآخر بين شطري اليمن سابقاً مما جعل الجيش كبش فداء لتلك الصراعات.

واذا كان الرئيس اليمني قرر في اجتماع لمجلس الرئاسة استمرار حكومة حيدر ابو بكر العطاس في اداء مهماتها بموجب البرنامج الذي قدمته الى مجلس النواب قبل ثلاثة اشهر ونالت على اساسه ثقة المجلس، فان ما «علّق الازمة» زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الى اليمن، وهي الاولى التي يقوم بها رئيس فرنسي لهذا البلد، لبحث مشاركة فرنسية في مشاريع مهمة من ضمنها تطوير مصفاة عدن والتنقيب عن النفط وبناء مطار عدن ومصانع للاسماك وتحضير خرائط للمحافظات الجنوبية والشرقية.

هل يعني ذلك ان زيارة ميتران عجلت بحل الازمة او علقتها؟ الرئيس اليمني يقول ان «مجلس الرئاسة سيبدأ صفحة جديدة في بناء الدولة اليمنية الحديثة» وكأنه يعلن بذلك نهاية «لحظة» حرجة عاشها اليمن كادت تودي بوحدته.■■



«الاشتراكي» يرحب بالاتصالات لحل الأزمة اليمنية

اعتقال ضابط شرطة تسلل إلى غرفة حراسة منزل العطاس

صنعاء: من حمود منصر
عدن : من لطفي شطارة

ابلغ مصدر سياسي يمني رفيع المستوى «الشرق الأوسط» ان افراد حراسة منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ألقوا القبض على شخص كان قد تمكن من التسلل عند الساعة السابعة والنصف من مساء الجمعة الماضي الى غرفة الحراسة عند المدخل الرئيسي لمنزله.

واستناداً الى المصدر فإن افراد الحراسة قبضوا على الشخص المتسلل بعد ان نجح في الدخول الى غرفة الحراسة بطريقة عفوية، وبعد مساءلته أتضح انه ضابط في الشرطة برتبة رائد غير انه كان يرتدي ملابس مدنية، ولم يكن في حوزته سلاح اثناء القبض عليه.

وقال المصدر انه جرى تسليم الشخص ـ الذي رفض ذكر اسمه ـ الى الامن السياسي (الاستخبارات) للتحقيق معه، ومعرفة حالته الصحية حيث بدا من بعض تصرفاته حينها ان حالته الصحية غير سليمة، او انه مصاب بمرض عقلي.

غير ان مصادر في الحزب الاشتراكي لم تستبعد ان الضابط الذي اعتقل كان ينفذ مهمة استطلاعية خاصة بعد تردد انباء عن كشف قائمة باسماء 11 شخصاً من قيادات الحزب الاشتراكي مستهدفين بالاغتيال

التتمة .. ص 4



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ اكتو ١٩٩٣

اعتقال ضابط

من بينهم المهندس حيدر ابو بكر العطاس.

وجدير بالذكر ان منازل كبار المسؤولين اليمنيين والشخصيات السياسية والاجتماعية والحزبية في البلاد تحيطها حراسات امنية مشددة في ظل الاضطراب السياسي الذي تشهده البلاد والذي تجري بشانه مختلف القوى السياسية والاجتماعية مشاورات مكثفة هذه الايام لمعالجته واخراج البلاد من الازمة الراهنة.

واكد مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي لـ«الشرق الأوسط» ترحيب حزبه باي دعوة للحوار مع كافة القوى السياسية. واضاف ان قيادات احزاب الائتلاف الحاكم تلقت امس رسائل من احزاب تكتل المعارضة تتضمن الدعوة للحوار حول القضايا المطروحة من قبل جميع الأطراف.

واشار الى ان هناك قبولاً مبدئيا لدى احزاب الائتلاف باجراء حوار وطني موسع حول كافة القضايا، الا انه انتقد الاسلوب الذي اتبعه عدد من رموز المعارضة في اجراء الاتصالات مع الحزب الاشتراكي.

واوضح بان اتصالات تمت خلال الايام القليلة الماضية من قبل بعض زعماء المعارضة والشخصيات الوطنية مع عدد من الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي بطريقة وصفها بانها غير مسؤولة ومستفزة خاصة ان نفس الشخصيات كانت قد حددت اتصالاتها مع المؤتمر الشعبي العام عبر امينه العام الرئيس علي عبد الله صالح ومع التجمع اليمني للاصلاح عبر رئيسه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر الا انها حاولت اتباع اساليب وهمية في الاتصال بالحزب الاشتراكي رغم ان قيادته معروفة وكان ينبغي ان تتصل بها مباشرة دون محاولة اجترار اساليب الماضي والتوهم بامكانية شق الصف او الرهان على احداث خلافات داخل قيادة الحزب.

وابدى المسؤول الاشتراكي تفاؤلا بشأن الجهود المبذولة من قبل مختلف الاطراف لاحداث انفراج في الازمة الراهنة، وقال ان اتصالات جرت اول من امس بين بعض قيادات احزاب الائتلاف اعطت مؤشرات ايجابية للمضي باتجاه مناقشة مختلف القضايا ووضع الحلول العملية لها وتنفيذها وفق جدول زمني محدد. ولم يفصح عن طبيعة المؤشرات غير انه اشار الى ان البحث جار للاتفاق على الآلية التي ستتولى القيام بالمهمة واجراء الحوار بين احزاب الائتلاف والمعارضة والقوى الاجتماعية في الساحة باعتبار ان القضايا المطروحة تهم الجميع، وهي من اجل اصلاح الاوضاع، وبناء الدولة اليمنية بناء صحيحا يتلاءم مع التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة لها.

ووجه الرئيس علي عبد الله صالح نداء الى اليمنيين امس من اجل المحافظة على وحدة الصف والديمقراطية. وقال في كلمة القاها في اجتماع حاشد «الوحدة ملك لكل مواطن يمني ولم تكن ملكا لتنظيم سياسي او شخصي او مسؤول في اي مرفق من مرافق الدولة».

وشارك في الحشد وفود من مختلف المحافظات تمثل العلماء والاعيان والمشايخ ورجال الاعمال وممثلي المنظمات الجماهيرية والمهنية والشبابية قدمت لتهنئة الرئيس واعضاء مجلس الرئاسة في اعقاب انتخابات المجلس التي جرت في الآونة الاخيرة.

وفي اشارة الى الازمة السياسية التي شهدها اليمن قال الرئيس صالح «علينا في كل حوار او اشكالات سياسية ان نحتكم الى المؤسسة الدستورية. وعلى جميع ان يحتكموا الى المؤسسات الدستورية الممثلة للامة اليمنية».

واضاف ان «الاحتكاك السياسي والمماحكات تأتي في اطار الديمقراطية. ولو لم تكن هناك ديمقراطية معلنة ونمارسها قولا وعملا لكان الوضع مختلفاً تماماً عما هو اليوم».

وحمل نائب رئيس الوزراء العماني قيس الزواوي مبادرة عمانية لحل الأزمة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، ولكن مصادر سياسية رفضت الافصاح عن بنود المبادرة العمانية.

وكان الزواوي قد التقى عصر اليوم في عدن بعلي سالم البيض بعد ان كان قد نقل رسالة شفوية الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من السلطان قابوس بن سعيد تتعلق بالجهود العمانية في حل الأزمة القائمة بين صالح والبيض.

وذكرت مصادر مقربة من البيض ان الزواوي نقل رسالة شفوية من قابوس عبرت عن خلق سلطنة عمان من الوضع القائم في البلد في ظل عدم وجود مؤشرات لانهاء الأزمة. وعبرت المصادر عن ترحيب البيض باي جهود لحل الازمة تنطلق من النقاط الـ 18 التي تقدم بها المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وهي النقاط التي تحقق بناء دولة اليمن الحديثة والخروج من جميع المشاكل التي تعرقل تنفيذ المشروع الحضاري الذي يحمله الاشتراكي.

وتوقعت المصادر ان يصدر الاشتراكي خلال 24 ساعة بياناً يوضح موقفه من النقاط الـ 16 التي تقدمت بها احزاب المعارضة والشخصيات المستقلة لحل الأزمة وضمان الاستقرار، واكدت المصادر ان مفتاح حل الأزمة في صنعاء وانه متى ما حلت مشاكل الخلاف ستنتهي الأزمة. وقالت: ان هناك نقاطاً يجب ان تنفذ فوراً وبقية النقاط يمكن جدولتها.

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

خلاف القمة على الوحدة

متابعة لنقاش الامس حول ازمة الرئاسة اليمنية، الخصه بالقول ان المشكلة تكمن في دمج نظامين متناقضين ورئاستين ترغب كل واحدة منهما في الاحتفاظ بمعظم سلطاتها.

وعند مراجعة ما حدث نجد ممثلي الجنوب في الوحدة يصارعون اليوم من اجل تعديل اسلوب الوحدة بعد ان وقعوا عليها، دون ان يدري احد كيف سيعدل النظام. ولو تم ذلك فلن يحسم عدم التكافؤ المتوقع.

فمشروع الوحدة تحول الى عملية ضم الجنوب للشمال، وفقا لتطبيقاتها. فصارت الرئاسة شمالية، وصنعاء العاصمة، وسميت عدن العاصمة الاقتصادية، وذلك من باب المجاملة، لأن العواصم الاقتصادية لا تقام عادة بقرارات رسمية، بل تولد وفقاً للمتاح من امكانيات مادية وبشرية وطبيعية. وهنا ستصبح العاصمة صنعاء عاصمة اقتصادية لانها مركز القرار السياسي، والاقتصادي، والثقل البشري. اما عدن لانها عاشت تخلفاً اقتصادياً كبيراً في العهد الشيوعي فهي ليست مهيئة بعد.

وهنا يلام البيض على تغييره رأيه، لانه وافق على الوحدة وهو يدرك منذ البداية كسياسي معناها بين بلدين غير متماثلين. فالتوحد استهدف أولاً توحيد الرئاسة، الذي يعني صانعاً واحداً للقرار لا عشرة. فجميع دول العالم لها رئيس واحد، إلا تلك التي لم يحسم الصراع السياسي في داخلها. فرئيس الدولة هو الذي يقرر ضمن اطر عريضة.

والجنوب اكبر مساحة من الشمال، واغنى بمصادره، حيث ان معظم الاكتشافات البترولية الهائلة ظهرت في الجنوب والحدود المتاخمة له.

ولكن الشمال يستمد قوته من كثافته البشرية، 12 مليون نسمة مقابل 3 ملايين نسمة في الجنوب وهو أقوى عسكرياً، واكثر استقراراً في قيادته من الجنوب، الذي مرت قيادته بفراغ سياسي بعد مذبحة يناير (كانون الثاني) 1986، وهروب الرئيس علي ناصر محمد الى الشمال، وضعف بعد سقوط المعسكر الشيوعي.

ولذا عندما وضعت أطر الوحدة معتمدة نظم الاحزاب والانتخابات كان من المتوقع ان تصبح القيادة في الشمال لانه اكثر سكاناً وتماسكاً. وسيظل بحكم قبليته ومناطقيته يصوت عن تبعية لقياداته الشمالية. وهذه التبعية ليست عيبا في اليمن وحده، لكننا نراها أيضاً في انتخابات برلمان الكويت والاردن ولبنان وغيرها .ومن هنا نستغرب كيف فهم ممثلو الجنوب معنى الوحدة. فهناك بدائل كانت متاحة تعطي فرصة لتجريب امكانياتهم وامتحان ثقتهم في بعضهم البعض. كانت هناك خيارات الاتحاد الفيدرالي او الكونفدرالي مثلاً. ومهما حاول البيض اصلاح التنظيم القيادي والسياسي لدولة الوحدة فهو لن يستطيع ان يضمن استمرارها طويلاً بسبب اختلال كفة الميزان في جانبه، ونظراً للكيفية السياسية التي تحكم بها المؤسسات اليمنية، التي تشابه معظم المؤسسات السياسية العربية الأخرى. فالقيادة تملك في النهاية كل شيء، خاصة القرار السياسي، والامكانية العسكرية، والنفوذ المالي. وهذه تتضاعف مع الوقت، مقابل تراجع امكانيات المنافسين والحل الطبيعي ان يحافظ اليمن على وحدته من خلال اصلاح الخلل الواضح فيه. فالشمال مطالب بان يتفهم ظروف الجنوب ويشركه في الحكم، مشاركة كاملة. ولهذه الرؤية بقية غداً.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٥ ٢ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البيض يرفض العودة إلى قصر الرئاسة

قبـائل اليمن على طـريق المواجهـة

□ صنعاء - يوسف الشريف:

استجـاب نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض لمبادرات الوساطة الحزبية والمرجعية التى طلبت منه الامتناع عن تصعيد الخلاف مع الرئيس على عبد الله صالح بعدما انعكست سلبيات هذا الصراع بصورة خطيرة على معنويات الشعب اليمنى واداء مؤسسات الدولة وكذلك على صعيد الرأى العام الخارجى.

ولكن البيض استمر معتكفا فى عدن ولا يزال مترددا فى العودة إلى صنعاء لأداء قسم اليمين أمام مجلس النواب إثر نجاحه فى انتخابات مجلس الرئاسة واختياره للمرة الثانية نائبا للرئيس.

وتشير المصادر.... «التتمة ص ٦»


على عبد الله صالح


على سالم البيض

قبائل اليمن على طريق المواجهة

المطلعة إلى أن البيض بدأ يمهد من جانبه للعودة إلى العاصمة اليمنية بإعلانه عن رفضه الإقامة فى قصر الرئاسة فى صنعاء الذى روج خصومه ان تكلفة تاثيثه بالمفروشات من ايطاليا بلغت مليونى دولار اضافة إلى تكلفة علاج نائب الرئيس اليمنى فى الولايات المتحدة مؤخرا كلفت خزانة الدولة ربع مليون دولار.

ويرى المراقبون فى صنعاء أن اعتكاف البيض واحتجابه على ممارسات الحكم فى صنعاء كانت لها نتائج ايجابية على صعيد البحث والحوار الجاد بين شركاء الائتلاف الثلاثى الحاكم لتدارك أخطاء مسيرة الوحدة وتنفيذ ما تم بشانها من اتفاقيات بين القيادة السياسية فى صنعاء وعدن التى اتخذت قرار الوحدة وتقاسمت السلطة خلال الفترة الانتقالية، فى الوقت الذى بادرت أحزاب المعارضة إلى الدعوة لعقد مؤتمرات شعبية تضم القوى السياسة والاجتماعية والفعاليات الثقافية لبحث الازمة السياسية وتدارك تداعياتها والاتفاق على الحلول الملائمة الكفيلة بالحفاظ على مصداقية الوحدة واستمرارها إلا أن القبائل اليمنية خارج حزب الاصلاح القبلى الاصولى بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب كان بها على ما يبدو وجهة نظر أخرى تتسم بالتشاؤم إذ فى ضوء بقاء جيشى الشمال والجنوب فى حالة تشطيرية ونذر الاستعانة بهما إذا احتدم الخلاف بين الرئيس ونائبه دون حل جذرى كان السؤال عن موقف القبائل، وهو ما يفسر ظاهرة التكتلات القبلية التى بدأت تعقد مؤتمراتها وتعيد ترتيب أوضاعها خاصة قبيلة باكيل التى أعلنت عن توحيد بطونها من القبائل الصغيرة تحت رئاسة أمينها العام الشيخ محمد أبو لحوم واختارت لها مرجعية قبلية برئاسة الشيخ سنان أبو لحوم، والدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى فى سبأ بزعامة الشيخ محمد بن ناجى الغادر تشارك فيه قبائل اليمن واحزابه الوطنية وفعالياته السياسية لبحث أوضاع اليمن بشكل عام والأزمة السياسية الراهنة بوجه خاص.

إلا أن الشيخ عبد الله الاحمر رفض بشكل ضمنى تحرك القبائل ودعوتها إلى عقد مؤتمرات وطنية كونها محاولة لسحب البساط من تحت اقدام حاشد اقوى قبائل اليمن التى تدين له بالزعامة.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible] الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٣

اليمن: التدهور السياسي توقف... لكن الدولار يرتفع

المتوكل رداً على مخاوف الاشتراكي: لا قدرة لأيّ طرف على التهديد

□ صنعاء – من خيرالله خيرالله:

■ قال السيد يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمني لـ «الحياة» امس انه متمسك بتصريحه الذي ينفي فيه وجود خطة لاغتيال قادة الحزب الاشتراكي. واعرب عن اعتقاده بانه «لا توجد لدى ايّ طرف من اطراف الائتلاف الحاكم القدرة على تهديد ايّ طرف اخر».

وكانت مصادر امنية تابعة للأشتراكي اكدت في تصريحات نشرتها «الحياة» في عدد الاحد الماضي ان «الجهاز الامني الخاص بحراسة اعضاء قيادة الحزب كشف مخططاً اعد بعناية كبيرة يستهدف التصفية الجسدية لعدد من قادة الحزب وكوادره في مقدمهم السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للجنة المركزية للاشتراكي».

وقال المتوكل، مشيراً الى المخاوف التي تسود بعض الاوساط الحزبية في اليمن، انه «لا يعتقد ان هناك تهديداً حقيقياً لاحد، ولكن في سياق تبادل الاتهامات

التتمة في الصفحة (٤)

المتوكل رداً على مخاوف الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

والاستفزازات ترد على لسان بعض الاشخاص عبارات قاسية هي تعبير عفوي صادر عن شخص مستفز يأخذه آخرون كتهديد... واني لا اظن ان الامور تتجاوز هذا النطاق». وتاتي تصريحات وزير الداخلية اليمني في وقت تمر البلاد باسوأ ازمة سياسية منذ استعادت وحدتها في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وفي وقت بدأ المواطنون العاديون يتحدثون علناً عن وجود نيات انفصالية لدى بعض الاطراف. وانعكس القلق السائد في الشارع على الوضع الاقتصادي، اذ ارتفع سعر الدولار في السوق السوداء الى نحو ٥٧ ريالاً بعدما كان لا يزيد قبل نحو اسبوعين على ٤٥ ريالاً.

ويجمع السياسيون ومسؤولو الاحزاب في صنعاء على عمق الأزمة السياسية خصوصاً ان اعتكاف السيد البيض في عدن دخل شهره الثالث من دون ظهور اي مؤشرات الى إمكان عودته الى صنعاء قريباً. وذهب احد السياسيين الى حد القول ان الأمل الوحيد بحصول انفراج مبني على الجهود التي تبذلها جهات خارجية على راسها السلطان قابوس والقيادة الاردنية.

وتحدث مصدر حزبي رفيع المستوى عن جهود بذلت في الايام الاخيرة نجحت في الحد من تدهور الوضع السياسي وادت الى اتفاق بين الحزبين الكبيرين (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي) على نقاط صالحة للمناقشة يمكن ان تشكل مدخلاً لتسوية تعيد الوضع السياسي الى طبيعته. وفي مقدم هذه النقاط السيطرة على وسائل الاعلام التابعة للحزبين بغية وضع حد للحملات الاعلامية المتبادلة التي ساهمت في توتير الاجواء. اما النقاط البارزة الاخرى التي ستناقش فتتعلق أساساً بوضع الجيش والاسراع في توحيده واللامركزية الادارية. واوضح المصدر نفسه ان هذه النقاط هي موضع بحث حالياً في لجان مشتركة تشرف عليها لجنة تضم من الاشتراكي السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب والسيد جارالله عمر وزير الثقافة عضو المكتب السياسي، وتضم اللجنة من المؤتمر ثلاثة من قيادييه هم الدكتور حسن مكي والدكتور عبدالكريم الارياني والسيد اسماعيل الوزير.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر: الحياة اللندنية

التاريـــخ: ٢٤/١٠/١٩٩٢

اليمن يقترب من اختيار شريك في مشروع للغاز المسيل

● نيقوسيا – رويتر – ذكرت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) ان اليمن يقترب من اختيار شريك ليبدأ معه تصدير الغاز الطبيعي المسيل. ومعلوم ان لدى اليمن احتياطات من الغاز الطبيعي تقدر بنحو ١٥ تريليون قدم مكعب.

وافادت النشرة في تقرير من صنعاء من مدير تحريرها وليد خضوري ان شريكين محتملين في تصدير الغاز، هما كونسورتيوم اميركي يضم شركتي «هنت اويل» و«اكسون كورب» وشركة «انرون كورب» الاميركية، تقدما بعرضين للمشاركة في مشروع تصدير الغاز الذي يحتمل ان تبلغ صادراته ٥,٥ مليون طن سنوياً. واضافت انه من المتوقع ان يختار المجلس الاعلى للنفط في اليمن شركة الاسبوع الجاري.



المصدر : الشرق الأوسط السعودية

التاريخ : ٦ / أكتوبر ١٩٩٣

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

بدائل الوحدة اليمنية

طرحت سابقاً موضوع الوحدة اليمنية والأزمة الكبيرة التي تهددها، وعرضت الخلاف من منظور تاريخي للوحدة العربية نفسها، ومن المنظور اليمني وفقا للتباين القائم، وتعمدت تجاوز الحديث عن دقائق الخلاف بين السلطتين، الى نقاش اسبابه. واذا كان لليمنين ان يتحدا فعلياً فلا بد من صيغة مناسبة تراعي الاختلافات التي تحدثت عنها سابقاً.. فاذا أردت ان تجمع نظامين مختلفين، ودولتين غير متماثلتين، وتاريخاً معاصراً متنافراً، والوصول بهذا الثقل كله الى بر الأمان فان هناك خيارات محدودة ليس بينها الوحدة الكاملة السريعة.

فقد مرت على اعلان الوحدة ثلاث سنوات دون ان تتحقق فعلياً. فهي دولة برأسين وجيشين وعملتين ونظامين. وهذه الصيغة الانفصالية ليست سيئة اذا اعترف الطرفان بوجودها للوصول الى مرحلة توحد لاحقة. وطالما ان القيادتين تتصارعان على ابقاء شكلهما، وامكانياتهما ورجالهما، فان هناك خيار الحكم الفيدرالي. فهو يتيح الابقاء على الدولة ولايتين او اكثر، تحكمان في اطار رئاسي واحد، ويتيح اختلاف الانظمة مع استقلالية كل ولاية في شؤونها الخاصة. ويسمح لكل ولاية باستقلالها الاقتصادي، مع دفع ضريبة عامة للحكومة الفيدرالية. والدولة في هذا النظام تمثلها حكومة منتخبة مسؤولة عن شؤون الدفاع والخارجية. وهناك الخيار الكونفدرالي وهو الاسهل. فهو نظام يعترف بسيادة كل دولة ويحافظ على وضعها السياسي والاقتصادي، ويترك هامشاً كبيراً لسيادة كل دولة، فيترك لكل دولة حرية الحكم بما يناسبها، وهذا يحل مشكلة الخلاف القائم اليوم. والكونفدرالية لا تشترط التصويت المشترك ولا الاحزاب المشتركة، وبالتالي تفوت مشكلة الوزن السكاني الذي يقلق قيادة الجنوب.

وقد تكون مثل هاتين الصيغتين اقل من حلم الوحدة الكامل، لكنه اكثر واقعية منها. فالخلاف بين الجانبين بلغ مرحلة صعبة لا يمكن تجاوزها بدون تعديل جوهري في شكل الحكم ومفهوم الوحدة. وهنا يمكن النظر لمحاولات الوحدة الاخرى التي كانت تموت سريعاً لان مهندسيها كانوا يرتكبون غلطة حساب الوقت، وكانوا يعتقدون ان الحماسة للوحدة وتوفر النية الحسنة، والموافقة عليها بهارات كافية للطبخة. ولكن التوحد يعني إلغاء الكثير مما هو قائم، والتنازل عن صلاحيات معطاة، والغاء وظائف ثابتة. وهذه كلها تتطلب التضحية الشخصية والوقت الطويل للتنفيذ.

وهذه المخاوف هي التي دفعت بدول متقاربة جغرافياً وفكرياً وسياسياً مثل دول الخليج الست الى القبول بالحد الادنى تماما، وهو التعاون. وبعد 13 عاما لا تزال لجان التعاون تبحث عن وسائل لتطبيق اتفاقياتها. فاعطت استثناءات زمنية ونوعية، ورغم هذا فبعض جوانب التعاون لاتزال غير ناجحة.

اما التجربة اليمنية فهي محاولة زواج بالاكراه المشترك، او تبدو كذلك اليوم. وما لم يعمد المسؤولون الى تصحيحها بطريقة تحفظ لليمن شطريه متحدين، فان الانفصال امر واقع مثل اي زواج لا يقوم على التفاهم والتنازل. والحل هو في يد القيادات السياسية وحسب. فاليمنيون رحبوا بالوحدة من البداية، وهم الذين يدفعون ثمن الخلاف اليوم، والانفصال لو وقع غداً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٦-٢ [illegible] ١٩٩٢

تصوير فيلم عن تزوير وثائق السفر وراء احتجاز البريطانيين في اليمن

لندن: من عبد الله حموده
عدن: من لطفي شطارة

اكد متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية امس ان السلطات اليمنية وجهت اتهاما «بمحاولة الحصول على وثائق رسمية بطريقة غير قانونية». مما اعتبرته صنعاء «اعتداء على الشعب اليمني». الى واحد من صحافيين بريطانيين، كانت اجهزة الشرطة احتجزتهما في احد احياء العاصمة اليمنية قبل 10 ايام، اثناء تسجيلهما بالصوت والصورة صفقة مع مواطن يمني، لوضع تاشيرة دخول مزورة الى بريطانيا، على جواز سفر لبناني مزور، تمكنا من شرائه في وقت سابق.

وقال المتحدث ان الصحافيين ريموند شيليتو وعبد الله حسن محمد يعملان في شركة «كلارك للانتاج التلفزيوني». وهي شركة مستقلة تنتج لحساب القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني. دخلا الى اليمن بتاشيرة سياحية، ولكنهما مارسا انشطة اخرى، وصفتها الصحافة اليمنية بانها تجسس، لان عملية التصوير جرت بكاميرات واجهزة تسجيل خفية، لم يفصحا عنها للجمارك اليمنية عقب وصولهما الى مطار صنعاء.

وقالت مصادر دبلوماسية في صنعاء ان عبد الله حسن محمد، صومالي من اصل يمني، ولكنه يحمل الجنسية البريطانية، وكان هو وشيليتو يعدان فيلما وثائقيا عن عملية حصول الاجانب على تاشيرات مزورة لدخول بريطانيا.

واضافت انهما اشتريا جواز السفر اللبناني، وحاولا اقناع مواطن يمني بوضع تاشيرة دخول بريطانية عليه، وتصويره اثناء العملية.

وكانت الصحف اليمنية قد نشرت ان اجهزة البحث الجنائي القت القبض على الصحافيين اثناء «قيامهما بانشطة تجسسية ودفع مواطنين يمنيين. تحت الاغراء المادي. للقيام بادوار معينة تجسد الفساد المالي والاداري، وغياب القانون، وبيع جوازات سفر يمنية، وتزوير تاشيرات دخول اليمن للاجانب ودخول بريطانيا لليمنيين وغيرهم».

وبينما توقعت مصادر يمنية تقديم شيليتو الى القضاء قريبا، لم تتطرق الى وضع عبد الله. الذي ما زال محتجزا حتى الآن. ولكن متحدثا باسم السفارة البريطانية في صنعاء اكد ان «التحقيق ما زال جاريا، ولم يتوصل الى نتيجة محددة حتى الآن».

واضاف ان هذه القضية «لن تؤثر على العلاقات القوية بين اليمن وبريطانيا، وان اجراءات حصول اليمنيين على تاشيرات لدخول بريطانيا مستمرة».



مع استمرار الأزمة السياسية والمخاوف الأمنية

القيادات اليمنية تستعين بخدمات حراسة خاصة

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: «الشرق الاوسط»

اعرب المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، عن استيائه من تسرب خبر تسلل ضابط شرطة الى غرفة الحراسة بمنزله في صنعاء. وقال مصدر مطلع ان العطاس لم يكن يرغب الزج باسمه في ازمة الخلاف الحالية بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، باعتباره احد الاسماء المستهدفة على «قائمة الاغتيالات»، التي اعلنها الحزب الاشتراكي.

وفسر المراقبون ذلك بان العطاس يركز على دوره كرئيس لوزراء اليمن، ورجل دولة يتصرف على اساس مسؤوليته الوطنية ـ وليس الحزبية ـ على اعتبار ان ذلك يعزز موقفه المعتدل بين جميع الاطراف، ويساهم في نجاح محاولات التوصل الى مخرج من ازمة الصراعات الحزبية.

وفي الوقت الذي تطور فيه نشاط وزارة الداخلية اليمنية، بعد اختيار العميد يحيي المتوكل وزيرا لها، تثير عملية تسلل ضابط الشرطة الى منزل العطاس تساؤلات حول مدى انضباط اجهزة وزارة الداخلية، وما اذا كانت هناك اطراف اخرى بمقدورها التحرك داخل الوزارة ـ او باسمها ـ لاهداف لا تتماشى مع السياسة الحازمة التي اعلنها المتوكل، ولقيت تجاوبا واسعا من الدوائر السياسية والراي العام.

وقد اضطر كبار المسؤولين واعضاء مجلس النواب، وحتى بعض العاملين في الحكومة والشخصيات الاجتماعية الى الاستعانة بخدمات حراسات خاصة. ومن الملاحظ ان معظم افراد تلك الحراسات تجمعهم بالمسؤول الذي يحرسونه روابط الدم او الانتماء القبلي او المناطقي، على الرغم من الهجوم الذي تشنه مختلف القيادات اليمنية على

التتمة .... ص 4

القيادات اليمنية

«المناطقية»، على اعتبار انها تيار معاد للوحدة.

ومن ابرز الامثلة على هذا التوجه ان العقيد علي صالح الاحمر ـ شقيق الرئيس علي عبد الله صالح ـ يتولى قيادة الحرس الجمهوري، كما ان ضباط حراسة معظم قيادات الحزب الاشتراكي ينتمون الى المحافظات الجنوبية، اعتمادا على اهمية الروابط الخاصة لتوفير الامن، في عاصمة ينتشر فيها حمل السلاح على نطاق واسع. ويجتهد الخبراء القانونيون حاليا في البحث عن فقرة في قانون تنظيم حمل السلاح، تسمح لهم بفرصة تنفيذه في صنعاء.

وتثير قيادات يمنية متعددة قضية مدى الاعتماد على اجهزة الامن. فقد علمت «الشرق الاوسط» ان ابن احد كبار المسؤولين تعرض ـ مرتين على الاقل ـ لملاحقة من سيارات يستقلها مسلحون في العاصمة صنعاء، وكادت الملاحقة تتحول الى حالة اختطاف لولا يقظة افراد حراسة الشاب ومن ثم يظل الامر في حدود عمليات التهديد واثارة القلق بشكل مستمر.

وكانت وزارة الداخلية اعلنت عن اكتشاف عبوة ناسفة من 10 اصابع ديناميت بجوار مقر وزارة التامينات والشؤون الاجتماعية والعمل في حي الصافية في جنوب صنعاء صباح اول من امس. وكشف مصدر امني ايضا عن انفجار قنبلة قبل ذلك بساعات قرب منزل العقيد محمد عبد الله صالح ـ قائد قوات الامن المركزي وشقيق الرئيس اليمني ـ مما دفع سلطات الامن الى التحذير من «اطراف خفية، تسعى لتأجيج الازمة وتصعيدها».

اليمن: ارتفاع الاسعار والدولار يساوي ٥٨ ريالاً

■ عدن - رويتر - قالت مصادر سياسية واقتصادية ان قيمة الريال اليمني انخفضت وارتفعت الاسعار نتيجة اسوا ازمة سياسية تشهدها البلاد منذ اندماج الشطرين الشمالي والجنوبي قبل ثلاثة اعوام. وارتفع سعر الدولار من ٤١ ريالاً الى ٥٨ ريالاً في السوق الحرة منذ تفجر نزاع سياسي بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض في آب (اغسطس) الماضي.

وكان الطرفان قادا الشمال والجنوب خلال عملية الاندماج من دون مشاكل تذكر في ايار (مايو) ١٩٩٠.

وبدات الخلافات تظهر على السطح بعدما وسع الرئيس صالح ائتلافه الحاكم مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي ينتمي اليه البيض وادخل فيه حزب الاصلاح الاسلامي بعد الانتخابات العامة التي جرت في نيسان (ابريل) الماضي.

وقالت المصادر ان ذلك ادى الى اهتزاز الثقة بالاقتصاد.

وقال احد اليمنيين «يخشى الناس ان تخرج الامور عن السيطرة خصوصاً انه ليست هناك رقابة من جانب الحكومة على أسعار الصرف».

وزاد سعر كيس الطحين زنة ٦٠ كيلوغراماً ١٠٠ ريال الى ١٣٠٠ ريال. وارتفع سعر كيس الرز زنة ٤٥ كيلغراماً، عشرة ريالات الى ٢٣٠ ريالاً.

وكانت انتخابات نيسان الماضي وهي اول انتخابات ديموقراطية في اليمن اثارت آمالاً اقتصادية بين اليمنيين وتحسنت قيمة الريال مبدئياً. لكن العملة اليمنية بدات تتراجع باطراد منذ تفجر النزاع على رغم ان السعر الرسمي ما زال ١٢ ريالاً مقابل الدولار.

ويقول اقتصاديون ان السبب يرجع الى مزيج من التبذير الحكومي والفوضى السياسية والنقص في المعونات الخارجية وعدم التخطيط الطويل المدى.

وتفجرت شرارة المشاكل الى حد كبير نتيجة توقف المساعدات العربية والخليجية عندما ساند اليمن العراق في ازمة الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

وقالت مصادر سياسية ان البيض رفض، على ما يبدو، محاولات عُمانية للوساطة في نزاعه مع صالح. ويطالب البيض زعيم الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم في الجنوب قبل الوحدة بنقل السلطة بعيداً عن العاصمة صنعاء، وقد رفض التوجه الى مكتبه في صنعاء منذ آب (اغسطس) الماضي وبقي في مدينة عدن، كما قاطع مجلس الرئاسة الخماسي ولم يحضر مراسم اداء اليمين كنائب للرئيس بعد انتخابات جديدة في وقت سابق من الشهر الجاري.

وقدم البيض خطة من ١٨ نقطة الى الرئيس صالح دعا فيها الى انتخاب الرئيس ونائبه انتخاباً مباشراً.

وكان المجلس الذي يختار مجلس النواب اعضاؤه اعاد انتخاب صالح رئيساً منذ اسبوعين، ثم رشح صالح البيض، نائباً له.



رسالة صنعاء : اسامة عجاج

حيدر العطاس رئيس وزراء اليمن لآخر ساعة :

تجاوزنا مرحلة الخطر وأوراق عمل لجميع مشاكلنا

● تولى المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئاسة وزراء اليمن مرتين ، واجهه خلالها مشاكل ضخمة ومسئوليات جسيمة ، فى المرة الاولى وبعد اشهر قليلة من التشكيل الوزارى ، جاءت ازمة الغزو العراقى للكويت ، والتى القت بظلال سلبية على اليمن ، خاصة على المستوى الاقتصادى ، بعد عودة مليون يمنى كانوا يعملون ويقيمون فى منطقة الخليج . وكانت صنعاء تعتمد على تحويلاتهم من العملات الحرة ، بالاضافة الى مسئولية الوزارة عن توفير فرص عمل ومسكن وخدمات لهم ، وفى المرة الثانية جاء تشكيله الوزارة ـ بعد انتخابات برلمانية ديمقراطية ـ شهد لها العالم ولكن اعقبها ازمة سياسية حادة ، لوجود خلافات بين احزاب الائتلاف الثلاثة التى شكلت الاغلبية فى البرلمان ، وجاء منها الوزراء .

وفى منزله فى صنعاء ، حاورته آخر ساعة ، حول التحديات التى تواجه اليمن ، سواء السياسية او الاقتصادية ، واسباب الازمة الاخيرة التى تعيشها صنعاء ، سبب اعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض فى عدن ، وعدم ممارسته لاى مهام ، بالاضافة إلى قضايا اخرى لم تحسم فى مسيرة الوحدة ومنها عدم توحيد الجيش وقوات الامن .

● اعتقد ان المدخل الطبيعي للحوار ، يدور حول كيفية سير العمل داخل مجلس الوزراء اليمنى ، فى ظل دخول طرف ثالث على معادلة الحكم فى اليمن ، وهو تجمع الاصلاح الذى دخل اعضاء منه الى الوزارة ، وقد يحمل توجهات قد تبدو مختلفة ؟

يقول حيدر أبو بكر العطاس :

ـــ بيان الحكومة الذى تقدمت به الى مجلس النواب ، شكل العوامل والقواسم المشتركة فى مختلف المجالات بين اطراف الائتلاف الثلاثة ، المؤتمر والحزب الاشتراكى ، والتجمع اليمنى للاصلاح ، واعتقد ان بيان الحكومة شمل طائفة واسعة من قضايا البناء الاساسية التى اتفقت عليها اطراف الائتلاف المختلفة ، وتشكل إذا ما نجحت الحكومة بإرادة اطراف الاحزاب المؤتلفة ان تشكل خطوة كبيرة نحو تقرير مسيرة البناء الوطنى فى الجمهورية اليمنية .

لم ندخل فى المشاكل

● إذن ليس هناك خلافات داخل مجلس الوزراء ، نتيجة اختلاف المنابع الفكرية لاحزاب الائتلاف ، حول قضايا عديدة مطروحة ؟

يقول حيدر ابو بكر العطاس :

ـــ لا ، هناك تباينات فى بعض التفاصيل والقضايا ، يجرى الحوار بصددها ، فى مجلس الوزراء كهيئة كاملة ، أو فى بعض لجانه المتفرعة عنه والمختلفة ، ولكن ما اريد ان اقوله ، ان الحكومة لم تدخل عمليا فى تنفيذ ما جاء فى برنامجها ، وبالتالى لا استطيع الآن ان نقول ، هل هناك او ستكون هناك صعوبات بالفعل فى المرحلة القادمة لتنفيذ ما يتم الإتفاق عليه بين اطراف الائتلاف فى بيانها ، والذى صيغ بعد حوارات طويلة لاعداد البيان الحكومى ،



المصدر : آخر ساعة القاهرة

التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدخول فى ملامسة القضايا الاساسية على ضوء ما تم الاتفاق عليه بين أعضاء الحكومة ، هو الذى سيحدد فيما إذا كان هناك بعض التباينات التى فى حاجة ايضا الى تصفية واتفاق بين أطراف الائتلاف الثلاثة .

● وما الذى منع فى رايكم حتى الآن ، حدوث ما سميته ملامسة حقيقية للقضايا والمشاكل المطروحة فى اليمن ؟

يقول حيدر ابو بكر العطاس :

— اولا الحكومة قدمت بيانها الى مجلس النواب فى ٤٠٠ يولية ، وجرت مناقشات واسعة وجادة فى مجلس النواب لهذا البرنامج . ولم تكن هذه المناقشات ملامسة حقيقية لهذه القضايا ، لانها دخلت فى إطار التكتيكات الحزبية ، وذلك بسبب المشاكل التى كانت تعيشها الجمهورية اليمنية وقد صادق مجلس النواب على البرنامج فى شهر اغسطس الماضى ، اما بقية الاشهر الثلاثة ، استطعنا خلالها ان نضع خطة عمل لمجلس الوزراء ، واتخذنا قرارات داخل المجلس ، بتشكيل لجان متنوعة من المجلس ، لاعداد موضوعات لتنفيذ بعض القضايا الواردة فى برنامج الحكومة ، ومنها على سبيل المثال قضية المركزية .

والنقطة الثانية الاوضاع الاقتصادية ، والتى عملت بشكل طيب ، وانجزت ورقة عمل هى فى طريقها الآن الى مجلس الوزراء لاقرارها ، ولجنة الخاصة بالمركزية لم يتقدم فى عملها ، ولا يرجع ذلك الى اعضائها ، ولكن للمشكلات التى أخذت كبيرا من اعضائها فالظرف لم يسمح بتحقيق انجازات مهمة ، أو ملامسة هذه القضية ولكن عندما نبدأ فى مناقشة القضايا المطروحة ، سيظهر كثير من الامور والتى أمل الا تكون عائقا فى تحقيق الأهداف المرجوة فى معالجة القضايا الاقتصادية ، والادارة المركزية والمالية والادارية . التى يجب ان تقوم عليها الادارة الحديثة فى اليمن .

● هل اجد لهذا تفسيرا لعدم تنفيذ وعد الحكومة بالانتهاء ومن توحيد القوات المسلحة والأمن ، وقد وعدتم بانها ستتم خلال اشهر ؟

يقول حيدر ابو بكر العطاس :

— نحن مثلا ، بعد بيان الحكومة وضعنا هذه كواحدة فى المهام الرئيسية لنا ، وحددنا مواعيد لمناقشة هذه المسالة فى مجلس الوزراء ، ووضعنا خطة وكانت هذه خطوة طيبة ، ووصلت اليها الحكومة ، واعدت وزارة الدفاع وثائق خاصة بالموضوعات المختلفة منها وضع العمل الحزبى فى القوات المسلحة ، توحيدها ، والجانب التنظيمى فيها ، والجانب القانونى ، الى آخره من الموضوعات ، وكنا قد حددنا موعدا لاجتماع مجلس الوزراء لمناقشة واقرار هذه القضايا ، ولكن بتعيين رئيس جديد لهيئة الاركان ، طلب تاجيل النظر فى هذه القضايا لحين دراستها من جديد ، قبل تقديمها الى مجلس النواب ، حول القوات المسلحة ، ولهذا تاجلت ونأمل ان نجد فرصة قريبة لطرح هذه القضايا امام مجلس الوزراء .

سوء حظ أمام الوزارة

● هل تعتقد ان هناك (سوء حظ) قابل وزارتكم الاولى والثانية ، الأولى واجهتها ازمة الخليج بكل تداعياتها ، وجاءت بعد اقل من شهرين من تشكيلها ، والوزارة الثانية تواجهها الآن الازمة السياسية فى اليمن ؟

يقول حيدر ابو بكر العطاس :

— بكل تاكيد ، ازمة الخليج شكلت خيبة امل لكل اليمنيين ، الذين طمحوا ان تكون علاقة الدولة اليمنية الفتية الجديدة ، بدول الخليج عاملا مساعدا لتنسيق علاقات مع دول الخليج والدول العربية المختلفة ، وقد شكلت الازمة ثغرة كبيرة ومشكلة ضخمة أمام الحكومة ، لسببين انعكاساتها السياسية حتى على اطراف الإئتلاف وانعكاساتها السياسية .

● وكيف تمت معالجة الوضع الاقتصادى تحديدا ، هل نستطيع أن نقول ان اليمن نجح فى تجاوز آثار ازمة الخليج الاقتصادية ؟

يقول حيدر ابو بكر العطاس :

— هناك صعوبات كبيرة أمام الجمهورية اليمنية ، وهناك من راهن على ان اليمن ستسقط اقتصاديا بعد اشهر من ازمة الخليج ، ولكن بالصبر والمثابرة ، وموقف كل القوى السياسية والحكومة وجماهير الشعب اليمنى ، استطعنا أن نتجاوز فعلا مرحلة الخطر ، ووضعنا برامج مكثفة لاستغلال الثروة النفطية فى الجمهورية اليمنية ، وحققنا نجاحات طيبة فى وقت كان الجميع يراهنون فى ان اليمن لن ينجح فى هذه الظروف الماضية ، ولكن نجحنا فى ذلك الى حد كبير وأمامنا عمل واسع فى هذا الاطار ، ساعدنا هذا على تجاوز بعض المشكلات الاقتصادية ، ولكن مازالت تلقى بظلالها بشكل كبير على الأوضاع .

● هل تعتقد وانت احد قيادات الحزب الاشتراكى ، ان حقيقة الازمة السياسية



الحالية ، هي رغبة الحزب الاشتراكي في الحصول على ضمانات لاستمراره كقوة رئيسية في السلطة ، والا يتحول الى المعارضة ؟

يقول حيدر أبو بكر العطاس :

— ليس هو ذلك السبب ، ولكن في رغبة الحزب الاشتراكي في أن يرسي قواعد صحيحة للعمل ، تمكن الحزب وكل أطراف الائتلاف سواء كان الحزب في السلطة او خارجها ، تمكن اى قوى من ان تدير الدولة ، على قاعدة الديمقراطية ، وتمكنها من السير بثبات لبناء دولة النظام والقانون في الدولة اليمنية التى تظلل باجراءاتها كل أفراد أبناء اليمن ، وتجعلهم تحت هذه المظلة يعملون بمثابرة وبتحد مع الزمن ليحقق انجازات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادى تحقيقا لازدهار وتطور اليمن .

● **ما هي نقاط الخلاف والاتفاق حول التعديلات الدستورية بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر ؟**

يقول حيدر ابو بكر العطاس :

— هناك بعض التباينات على بعض القضايا ، واهمها الخاصة بمؤسسة الرئاسة ، وكذلك قضية الرئيس ونائبه ، ونحن في الحزب الاشتراكي نضع هذه القضية ، لا لاننا نريد نائب الرئيس من الحزب الاشتراكي ولكن لاننا نرغب في اقرار دستور للجمهورية اليمنية ، وقضية اخرى تتعلق بالادارة المركزية والحكم المحلى ، ونحن نعتقد بانه طالما اقر مبدأ اللامركزية الادارية والمالية ، فإن الاتفاق على صيغة للادارة والحكم المحلى ، يمكن الدولة اليمنية الحديثة من أن تستغل وتستفيد من كل طاقات أبنائها ، وتجعلهم يتنافسون على العمل بدلا من أن يتخاصموا ويتشاحنوا حول القضايا الثانوية الاخرى وهذه واحدة من القضايا الرئيسية التى يدعو اليها الحزب .

لا خوف على الوحدة

● **هل تعتقد ان الوحدة اليمنية في خطر ، وهناك مؤشرات مهمة على العودة الى التشطير من جديد ، آخرها اعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض في عدن منذ اشهر ، دون ان يشارك ويقوم بتنفيذ مهامه في صنعاء ؟**

يقول حيدر أبو بكر العطاس :

— الوحدة اليمنية في امان ، وهى في أيدى شعبها الحريص عليها ولكن هذا الوضع الذى تؤكده ، ان الوحدة ليست في خطر لا يجب أن يتركنا نسترخى ، ونترك القضية على أساس انها في يد شعبنا ، وهو الذى ناضل وقدم التضحيات من اجلها وبالتالى لا يمكن أن تتعرض لمخاطر ، لا بل يجب أن نعمل من خلال إرساء [illegible] الصحيحة التى تضمن بقاء الوحدة واستقرارها وتقدم وتطور دولة اليمن ، نحن بلاد واسعة مترامية الاطراف ، عدد السكان كبير ، متطلباتهم كثيرة ، كيف نستطيع بالفعل أن نجعل كل مواطن من صورة والى حوف ، في محافظة المفرق ، يشعر بانه يتمتع بكافة الحقوق ، ويمارس نفس المهام ، وله نفس الواجبات والمسئوليات ، وبالتالى يساهم وبقناعة كبيرة في عملية البناء كل في موقعه ، العمل من اجل ترسيخ الوحدة واجب ، والاسترخاء او البقاء على الأساليب القديمة ضار بعملية البناء في اليمن .

● **هل انت مع بعض الجنوبيين في اليمن في شعورهم بانهم مواطنون درجة ثانية ؟**

— نحن نسعى الى أن يكون أبناء اليمن جميعا مواطنين متساوين في كافة الحقوق والواجبات ، الا يكون هناك اى مواطن يمنى يشعر بانه درجة ثانية ، او ثالثة ، او مهضوم الحق والارادة وهذا ياتى فقط بارساء قواعد صحيحة للالتزام بالنظام والقانون الذى يسن ويشرع ، وعلى أساس هذه القوانين الثابتة والراسخة يمكن أن تجعل كل اليمنيين مشاركين فاعلين في عملية البناء الاقتصادى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢٧ [illegible] ١٩٩٣

حزب الرابطة اليمني يعلن تلقي رئيسه تهديدات بالاغتيال

صنعاء: «الشرق الأوسط»

كشفت قيادة حزب رابطة ابناء اليمن «رأي» عن تعرض عبد الرحمن علي الجفري رئيس الحزب للتهديد بالاغتيال عدة مرات خلال الاسبوع الماضي. فقد ذكر بلاغ صحافي ـ نشرته صحيفة «رأي» المعبرة عن حزب الرابطة في عددها امس ـ ان الجفري تلقى تهديدات هاتفية بالاغتيال من مجهولين ومجهولات، اكدوا له انه تحت المراقبة، وان جميع تحركاته هو وافراد اسرته «ترصد عن كثب».

واوضح الجفري ـ في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ـ انه تلقى قبل ايام نصائح وتحذيرات من اصدقاء وشخصيات سياسية في المعارضة ومسؤولين في الدولة، بان «يحتاط لنفسه» لأن اسمه ضمن قائمة من الشخصيات المستهدفة للاغتيال.

على صعيد آخر بدأت الهيئة المركزية لحزب رابطة ابناء اليمن ـ احد ابرز احزاب تكتل المعارضة ـ اجتماعات دورتها العادية السادسة امس في صنعاء، برئاسة الجفري. واوضح محسن محمد ابو بكر بن فريد ـ الامين العام للحزب ـ ان انعقاد هذه الدورة يتزامن مع اصعب وادق ازمة سياسية تعيشها اليمن منذ تحقيق الوحدة في 22 مايو (ايار) عام 1990. واضاف ان الاجتماعات «ستكرس لمناقشة وتقييم الأزمة الراهنة في البلاد، وتحديد موقف الحزب منها، واستعراض الجهود التي بذلت على مدى الفترة الماضية لتطويق الخلافات، واخراج البلاد من حالة الخطر التي تمر بها».

وجدد عبد الرحمن الجفري في كلمة افتتاح اعمال الدورة دعوته لأحزاب الائتلاف الحاكم «لتحكيم العقل، واحلال لغة الحوار والمنطق محل لغة الكيد والتصعيد السياسي، والجلوس على طاولة واحدة لمناقشة أوضاع البلاد، وحل المشكلات المتسببة في الأزمة، والتوقف عن الصراعات السياسية».



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩٣

ارتفاع كبير للدولار في عدن والمدينة تشهد اجراءات أمنية

صالح يتحدث عن «خطوط حمر» والاشتراكي يؤكد بدء حوار

□ صنعاء–
من خيرالله خيرالله:

■ اكد رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح، امس، وجود حوار بين أطراف الائتلاف الحاكم في اليمن للخروج من الوضع الراهن «وان هناك خطوطاً حمراً لا يمكن تجاوزها ابداً مهما كان الاختلاف والتباين». واوضح لدى استقباله اعضاء الغرف التجارية والصناعية ومجموعة من رجال الاعمال من مختلف المحافظات، ان «الخطوط الحمر تتمثل في عدم المساس بالوحدة وعدم اللجوء الى العنف او الزج بالقوات المسلحة والامن في معترك الصراع السياسي والحزبي».

وقال علي صالح للوفود التي جاءت لتهنئته باعادة انتخابه «ان اطراف الائتلاف الحكومي تعكف الآن

التتمة في الصفحة (٤)

صالح يتحدث

تتمة الصفحة الاولى

على مناقشة كل القضايا المطروحة»، وكان الى جانب رئيس مجلس الرئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح المشارك في الائتلاف والشيخ عبدالمجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة.

واكد وجود هذا الحوار بين اعضاء الائتلاف الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب الاشتراكي الذي قال في اتصال اجرته معه «الحياة» ان الهدف هو التوصل الى اتفاق بين اطراف الائتلاف «وان الحوار يسير في شكل طيّب، وربما يؤدي الى انعقاد اجتماع بين مسؤولين كبار في الاحزاب الثلاثة المؤتلفة. ولدى سؤاله عن مستوى اللقاء المتوقع قال انه لا يستطيع ان يحدد المستوى «لكن الاتجاه هو الى عقد اجتماع للبحث عن مخرج».

ولليوم الثاني يسود اعتقاد لدى الاوساط السياسية في صنعاء انه امكن وقف التدهور على صعيد الأزمة التي يعيشها البلد. الا ان مسؤولين حزبيين يتخوفون من ان يؤدي استمرار حال الجمود الى تكريس واقع جديد في البلد خصوصاً مع ورود انباء كل يوم، بعضها صحيح وبعضها مبالغ فيه، عن اجراءات تذكر بايام التشطير. وفي هذا المجال شكت اوساط سياسية في صنعاء من انه في الوقت الذي يقوم العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع بحملة مكثفة في اوساط القوات المسلحة المرابطة في المحافظات الجنوبية والشرقية، بهدف تأكيد حيادها حيال الصراعات السياسية، جوبه بالرفض تنفيذ أوامر صادرة عن وزارة الدفاع وهيئة الاركان العامة موجهة الى مسؤولي مستودعات تابعة للجيش في عدن. واستهدفت هذه الأوامر صرف عتاد عسكري تدريبي لبعض التشكيلات العسكرية التي نزلت من الشمال الى الجنوب. وكانت ترددت انباء في صنعاء عن رفض السماح لعسكريين من الشمال بالعودة الى الجنوب بعد تمضية اجازة لدى عائلاتهم.

الوضع في عدن

ومن عدن كتب اقبال علي عبدالله ان الارتفاع الكبير في سعر الدولار في اسواق صرف العملات الاجنبية الخاصة في محافظة عدن أدى الى مزيد من القلق والخوف في أوساط المواطنين الذين وقفوا في طوابير امام محلات بيع المواد الغذائية والاستهلاكية لشراء كميات كبيرة تحسباً لزيادة جديدة في الاسعار اشبه بالزيادات السابقة التي تصاحب الارتفاع في سعر صرف (الدولار) الناجم عن ازمة سياسية في البلاد.

ووصل سعر الدولار امس في اسواق الصرف الخاصة الى ٦٠ ريالاً اي بزيادة ١٠ ريالات في غضون اسبوع واحد. وتوقع تجار العملة زيادة مستمرة في حال استمرت الأزمة السياسية بين اطراف الحكم وامتناع السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي عن نائبة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب لمباشرة مهماته كنائب لرئيس مجلس الرئاسة. وابدى مواطنون في عدن قلقهم من استمرار الأزمة الحادة التي تشهدها البلاد حالياً والتي تهدد مستقبل الوحدة والديموقراطية وتعيد أجواء التشطير من جديد بعد ثلاث سنوات ونصف سنة من الوحدة.

ولاحظ المواطنون في احاديثهم ان «عدن تحولت ثكنة عسكرية» اذ عززت الحراسات بشكل كبير حول مبنى الاذاعة الواقع في مدينة التواهي ومنزل المحافظ ومبنى التلفزيون القريب من منزل السيد البيض الذي باتت تحميه قوات كبيرة العدد مزودة اسلحة ثقيلة بينها مدافع مضادة للطائرات، وشملت الاجراءات مقر اللجنة المركزية للاشتراكي في مدينة خورمكسر.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١٠/١٩٩٣

صنعاء تتهم صحافيا بريطانيا بالتجسس

واشنطن تدعم وحدة اليمن

صنعاء - اف ب - ذكرت وكالة الانباء اليمنية (سبا) ان الولايات المتحدة اكدت امس «استمرار دعمها الكامل» لوحدة اليمن التي تشهد حاليا ازمة سياسية نجمت عن الخلاف بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض حول الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

واوضحت الوكالة ان هذا التاكيد جاء على لسان السفير الاميركي في صنعاء ارثر هيوز خلال لقائه عضو مجلس الرئاسة اليمني عبدالعزيز عبد الغني من حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس صالح.

ونقلت الوكالة عن هيوز تاكيده خلال اللقاء «استمرار دعم الولايات المتحدة الكامل للوحدة اليمنية والنهج الديمقراطي في اليمن واستمرار دعم جهود التنمية في ظل التوجه الحر للاقتصاد اليمني».

واعرب السفير الاميركي ايضا عن «اهتمام واشنطن بكل الانجازات السياسية المهمة التي تحققت في اليمن حتى الآن بدءا باعادة تحقيق الوحدة (مايو ١٩٩٠) وحتى اتمام اجراءات الانتخابات الديمقراطية لمجلس النواب» في ابريل الماضي.

في مجال آخر نقلت وكالة رويتر عن دبلوماسيين غربيين في الخليج امس ان صحافيا بالتلفزيون البريطاني اعتقل في اليمن منذ ثلاثة اسابيع وجه اليه الاتهام بمحاولة الحصول على وثائق حكومية و«الاعتداء على الشعب اليمني».

وقال الدبلوماسيون ان البريطاني راي شيليتو محتجز في صنعاء مع صحافي آخر يدعى عبدالله حسن محمد وهو بريطاني الجنسية لم يوجه اليه بعد اي اتهام.

ووصل شيليتو ومحمد الى اليمن بتاشيرات دخول سياحية في التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي لاعداد برنامج وثائقي للقناة الرابعة بالتلفزيون البريطاني، وتم اعتقالهما في الثالث من اكتوبر الحالي.

وقال الدبلوماسيون ان السلطات اليمنية انتهت من استجواب محمد يوم الاحد الماضي وربما تعلن الاتهامات الموجهة ضده قريبا.

واضاف الدبلوماسيون قولهم انه يجري استجواب ثلاثة او اربعة يمنيين اعتقلوا مع الصحافيين، وقالوا ان تفاصيل القضية سترفع الى مساعد المدعي العام الذي سيقرر هل يمضي قدما في توجيه الاتهامات.

وقال الدبلوماسيون انهم لا يعرفون ما الذي كان يفعله الصحافيان قبل اعتقالهما. واتهما «بالاعتداء على الشعب اليمني» وهو اتهام عام قال دبلوماسي انه «اقل خطورة مما يبدو».

العطاس يؤكد تسلل ضابط الى منزله

الدولار يواصل ارتفاعه في اليمن على رغم تجميد الأزمة السياسية

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ استمر سعر الدولار في الارتفاع في سوق صنعاء، أمس، ووصل الى حدود ٦٢ ريالاً، ويكون بذلك ارتفع بنسبة نحو ٢٠ في المئة في غضون اقل من اسبوعين. وقالت مصادر سياسية ان ليس ما يشير الى ان انخفاض سعر العملة اليمنية سيتوقف ما دامت الأزمة السياسية مستمرة، وذلك على رغم دخولها حالياً مرحلة الجمود.

وكانت الأزمة موضع بحث، مساء أول من أمس، بين رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح وكل من السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب الاشتراكي. وجاء استقبال علي صالح للعطاس ونعمان، وهما من الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي، في وقت بدأ حوار بطيء بين حزبي المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه علي صالح والاشتراكي الذي يتزعمه السيد علي سالم البيض المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي. وعلم ان النتيجة الأولى لعودة الحوار بين

التتمة في الصفحة (٤)

الدولار يواصل ارتفاعه في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

الاشتراكي والمؤتمر كانت تخفيف حدة الحملات الاعلامية المتبادلة تمهيداً للبحث في مخارج من الازمة التي ولدت امراً واقعاً يتمثل في عودة اجواء التشطير.

واعرب وزير يمني في لقاء مع «الحياة» عن تخوفه من ان يؤدي اي حادث بسيط الى القتال بين طرفي الازمة، اي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. وقال هذا الوزير الذي رفض ذكر اسمه لكنه عايش مرحلة ما قبل انفجار ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ في ما كان يسمى اليمن الجنوبي «ان الاجواء السائدة حالياً في كل من صنعاء وعدن تشبه الى حد كبير تلك التي سادت عدن عشية احداث ١٣ يناير، التي ادت وقتذاك الى اطاحة الرئيس علي ناصر محمد بواسطة جناح آخر في الحزب الاشتراكي. لكن الوزير نفسه استطرد «ان ثمة فارقاً اساسياً بين الوضعين يكمن في أن كلاً من الطرفين المتنازعين في عدن عام ١٩٨٦، كان يعتقد ان في استطاعته تحقيق انتصار عسكري واجتثاث الطرف الآخر. لكن الطرفين اللذين يتواجهان هذه الايام مقتنعان بوجود توازن عسكري بينهما يجعل فكرة الانتصار مستحيلة». واوضح ان هذا «التوازن يحمل في طياته مخاطر كبيرة نظراً الى انه يجعل الازمة السياسية مرشحة للاستمرار مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات على الوضع الاقتصادي الذي بات في خطورة الوضع السياسي».

على صعيد آخر اكد رئيس مجلس الوزراء ان حراس منزله قبضوا على رائد من الامن السياسي تسلل الى منزله واخضعوه لتحقيق وسلم الى الامن «وحتى الآن لم يصلني اي تقرير عن الحادث». وقال في تصريح ادلى به الى الزميلة «الوسط»: «قالوا انه مريض ومجنون ولكن تبين لنا في تحقيق الحراس معه انه إنسان مثقف ويحمل شهادة ماجستير».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم القاهرية

التاريخ: ٢٨/١٠/١٩٩٣

وساطة عمانية لنزع فتيل الأزمة

مخاوف من عودة اليمن إلى ما قبل الوحدة

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

الأزمة السياسية التى تمر بها اليمن تتصاعد حدة يوما بعد يوم فيما يبدو، بل لم تتوافر مؤشرات عن متى ستنتهى؟ وكيف الخروج منها؟ وما يمكن قوله ان سببا واحدا من أسباب الخلاف قد حل بعد انتخاب مجلس الرئاسة اليمنى على أساس قاعدة ٢+٢+١ ولكن ذلك لم يكن وحده كافيا، ولم يكن انتخاب مجلس الرئاسة اليمنى بمثابة نزع للفتيل الذى كان على وشك ان يغير سير الأزمة الى انفجار بل برز على السطح خلاف واضح فى وجهتى نظر المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى حيال معالجة الأزمة.

فبينما يرى المؤتمر ان الازمة يمكن معالجتها من منطلق الالتزام الصارم بالا تصل التباينات حد الاضرار بحرمة الوحدة، وأمن السفينة التى تحمل جميع اليمنيين على اختلاف مشاربهم وتعدد وتنوع وجهات نظرهم، ويؤكد قادة المؤتمر الشعبى العام أن ثلاثة أمور يجب ان تكون الأصل فى الالتزام بثوريتها وهذه الأمور هى العقيدة الاسلامية والثورة ووحدة الوطن.. وأكد أمين عام المؤتمر الشعبى العام على عبدالله صالح أمام جموع القبائل التى احتشدت من مختلف محافظات اليمن ان الاحتكام الى المؤسسات الدستورية التى تمثل الشعب اليمنى هو الحل للأزمة وطالب الرئيس اليمنى الجماهير بحراسة الوحدة من المتآمرين عليها من الداخل والخارج.. اما الحزب الاشتراكى ممثلا فى أمينه العام على سالم البيض فيرى ان الأزمة تكمن فى إلغاء جهاز الحكومة الحالى الذى يعتبر امتدادا لجهاز ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية، وينفى الحزب ما تردد من انه يسعى للانفصال عن الوحدة.

وتقول مصادر سياسية فى الحزب لـ «العالم اليوم» ان الحزب الاشتراكى اليمنى لم يضع الوحدة موضع المقايضة، ولم يشهر السلاح للانفصال أو يحرض عليه والرهانات التكتيكية على استخدام النزعات الانفصالية والطائفية لا تمت بصلة لنهجه وتوجهاته، والحزب لا يزال هو القوة الرئيسية المعنية بلجم نزاعات الانفصال وتقويض مواقع دعاتها.. ولايزال الحزب الاشتراكى قادرا على امتصاص ردود الفعل غير الواعية الناجمة عن الممارسات والسياسات الخاطئة وطغيان العقلية التى تنتزع الى الانفصال.. وخطر الانفصال كما يقول قياديو الاشتراكى لا يأتى الآن من الحزب بل من أطراف أخرى تفهم الوحدة الوطنية بمعنى الهيمنة العشائرية والأسرية والنظر الى الناس كدافعى ضرائب وأرضهم كضيعة مستباحة.

وعلى نفس الصعيد فالمعارضة اليمنية نشطت هذا الأسبوع وشكلت فريق حوار تم اختياره من هيئة مكونة من ٤٥ شخصية اجتماعية يمنية وتشكل هذا الفريق برئاسة عمر الجاوى عن التجمع الوحدوى اليمنى وعضوية أحمد محمد الشامى عن حزب الحق وعبدالقدوس المضواحى عن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٨ اكتوبر ١٩٩٣



السلطان قابوس

حيدر ابو بكر العطاس

الناصريين والشيخ عبدالله مهدى عن تكتل المعارضة داخل البرلمان اليمنى.

والتزم فريق العمل بالحوار مع الائتلاف الحاكم باليمن ومحاولة تقريب وجهات النظر والخروج بالبلاد من عنق الزجاجة، وحسب ما طرحته المعارضة اليمنية فى مشروع اطلق عليه مشروع الست عشرة نقطة الذى أكد على ان السبب فى الازمة اليمنية راجع في الأساس الى فساد المرتكزات التى قام عليها الحكم فى اليمن مع قيام الوحدة اليمنية والذى أسس على التقاسم المصلحى لاصناعة القرار السياسى - وانما لاقتسام اليمن بكل امكانياته وخبراته ووظائفه لأطراف الحكم بعيدا عن المصلحة العامة ونفيا لحق كل الناس فى اليمن فى ادارة شئونه ما عدا هذه الأطراف المرتكزة على سلطة المال والسلاح والقهر.

ولم يقتصر الدور على المعارضة اليمنية فى محاولة نزع الفتيل القابل للانفجار بين أطراف الائتلاف الحاكم بل شهدت العاصمة اليمنية هذا الاسبوع وساطة عمانية جديدة تضاف الى مواقفها السابقة، فقد قام السلطان قابوس بإرسال مبعوث خاص لهذا الغرض هو نائب رئيس الوزراء العمانى للشئون المالية والاقتصادية الشيخ قيس الزواوى الذى التقى برئيس اليمن على عبدالله صالح فى صنعاء ثم غادر الى عدن والتقى كذلك بعلى سالم البيض ولم تشر أية دلائل على ان المبعوث العمانى قد توصل الى الغاية التى بعث من أجلها، خاصة وان البيض يبدى تصلبا غير مبرر.

وعلمت «العالم اليوم» من مصادر مطلعة ان الدكتور عبدالكريم الاريانى وزير التخطيط والتنمية قد قام بنقل رسالتين خطيتين من الرئيس على صالح الى كل من الملك حسين ملك الأردن والسلطان قابوس تناولتا إضافة الى العلاقات الثنائية بين اليمن وكل من عمان والأردن الأوضاع السياسية فى اليمن، وان الدكتور الاريانى قد شرح وجهة نظر المؤتمر الشعبى العام تجاه الأزمة وامكانية حلها فى إطار الاسرة العربية حتى لا يتسع الخلاف ويتطور وحتى لا يصبح اليمن صومالا أخرى.

واذا كانت الأزمة فى مجملها قد انعكست على الساحة السياسية وجعلتها فى حالة جمود بعد أشكال التوتر والتجاذب التى كانت سائدة قبل عملية انتخاب مجلس الرئاسة الجديد، فإن مصادر مطلعة أوضحت لـ «العالم اليوم» أن حالة الركود التى تبدو قائمة حاليا تخفى وراءها عملية سياسية متواترة خاصة بعد ان شهدت صنعاء سلسلة متواصلة من الاجتماعات السياسية لأحزاب المعارضة والشخصيات الاجتماعية وأهمها دعوة اللجنة التحضيرية للتجمع اليمنى لاصلاح أطراف الائتلاف الحاكم الى الالتزام بالاتفاقات وحسم خلافاتها بالحوار عبر الأطر المتفق عليها، والعمل على إزالة كل مظاهر التشطير ضمانا لترسيخ الوحدة اليمنية وتثبيت أركانها.

ودعا الشيخ عبدالله حسين الأحمر رئيس التجمع اليمنى للاصلاح الى الاسراع فى توحيد القوات المسلحة ودمجها لجعلها مؤسسة وطنية لحماية البلاد وسيادتها واستقلالها، وحماية الشرعية الدستورية والابتعاد بهذه القوات عن الصراعات الحزبية.

وأفادت مصادر وثيقة الصلة بالحزب الاشتراكى أن عدم ظهور رئيس الوزراء المهندس حيدر ابوبكر العطاس اثناء الزيارة الرسمية للرئيس الرومانى لليمن يؤكد عمق الخلافات بين الحزبين الكبيرين خاصة بعدما أعلن الحزب عن مخطط يستهدف اغتيال قياداته وفق مخطط مدروس.. ويبقى بعد كل هذا الرصد لمجمل الأحداث فى اليمن أن نتساءل هل هناك تعبئة للعودة الى ما قبل الوحدة؟ وهل الاشاعة بداية لتلك التعبئة.. هذا ما ستجيب عليه الأيام القليلة القادمة.

المحروسة
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

في محاولة لتحويل الخلاف الوطني لاتهامات شخصية

يمني يتهم ابن البيض بالاعتداء عليه في عدن

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من ناجي الحرازي

نفت ادارة البحث الجنائي في عدن اي دور للدكتور عدنان البيض - ابن نائب الرئيس اليمني - في واقعة القبض على شاب يمني، بسبب خلاف بين عدد من الاشخاص، في قضية يجري التحقيق فيها حاليا قسم البحث الجنائي بشرطة كريتر.

وكانت مصادر المؤتمر الشعبي العام في عدن سربت نبأ الواقعة الى اجهزة الاعلام، فور حدوث الواقعة، اثناء الاعداد لزيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لعدن اوائل الشهر الجاري - التي الغيت في ما بعد - وقالت ان الشاب نيرود صالح همشري، ابن احد اعضاء المؤتمر في عدن، «تعرض للقبض عليه اثناء إلصاقه صورا للرئيس علي عبد الله صالح، قرب منزل علي سالم البيض نائب الرئيس، عشية زيارة السلطان قابوس، ثم نقل الى منزل البيض، حيث اعتدى عليه بالضرب الدكتور عدنان البيض، مدير البحث الجنائي في عدن». وتضمنت معلومات المؤتمر الشعبي ان صالح همشري - الذي كان احد مرشحي المؤتمر الشعبي في الانتخابات البرلمانية الاخيرة - تقدم ببلاغ ضد الدكتور عدنان البيض، ولكن مسؤولي شرطة كريتر رفضوا قبول الدعوى، على اساس ان «الشرطة لا تستطيع احضار نجل نائب الرئيس»، واضافت المعلومات ان ذلك «لاسباب لم توضحها اجهزة الشرطة».

واكدت مصادر ادارة البحث الجنائي ان الدكتور عدنان البيض كان موجودا - مع افراد اسرته - في عطلة بمحافظة حضرموت، عند حدوث الواقعة، ومن ثم ليست له صلة بها على الاطلاق، ولكن الواقعة حدثت في اطار حالة التوتر الناتجة عن الازمة السياسية التي تعيشها البلاد، «وربما كان هذا هو السبب الذي دفع الشاب نيرود همشري الى الزج باسم الدكتور عدنان البيض في الواقعة، لاعطائها ابعادا سياسية، تؤجج الصراع القائم».

وجدير بالذكر ان يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمني، كان قد اكد - في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» - صحة الواقعة، وطلب «عدم المبالغة في اهميتها»، لانها حدثت في ظروف التوتر الذي ساد العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وكذلك حاولت «الشرق الأوسط» الاتصال بالدكتور البيض عقب الواقعة مباشرة، ولكن تعذر ذلك لوجوده في حضرموت.

وتطرق المسؤول - في ادارة البحث الجنائي بمحافظة عدن - الى الاتهامات التي روجت لها صحيفة «الرأي العام» - الناطقة بلسان حزب البعث اليمني - بشان احتجاز الدكتور عدنان البيض ملف قضية التلاعب بالاراضي، والتحقيقات مع وزارة الاسكان، «ليتسنى له إخراج احد المتهمين فيها، بسبب وجود علاقة وطيدة معه»، فقال أن «لجنة برئاسة محسن علي حسن - ضابط مباحث كريتر - تواصل تحقيقاتها في الموضوع مع عدد من قيادات وزارة الاسكان السابقة»، وان «بعض القضايا أحيلت الى النيابة العامة، بعد اكتشاف تلاعبها بالاراضي واتجارها بها». واضاف المسؤول ان «التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالقضية ستعلن بعد اكتمال التحقيقات»، ونفى ان يكون للدكتور عدنان «اي صلة بملف القضية، او انه تدخل فيها».

ويؤكد مسؤولو الامن في عدن ان اقحام اسم الدكتور عدنان البيض في مثل هذه القضايا حاليا، يهدف الى الضغط على والده علي سالم البيض - الأمين العام للحزب الاشتراكي - المعتكف في منزله في عدن حاليا، احتجاجا على «عدم تنفيذ سياسات بناء الدولة اليمنية»، في محاولة لتخفيض مستوى الخلاف من القضايا الوطنية الى الاتهامات الشخصية، لاضعاف موقف الحزب الاشتراكي في خلافه مع المؤتمر الشعبي العام.

وعلى صعيد آخر أدان احمد الحبيشي - رئيس تحرير صحيفة «الوحدة» الاسبوعية في اليمن - اسلوب عمل وكالة الانباء اليمنية «سبأ»، وقال انه «يشبه كثيرا ذلك الاسلوب الذي كان متبعا قبل تحقيق الوحدة بين شطري اليمن في 22 مايو (ايار) عام 1990». جاء ذلك في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، تعليقا على ارسال وكالة «سبأ» برقية عاجلة الى مستقبلي نشرتها الاخبارية، طلبت فيها الغاء تقرير كانت بثته قبل ساعة، عن مقابلة صحافية اجرتها صحيفة «الاهرام» المصرية مع علي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني - اذاعها راديو «صوت العرب» من القاهرة ايضا.

واضاف الحبيشي - الذي كان يشغل منصب مدير عام وكالة انباء عدن قبل الوحدة - انه اتصل بيحيى الشوكاني - مدير عام وكالة الانباء اليمنية - للاستفسار عن اسباب الغاء الخبر، فجاءه رد الشوكاني ان «الوكالة منذ تاسيسها - قبل اكثر من 20 عاما - اعتادت بث اخبار المقابلات الصحافية للرئيس فقط وعدم نشر اخبار المقابلات الصحافية لنائبه». فرد عليه الحبيشي قائلا أن «الوكالة التي تتحدث عنها هي وكالة انباء الجمهورية العربية اليمنية «سابقا»، وان الوكالة الجديدة نشأت بعد توحيد وكالة انباء عدن في 22 مايو 1990 مع الوكالة القديمة، في ظل دولة الوحدة».



اضطرابات عنيفة فى تعز

الاستعانة بالجيش للسيطرة على الموقف

صنعاء ـ وكالات الانباء:

شهدت مدينة تعز جنوبى اليمن اضطرابات عنيفة شارك فيها مئات المتظاهرين وقالت مصادر مطلعة فى صنعاء ان الاضطرابات اندلعت مساء امس الاول فى ثالث اكبر المدن اليمنية بسبب هبوط سعر صرف الريال اليمنى أمام الدولار مما ادى الى ارتفاع كبير فى اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية . وذكرت المصادر انه تمت الاستعانة بقوات الجيش التى تمركزت فى المواقع الامامية بالمدينة للسيطرة على الموقف .

قام المتظاهرون خلال الاضطرابات باشعال الحرائق فى عدة مكاتب للصرافة بالمدينة.. وقد قفز سعر الدولار فى هذه المكاتب الى ٦٠ ريالا مقابل ٥٠ ريالا.. منذ عشرة ايام واضافت المصادر ان قوات الامن تدخلت لفض تجمعات المتظاهرين



المصدر: الأهرام القاهرية

التاريخ: ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٣

الجيش اليمنى يفرق مظاهرات جماهيرية فى تعز

صنعاء - وكالات الانباء - قام الجيش اليمنى أمس بتفريق عشرات المتظاهرين الذين حاولوا احراق مكاتب الصرافة فى مدينة «تعز» ثالثة كبرى مدن اليمن.

وقد اندلعت المظاهرات نتيجة تدهور سعر صرف الريال اليمنى امام الدولار مما أدى لارتفاع شديد فى أسعار السلم الغذائية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٩ ١ [illegible] ١٩٩٣

محاكمة «الجهاد» غيابيا تهز الثقة في أجهزة الأمن

المعارضة اليمنية تدعو لإنهاء «الهيمنة» وتحذر الجيش من التورط في الخلافات



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ـ ٢ ـ ١٩٩٢

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تحاول احزاب المعارضة اليمنية حاليا البحث عن مخرج من الازمة السياسية ـ بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام ـ التي تشل القيادة والحكومة في صنعاء، وتجتهد اجهزة الامن والقضاء في عدن لانهاء القضايا المؤجلة، التي ادت الى حالة من التذمر الشعبي، فصدر اول حكم بالاعدام في جريمة قتل بعد الوحدة، بينما تتصرف القيادة وكان الامور تسير بصورة عادية، لاعطاء انطباع باستمرارية شرعيتها، واحتواء المطالب التي يطرحها الحزب الاشتراكي، ويرى انها ضرورية لعملية بناء الدولة الحديثة، بعد تحقيق الوحدة في اليمن.

ولكن استمرار العجز عن حل المشكلة الاقتصادية، والتردد الناشيء عن الخلاف على مستوى القيادة، وانخفاض مستوى المعيشة كل ذلك ادى الى تحول «التذمر» الى مظاهرات في مدينة تعز مساء أول من أمس، اثارت مخاوف بتجدد الاضطرابات والتخريب اللذين حدثا في شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

وفي مواجهة هذه التطورات قدم حزب رابطة ابناء اليمن (راي) مبادرة جديدة، تضمنت دعوة لاحزاب المعارضة، لفتح حوار لوضع الاسس العملية للنقاط الـ16 التي طرحوها، والنقاط الاخرى التي قدمها كل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، على ان يدرس الحوار الوطني تشكيل حكومة تكون مهمتها ما يلي:

● ان تتولى «وزارات النزاع والمماحكات بين احزاب السلطة» شخصيات من خارج تلك الاحزاب، متفق عليها من الجميع، بهدف اعادة بنائها على أسس وطنية، وضمان حيدتها والتزامها بالقوانين.

● تقوم «حكومة الوحدة الوطنية» بوضع الاسس المتفق عليها في الحوار ـ لبناء الدولة واستقرار النظام ـ موضع التنفيذ، بناء على برنامج زمني متفق عليه.

● اعداد البلاد لانتخابات نيابية جديدة خلال موعد اقصاه سنتان.

● يمارس مجلس النواب الحالي مهامه التشريعية والرقابية، حتى دعوة الشعب للانتخابات الجديدة.

● تقوم «حكومة الوحدة الوطنية» بالاتفاق على الاتجاهات العامة للتعديلات الدستورية، وطرح هذه التعديلات في حوار وطني واسع، قبل اتخاذ الاجراءات لاحداث تلك التعديلات، او اختيار هيئة وطنية من كل الاتجاهات واهل الاختصاص لصياغة مشروع دستور جديد، وطرحه للحوار الوطني الواسع، ثم الاستفتاء عليه.

واعلن محسن بن مزيد، الامين العام لحزب الرابطة بيانا في ختام اعمال الدورة السادسة للهيئة المركزية للرابطة امس في صنعاء، شجب فيه التهديدات التي تعرض لها عبد الرحمن الجفري ـ رئيس الحزب ـ مؤخرا، واعتبرها انعكاسا للحالة المتردية التي وصلت اليها البلاد، وجاء فيه: «ان هذه الاعمال لن تؤثر في مسار حزب الرابطة او سياسته، وانها تعتبر ذلك ليس موجها لشخص رئيس حزب الرابطة، وانما الى كل عضو رابطي على امتداد الساحة اليمنية».

وفي تحليلها للازمة الحالية في اليمن، رأت الهيئة المركزية لحزب الرابطة انها لا تعدو كونها «جولة جديدة من صراع العقليات الشمولية بين اطراف السلطة، بعيدا عن مصالح الشعب، وفي ظل تغييب كامل لباقي القوى السياسية خارج الحكم». واكدت ان «خروج اليمن من المازق الذي يمر به، يكمن في اخراج القضايا من الغرف المظلمة والاتفاقات السرية الى نور العلنية، واشراك كل القوى في بحثها بمسؤولية جماعية، واطلاع الراي العام على نتائجها، ورفع الوصاية والهيمنة من قبل الاحزاب الحاكمة عن مؤسسات المجتمع».

وناشدت الاحزاب الحاكمة «تغليب لغة العقل والحكمة والمصلحة العليا للوطن، والتخلي عن المصالح الشخصية والحزبية الضيقة والاحتكام الى مرجعية «الاجماع الوطني»، كما طالبت القوات المسلحة والامن «عدم الزج بانفسهم في اي صراع سياسي او حزبي، والحفاظ على الوحدة الوطنية». وفي عدن كشفت مصادر امنية عن استعدادات لاستكمال اجراءات المحاكمة العلنية لمن تبقى من عناصر تنظيم «الجهاد» المحتجزين في سجن المنصورة المركزي، ويقدر عددهم بـ17 متهما، ورجحت عقد جلسات محاكمات غيابية لابرز عناصر التنظيم، الذين تمكنوا من الفرار من السجن في مطلع اغسطس (آب) الماضي.

وتنتشر تكهنات عن احتمائهم ببعض القبائل اليمنية. وترى بعض الاوساط ان اللجوء الى المحاكمات الغيابية يهدف الى عدم تاخير اغلاق ملف القضية، بعد ان ظل مفتوحا لاكثر من عام، حتى لا تتوفر فرصة امام بقية اعضاء التنظيم للهروب من السجن بالطريقة التي فرت بها عناصره البارزة من قبل، ومن بينهم جمال النهدي ـ رئيس الجناح العسكري في التنظيم.

وكان سجن المنصورة المركزي في عدن قد شهد سلسلة عمليات هروب سجناء متهمين بقضايا مختلفة، مما شكل سوابق خطيرة من نوعها، ولكن اجراءات اتخذت مؤخرا لوقف مسلسل الهروب، شملت استبدال ادارة السجن، واجراءات امنية اخرى من بينها تعزيز الحراسة حوله وداخله.

وبينما تعمل اجهزة الامن في عدن على تعزيز الاستقرار في المدينة، وانهاء لجوء المواطنين الى حسم القضايا بالسلاح، يرى المراقبون انه من الغريب ان تجري محاكمة المتهمين في قضية الجهاد «غيابيا» وهم موجودون في اليمن، وقوات الامن عاجزة عن ضبطهم واجراء التحقيقات معهم قبل محاكمتهم.

كما اصدرت محكمة عدن الابتدائية امس اول حكم بالاعدام بعد الوحدة، على المتهم كمال عبد الرحمن مالك، في قضية القتل العمد لاحد المواطنين في منطقة التواهي قبل عامين. وكان تاخير صدور الحكم قد ادى الى صدام مسلح في محكمة التواهي مطلع العام الحالي، حيث ادت مواجهة مسلحة بين اهالي المجني عليه والجاني الى مقتل 4 أشخاص واصابة عدد من المواطنين.

وكذلك حامت الشبهات حول اهالي المجني عليه عندما توفي رئيس محكمة التواهي في شهر اغسطس (آب) الماضي في ظروف غامضة، بعد عودته من حفل عشاء في فندق عدن، ولم تسفر تحليلات الطب الشرعي عن نتائج محددة حتى الآن.

أشغال حول منزل البيض توحي باقامة طويلة في عدن

حذر في تعز بسبب ارتفاع الدولار

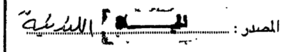
□ صنعاء، عدن -
من خيرالله خيرالله:

■ اوحت الاشغال التي تنفذ امام منزل السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في عدن بان البيض يستعد لاقامة طويلة في العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن. وتركز هذه الأعمال على توسيع الطريق المؤدية الى المنزل الواقع على تلة في منطقة معاشيق في المدينة. وتعكس اجواء الأمين العام للاشتراكي والأوساط المحيطة به انزعاجاً واضحاً مما يعتبرونه «رغبة لدى صنعاء في الامساك بالقرار اليمني» وفي «ايجاد حكم مركزي قوي لا ياخذ في الاعتبار الوزن السياسي للحزب الاشتراكي» و«التصرف كما لو ان الوحدة لم تتم بين نظامين مختلفين بل ان احد النظامين (الذي كان في الشمال) انتصر على الآخر».

في غضون ذلك استمرت اللقاءات

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٣

حذر في تعز بسبب ارتفاع الدولار

تتمة الصفحة الاولى

السياسية في صنعاء بهدف اخراج البلد من اسوأ ازمة سياسية يمر فيها منذ اعلان الوحدة قبل ثلاث سنوات ونصف سنة. وشارك في هذه اللقاءات قياديون من الأحزاب الثلاثة التي تشكل الائتلاف الحكومي واستهدفت البحث في النقاط التي تم التوصل الى اتفاق في شانها لتكون مدخلاً لايجاد مخرج من الأزمة.

وادى استمرار الأزمة السياسية الى مزيد من التململ على صعيد الشارع خصوصاً بسبب الارتفاع الكبير لاسعار المواد الغذائية. وافادت مصادر في مدينة تعز امكن الاتصال بها من صنعاء ان تظاهرات صغيرة جرت في المدينة اول من امس استهدفت الصيارفة. واغلق معظم مكاتب الصيرفة ابوابه في تعز خشية حصول تظاهرات اوسع امس، لكن الهدوء ساد المدينة امس بعدما عززت قوات الامن وجودها فيها. وكانت قوات الامن فرقت المتظاهرين يوم الاربعاء بعدما اشعل هؤلاء حرائق صغيرة.

ولوحظ امس في صنعاء ان سعر الدولار انخفض قليلا بالمقارنة مع سعره اول من امس الذي وصل الى حدود الـ ٦٠ ريالاً. لكن الملفت كان ان الصيارفة امتنعوا عن بيع الدولار وكان التعامل يقتصر على شرائه.

ويشبه الوضع في صنعاء الوضع في عدن الى حد كبير، ذلك ان الأزمة السياسية لم تنعكس توتراً على صعيد الشارع اذ ليس ما يشير في العاصمة اليمنية او في عدن الى اجراءات امنية استثنائية باستثناء تلك التي تحيط بالمواقع المهمة مثل مبنى الاذاعة والتلفزيون. وفي صنعاء نفسها هناك حواجز ليلية اقل من المعتاد، خصوصا بالمقارنة مع الفترة التي سبقت اجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي، كما ان جولة في عدن ليل الاربعاء - الخميس انتهت من دون مصادفة اي حاجز، علماً ان الشيء الوحيد الأكيد هو ان الحراسات عززت حول مبنى الاذاعة وبعض المواقع التي يعتبرها الحزب الاشتراكي مهمة.

الرئيس اليمني يعرض آخر تطورات «أزمة الحكم» في بلاده

علي عبدالله صالح لـ «الحوادث»:

لا خوف من خطر التشطير والبلاد ستبقى موحدة!

تشعّب الحوار مع الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني، في آخر حديث لـ «الحوادث» عن الاوضاع اليمنية ليشمل العديد من القضايا: الوضع المتأزم في اليمن، والخلاف بين احزاب الائتلاف الثلاثة: المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، حول التعديلات الدستورية، وكيفية معالجة الازمة الاقتصادية في اليمن، واسباب عدم توحيد ودمج القوات المسلحة.

لم يتوقف الحوار عند القضايا الداخلية اليمنية، بل امتد ايضاً الى قضايا السياسة الخارجية، وصياغة علاقات اليمن مع المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، بعد تأثرها بالغزو العراقي للكويت، وكذلك العلاقات مع مصر، بالاضافة الى الوضع العربي بصفة عامة، ومحاولات اجراء مصالحة عربية شاملة، ودعوة اليمن لاستضافة لقاء بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس للتوصل الى اتفاق يمنع الاقتتال الفلسطيني حول اتفاق الحكم الذاتي.

وفي الحوار مع «الحوادث»، نفى الفريق علي عبدالله صالح ان يكون في اليمن ازمة سياسية. وقال انها تباينات في الرأي والاجتهادات، وأكد على ان دمج القوات المسلحة احدى مهام الحكومة الحالية، واشار الى رغبة بلاده في اقامة علاقات ثابتة ومبدئية على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد في صياغة علاقات بلاده مع كل دول المنطقة. ودعا الى مصالحة عربية شاملة، وتجاوز آثار ازمة الخليج.

وفيما يلي نص الحوار مع الرئيس اليمني:

«تربطنا بالسعودية علاقات تاريخية تقوم على الجوار والأخوّة»

«الحوادث»: في اعتقادكم، كيف يمكن تجاوز الازمة السياسية الاخيرة التي تعيشها البلاد، والتي تدور حول انتخاب مجلس الرئاسة، ومنصب نائب الرئيس، كجزء من محاولة لانهاء الخلافات بين قيادات احزاب الائتلاف الحاكم، خصوصاً بين المؤتمر والحزب الاشتراكي؟

الرئيس علي عبدالله صالح: اولاً، ليس هناك ازمة سياسية، كما تروج لذلك بعض وسائل الاعلام، التي ربما لا تدرك خصوصيات الواقع اليمني. وانما هناك تباينات في الرؤى، واجتهادات في الراي حول بعض القضايا بين القوى السياسية، وتحديداً بين اطراف الائتلاف الحكومي: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح، وهي امور بالتاكيد طبيعية في اطار نهج الديمقراطية التعددية. والحوار جار بين اطراف الائتلاف، ومع احزاب المعارضة ايضاً، من اجل ازالة التباينات، والعمل المشترك لحل القضايا في اطار الاهداف والقواسم المشتركة ومراعاة المصلحة الوطنية. ولا افترض ان التباين الذي حدث سواء حول انتخاب مجلس الرئاسة او التعديلات الدستورية يمكن ان يرقى الى مستوى الازمة السياسية، كما جاء في سؤالكم فانّ ماحدث كان مجرد تباين في وجهات النظر، يهدف الى التوصل لصيغة ترضي جميع الاطراف وتحقق المصلحة الوطنية. وهذا هو شأن اي بلد ديمقراطي.

«الحوادث»: وماذا عن قضية التعديلات الدستورية، التي تمثل احد محاور الاستقطاب الحالي في اليمن؟ كيف يمكن تحقيق الاتفاق حولها، وامكانية تجاوزها؟

الرئيس علي عبدالله صالح: بات من المؤكد ان كل اطراف الائتلاف تقر مبدا التعديلات الدستورية، وفق الرؤى الوطنية وطبيعة المستجدات ومقتضيات المصلحة العليا، وهي الآن منظورة امام مجلس النواب، وهو المخول بالبحث فيها في ظل التفاهم والحوار الجاري بين القوى السياسية وخاصة اطراف الائتلاف الحكومي حولها. وسوف تاخذ التعديلات الدستورية وقتها من النقاش في مجلس النواب، حتى تخرج وفق الصيغة الوطنية المناسبة والمستجيبة لتطلعات بناء الدولة اليمنية الحديثة.

«الحوادث»: في اعتقادكم، هل اليمن لم يتجاوز بعد مشاكل ما بعد الوحدة؟ وماذا عن مخاوف البعض من وجود تهديد حقيقي لدولة الوحدة، خصوصاً وانه على الرغم من مرور اكثر من ثلاث سنوات، لم يتم الانتهاء من قضية مثل توحيد الجيش، على أهميتها؟

الرئيس علي عبدالله صالح: لا اعلم لماذا يتصور البعض بان الوحدة قد جاءت بمشاكل معها، في الوقت الذي نعلم فيه جيداً انه لولا اعادة تحقيق وحدة الوطن، لكان هناك الكثير من المشاكل والتحديات. فالوحدة مثلت انقاذاً لشعبنا ووطننا من كابوس التشطير الرهيب. اما وقد تحقق لوطننا اليمني حلمه الكبير في ٢٢ مايو (أيار) ١٩٩٠. فان اي تراكمات او مخلفات تشطيرية مهما كانت جسامتها قد سقطت، وان شعبنا اثبت عبر السنوات الثلاث الماضية قدرته على تجاوزها، مثلما تغلب على الكثير من الصعاب والتحديات منذ قيام ثورته. وسيتغلب بعون الله على كل تلك الصعوبات التي برزت منذ اعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني.

«الحوادث»: وماذا عن تأجيل اجراءات توحيد الجيش؟

الرئيس علي عبدالله صالح: بالنسبة لاستكمال دمج القوات المسلحة واعادة بنائها وتحديثها على اسس وطنية علمية، فهذه قضية تحظى بالاولوية لدى حكومة الائتلاف وطبعاً لما جاء في برنامجها الذي نالت بموجبه الثقة في مجلس النواب. ونحن متفائلون بالمستقبل اليمني الواعد بالخير والازدهار ان شاء الله.

«الحوادث». من قراءة الخطاب السياسي اليمني، يمكن بسهولة ادراك ان المهمة الاولى هي في حل المشكلة الاقتصادية. ما هي الاساليب والوسائل التي اتخذتها الحكومة اليمنية في هذا الصدد؟ وهل يمكن الاعتماد على البترول كأحد وسائل حل المشكلة الاقتصادية؟

الرئيس علي عبدالله صالح: ما من شك ان الهم الاقتصادي هو ابرز ما نواجهه من تحديات، خصوصاً بسبب الآثار السلبية التي عكستها ازمة الخليج على الجانب الاقتصادي بعد عودة اكثر من مليون ومائتي الف مغترب يمني. وتولي الحكومة هذا الجانب جل اهتمامها،



المصدر : الحوادث اللبنانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٣

ويحتل الصدارة في برنامجها السياسي الذي نالت بموجبه ثقة البرلمان. ونحن نعول كثيراً على خيرات ارضنا. وعلى ما يتيحه قانون الاستثمار الجديد من مزايا تجذب مختلف المستثمرين المحليين والعرب والاجانب الذين نرحب بهم، ونقدم لهم جميع التسهيلات الممكنة. وما من شك في ان النفط واحد من المرتكزات المهمة التي يعول عليها في معالجة الوضع الاقتصادي في بلادنا، بالاضافة الى التنمية الزراعية.

«الحوادث»: كيف تنظرون الى الحملات الخارجية التي تواجه اليمن بين فترة واخرى، آخرها ما قيل عن انتهاكات لحقوق الانسان، وما ذكر عن وضع اليهود في اليمن؟

الرئيس علي عبدالله صالح: مادامت الخطى التي نخطوها واثقة وثابتة، فانه لا يهمنا ولا يضيرنا اي لوم من الحملات الخارجية، بل على العكس، ان ذلك يزيدنا وثوقا بتجربتنا، لا سيما ان مثل تلك الحملات تصدر من قوى معروفة بعدائها للوحدة والديمقراطية في بلادنا.

اما بالنسبة لحقوق الانسان، فان مرتكزات النهج الديمقراطي التعددي في بلادنا، تقوم على اساس الحرية واحترام الراي الاخر، وحقوق الانسان، ونحن نعتز في اليمن انه ليس الآن اي سجين سياسي في بلادنا. اما بالنسبة لليهود اليمنيين، فهم مواطنون يمنيون لهم كل حقوق المواطنة، وعليهم واجباتها طبقا للدستور.

«الحوادث»: كيف تقوم اليمن بصياغة علاقاتها الخارجية مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا ان آثار ازمة الخليج ما زالت تحكم الكثير من الامور في المنطقة؟ وهل ثمة جهود تبذل لتطبيع العلاقات مع الكويت؟

الرئيس علي عبدالله صالح: علاقاتنا بالاخرين تحكمها اسس ثابتة ومبدئية تقوم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد، والحرص على التعاون الايجابي الذي يحقق المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، والجمهورية اليمنية منذ اعلان قيامها في ٢٢ مايو (أيار) تسعى الى اقامة علاقات مع كل اشقائها وفي طليعتهم الاشقاء في الخليج. ولا نعتقد ان هناك من الهزات والازمات ما يعوق تطور هذه العلاقات وثبات قاعدتها. فازمة الخليج هي ازمة عارضة، وينبغي التغلب على آثارها، لانها انعكست سلبا على الجميع، ونعتقد ان الوقت وفي ظل المتغيرات الجارية، قد حان لتجاوز آثار تلك الازمة والعمل بجهود مخلصة من اجل استعادة التضامن العربي.

«الحوادث»: الا تعتقدون ان اليمن قد يكون مطالبا بدور في محاولات حل مشكلة الاسرى الكويتيين، او دفع العراق للاعتراف بالقرارات الدولية لترسيم الحدود، كجزء من تطبيع العلاقات مع دول المنطقة، وهي ايضا تمثل مطالب الكويت في هذا الشأن؟

الرئيس علي عبدالله صالح: لقد اعلنا في اكثر من مناسبة باننا لن نتردد في التوسط بين الاشقاء لحل المشاكل العالقة بينهم اذا ما طلب منا ذلك. ومن مصلحة الاشقاء ان يتم حل القضايا والمشكلات فيما بينهم. خصوصا قضايا الحدود، بالحوار في ظل مناخات واجواء ودية، يتحاور فيها الطرفان على طاولة المفاوضات حول كل ما من شأنه ان يضمن حقوقهما المشتركة.

«الحوادث»: كيف تسير العلاقات بين اليمن والعراق، وهل يمكن ان نقول ان اليمن اجرت مراجعة لمواقفها في حرب الخليج؟

الرئيس علي عبدالله صالح: علاقاتنا بالاشقاء في العراق طبيعية، مثلها في ذلك ما يربطنا بكل الاشقاء. وجميع مواقفنا من كل القضايا معلنة، ومنها موقفنا من ازمة الخليج التي دعونا في اكثر من مناسبة الى طي صفحتها المؤلمة، وفتح صفحة جديدة في مسار العلاقات العربية ـ العربية، بما يكفل استعادة التضامن العربي والعمل المشترك من اجل خدمة الاهداف القومية.

«الحوادث»: الى اين تسير العلاقات اليمنية ـ السعودية، ولماذا تم تأجيل اجتماع الوفدين للبحث في ايجاد حلول لمشاكل الحدود بين البلدين؟

الرئيس علي عبدالله صالح: تربطنا بالاشقاء في المملكة العربية السعودية علاقات تاريخية يعززها الجوار والاخوة والروابط التاريخية المشتركة للشعبين الشقيقين. وبالنسبة للجنة الخبراء للتفاوض حول الحدود اليمنية السعودية، فقد تم تأجيل اجتماعاتها بناء على رغبة الجانب السعودي الذي طلب ذلك التأجيل، واخيرا طلب استئنافها، وهي تجتمع الاسبوع الحالي في الرياض، ونحن في اليمن، اكدنا استعدادنا لحل قضية الحدود مع اشقائنا في السعودية بالتفاوض، وعلى قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» وبما يضمن الحقوق القانونية لكلا الطرفين.

«الحوادث»: طرح الدكتور عصمت عبد المجيد مبادرة لمصالحة عربية شاملة. ويشير بعض المراقبين الى ان ثمة تحركا لاقرارها قريبا. هل لديكم مقترحات حول اتمام هذه المصالحة، وضمانات نجاحها؟

الرئيس علي عبدالله صالح. نحن في اليمن، ومنذ الوهلة الاولى لنشوب الازمة، حرصنا وما زلنا نحرص على كل ما من شأنه تعزيز التضامن العربي ووحدة الصف والموقف العربي، وعبّرنا عن دعمنا لكل مسعى او جهد عربي، سواء كان في نطاق الجامعة او غيرها، لتحقيق المصالحة العربية، واعادة التضامن العربي الى سابق عهده، والعرب بحاجة الى المصالحة، ومن ثم الى المصارحة من اجل اقامة علاقات عربية سليمة وراسخة.

«الحوادث»: اجلت الجامعة العربية مناقشة واقرار تقرير لها حول الامن القومي العربي. الا تعتقدون ان الظروف الحالية تستدعي التوصل الى اتفاق حول الحدود الدنيا، للحفاظ على الامن القومي، بعد الاتفاق على تحديد مصادر التهديدات للنظام العربي؟

الرئيس علي عبدالله صالح. نعتقد ان المدخل السليم لمعالجة الاوضاع العربية الراهنة هو العمل اولا على استعادة الثقة بين الاشقاء ومن ثم يمكن البحث عن الالية المناسبة للعمل العربي المشترك من اجل الحفاظ على الامن القومي العربي. الذي هو منظومة متكاملة، وجزء لا يتجزأ من امن كل دولة عربية، سواء في مشرق الوطن العربي او مغربه.

«الحوادث»: كيف ـ باعتقادكم ـ تعود العلاقات المصرية •



اليمنية الى طبيعتها، خصوصا بعد اكثر من تأجيل لاجتماع اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين البلدين؟

الرئيس علي عبدالله صالح: العلاقات اليمنية ـ المصرية علاقات اخوية حميمة وتاريخية معمدة بالدم، وستظل كذلك في كل الاحوال والظروف، وليس هناك ما يقود الى الاعتقاد بان علاقاتنا مع مصر غير طبيعية، حتى نعيدها الى طبيعتها. انها علاقات اخوية ممتازة قائمة على الود والاحترام والتعاون الايجابي، ونحن حريصون باستمرار على تطوير تلك العلاقات المتميزة والدفع بها بالاتجاهات التي تلبي تطلعات الشعبين الشقيقين، وترتقي بها الى مستوى نضالهما وتضحياتهما المشتركة وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة بينهما، وتخدم اهداف امتنا العربية.

«الحوادث»: نعرف انكم مهتمون بالوضع في الصومال، ما هو السبيل في رأيكم الى انهاء هذا الوضع المأساوي الذي تحول الى مأزق سياسي، وما هي اساليب التوصل الى حل في الصومال؟

الرئيس علي عبدالله صالح: لقد كنا ومنذ بداية تفجر الصراع في الصومال الشقيق، مع مبدأ احتواء الازمة سلميا، وبطرق الحوار الودي بين مختلف الفصائل الصومالية المتصارعة، وبذلنا الكثير من المساعي بهذا الاتجاه. نتيجة للانعكاسات المباشرة للازمة في الصومال على بلادنا، التي استقبلت بسبب تلك الازمة الالاف من النازحين الصوماليين وغيرهم. ولقد شجعنا وساندنا كل الجهود الهادفة الى احلال السلام والاستقرار في الصومال. وفي طليعتها جهود الامم المتحدة، ونعتقد ان الحوار والتفاوض السلمي بين مختلف الفصائل على الساحة الصومالية بهدف الوصول الى الصيغة السياسية المناسبة التي تضمن. مشاركة جميع القوى الصومالية في تحمل مسؤولية بناء الصومال، هو السبيل الامثل لاخراج الصومال من محنته وانهاء معاناة الشعب الصومالي الشقيق

«الحوادث» ما هي الوسائل الكفيلة بحل الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني حول اتفاق غزة ـ اريحا، وانتم دعوتم الى استضافة لقاء يضم ممثلين عن المنظمة وحماس، وبقية الفصائل الاخرى؟

الرئيس علي عبدالله صالح: نحن في اليمن حريصون على الوفاق الفلسطيني ـ الفلسطيني، حتى مع وجود التباينات بشان اي قضية مصيرية، وهذه ظاهرة صحية وطبيعية، وعندما ابدينا استعدادنا لاستضافة لقاء، في صنعاء يضم مختلف الفصائل الفلسطينية، فاننا انطلقنا في ذلك من حرصنا على الا تنشا اي حساسيات او صراعات بين الفلسطينيين بسبب الموقف من اتفاق المبادىء حول الحكم الذاتي المسمى غزة واريحا اولا. نحن دعونا لاجتماع الفصائل الفلسطينية في صنعاء بهدف توحيد الموقف الفلسطيني ازاء الثوابت الفلسطينية، بما يجنب الشعب الفلسطيني سفك اي دماء فلسطينية علي ايدي فلسطينيين نتيجة اختلاف المواقف والرؤى حول المستجدات الفلسطينية الاخيرة.

«الحوادث»: ظاهرة الارهاب الديني احد الهموم التي تعاني منها دول المنطقة بعد تزايد المد الاصولي، واليمن قد لا يكون بعيدا عن تأثيرات هذه الظاهرة بدليل وجود اعداد من الافغان اليمنيين، كيف تنظرون في هذه الظاهرة وما هو اسلوب معالجتها؟

الرئيس علي عبدالله صالح: لقد اخترنا في اليمن النهج الديمقراطي الذي يحق للجميع في ظله المشاركة، كما يحق لهم التعبير بحرية عن انتماءاتهم وميولهم السياسية، وتوجهاتهم الفكرية بالطرق التي يحددها الدستور والقوانين النافذة وكل الاحزاب والتنظيمات السياسية تعرف هويتها في هذا الاطار، وليس ثمة مشكلة في هذا الجانب. ولعلك تتابع بحرية الائتلاف الثلاثي الحكومي الذي يشارك فيه التجمع اليمني للاصلاح، تيار الاخوان المسلمين، جنبا الى جنب مع المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، في تحمل مسؤولية البناء الوطني. وهي صيغة يمنية تنطلق من خصوصيات

الواقع اليمني ومقتضيات المصلحة الوطنية العليا.
اما بالنسبة للارهاب والتطرف، سواء كان من اليمين او اليسار، فهما مرفوضان ومنبوذان بجميع صورهما واشكالهما في مجتمعنا، ونحن نعتقد ان اتاحة منافذ المشاركة امام الجميع واللجوء الى الحوار لحل التباينات والاختلافات والاجتهادات المختلفة في الرؤى هو الوسيلة المثلى لتجنيب المجتمع اي صراعات او توترات، او اي احتقان سياسي، حيث ان اللجوء الى العنف كخيار وحيد لمواجهة اي ظاهرة من شانها ان تؤدي الى تعاظم العنف والتوتر والتطرف، الذي لا يعود على المجتمع الا بمزيد من الضرر وعدم الاستقرار.

صنعاء: اسامة عجاج

خلافات القيادة تنتقل للشارع اليمني

مظاهرات تعز تهدد بتجدد أحداث ديسمبر

صنعاء: من حمود منصر

استمرت حالة التوتر في شوارع مدينة تعز امس، وكانت محلات بعض التجار والصرافين مغلقة، تحسبا لتجدد المظاهرات التي بداها طلاب الجامعة مساء اول من امس، وشارك فيها بعض طلاب المدارس الثانوية والمواطنين، وتوجهت الى مبنى المحافظة، حتى تمكنت قوات الشرطة من تفريقهم باستخدام خراطيم المياه الساخنة.

وافاد شهود عيان ان قوات الامن ظلت منتشرة امام ابواب الكليات الجامعية والمدارس الثانوية، وعند تقاطعات الطرق الرئيسية، وتضمنت اطقما عسكرية وعربات مدرعة مسلحة بالرشاشات.

وكانت انباء قد ترددت قبل 3 ايام - في صنعاء - عن ترتيبات للقيام بمظاهرات في تعز غير ان الجهات الرسمية نفت ذلك بشكل غير مباشر، واتخذت احتياطات مشددة ابتداء من مطلع الاسبوع الحالي، عند مداخل المدينة، واقامت نقاطا للتفتيش بشكل لافت للانتباه.

واكدت المصادر ان التجار والصرافين يخشون من تجدد المظاهرات واعمال التخريب، على نمط احداث الاضطرابات التي بدأت في تعز يوم 9 ديسمبر (كانون الاول) الماضي، ثم امتدت الى عشرات المدن اليمنية في اليومين التاليين، وادت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الامن خلالها الى سقوط عشرات القتلى والجرحى، واعتقال اكثر من 700 شخص، اضافة الى الحاق اضرار بالغة بعدد من المؤسسات والمباني الحكومية والمحلات التجارية.

وما زالت اسباب التوتر والمظاهرات في تعز هي نفس الاسباب التي ادت الى اضطرابات اواخر العام الماضي، فقد استمر تدهور مستوى المعيشة والغلاء، وتدهور سعر الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية حتى وصل الى اكثر من 60 ريالا للدولار الواحد، مما ادى الى عجز كثير من المواطنين عن الحصول على احتياجاتهم من المواد الاساسية المستوردة.

واشارت بعض مصادر المعارضة الى احتمال ان تكون احداث تعز والتوتر الحالي جزءا من الازمة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، التي ادت الى اعتكاف علي سالم البيض، نائب الرئيس والامين

التتمة .... ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٤

مظاهرات تعز

العام للحزب الاشتراكي، في منزله بعدن، وامتناعه حتى الان عن العودة الى صنعاء لأداء اليمين الدستورية وتولي مهام منصبه لفترة جديدة.

وقال سياسيون في صنعاء انه يجري التحضير لمظاهرة شعبية ضخمة في عدن خلال الايام القليلة المقبلة، تأييداً للبيض، واضافت المصادر ان هذه الاستعدادات تأتي ردا على الاستقبالات الشعبية التي شهدتها صنعاء في الايام الاخيرة، لوفود من بعض المحافظات اليمنية، في وجود الرئيس علي عبد الله صالح، وعبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة عن التجمع اليمني للاصلاح، في غياب علي سالم البيض وسالم صالح محمد، عضوي المجلس عن الحزب الاشتراكي.

وكان آخر تلك الوفود التي شملت العلماء وشيوخ القبائل، وفداً من محافظة صعدة الشمالية. وفسر المراقبون تلك المظاهر الشعبية لتقديم التهاني للرئيس - في غيبة نائبه وشريكه في تحقيق انجاز الوحدة اليمنية - بأنها محاولة لتعزيز موقف علي صالح في مواجهة البيض خلال

الازمة الراهنة.

ارتفاع درجة الحرارة في صنعاء

العملة عملتان والجيش جيشان وكذلك الإعلام اعلاميون!



شكك الكثير من المراقبين في فعالية المبادرة التي تقدم بها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في الاسبوع الماضي والتي دعا فيها نائبه علي سالم البيض الى نسيان الماضي وبدء صفحة جديدة من العلاقة الشخصية بين الرجلين الذين دفعا بكل ثقلهما من اجل قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠.

ويستبعد كثيرون ان يكون لمبادرة الرئيس صالح اي صدى عند علي سالم البيض الذي جرى انتخابه من قبل اعضاء مجلس الرئاسة لمنصب نائب الرئيس رغم عدم حضوره الى البرلمان لتادية اليمين الدستورية.

فالبيض ما زال يطالب بتنفيذ ١٨ نقطة يعتبرها اساسية قبل الاقدام على خطوات مصالحة مع حزب المؤتمر الشعبي.

البيض الذي اتهم صالح ببناء دولة للجباية والعسكر واجهته انتقادات واسعة من قبل سياسيين وصحف معارضة اتهمته ايضا بالانفصالية وانه يساعد على تنفيذ مخطط خارجي يستغل المشاكل الموجودة ليعيد تفتيت اليمن. غير ان الرئيس صالح حذر نائبه بشدة في خطابه امام البرلمان بعد ان ادى اليمين الدستورية وقال «علينا وضع خطوط حمراء لا نسمح لأنفسنا بتجاوزها مهما كانت الظروف».

الا ان الازمة اليمنية تراوح مكانها رغم التفاؤل القوي في الشارع اليمني من مبادرة الرئيس صالح الأخيرة. الجمود في الازمة ظهر من خلال رسالة البيض التي وجهها للبرلمان معتذرا فيها عن عدم الحضور لأداء اليمين الدستورية بسبب موقفه الشخصي من الرئيس صالح ومن علاقة حزب الاشتراكي بحزب المؤتمر الشعبي. لكن البيض لم يرفض المنصب الجديد وترك الباب مفتوحا لموعد عودته الى العاصمة صنعاء.

عندما هدات معركة الانتخابات في اليمن في ابريل (نيسان) الماضي اعتقد البعض ان اليمن تجاوز امتحان الديمقراطية الاول بعد انتخاب اول برلمان شعبي شرعي عبر انتخابات تخوضها عدة احزاب وليس حزب او حزبان فقط. وكان الاعتقاد ان خلافات النائب مع الرئيس كانت حول مطالبته ضمانات للحزب الاشتراكي في السلطة او ان تقسم السلطة وفقا لدور ومكانة كل حزب في الساحة. ولكن اعتكاف علي سالم البيض الاخير في عدن كشف ابعاد جميع تلك الخلافات محددا ان الوضع في اليمن اصبح قاب قوسين او ادنى من التفتت. ولأول مرة جاهر البيض بأن الصراع يدور حول انقاذ ما كان يسمى بالجنوب والايجابيات التي كان يتمتع بها بعد ان اخذت سلبيات ما عرف بالشمال تعمم عليه.

ويذهب بعض السياسيين في اليمن في تفسير موقف نائب الرئيس الاخير بأنه يستند الى النتائج التي افرزتها الانتخابات التشريعية والتي حقق فيها الاشتراكي فوزا ساحقا في جميع المحافظات الجنوبية مما شكل حصنا قويا للاشتراكيين الذين باتوا يطرحون قضايا الجنوب والأولويات فيه سواء داخل مجلس الرئاسة او البرلمان.

وازداد الموقف خطورة عندما تحولت خطابات الرئيس في صنعاء ونائبه في عدن الى مهاترات سياسية واتهامات متبادلة حتى وصل الأمر الى اتهام كل منهما للآخر بنهب خزانة الدولة والعبث بالمال العام وتحمل مسؤولية الحالة التي وصلت اليها البلاد. ومع هذا التصعيد ازداد تخوف الجميع من احتمالات انتهاء حالة الوحدة، وعبرت بعض صحف المعارضة عن تخوفها من ان تؤدي نقاط الخلاف الى عودة نقاط الحدود والعبور بين الشطرين سابقا والتي انتهت مع توحيد الشمال والجنوب.

مع هذه الطروحات الخطيرة التي بات يجاهر بها زعماء الحزبين عادت اصوات الانفصال تتعالى وتطرح عوامل عدة يمكن اتخاذها كذرائع كفيلة بتحقيق



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٣

الانفصال ومنها:

- وجود عملتين متداولتين في اليمن الدينار، الذي كان العملة الرئيسية للجنوب، والريال عملة اليمن الشمالي (الدينار يساوي ٢٦ ريالا).

- عدم تنفيذ الخطوات العملية لدمج القوات المسلحة والأمن بمعنى وجود جيشين يقدمان الولاء للحزبين السابقين: الاشتراكي والشعبي.

- وجود شركتين للطيران «اليمداء» في عدن و«اليمنية» في صنعاء.

- وجود صحيفتين رسميتين «الثورة» في صنعاء و«١٤ اكتوبر» في عدن.

- وجود قناتين للتلفزيون والاذاعة في صنعاء وعدن.

- عدم توحيد المناهج التربوية والنظام التعليمي بشكل عام.

- وجود حالة نفسية خاصة عند مواطني الجنوب من ان الوحدة زادتهم فقرا.

اضافة الى ما سبق فان المماحكات السياسية بين الحزبين الاشتراكي والشعبي خلال المرحلة الانتقالية التي سبقت الانتخابات قد اثرت على قطاع واسع من المواطنين في المحافظات الجنوبية، فاختفت السيولة من البنوك وظل العاملون لأشهر بدون مرتبات، كذلك لم يجر تنفيذ قيام المنطقة الحرة في عدن منذ اعلان الوحدة التي اعتبرت عدن عاصمة اقتصادية وتجارية لدولتها.

ورغم المكاسب التي حققتها الوحدة اليمنية واحساس اليمنيين بمزيد من الحرية بعد انتهاء النظامين الشموليين ورفع القيود عن حركة تنقل المواطنين وتوفر حرية التعبير بكافة اشكالها، فان هذه الانجازات لم تعد مطلبا يوميا لأن المعاناة الامنية والاقتصادية لدى المواطنين وخاصة في الجنوب طغت على كل شيء.

ويجمع المراقبون ان اليمن يعيش لحظات حرجة في ظل تزايد عوامل انعدام الثقة بين قيادتي الاشتراكي والشعبي وهو ما عبر عنه البيض بشكل واضح في مقابلة مع صحيفة محلية عندما قال: «اذا لم نفهم معنى قيام دولة الوحدة وآليتها ومشروعها الكبير الوطني الديمقراطي الحديث، فاننا نخشى ان يتحلل كيان هذه الدولة الى عدة كيانات» ■

اليمن - «المجلة»

نجاة نجليه من محاولة اغتيال في عدن ومقتل ابن شقيقته

البيض لـ«الحياة»: الوحدة في خطر ونرفض قيام «مارونية» في اليمن

□ عدن – من خيرالله خيرالله:

■ حذّر السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي، المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي، من ان وحدة اليمن «في خطر اذا لم نقم دولتها وتعطها مضمونها الوطني والديموقراطي».

وشدد البيض الذي كان يتحدث ظهر الخميس من منزله في حديث الى «الحياة»، قبل ساعات من تعرّض اثنين من انجاله لمحاولة اغتيال سقط فيها ابن شقيقته، على «ان لا امن في دولة الوحدة»، محذراً من ان الوضع صعب الى درجة قد لا تعود معه البلاد حتى الى كيانين «اذ ان الجنوب وحده كان يتألف من ٢٢ مشيخة وسلطنة، وان وحدة دولة الجنوب كانت وحدة على طريق توحيد اليمن كله». (نص الحديث ص ١٤)

واتهم البيض الذي بدا هادئاً وفضل عدم تسميته نائباً للرئيس، كونه لم يؤد بعد اليمين الدستورية «من في يده الآلية في المركز بانه يحول دون اتخاذ اجراءات»، في اشارة الى الرئيس علي عبدالله صالح.

لكن الامين العام للحزب الاشتراكي لم يغلق الباب امام ايجاد تسوية للازمة، وقال انه يؤدي اليمين الدستورية «اذا رأيت امكانية لجدولة زمنية (للنقاط الـ ١٨ التي طرحها) ولاجراءات عملية واستعداداً لتغيير في العقلية»، الا انه اعلن رفضه قيام «مارونية» في اليمن رافضاً ان تعالج قضايا اليمن «على الطريقة اللبنانية او الصومالية».

وعدد سلسلة ماخذ على القيادة في الشمال وقال على هامش الحديث «ان البنك المركزي يدار بالتلفون... مع احترامي لحاكم البنك». كذلك تحدث بمرارة عن موقف صنعاء من أزمة الخليج الثانية وقال: «جئت على نفسها براقش». واعترف بانه اوقف اخراج ذخيرة ومعدات من مخازن في الجنوب لوحدات شمالية. لكنه اكد في الوقت نفسه حرصه على بقاء القوات المسلحة على الحياد. واتهم صنعاء بانها تحاول فرض «آلية الجمهورية العربية اليمنية على عمل دولة الوحدة»، مكررا انتقاد ما يسميه «جمهورية مرو» في اشارة الى التعليمات والاوامر التي يصدرها الرئيس الى الجهات المعنية لتنفيذ مسائل محددة.

وطرأ امس تطور خطير على الأزمة اليمنية يخشى في تعقيدها اذ تعرض اثنان من ابناء البيض لمحاولة اغتيال في منطقة المنصورة في عدن، اذ اطلق مسلحون عند الثانية فجر امس النار على سيارتهما مما ادى الى مقتل ابن شقيقة البيض الطالب كامل محمد عبدالحامد الذي اصيب باكثر من ١٥ رصاصة في رأسه وانحاء مختلفة من جسمه فيما نجا نايف ونيوف البيض بعدما انبطحا في اسفل السيارة في الوقت المناسب.

وابلغت مصادر في محافظة عدن «الحياة» انه قبض على ركاب سيارة كانت آتية من مكان الحادث وان التحقيق يجري معهم لمعرفة هل لهم علاقة بالجريمة. واضافت هذه المصادر ان مجموعة مسلحة كانت تستقل سيارتين احداهما من نوع «كريسيدا» والاخرى «هيلوكس» اطلقت وابلاً كثيفاً من الرصاص على السيارة التي كان فيها نجلا الامين العام للاشتراكي.

وصرح مسؤول في الحزب الاشتراكي في عدن الى «الحياة» بان «هذه المحاولة الاجرامية الآثمة تعتبر رسالة موجهة الى السيد علي سالم البيض الذي يصرّ على عدم العودة الى صنعاء الا بعد تنفيذ ما طرحه الحزب من نقاط تستهدف اخراج البلاد من ازمتها السياسية الحالية وفي مقدمها القبض على المسؤولين عن تنفيذ عمليات الاغتيال والأعمال الارهابية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الانتقالية من ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ الى ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي موعد الانتخابات».

وأكد المسؤول «ان مثل هذه الاعمال الاجرامية لن يثني الحزب عن موقفه الداعي الى وضع حد لما آلت اليه حال البلاد من فوضى امنية واقتصادية وادارية، بل ان هذه الاعمال تؤكد صحة ما طرحه الحزب من نقاط ودعوته الى خطوات تنفيذية وعملية لمعالجة اسباب الوضع المتدهور».

ودان مسؤول في المؤتمر الشعبي في عدن «هذه العملية الاجرامية» مؤكداً في تصريح الى «الحياة» ان «وراء العملية اناس يستهدفون اثارة الرعب وخلق مزيد من اجواء التوتر لتهديد مسيرة الوحدة والديموقراطية». واعرب عن اسفه للحادث وحض اجهزة الامن على «القبض على المجرمين واتخاذ الاجراءات الصارمة». وكشفت مصادر قريبة من البيض ان نجله الدكتور عدنان الذي يشغل منصب مدير ادارة البحث الجنائي في عدن تلقى في اليومين الماضيين تهديدات عبر مكالمات هاتفية.

مؤسسة المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢ / ١ / ١٩٩٣

البيض لـ"الحياة": أمرت بوقف توزيع السلاح لتهدئة الوضع



□ عدن - «الحياة»:

■ قال نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض ان الذي «تشكل» في اليمن «لا يستطيع ان يقود الوحدة الى بر الامان، بل ولا يستطيع ربما ان يعيدنا شطرين». واكد في حديث الى «الحياة» ان «لا امل بالتقدم من دون تحريك قضايا الوحدة والبناء (...) وارجو الا نسير في الطريق التي فرضت على لبنان او على الصومال». وتابع انه اعطى اوامر بوقف توزيع اسلحة من جبل حديد في عدن مشيراً الى ان «هذا الموقف يخدم تهدئة الوضع». وهنا نص الحديث:

● اولاً كيف يجب ان نسميكم الآن؟ نائب رئيس مجلس الرئاسة، الامين العام للحزب الاشتركي...؟

- اولاً انا لا امارس صلاحيات مجلس الرئاسة لانني لم اؤد اليمين حتى الآن، وبالتالي ان اللقب الرسمي افضل الا ادعيه الى ان ارى اننا في وضع يمكننا من ان نفي بواجباتنا.

● نقول لقاء مع من الآن؟

- معليش انتم الصحافيون تستطيعون ايجاد تخريجة. اعتقد باننا معروفون كاشخاص وكحزب موجود في السلطة ويساهم في الائتلاف الحالي، بل هو صاحب فكرة الائتلاف وهو كان المبادر بالوحدة والداعي الى الديموقراطية ويتحمل متاعبها وربما في بعض الاوقات نقدم اشياء نيابة عن الآخرين، وهذا شيء لا يعيبنا ونعتز به كثيراً. اختر اللقب الذي يعجبك؟

● نائب الرئيس، نائب رئيس مجلس الرئاسة هل هذا لقب جيد؟

- هذه قضية، زي ما انا قلت لك. الى ان نرى ان هناك امكانية لان نكون بالفعل في مستوى هذه المسؤولية... عندئذ يشرف الانسان ان يحمل هذا اللقب او غيره. وثقة الناس نعتز بها وهي التي تثقل كاهلنا الآن.

● بماذا تربطون عملياً تادية اليمين؟

- بالقدرة على عمل شيء على طريق تنفيذ القضايا المعروضة وهي قضايا الناس والبناء الوطني، قضايا الشعب اليمني والبناء الوطني، قضايا الوحدة وهي الامور التي من دون تحريكها لا نرى املاً في التقدم الى امام.

● اذاً، هناك خطر على الوحدة؟

- نعم. اذا لم نقم دولتها ونعطيها مضمونها الوطني والديموقراطي، نحن نعرض الوحدة للخطر. وانا دائماً اخاف من «العناق بالخناق».

● ماذا تفضلون على ذلك؟

- افضل ان نكون واضحين وصريحين بعضنا مع بعض وصادقين مع انفسنا ومع شعبنا ونطرح ما نستطيع عمله. والمثل عندنا يقول: مد رجلك على قد فراشك. لنر ماذا نستطيع ان نعمل بصدق، ولنبتعد عن الديماغوجية السياسية وتحويل الحوار الى دجل ونفاق او خداع. لنكن صادقين. ما لا نستطيع ان نعمله اليوم لا نعمله، نقول نعمله متى تتهيا الظروف وفي وقت لاحق ان شاء الله. ولتكن لدينا النية والعزم. وهذه هي المشكلة التي اوصلتنا الى هذه الحال. المشكلة ان كلاماً كثيراً نقوله ونشرك فيه كلنا ولا ندري من منا صادق فيه ومن هو غير صادق، وفي النهاية لم نقدم شيئاً على طريق تنفيذ اتفاقاتنا وتعهداتنا سواء المكتوب منها او ما هو غير مكتوب على طريقة «جنتلمان اغريمنتز».

● عملياً ما هو موقفكم النهائي من مسالة العودة الى صنعاء؟

- العام الماضي كنت معي هنا. انا جلست من ١ - ٨ الى ٤ - ١١. ثلاثة اشهر ويومين وكنت ارى ما اراه اليوم ولكن كان من الصعب علي ان اجلس هنا عندما حان موعد الانتخابات وانتهاء الفترة الانتقالية، فذهبت كي اشترك مع الآخرين ومع الوفاق الوطني الذي حدد يوم ٢٧ نيسان (ابريل) موعداً للانتخابات. والحمد لله وصلنا الى يوم ٢٧ على رغم كل الصعوبات، لكن القضايا ما زالت قائمة ونحن فقط نعيد اعلانها ونعيد جدولتها ونكرر الحديث الممل حولها. ونرى ونسمع من المشاركين معنا (في الائتلاف) «طيب، نعم، كل شيء حاضر، كل ما تريده». نحن مسؤولون ولا نستطيع ان نخرج انفسنا من المسؤولية، يعني لا استطيع ان اقول انني لست مسؤولاً. انا كنت بين المؤتمر والحزب في الفترة الانتقالية وبذلنا جهوداً معاً ولا استطيع ان اقول اني لست مسؤولاً، حتى عندما نتكلم مع الناس نصل الى لهجة المعارضة بسبب النكد والمعاناة الحقيقية، لانك في السلطة وليس في يدك شيء تفعله. انا في السلطة الآن، انا لا اريد السلطة شكلاً او للزينة. اما ان نستطيع ان نفعل شيئاً واما ان نتخلى. اقول: ليتفضل الذي يستطيع لكني اقول ان الذي تشكل لا يستطيع ان يقود الوحدة الى بر الامان، بل ولا يستطيع ربما ان يعيدنا شطرين اذا سارت الامور على هذا الشكل، لان الوضع الآن عسير. خذ الوضع عندنا هنا في هذا الشطر من الوطن كان هناك ٢٢ كياناً. نتيجة الاستقلال جمعناها في دولة وبذلنا جهوداً في هذا المجال ونعتقد بان الجهد الذي بذلناه هنا كان خطوة علي طريق الوحدة. الآن ترى في واقع الحال انتعاش امراض. الامراض موجودة في المجتمع، لكننا كنا نعتقد انها تخبو وتخفت امام النهوض الوطني الذي كان يفترض ان تحدثه الوحدة. كان هناك نهوض وطني، اذاً كان يفترض في الامراض ان تخبو. ولكن على العكس، اذا بالعقلية والنفسية المحلية تنتعشان وتشكل جمعيات وياتينا كل يوم ناس ويقولون نحن ابناء المنطقة الفلانية. يا اخي اليوم اليمن كبيرة وتجعلنا اكبر، فليس ما يدعو الى العودة (الى الماضي). ولكن عندما يشعر المواطن بانه ليس هناك ما يحتمي به، لا دولة الوحدة ولا الاشكال التي كانت قبل الوحدة، اذاً يعود الى البحث عن شكل يحتمي به ويفتش على اصحاب قريته او منطقته او اي شكل من الاشكال التي كان يحتكم اليها. انه يعتقد انها تمثل له الامان عندما يغيب الامان الاكبر. للاسف هذه دلالة من واقع الحال. ان المواطن واقعي وتعامله مع واقع الحال.

● لكن الازمة بدأت بشيء وانتهت بشيء آخر، بدأت بنوع من التباينات في شأن مسائل معينة حتى داخل الحزب الاشتراكي وانتهت ازمة حكم. وهناك الآن وضع معين والواضح انكم سجلتم نقاطاً سياسية اساسية بالطريقة التي اعتمدتموها حتى الآن، كيف ستوظفون هذه النقاط على صعيد المصلحة الوطنية؟

- لا نريد ان نسجل نقاطاً بعضنا على بعض. نحن نريد ان نسجل شيئاً لشعبنا وسناخذ باي شيء يخدم القضايا التي نناضل من اجلها. ولكن اريد ان اعيدك الى ان الشد والجذب وهذا التعثر في مسيرة الوحدة علاجه يعود الى زمن ليس ببعيد هو الوقت الذي انتقلنا فيه الى الوحدة. ان قناعاتي في هذا الشان تتاكد يومياً بفعل الممارسة. في يوم الوحدة اي في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ (يوم توقيع اتفاق الوحدة) لم يكن احد حولنا مقتنعاً بانه ستكون وحدة. ونحن نقول انه بتوفيقه تعالى وصلنا الى الوحدة. لكن ذلك لم يكن وحياً بل انعكاس لحالة تشكلت عندنا. نحن اصحاب حلم. هكذا اعتقد. انا جئت من حزب ومن حركة وطنية عندها حلم، يعني ليس لدي شيء خاص معين يحركني في ذلك الوقت، ولكن كان عندي حلمي الوطني الكبير الذي تمسكت به. وقد رفضنا وثيقتين،

وثيقة اولى بمضمون اتحاد كونفيديرالي واخرى بمضمون فيديرالي، وقلنا لننتقل الى اتحاد اندماجي ولنختبر همتنا وايماننا بهذه القضايا التي كنا جميعاً نزايد فيها. ربما كان هناك موقف آخر...

● عند من؟

- عند الطرف الآخر الذي اتفقنا معه. في الحديث كنا نقول اننا سننتقل الى هذا العمل الكبير التاريخي ويكفينا التوقيع عليه. انا قلت للاخ علي عبدالله (صالح) يكفينا التوقيع على الوحدة ولنترك الفرصة (للآخرين) اذا لم نستطع تحمل اعباء هذا العمل الكبير. لكني شعرت بان هناك ربما من يفكر على طريقة مثل يمني يقول: «من مشنقة الى مشنقة فرج»، يعني يحصل فرج... ربما شيء من ذلك في دواخل الناس. حصلت اشياء كثيرة اليوم والزمان كاف لكشف كل شيء. واهم شيء بالنسبة الينا ان نبقى عند صدقنا وقناعتنا وموقفنا الذي لا يتزحزح من قضايانا الاساسية. هذه القضايا ليست قضايا سياسة ودجل وتكتيك. هذه قضايا كبيرة. اليوم قضية الوحدة اليمنية هي قضية الشعب اليمني، لكنه يرى ان عليه ان يتقدم بالمقارنة مع الوضع الذي كان عليه يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. يجب ان يشعر المواطن بان تقدماً طرأ في حياته، وان المصاعب الاخرى يعرفها ويعرف حجم تكاليفها. يجب الا تكون قضية الوحدة ان تكون الحياة اتعس والا تكون هناك دولة وان تكون هناك فوضى. بل يجب ان يكون هناك مزيد من النظام ومن التطور..

● والا...

- والا اتركها ولا تستعجل عليها. كل شيء ياتي في وقته. اذا في شيء سيفرضه الواقع. احلامنا شيء والعمل الجدي من اجلها شيء آخر يجب ان يتجسد... هل استطعنا بعد ٢٢ ايار ١٩٩٠ ان نكون على راس هذه التفاعلات في المجتمع اليمني وان ندفع بها الى امام؟ كلا. جاملنا بعضنا بعضاً وتكلمنا اكثر من مرة وانت تعرف القرارات التي صدرت في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. كثير من القرارات وكثير من الكلام، وقعنا الى ان تعبت ايدينا من التوقيع وتحاورنا وقلنا لندع انفسنا نتعلم فهذه مدرسة جديدة علينا، لنكن تلامذة مجتهدين مش تلامذة مزوغين. هذه المسائل التي طرحها الحزب الاشتراكي، نحن لم نعمل شيئاً سوى اننا كتبناها، وجاءت النقاط التي قدمها من يسمون انفسهم *التكتل اليمني* وهي ١٦ نقطة، كانها مضمون (ما قدمناه). هم صاغوها، لانه لم يكن عندنا وقت للصياغة. عندما زارنا الافاضل واباؤنا الذين نحترمهم اي (المشير عبدالله) السلال والشيخ سنان ابو لحوم وعبدالله صبرا، يعني كنا مضطرين الى القول لهم تكلموا نيابة عنا والآن في امكانية لاعادة صياغة القضايا ولكن هل هناك شيء يتحرك في الادارة؟ اني اقول لكم ان اي ارادة سياسية من دون ان تتلامس وترتبط بارادة جماهيرية شعبية ستكون رغبة في الهواء عند مجموعة من المفكرين والسياسيين..

● الا تعتقدون بان الكلام على ان الوحدة لم تؤد الى تحسن اوضاع الشعب يغفل حقيقة ان الظروف الاقليمية والدولية هي سبب رئيسي ايضاً في اشتداد الازمة المعيشية خصوصاً بسبب حرب الخليج ونتائج الموقف اليمني منها؟

- هذه الظروف نحن ساهمنا في تشكيلها. اخطانا. لا باس. قبلنا الاخطاء ومشينا. ولدينا مثل يقول الاخ عند اخيه. يعني لا احد كان دبر لنا هذه الامور، نحن جنينا على انفسنا، او جنت على نفسها براقش. وقلنا معليش خلونا عند بعضنا بعضاً حتى نحافظ على الوحدة وعلى مسيرتها. وهناك كثير من العمل والجهد المطلوب الذي لم يطرح في وقته لكي يحل الكثير من الامور. بل ظل البعض منا يتمسك بما تعوده مع اننا اتفقنا على ان هذه الوحدة هي من اجل تشكيل جمهورية جديدة ليست الجمهورية العربية اليمنية وليست جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، لكنها تاخذ افضل ما فيهما ونعمل على تشكيل جمهورية جديدة يجب ان تكون حتماً افضل من الجمهوريتين السابقتين. لكننا وجدنا في الممارسة ان بعضنا يتمسك بما تعوده وباليته. انا لم اذهب الى الوحدة لتفرض على الشعب اليمني وعلى الية الجمهورية العربية اليمنية السابقة، ولا اتمسك ايضاً بان الياتي في اليمن الديموقراطية كانت هي الصحيحة، لكننا اتفقنا على اخذ الافضل من الجمهوريتين وما قالت عنه الحياة انه الصحيح وما يراه الشعب اليمني في مصلحته. نحن ذهبنا الى بلدنا يعني الى صنعاء التي هي بلادي والتي ننظر اليها على انها عاصمتنا التاريخية ولا نحتاج الى دليل آخر على اننا قدمنا شيئاً

> **ارجو الا يسير اليمنيون في الطريق التي فرضت على لبنان او على الصومال**

ملموساً بالنسبة الى الوحدة والعمل من اجلها. ذهبنا الى هناك ووجدنا ان هناك استغلالاً للاجهزة التي وجدت قبل الوحدة. نحن جئنا هكذا من فوق وبطريقة غير طبيعية. وربما كان لدينا تقصير ولكن ايضاً لم نلمس من الآخرين ان هناك عملاً يبذل لتحسين الية الدولة ولكي نقيم آلية تكفل لنا القدرة على الاخذ بالمهام التي امامنا. وهذه مسائل مطروحة كلها منذ اليوم الاول. هل تعرف ان مشكلة قامت من اجل تحديد يوم في الاسبوع يجتمع فيه مجلس الرئاسة واخيراً تحدد يوم الاثنين.

● لماذا؟

- لان الآلية هناك تعني انه طلب منا بالتلفون ان نجتمع للمرة الاولى وحضرنا الاجتماع من دون جدول اعمال. وعقد الاجتماع الثاني على الطريقة نفسها. ولكن في الاجتماع الثالث تركتهم يجتمعون وانا في مكان قريب منهم. وبعد انتهاء الاجتماع حضرت وقالوا: ليش ما حضرت. فقلت للرئيس: نريد جدول اعمال، نريد يوماً محدداً في الاسبوع للعمل. قالوا: تمام ونحن مستعدون لكل حاجة. خرجنا من الاجتماع بعدما قلنا ان المكان متروك لك (للرئيس) لانه يبدو ان امنك حاجة ثانية وغير امننا كلنا. وتحدد يوم الاثنين موعداً للاجتماع الا اننا لم نوفق، وعقدنا بضع دورات يوم السبت وكنا ناتي بجدول الاعمال وجدول الاعمال كان يوضع (كيفما كان) على طريقة «شوبينغ ليست». قلنا مش تمام يا اخي. نحن كنا نشتغل في دولة. هل ان احداً منكم وجدني اشتغل في مكتب؟ هل تعتقدون ان الشعب اليمني لا يرى هذه الحاجات؟ انا الذي تربيت اذهب كل يوم الى عملي واشتغل ساعات الدوام مع معاونين لي في مختلف المجالات وجدت نفسي اعمل

في البيت كاننا عصابة او مجموعة ندبر شيئاً خارج الشرعية وخارج الدولة. هذا شيء غير معقول، ولا نستطيع ان نعمل بهذه الطريقة. اخواننا... ممكن في المقبل شغل... كان هناك الكثير من المبالغة في قضية الامن. واي قائد هذا سيعمل اذا ظل خائفاً من كل الجدران ومن كل مكان! وجدنا انفسنا في وضع لا نستطيع ان نعمل فيه ولم نتعود عليه. هذا عمل غلط. هذه نفسية لا تحل القضايا الكبيرة. بدل ما نجلس نتكلم في قضايا البلد الاستراتيجية والدفاع الوطني والاقتصاد الوطني والتفاعلات السياسية في البلد التي لا تعالج بين ليلة وضحاها ولا في سنة او خمس او عشر، انا اعرف ذلك، ولكن اشتهي خطوات ولو قصيرة على طريق التقدم. لقد تعلمنا من الحياة اشياء كثيرة. نحن لا نقول ذلك ولسنا مستعجلين وربما دفعنا ثمن الاستعجال دائماً في حياتنا. ولذلك نحن لا نزال ندفع. لو جئت انا واثرت في اول سنة مشكلة هذه القضايا، هل تعتقدون ان احداً كان سيفهمها؟ كانوا سيقولون ان الاخوان نقلوا مشاكلهم من عدن الى صنعاء. ثم سيقولون ان الزمن مش كافي. ولذلك صبرنا في ازمة الخليج. كنا مضطرين الى الوقوف بعضنا مع بعض حتى على غلط لنحمي دولتنا ووحدتنا وما وصلنا اليه. في الموقف الاخير نلمس للاسف اشياء غير جميلة وحاجات لم نتوقعها من اخواننا. اليس عيباً ان يوجه الينا الرصاص في صنعاء لقتلنا. وصلت الصواريخ الى بيوتنا. باي مقاييس نفهم ذلك؟ نحن تحملنا من اجل بلدنا ولا نطلب شهادة احد، لكن كل ذلك ذهب عرض الحائط. اقل شيء ان اخاك هذا الذي جاءك الى صنعاء يجب ان تعامله معاملة طيبة. نحن راينا شيئاً اخر. لقد وجدت نفسي مقيداً في صنعاء. كم بيتاً زرنا في صنعاء؟ من من اخواننا زارونا في بيوتنا. اقصد ان هناك حياة اخرى انسانية... وحتى هذه صغيرة، فالناس يكتوون بالنار.

● هل كنت تعتبر نفسك مهدداً في صنعاء؟

- انا يا اخي امني جزء من امن الشعب اليمني. لا يوجد امن في دولة الوحدة، الامن المطلوب لها والذي في مستواها. كنت اتمتع في هذا الجزء من الوطن بامن وبدولة اياً كانت. وحتى الشحة كنا نتقاسمها. نحن لم نطلب سوى شيء من النظام والامن ومن تقاليد الدولة، شيء من العمل المنسجم مع ما اتفقنا عليه اي التوجه الديموقراطي واقامة دولة المؤسسات والقانون وشيء من العدالة الاجتماعية. الاشتراكية لم يطرحها احد لان العدالة الاجتماعية سبقتها في التاريخ. لكن يا اخي لم نر شيئاً. تجاملنا وتكلمنا والحياة يتولد فيها شيء اخر. اقول بصدق انه شيء محير

● الآن ما العمل؟

- لننتقل الى قضايا الناس وهي مطروحة ونحن لا نريد ان نزيد على النقاط الـ ١٨ التي طرحناها. دعونا نمسك شيئاً منها ونقدم على خطوات عملية. انا لا استطيع ان اقبل اي كلام وحتى التوقيع على الورق ليس لدي امل به.

● عملياً ما هو المطلوب؟

- اجراءات. ليرفعوا اليد اولاً عن الدولة لتكون دولة لنا جميعاً بالية نشكلها نحن ولننتقل الى اجراءات تثبت حسن النيات بالقاء القبض على الخارجين عن القانون من القتلة والارهابيين والذين يعيثون فساداً في البلد. وهم معروفون.

● هل ذلك كفيل بادائكم اليمين الدستورية؟

- لا. اذا رايت امكانية لجدولة زمنية ولاجراءات عملية واستعداداً لتغيير في العقلية، فانا يا اخي جندي في اليمن هذا. وانا اعرف طريق صنعاء ولا اريد احداً (يدلني اليها). انا قلت لمجلس النواب (اني ممتنع) لاسباب تعرفونها. والآن اذا كانوا لا يعرفونها فاني مستعد لارسال رسالة ثانية الى النواب. انا ليست لدي مطالب شخصية ولا اي حاجة. اذا لم ار انني قادر على عمل شيء في هذه القضايا، فانا لا استطيع تحمل المسؤولية. بالمختصر المفيد اقول لك: لقد استنزف كل شيء جميل فينا وللاسف يشعر الانسان انه لم تعد فيه سوى الاشياء القبيحة. الديموقراطية تنازلنا، قلنا لكي نجر بعضنا بعضاً لننتقل الى الطريق. طرحنا الائتلاف وانت تفهم معنى الائتلاف وكيف كان سيكون لو جاء برموز اخرى. قلنا تعالوا نتعايش كي نجنب بلدنا التيارات المتصارعة والمتطاحنة في كثير من البلدان العربية. قلنا تعالوا نأتلف وليأت اخواننا معنا الى السلطة. لكني انا اعرف لماذا مرت هذه الفترة. انا افهمها اكثر منك لانني يمني، وهي تجربة لليمن وليست ملك البيض ولا علي عبدالله صالح ولا الشيخ عبدالله (بن حسين الاحمر). مرت التجربة، كيف يصونها اليمنيون؟ انا اعتقد بأن هذه التجربة يمكن ان تنجح ومن حقنا كيمنيين ان نفكر فيها. انا اعرف ان الائتلاف بهذا الترتيب وبصيغته الحالية هو شكل من اشكال الرعاية. نحن في اليمن وليس في اسكندينافيا. اذا كان هناك اناس مخلصون لهذه القضية ستنجح. اما اذا طرحناها شعارات ومارسنا في الواقع شيئاً اخر يتعاكس مع التجربة فهذا خطير. ان الوضع الحالي هو غير الوضع الذي كان قبل الوحدة. من الصعب ان نقف ضد هذا التيار، تيار الديموقراطية والتعددية.

● سافرتم الى الولايات المتحدة مطلع الصيف، وكان الوضع لا بأس به في البلد فما هي الشعرة التي قصمت ظهر البعير؟

- انتم الصحافيين يعجبكم نشر الغسيل. نحن بذلنا جهوداً بعد الانتخابات رغم مصاعبها ووصلنا الى نتائجها. ولكن عندما شعرنا بان هناك تفكيراً للتمسك بقوة العادة والتمسك بالية ادارة البلاد بالازمات، اي نقل البلاد من ازمة الى ازمة، كان لنا راي. وهذا لمسناه ويمكن ان تكون سمعت ما قيل عن وزير الخارجية. انا لما شعرت بذلك انتابني خوف على التجربة لاني لم ار قيادة في العالم تخطط الازمات ضدها. خرجنا من الانتخابات وانا افكر في الاستقرار ولم افكر ان هناك من يريد حكومة لاربعة او خمسة اشهر. وحاولنا ان ننبه الى ذلك وطلبنا من علي عبدالله صالح ان نجلس مع بعض وان نناقش كل القضايا، ان نقوم اولاً نتائج الانتخابات فمن المهم جداً ان يكون لدينا تقويم للانتخابات بما اني شريك معه في عمل تاريخي وبما اني خائف على هذا العمل. كان الهدف الوصول الى رؤية موحدة لرعاية التجربة من خلال موقف واحد من الائتلاف الذي نقترحه ونبحث في تكييف اليتنا وانفسنا واحزابنا مع النهج الجديد، مع نهج التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة... ان الامر كان يتطلب منا ان نتداول في ما بيننا وان نساعد بعضنا. طرحنا ايضاً قضية بناء القوات المسلحة الوطنية التي تدافع عن السيادة الوطنية وليست للحزب ولا للعائلة ولا للطائفة ولا للقبيلة او لاشخاص، ولكنها لليمن. ونريد ايضاً ان نناقش كيف نستكمل المهام المناطة بنا والتي قصرنا فيها خلال الفترة الانتقالية وكيف نخلق المزيد من الاستقرار كي ننتقل الى التنمية، ونترك صرف الاعانات والمسائل التي نشتغل فيها. لكننا ويا للاسف، كيف ننتقل الى ايجاد فرص عمل خصوصاً

ان لدينا قرابة مليون مغترب عائد وكل مغترب يعيل ما لا يقل عن خمسة اشخاص، كيف ننتقل الى انتاج فرص عمل وليس انتاج العجز والإصدار النقدي. هناك اشياء كثيرة نعاني منها... كيف نفكر في بناء دولة وسد المنافذ على التهريب. اذا كان المرء يريد اقتصاداً حراً، عليه ان يكون له سوقه ووضعه. الاقتصاد الحر ليس تهريباً ولن يستثمر احد اذا لم تكن هناك دولة وقناعة حقيقية في راس المسؤولين. هذه القضايا الكبيرة تتطلب منا ان نجلس ونبحث فيها

● ولكن ما الذي حصل؟

- اتفقت مع الرئيس علي ان نجلس انا وهو في القصر الجمهوري. ورئيس الوزراء يعرف هذا الكلام لأنه كان الشاهد. وتحرك هو بعد ذلك ولم نتمكن من اللقاء ومن البحث في كيفية

ادارة المرحلة الجديدة، ذهب الى حجة ثم الى الحديدة ثم الى تعز ولم نلتق حتى الآن لأني رايت انه يتهرب من القضايا الكبيرة ، قضايا الناس. اقل شيء ان اعرف كيف يفكر هو ماذا يريد. فنحن ندير البلد. من الضروري ان اسمع ما يراه وكيف يمكن ان ندخل البلد طريقاً تسمح له بتثبيت قدميه وقطع خطوات متتالية في حدود ما تسمح به ظروف تطور اليمن... اني اتمنى ان يبقى شيء لدينا جميعاً كي نفكر في تقديم المخارج من هذه الازمة وليس تكريسها ولا افتعال اجواء التوتر. لأن هذه الطريقة يجب ان تنتهي لماذا نتقاتل؟ ان الحزب الاشتراكي مستعد لأن يطلب من كل المؤسسات التي له علاقة بها بما في ذلك المؤسسة العسكرية ان تكون محايدة، ودعونا نتعود ان يكون عندنا نفس على ان ناخذ ونعطي بالحوار وان تعالج قضايانا بالروح السلمية لأن تركتنا في جانب العنف كبيرة. وانا لا اتكلم هنا عن احداث ١٣ يناير او غيرها فقط.

● ما حقيقة ما يجري في عدن، هناك كلام كثير في صنعاء عن اجراءات انفصالية تتخذ عندكم. قيل في صنعاء ان اوامر صدرت هنا تمنع تزويد وحدات من الشمال مرابطة في الجنوب معدات تدريبية. هل هذا صحيح؟ وهل صحيح ان عناصر من الشرطة العسكرية اوقفت عند نقطة العند ومنعت من العودة الى مواقعها في الجنوب، فضلاً عن نزع صور الرئيس علي عبدالله صالح والاستعداد لاجراء استقبال رسمي للسلطان قابوس في عدن كما لو انه آت الى دولة اخرى؟

- ممكن ان يقال حتى لمحمود ويش الذي جاء ليتغنى بعدن انه تشطيري، ويمكن ان يقال ان الرئيس فرنسوا ميتران تشطيري لانه لم يزر عدن. ارجو ان تجمعوا هذه الاشياء من الناس وليس من المسؤولين. نحن الذين صنعوا الوحدة لا يشرفنا ان يكون لنا موقف آخر. حتى بالنسبة الى ما يعنينا كافراد نحن لسنا من اولئك الذين يخطئون ويبقون مكانهم. ان الحزب الاشتراكي ليس كذلك. من يخطئ يجب ان يتحمل مسؤولية خطاه.

انا لا اريد ان اتحدث عن الوضع الذي اشرت اليه وعن قضايا صغيرة اخرى. لكني اريد ان اقول شيئاً واحداً، نحن مخازننا ليست واحدة. وانا فعلاً اوقفت توزيع اسلحة من جبل حديد (في عدن). لماذا الاسلحة؟ هل توجد معركة على الحدود وليست عندنا مشكلة، انا اوقفت هذا اول من امس (الثلثاء) ولاننا ايضاً نرى ان الوضع ليس مناسباً لان توزع اسلحة خصوصاً بعض الاسلحة المعروف انها ليست اسلحة تدريبية. انا بنفسي اوقفت ذلك. واعتقد ان هذا الموقف يخدم تهدئة الوضع، وانا استغرب الذين يامرون بهذا. هذه اسلحة عندنا ونخرجها عندما نشعر بان هناك تهديداً للسيادة الوطنية. لكن الدفع بهذا العمل الآن يهدد السيادة الوطنية من داخلها عبر تاجيج الاوضاع.

● باي صفة اوقفت ذلك؟

- انا؟ اوقفتها من خلال الجهات التي تملك (القرار) لكني انا وراء الموضوع. واتحمل مسؤوليته. اعني الجهات التي تملك القرار الاداري وهي موجودة ومن الحزب الاشتراكي. وانا اتوقف عندما ارى ان هناك من يدير الوضع في اتجاه تهدئة الوضع.

● متى سينعقد مؤتمر الاشتراكي؟

- هناك اعداد وشكلنا لجاناً. ولكن كلما حددنا موعداً تاتينا ظروف تعيق تحقيق هذه المحطات الحزبية، ويرجع الحزب يضحي بالقضايا الخاصة به لمصلحة البلد. يعني هل تجديد اوليات الحزب هو المهم ام الوطن؟ حتى الآن القرار السابق للجنة المركزية ساري المفعول ولا احد يملك تاخيره الا اللجنة المركزية (التي قررت انعقاد المؤتمر الشهر المقبل).

● كيف تصفون الوضع داخل الحزب الاشتراكي؟ ظهر تباين عندما طرحتم الدمج مع المؤتمر الشعبي واذا باللجنة المركزية ترفع الامر الى مؤتمر الحزب؟ وجاءت التعديلات التي وافق عليها المكتب السياسي في غيابكم ثم رأيتم ان الامور يجب الا تكون في هذا الاتجاه فتوقف كل شيء.

- حزبنا كائن حي وانا اعتز بهذا الحزب الذي يحمل الحيوية ويساير التطور ولا يخجل في تقديم النقد لنفسه او التراجع عن أي خطأ، ويستمع للآراء المتعددة، وحزبنا لا يخاف التباينات التي اعتبرها دلالة على الحيوية. وفي الاخير يسود راي الاكثرية في اي موقف. طبعاً يحاول البعض ان يصدروا القضايا للحزب. والجسم الحي لا يقبل الشيء الميت ولكن ايضاً الشجرة المثمرة هي التي ترمي بالاشياء الميتة، لكن الحجارة الميتة لا تلتصق بالجسم الحي. انا ارى ان وضع الحزب افضل وهو يتطور. لدينا عيوب ولدينا نواقص ولدينا ثغرات ولكن لدينا استعداداً لطرحها. نحن على استعداد للحوار مع الآخرين، فالحزب الاشتراكي شريك مع الآخرين في معالجة قضايا الوطن اليمني، وكل ما يهمني هو ان تكون قضية الحزب الاشتراكي هي قضية الشعب والوطن اليمني. هذه هي البوصلة التي اعود اليها كلما اشعر باهتزاز في الوطن. اما التباينات والاشياء الأخرى فتاكد انها لن تاخذ شيئاً من علاقتنا ببعضنا. فنحن اصحاب قضية ونبحث مع الآخرين البعيدين منا عن تقريب المسافات فما بالك في ما بيننا؟ اتمنى ان تسمع اشياء طيبة عن الحزب وعن امكاناته في التطور. الحزب باق فهو ليس البيض او فلاناً، واهم شيء ان يبقى الحزب في رابطة مع الشعب والوطن، وان تكون له قضية تتعلق بالعدالة الاجتماعية ورفع المظالم عن الشعب.

● هل يفهم انكم لم تغلقوا الباب أمام ثانية اليمين والعودة الى صنعاء؟

- لا يوجد انسان لديه عقل اليوم ويفكر ونحن في طريقنا الى القرن الواحد والعشرين بعقلية غلق الباب نحن نطرح القضايا وموقفنا ليس له علاقة برغبة او بنزق او بشيء، لكنه تصميم على الوقوف مع قضايا الناس ومع الصدق ومع النفس ومع الشعب.

انا لن اكون صادقاً مع نفسي اذا ذهبت الى مجلس النواب واقول اني افعل ما استطعت اليه سبيلاً. ولكن في الوقت الذي ارى اني استطيع ان افعل شيئاً اعرض الموضوع على الجهات التي تشترك معي في المسؤولية سواء في الحزب او في الوطن اليمني وفي هيئاته المعروفة وانا اثق ثقة كبيرة بان مجلس النواب مع كل ما فيه من مصاعب علينا ان نعمل على تعزيز مكانته وعلى تعزيز دوره الذي يمارسه منذ زمن، وساكون مع المجلس وساشجع قدر استطاعتي.

● اذا كان من رسالة تريدون توجيهها الى الرئيس علي عبدالله صالح ماذا ستقولون له؟

- انا لست في حاجة الى توجيه رسائل لانه سبق لي ان تحدثت اليه



وبكل صراحة، ومعه شخصيا وحده وفي حضور اخرين من الذين اشتركوا معنا في المسؤولية سواء من الحزب او من المؤتمر. هو مسؤول، وكل منا، يحكم ضميره في مسؤوليته ونتمنى له التوفيق والنجاح.

● هناك كلام على نص قانون يقول ان عضو مجلس الرئاسة الذي لا يؤدي اليمين الدستورية في غضون ٣٢ يوماً يجتمع حزبه ويختار من يحل مكانه...

– اين هذا النص؟ قد يكون ذلك صحيحاً او قد لا يكون. ليس مهماً بالنسبة اليّ ان اكون في مجلس الرئاسة او خارجه، المهم بالنسبة اليّ ان اكون مواطناً يمنياً وان اكون اميناً على رسالة الحزب الاشتراكي وهمّ الشعب اليمني. ليس الجانب الشكلي في اين تكون. اذا رأيت ان البلاد تمشي، انا والله اشعر براحة من اي موقع انا فيه. ولكن ثمة حاجة واحدة لا استطيع ان اتنازل عنها هي رايي في قضيتي، في بلدي، في مستقبلي كمواطن يمني. وهذا هو الذي على اساسه اشترطت الديموقراطية مع الوحدة. لم اشترط شيئاً الا الديموقراطية كرديف للوحدة. ليس مهماً اين نكون. اذا رأيت ان الظروف لا تسمح لي ساقول كفى لأني تحملت الكثير. وجدت نفسي مقيداً في صنعاء وانا مسؤول. ثم انا بذلت كل ما استطيع بحثاً عن الثقة فلم نستطع. تصارعنا في حزبنا وقلنا عسى ولعل، دعونا نبحث عن طريقة نجمع السلطة والمعارضة ونبدأ نفكر في وضع اخر ونقيم اداة جديدة. اقمنا الوحدة على اساس جمهورية جديدة، ولكن فرضت علينا احدى الجمهوريات السابقة او كما قلت انا ومضطر لاقولها، تفرض علي جمهورية «مرو» (كلمة هي التي يبدأ بها الرئيس علي صالح رسائله الى المسؤولين في الادارات لتنفيذ تعليمات معينة) وانا تربيت في دولة. في وحدة الحزب والمؤتمر، اريد ان اقيم اداة سياسية اخرى تكون افضل من المؤتمر وافضل من الحزب. لكن اخواننا في الطرف الآخر يفهمون ان يذوب الحزب في المؤتمر. هذه الاوضاع هي ما يجب ان نتجنبها. نعمل قضايا نعالجها والا نضعها جانباً الى ان يحين وقتها ولا نستخدمها في ما بيننا للمكائد السياسية. نحن امسكنا السلطة ثلاث سنوات ونصف سنة، من يمنعنا من اتخاذ اجراءات. من الذي قيدنا. الذي في يده الية في المركز هو الذي يمنع. لا استطيع ان اعود اعمل حتى لا اعود لحكاية الذئب التي تعلمناها في المدارس.

● تحدثت عن اليتين مختلفتين قبل الوحدة وعن فرض احداهما بعد الوحدة...

– نعم. الية الجمهورية العربية اليمنية. وليس ذلك فقط بل عقلية اخرى. انت من لبنان نحن لا نقبل في اليمن مارونية جديدة.

● الكلام عن التباين بين اليتين...

–... وبين عقليتين وذهنيتين وطريقتين واسلوبين في العمل لم نستطع المقاربة بينهما.

● عندما نسمع بكلام عن تمايز وعدم مساواة، هذا الكلام قد يؤدي لا سمح الله الى ما ادى اليه الوضع في لبنان.

– هناك حاجات ارجو ان نعالجها كيمنيين بطريقة غير الطريقة اللبنانية او الصومالية، بالطريقة اليمنية. وعندنا امكانية. نحن شعب لديه حيوية وقدرة لا نمشي كعميان. عندما ترى جامع الضرائب الصغير في نقطة نائية يأتي من صنعاء لجمع الفلوس فقط، كيف تفسر ذلك؟ الخزينة يمسكوها اخواننا ويكرسوا مسك جهاز الجباية كله، كله، ويكرسوا جهاز العسكر كله. انا افهم ان الجهازين ليسا جهازي وحدة، افهمهما من بقايا شيء موجود في ثقافتنا، يعني تكريس ليست اجهزة وحدة. هذا الكلام لست انا الذي اقوله بل الناس. وحاولنا ان نرفض ذلك ونمنعه ولكن كل شيء يدور في اتجاه تكريس شيء معين في الذهن. نحن ننصح ولكن من دون نتيجة.

لناخذ اجهزة الامن السياسي. كان امن الثورة هنا وكان الامن الوطني هناك واتفقنا انا وعلي عبدالله صالح على حل الجهازين واقامة جهاز اخر ليس الامن الوطني وليس امن الثورة لأن للجهازين خصومات لانهما تربيا على هذا النحو. اليس من الافضل لهما وللديموقراطية ان ناخذهما جانباً وليس على الطريقة الالمانية اي رمي عناصرهما في الشارع، اليس من الافضل ان نعيد تثقيف تلك العناصر وايجاد اعمال لها ونركّب جهازاً جديداً يعرف وظيفته الجديدة في ظل النهج الجديد، وهي ان يمنع الاختراقات لليمن وللسيادة الوطنية لا ان نفرض عليه من كنت اتصارع معه. انا لا اقبل هذا الكلام ولا يقبله المواطن، ان الذي يعمل ذلك لا يريد ان يتعامل معي ما دام يتمسك بكل ما لديه، وانا اتنازل واقبل. ان ابو موسى الاشعري جدي. نحن كلنا يمنيون. والوضع يتطلب مراجعة وتغليب المصلحة الوطنية وان نمشي مع بعضنا. يجب ان نكون اخواناً نعمل للناس في ضوء النهار وان نتحاور ولا نوتر الوضع. ارجو الا يسير اليمنيون في الطريق التي فرضت على لبنان او على الصومال، وان نعالج قضايانا بما يخدم التطور. فهل لنا ان نتحمل الام المخاض لنصل الى حال جديدة.



الحاجة الى تجميد الأزمة اليمنية

■ لم يعد السؤال هل هناك مخرج من الازمة السياسية في اليمن بل ان السؤال الملح حالياً هو الى اين يمكن ان تصل هذه الازمة التي بدأت بشيء وهي الآن شيء اخر. فاليمن يعيش من دون شك ظروفاً معقدة تحتاج أول ما تحتاج الى تجميد الازمة عند حد معين لاستبيان الحلول المعقولة والممكنة. ذلك ان الخوف الكبير يكمن الآن في ان يستمر تطور الازمة على نمط معين يجعل اي حل او مخرج ياتي متأخراً اذ يكون عالج مرحلة سابقة من الازمة وليس مرحلتها الحالية.

من هنا يؤمل بالا يكون الحادث الذي وقع ليل الخميس – الجمعة في عدن اكثر من حادث معزول وان يوضع في اطاره الحقيقي، بدل زيادة الحساسيات والمبالغات، وان يقتنع الطرفان المعنيان مباشرة بالازمة بأن هناك اطرافاً يمكن ان نطلق عليها كل الاسماء التي نريدها، تريد بالفعل ضرب الحد الادنى من الوفاق الذي تم التوصل اليه في الايام الاخيرة والذي مكّن حزبيّ المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي من بدء حوار جدي في شأن النقاط التي يمكن أن تصلح للنقاش بينهما، وثمة من يقول في صنعاء ان الحوار تطور الى حد وضع جدول زمني لتنفيذ مسائل محددة بما يسهل في النهاية استئناف مجلس الرئاسة نشاطه بشكل طبيعي!

لا شك ان محاولات اخرى ستبذل لاستغلال حادث عدن، لكن في الامكان ايضاً استغلاله بطريقة مختلفة في اتجاه التاكد من عدم تجميد الأزمة عند وضعها الراهن والبحث جدياً عن مخارج تغلق الابواب امام المفاجآت في وقت لم يعد سراً ان المواطن العادي، ان في صنعاء وأن في عدن، يتحدث صراحة عن مخاوف حقيقية على الوحدة.

في النهاية يبقى بعض الاشياء المهمة التي لا بد من التذكير بها، وهي أن الوحدة التي حققها الحزبان، او على الأصح علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض، حققت الكثير لليمن على رغم كل ما يقال ان الاوضاع بعد ثلاث سنوات ونصف السنة من الوحدة هي اسوأ مما كانت عليه قبلها. تكفي الاشارة في هذا المجال الى ان عدم تحقيق الوحدة في حينه كان سيعني كوارث على الشمال والجنوب وهذا ما يجب ان يعترف به الحزب الاشتراكي في سياق تقويمه للوضع، مثلما ان على المؤتمر الشعبي العام الاعتراف بأن الشمال لم يكن ليستفيد من اي تدهور في الجنوب في مرحلة ما قبل الوحدة. فالوحدة لم تكن كلها سلبيات اضافة الى ان الوقت لم يفت بعد للبحث في كل الخيارات المطروحة للخروج من النفق المظلم. مرة اخرى لا احد يمكن ان يلغي احداً في اليمن ولكن لا بد في الوقت نفسه من الاعتراف بأن الظروف المعقدة لم تكن كلها وليدة الوضع الداخلي، بل ان المنطقة كلها مرت في ظروف استثنائية لا بد من اخذها في الاعتبار.

خيرالله خيرالله



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ١ / ١٩٩٣

في حوار صريح للغاية

البيض يكشف لـ «الشرق» خفايا البركان السياسي في اليمن

الوحدة اليمنية باتت شعارا نظريا وابتعدت عن مضمونها الوطني والديمقراطي

«الاشتراكي» طرح الأزمة الحالية على الشعب ليقول كلمته فيها و الشعب اليمني أصبح في حاجة الى وساطة بينه وبين مسئوليه

فوق ربوة عالية من جبال عدن التي تلتف كثعبان حول تلك المدينة الساحلية بني عليها منزل السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني ونائب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.. التقيت معه داخل هذا المنزل الذى مازال معتكفا بداخله، يحيط بالمنزل قليل من الحرس ينتشرون على طول الطريق الممتد الى تلك الربوة وهو طريق غير ممهد بالمرة لدرجة اننا كدنا نسقط اسفل الجبل حينما لم ينتبه سائق السيارة التى اقلتني لمقابلة البيض لحفرة عميقة اراد تفاديها..

بعد عشر دقائق من وصولى الى منزل السيد البيض جلس معى خلالها السكرتير الصحفي له الدكتور عبدالله الحو تحدثنا خلالها عن مسيرة الصحافة اليمنية وهذا الكم الكبير من اصداراتها لدرجة ان الكثير من المواطنين اليمنيين لايعرفون اسماء الكثير منها حيث بلغ عددها نحو ١٢٠ صحيفة بين يومية واسبوعية.. دخل بعدها مدير مكتب السيد البيض ليخبرني ان نائب الرئيس في الطريق الى وبعدها بدقيقة واحدة وجدتني واقفا امام هذا الرجل ذى الشعر الاسود الكثيف وعيونه الغائرة.. لمحات الاجهاد بادية بوضوح على قسمات وجهه.. لكن سنوات



النضال ضد الاستعمار البريطاني التي قادها مع رفاقه حتى عام ١٩٦٧ مازالت تشد من عزيمته وصلابته. بادرني بالتحية وجلسنا ثم اخذ يسألني عن جريدة الشرق وحجم توزيعها وطبيعتها.. ثم بدأ الحوار بيننا.. يشعرك السيد البيض حينما يتحدث اليك بصوته المنخفض انك تريد ان تقرب منه اكثر لتسمع جيدا وحينما يقوم بالاجابة على اى سؤال تجد الكلمات خارجه من فمه كهدير الشلالات التى لاتتوقف.. يريد ان يحكي كل شيء حتى يسمعه الجميع ويريد ان يعرض الحقيقة على الدنيا.. قال انه لن يعود الى صنعاء العاصمة اليمنية مالم يتم تنفيذ النقاط الثماني عشرة التى عرضها لانهاء تلك المواجهة السياسية.. وأشار باصابع الاتهام لاحد احزاب الائتلاف الحاكم بتدبير مؤامرة لاغتيال قيادات الحزب الاشتراكى الذى يتزعمه وأنه على اول القائمة.. ومن خلال هذا الحوار كشف السيد علي سالم البيض الكثير حول خفايا الصراع السياسى الدائر حاليا فى اليمن ولا احد يعلم موعد نهايته وكيفيته.

○ سيادة الاخ علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى ونائب الرئيس: بعد وصول السفير القطرى الجديد سعادة السيد عبدالله الانصارى الى صنعاء واستقبال سعادة وزير الخارجية اليمني له.. ماهو تقييمكم للعلاقات اليمنية القطرية حاضرا ومستقبلا؟.

○○ اولا نحن نرحب بسعادة السفير القطرى وايضا نرحب بوصول اي سفراء آخرين عرب ويهمنا كثيرا ان يتحرك نشاطنا الدبلوماسي مع إخواننا اعضاء مجلس التعاون ونحن علاقتنا مع دولة قطر علاقة طيبة ونتمنى ان تكون اكثر تطورا من خلال انتقال العلاقات الى مسائل تعزز هذه الروابط ونكن كل التقدير لدولة قطر قيادة وشعبا واتمنى ان يكون وصول السفير الآن مرحلة جديدة من النشاط المتطور بين البلدين.

○ سعادة نائب الرئيس: كان لازمة الخليج بعض الافرازات السلبية على العلاقات الخليجية اليمنية.. فهل ترى سعادتكم أن الغيوم التى ادت الى هذه الافرازات انقشعت تماما ام ان بعضها مازال مخيما على هذه العلاقات

○○ ازمة الخليج هي جزء من الاوضاع العربية التى عليها عيون كثيرة ولكن ارجو اننا نعالج اوضاعنا العربية برؤية جديدة.. نحن المسئولين القائمين على امور الاقطار العربية المختلفة نتحمل المسئولية سواء كنا قريبين ام بعيدين عن هذه التطورات.. والتردى الذى وصلت اليه الحالة العربية تطلب منا وقفة لبحث اسبابها واعتقد ان العلامة التى وضعها اتفاق غزة-اريحا

من الضرورى ان تكون علامة تتطلب وقفه من العرب كلهم.. وفي تقديري ان هذا الوضع سيدخلنا فى حقبه جديدة متطورة لا استطيع ان نقول.. ولكن تتطلب التداول وبحث كل العرب لهذه المسئولية ومن ضمنها ازمة الخليج وافرازاتها فالامور مترابطة لايجب ان تنفصل عن بعضها البعض وازمة الخليج ندفع جميعنا ثمنها فى الوطن العربى بصورة عامة فنحن نجد ان أعداءنا اكتسبوا قوة من ضعفنا والتطورات في الساحة العربية تتطلب امورا جادة ووقفة جادة وان يكون لدينا الامكانيات للخروج من الازمة والا يخرج احد عن الصف ولا نحمل مسئولياتها لطرف واحد لكن من اجل البحث عن مخرج لنا جميعا سواء اكانت ازمة الخليج او غيرها من التطورات كلها حدثت في وجود الجميع سواء الذين ايدوا الحرب ام الذين عارضوها فالوضع أضر بالامة العربية كلها مهما كان وهى مسئوليتنا لان الازمة حدثت ولها نتائجها وسواء اكان ذلك او ذاك فاننا لايمكن ان نخفي ان انعكاساتها كانت علينا جميعا وبتطلب وقوفنا جميعا للخروج من هذه الاوضاع التي لاتريحنا طبعا ولا اعتقد ان احدا يعتز بهذه الامة ويعتز بتاريخها يمكن ان يقبل هذه الاوضاع دون ألم ودون معاناة..

واتمنى التوفيق لنا جميعا وان نتداول الراى طالما الآن هناك تتابع الاحداث لكى نقف ونواصل مع بعضنا البعض عملنا ونستعيد مايمكن ان نصفه حتى بالبديهيات.. الآن مثلا يمكن الكلام من جديد يكون عن بديهيات التبشير بالقومية العربية من جديد ورابطنا كعرب وكاخوة كل هذا كان قبل نصف قرن فى اوج التحرر العربى.. اما الآن فالتضامن العربى بدأ يتلاشى ويعود من جديد للتبشير به اصبح مهمة نضالية وقومية عندنا جميعا هذا الحال الذى وصلنا اليه تطلب الوقوف بجدية.. كانت تشدنا القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية او الصراع العربى الاسرائيلى حتى وصلنا الآن الى تسميته بالصراع الفلسطينى الاسرائيلى وبعدين تقول لايجب ان نكون ملكيين اكثر من الملك حتى نتخلص من هذا الاختبار الصعب لكن اذا غاب الالتزام القومي.. فماهو الذى يمكن ان يشدنا لبعضنا البعض.. فانا اخشي ان تضعف الروابط التي تشدنا لبعضنا البعض أذا ما واجهت هذه الامة قضية من القضايا.. وربما نتيجة لهذا الوضع يمكن ان نقول ان هناك انحطاطا بالنسبة للوضع العام ولكنني انا مؤمن ومتفائل ان يعقب كل انحطاط نهضة ونهوض واتمنى ان تكون كل الامكانيات المتاحة وكل الطيبين في الامة العربية يكون لديهم شيء من الصحوة لنواصل نضالنا ونعتد بتاريخنا وامتنا.

○ تعلمون سيادتكم ان الوحدة اليمنية التى تحققت على ايديكم ومعكم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قد اثلجت صدور الامة العربية من اقصاها الى اقصاها حكومات وشعوبا.. فهل ترى سيادتك ان الاسس التي قامت عليها هذه الوحدة كافية لحمايتها من اى هزات سياسية قد تعترضها ام انها بحاجة الى اضافة اسس جديدة لتوفير المزيد من الحماية لهذه الوحدة.

○○ الوحدة في جانبها النظري ووثائقها لاتعاني من مشكلة.. لكن القدرة على ان نتحمل اعباءها، كانت اقل.. يعني اضعف من متطلبات بناء الوحدة بمضامينها الوطنية والديمقراطية فنحن في الممارسة قصر باعنا فيها في ان تتقدم على طريق بناء الوحدة وبالتالي بات واضحا في الساحة اليمنية ولدى الجميع بأن هذا الوضع يتطلب الوقوف امامه لنستنهض الهمة من جديد.. الوطنية للتقدم على طريق الوحدة.. اذا ظللنا نراوح في المحل الذى نحن فيه واكتفينا بشعار الوحدة وشعار الديمقراطية ولم نخط خطوات عملية تواكب وتنقل هذا الشعار من العلن والكلام النظرى الى الواقع نحن نجد انفسنا مقصرين في واجبنا الوطنى تجاه وحدتنا وآمالنا .. هناك من ينظر ان هذا حلم وطني وقضية كل صاحب قضية يكون لديه حلم، حلم وطنى لازم ينتقل اليه وفي منا ينظر انه يمكن فقط، مخرج من وضع الى وضع والله بعدين يعالج الوضع.. لكن هذين التقديرين، هما اللي وصلونا الى هذا الشد ولجذب.. في قوى الوحدة الوحدة والديمقراطية والتقدم نريد ان تسير بهذا العمل ولديها الهمة.. وقوى اخرى لاتمتلك هذه الهمة.. وبالتالى هي التى تثقل حركتنا الآن وتعرقل هذا الوضع والمسالة الآن مطروحة وطنيا.. اضطررنا عندما لم نستطع نحن في آطار الهيئات واطار عملنا وحواراتنا ان نطرح القضية للشعب لانه



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٣

اصلا هذه قضية الشعب اليمني.. فنحن فقط كان قدرنا ان نوقع على ارادة الشعب لكن عندما نرى اوضاعا اخرى تتشكل في وعي الناس، وهذه قضية لانستطيع اغفالها.. لابد من الرجوع من جديد لشعبنا والحوار وطرح القضايا واتخاذ اجراءات ملموسة.. لايمكن لجماهيرنا الآن ان تقبل بعد الآن الا باجراءات ملموسة.. تؤكد لها القدرة على التقدم وبناء هذا اليمن الكبير اليمن الواحد ١٣ مليونا.. وبمساحة لاتقل عن نصف مليون كم مربع.. يتطلع كل اليمنيين وكل الطيبين لهذا البناء لكن عندما لاتتوافر هذه الامكانية تضعف الهمة، لينتصب هذا البناء بخلق اوضاعا فيها شيء من الاحباطات وبالتالي نجد ان هذا الحلم مازال عليه غبار او امامه صعوبات فانا لا اعتقد ان القضية هي في الجانب النظري ولكن هي في قدرتنا على استنهاض الهمم وقصور الجهد في الفترة التي مرت ٣ سنوات ونصف الماضية لم تكن الجهود بمستوى البناء وبعض الاوقات الناس قد يطمحون ان يكون لديهم ولكن يكتفون بالشعارات وهذه ازمتنا، ازمتنا في كثير من الاوضاع العربية.. نحن نعتقد انه مايكلفنا اي شيء ان نقول اى كلام، والديماجوجية في السياسة يعني سائدة في كثير من الاوضاع العربية، ربما نحن بعض منا هكذا يعتقد.. ماعليش ونقول بعدين «لاصلات» «خليها على الله».. هذه المهمة كبيرة تتطلب همة كبيرة وناس كبار.. وعندنا ثقة نحن بكل الطيبين وبشعبنا اننا نواصل نضالنا ونتخذ كل ما من شانه تمهيد المسار، وعدم الابتعاد عن ارادة الشعب.

○ من المؤكد ان الساحة السياسية في اليمن شهدت العديد من التحركات على صعيد تقريب وجهات النظر بينكم وبين فخامة الرئيس علي عبدالله صالح فهل يمكن الاشارة الى هذه الجهود والنتائج التي اسفرت عنها حتى الآن؟

○○ نحن لسنا بحاجة الى وساطات فيما بيننا.. لكن ربما شعبنا بحاجة الى وساطة بينه وبين مسئوليه.. انهم يصحوا وينفذوا تعهداتهم والتزاماتهم.. وكل الجهود التي تبذل هي طيبة طبعا ولكن نحن لسنا بحاجة لكي الناس يتقفونا لاننا نحن مسئولون ومطلعون على الاوضاع.. المطلوب هو المصداقية مع ما قلناه واعلناه من جانبنا للشعب، هذا هو المطلوب، والوساطة ربما من اجل توضيح شيء، لكن الامور واضحة والاتفاقات بيننا واضحة ومعلنة، والقصور في تنفيذها هو مانحن الآن نعانيه انا ارى اننا لسنا بحاجة الى وساطات اذا لم تثبت مصداقيتنا الا اذا

أجرى الحوار في عدن:



محمد عبد السلام

نريد شهود علينا، اننا نحن لسنا في مستوى الوعود التي قطعناها على انفسنا.

○ هل يمكن القول ان زيارة السيد قيس الزواوي الى عدن كانت في اطار الجهود الخاصة بحلحلة الازمة السياسية الحالية.. ام انها كانت بمثابة زيارة مجاملة ردا على عدم تمكن جلالة السلطان قابوس من زيارتكم خلال زيارته الاخيرة لليمن؟

○○ الاخ قيس الزواوي زار صنعاء وزار عدن وهو كما طرح لنا متابعة لبعض القضايا التي بحثت في زيارة جلالة السلطان لصنعاء ولكنهم ايضا اشقاؤنا في عمان هم قلقون على الوضع، ونحن نقدر الجهود التي يبذلونها.. لكن هم لم يقدموا اي شيء محدد.. لكن في اطار الاطلاع على الاوضاع وتبادل الآراء ومتابعة تطوير العلاقات الثنائية واليمن اعتقد بحكم ادعاتها ان اصل العرب من هنا، نحن نعتبرها لكل العرب وليس عندنا حرج ولانضيق بأحد من اخواننا العرب عندما يسأل عن اوضاعنا بل يفرحنا كثيرا اهتمامهم وتمنياتهم لنا ان نسير ونتطور وان تكون الفرحة لنا جميعا وان نكون شمعة مضاءة لليمن لتعطي شيئا من النور ايضا لساحات اخرى عربية فانا اعتبر هذه اهتمامات اخوية ونابعة من حرص على تطوير العلاقة وعلى الاطمئنان على الاوضاع اليمنية.

○ من الواضح ان الخلاف الحالي على الساحة هو خلاف حزبي فقد طرحتم ١٨ نقطة لتجاوز الازمة والعودة الى صنعاء ورد المؤتمر بـ ١٩ نقطة مخالفة في معظمها لطرحكم ومعنى ذلك ان نقاط الالتقاء بينكما مازالت متباعدة.. الا ترى سعادتك ان هذا التباين قد يكون له مخاطرة على انجازكم التاريخي؟

○○ اولا انجازنا التاريخي نحن اذا لم نقم بحمايته هو عمليا نعرضه للخطر بصرف النظر عن طرح قضايا او لا، طرح القضايا مش من وجهة نظر حزبية ولكن من وجهة نظر وطنية.. والنقاط التي طرحها الحزب الاشتراكي اغلبها اجمعت عليها كل الاطراف الاخرى خارج الحكم وتبنوها في ١٦ نقطة التي يمكنك الاطلاع عليها نحن نعتبر هذه النقاط الـ ١٦ هي مضمون الـ ١٨ نقطة كلها بس اعادوا صياغتها.. وماطرح هي هموم كل الشعب اليمني وليست هي قضية حزبية.. وهي تعبر عن قلقنا وخوفنا على التاخر في اتخاذ الاجراءات التي تعزز صرح الوحدة والديمقراطية ولهذا طرحت هذه القضايا.. لكن مش قضية مناكفة سياسية لكن كلا منا يعبر بطريقته.. يمكن اخواننا في المؤتمر الشعبي يرون ان هذه الـ ١٩ نقطة هي هم الناس فالناس كبروا ويستطيعو ان يميزوا.. وفهموا.. يستطيعو ان ياكلوا بايديهم.. وبمكنهم ان يميزوا اين القضايا التي تخدمهم. نحن مع القضايا التي تخدم الناس ولا نمانع من مناقشة اية موضوع من اى جهة كانت.. اهم شيء هو ارتباطها بقضايا الناس.. بقضايا الوطن.. باستقرارهم بامنهم.. ببناء دولتهم الموحدة كل الارض اليمنية وبايجاد مناخ حقيقي للديمقراطية مش سماح.. يعني مناخ ديمقراطي حقيقي.. وهذا العمل يتطلب منا جهودا.. نحن نعرف ان بعض هذه القضايا تحتاج وقتا لتنفيذها فيما يخص التنمية والتطور واستكمال آلية الدولة.. لكن بعض الاجراءات نراها ملحة ومطلوبة ولا تتطلب منا شيئا.. مثلا القاء القبض على الخارجين على القانون والارهابيين الذين يقلقون امن الوطن.. هذه المسالة اعتقد انها لاتتطلب منا شيئا.. نلقي القبض عليهم ونقدمهم للمحاكمة العلنية امام الناس.. لست قضية الذين يرفضون هذا المطلب ماندري ماذا يريدون مثلا ان نقول نخرج المعسكرات حسب اتفاق الوحدة وهي مطلوبة من الشعب من المدن الرئيسية تذهب وتروح لنا ضمن الاتفاقات التي لم تنفذ.. لا اعتقد انه يكلف شيئا او في حاجة.. بالعكس لان هي في وضع غير الوضع المفروض تكون فيه للدفاع عن السيادة الوطنية هي في وضع بعيد عن مهمتها الدفاعية عن الوطن اليمني.. ولهذا نرى ان بعض القضايا يمكن تتحرك وهي تخلق ثقة اكثر فيما بين سواء اطراف الائتلاف او علاقة طيبة مع الشعب والاحساس باننا نعمل يوميا من اجلهم ومن اجل تطمينهم وخلق مزيد من الاستقرار في البلاد

○ كرر الرئيس علي عبدالله صالح في خطبه الاخيرة عبارة الخطوط الحمراء التي لايجب تجاوزها.. فهل هناك اتفاق مسبق بينكما على



هذه الخطوط لضمان بقاء الوحدة.. ام ان الظروف الراهنة هي التي اوجدت الحديث عن هذه الخطوط؟

○○ انا اعتقد ان الخطوط الحمراء هي اهمال قضايا الناس الخط الاحمر هو ان تهمل قضايا الناس.. والخط الاحمر هو الا تبني دولة الوحدة.. والخط الاحمر ان تكرس العقلية الشطرية.. والخط الاحمر ان تفرض نموذجاً على نموذج آخر ولاتكون لديك الحماس الكافي ان تقيم نموذج دولة الوحدة «الجمهورية اليمنية» التي اتفقنا عليها.. والخط الاحمر ان تلغي الآخرين.. انا هكذا افهمها.. لان هذا هو الذى يفرط في الوحدة وهذا هو الذى يفرط في احلامنا النبيلة التي نناضل من اجلها لكن في امكانك انك تسنوضح.. لكن انا افهمها هكذا.. وانا اتمنى ان تكون.. يعنى التقاعس عن النضال واهمال قضايا الناس.. اتمنى ان تكون هى الخط الاحمر.. لان نتانجها بتكون علينا جميعا اذا نحن اهملنا قضايا المواطنين لم نبن.. دولة الوحدة.. لم نقم دولة المؤسسات لايسود القانون.. لايوجد استقرار هذا هو الخط الاحمر الذى يؤدى الى وضع تحلل دولة الوحدة ـ التي نحن نحلم بها ـ فانا اتمنى ان تكون هكذا لكن نحن في تفسراتنا لها قد نتباين.. واخيرا نرى الشيء الذى يسود عند الناس اين هو الخط الاحمر.. في ان تفرط في دولة الوحدة.. او ان تحاول ان تفرض اسلوبا وطريقة لاتعود الى بنائها.. اما ان ترفعيا شعارا وتمارس شيئاً آخر.. انا اعتقد ان هذا هو الوضع الذى يجب ان يسود.. ومصلحه الوطن وحب الوطن.. هي التي يجب ان تكون القاسم المشترك بيننا

○ بعد ان اعلن وزير الدفاع اليمني مؤخرا من ان القوات المسلحة اليمنية ستظل بعيدة عن الصراع السياسي الحالى.. فهل ترى سعادتكم أن ذلك كاف للتخلي عن احدى النقاط الثماني عشرة والخاصة بضرورة اخراج الجيش والمسلحين في المدن وخاصة صنعاء.

○○ لا ابدا.. كونه ان يكون في الحياد نحن راينا هذا في الحزب الاشتراكى.. القوات المسلحة لاتقحم ولكن هذا موضعها يختلف تماما عن المهمة المطروحة في بناء قوات مسلحة موحدة للجمهورية اليمنية.. هذا موضوع.. وهذا موضوع.. هذا الموقف صح الا نقحم القوات المسلحة في بعض الخلافات السياسية ولكن هذا لايعني ان نغفر او نقف موقفا سلبيا من بناء قوات مسلحة وطنية وموحدة وبمقاييس علمية وبمعايير الكفاءة الوطنية لتحمي السيادة الوطنية.. يعني الموضوعين مختلفين تماما.. يعني لايعني ان هذا الكلام، معنى ان هذه نقطة بالعكس هذه واردة في جدول الاعمال.. فالموضوع هو يدور الآن في المشكلة الحالية، يجب الانقحم العسكر في هذه الاوضاع.. الحوارات والمناقشات.. وانهم ينتبهوا على الوطن..

○ ترددت انباء مؤخرا انه تم الكشف عن حملة اغتيالات واسعة تستهدف اعضاء وكوادر الحزب الاشتراكى اليمنى من بينهم اغتيال ١١ من القيادات الاساسية فما هي الحقيقة حول هذا الموضوع؟

○○ هذا مسلسل قد بدأ قبل فترة.. مش الآن.. مش جديد.. والحزب الاشتراكى يمكن كان هكذا نصيبه ان يقدم كثيرا من التضحيات نيابة عن الآخرين من اجل الوحدة من اجل الديمقراطية. الحزب تنازل كثيرا، ولايبخل باي شيء من أجل البلد هذا.. لكن هذه الاحتمالات ايضا واردة في كثير من الانشطة المعادية تتقاطع مع انشطة لحلفائنا وهذا الشيء المؤسف.. والذى كنا قد نبهنا له قبل فترة.. ونعتقد ان هذا مطروح حتى في النقاط الـ ١٨ التى قدمناها.. ان علينا ان نقف امام هذه الاوضاع ونضع لها حداً.. لانه فيه مثل يقول «اليوم عندك وبكرة عند اخوك».. وفيه مثل آخر يقول «اذا حلق اخوك بلل شعرك».. الموسى تدور من رأس الى رأس.. فعلينا ان نكون في يقظة والنشاط المعادى، والاختراقات قد تحصل.. واليقظة مطلوبة من الجميع.

○ بعد مرور ثلاث سنوات ونصف تقريبا على قيام الوحدة اليمنية.. هل حققت هذه الوحدة بعض الانجازات لرفع المستوى المعيشي للمواطن الذى علق آمالا عريضة على الوحدة لتحقيق هذا الهدف.

○○ الفوضى التى سادت في هذه الفترة هى التى اعاقت التقدم لتطوير حياة الناس.. ونحن كنا مع الوحدة حاجتين.. يا اما وجينا نحن وناضلنا جميعا في صنعاء مع الوحدة من اجل النظام ودولة القانون والمؤسسات.. او قبلنا تعميم الفوضى في اليمن... فالإسف الشيء الذى يكرس يوميا هو تعميم الفوضى.. واضعاف الدولة.. وعدم انتشارها في الارض اليمنية.. وتاثيرها حتى على الاوضاع التى كانت موجودة عندنا هنا قبل الوحدة هنا في عدن كانت فيه دولة.. وموجودة اجهزتها في كل مركز ادارى لكننا لم نستطع ان نوجه الدولة التى من خلالها نحن نستطيع ان نعالج قضايا المواطنين والتنمية وفي حياة اخرى.

○ لم تصدر حتى الآن العملة اليمنية الموحدة التى اعلن عنها ابان قيام الوحدة.. فهل تم التخلي عن هذه المسالة.. وبما تبررون ارتفاع الاسعار الحالى وانخفاض قيمة الدينار؟

○○ العملة الجديدة كانت اتفاقنا ولكن ضمن ماحدث من تخلي عن اتفاقات كثيرة عكست نفسها على اوضاعنا الحالية لو تم تنفيذ كل ماتم الاتفاق عليه في الفترة الانتقالية لوجدنا انفسنا الآن في وضع افضل لمعالجة قضايا دولة الوحدة ولكن هذا التقصير الآن يعكس نفسه على الوضع.. فالدينار يوم ماذهبنا للوحدة كان قيمته ٣ دولارات الى يوم اعلان الوحدة والآن الدولار اصبح تقريبا ٢ دينار خمس مرات حصل هذا التدهور.. الوضع فيما يخص تدهور سعر العملة والغلاء له علاقة بالسياسة الاقتصادية..

لم تستقر سياسة اقتصادية في اليمن بعد دولة الوحدة.. بل وتم ايقاف بعض الانشطة التى عرفناها مثلا نحن تعودنا على تنميه.. خطط تنمية خمسية وسنويه.. البرامج السنويه توقفت والعجز زاد وظهرت الدولة انها تنتج العجز بدلا ماتسيطر عليه وتضع له حدا التهريب المستمر الآن نحن لما تجي صنعاء او اي مديريه يمنية تشوف البضائع موجودة لكن كل هذه اغلبها مهربة.. مافيش اى اجراءات رسمية تدل ان هذه البضاعة دخلت بطريقة شرعية.. يعرف الكثير من المسئولين هذا الوضع.. ولكن ايضا لولا حماية بعض الرؤوس في الدولة لما استمر...

فهذا الوضع هو وراء الفوضى.. يعني التهريب واصحاب التهريب ومن يرغب في تكريس هذه الحالة لايريد دولة القانون والنظام لانها تقطع الطريق امام هذه الفوضى في الإقتصاد.. وبالتالى تبدأ تضع اسسا للتنمية والاقتصاد ولسياسة اقتصاديه صائبة ولسياسة اصدار نقدي صائبة وللسيطرة على العجز وتطوير الايرادات.. وتوسيع التنمية والتفكير في انتاج فرص العمل



بدل انتاج مزيد من العجز.

○ هل هنـاك اجماع داخل المكتب السياسي للحزب ولجنته المركزية مع موقفكم في الازمة الراهنة؟

○○ الموقف الحالي هو مـوقف الحزب الاشتراكي والمكتب السياسي عمليا ونحن تعودنا ان نعكس الارادة الجماعية في الحزب.. وهـذه النقاط هي نقـاط المكتب السياسي للحزب في هذه المسائل العملية.. ولكن لنا رؤيتنا في تطور البلاد بصورة عامة في برنامجنـا الانتخابي في برنامج حـزبنـا.. وفي رؤيتنـا كمنـاضلين لنـا قضيـة.. في بلدنـا فحـزبنـا يطرح هـذه النقـاط ويرحب ببحثهـا وبحث غيرهـا من النقاط.

○ مـاهـو مـوقفكم الاخير من العودة الى صنعاء او الاستمرار في عدن؟

○○ انا حقيقـة ما اريـد احداً يسالني عن العودة الى صنعـاء لان صنعاء بلدي وانـا اعـرف متي اذهب اليهـا.. وذهبت طوعـا لها واعرف طريقها واليـوم الذى ارى ان واجبى الـوطني ومسئـوليـاتي تقضي ان اكون في صنعاء للعمل ساكون هناك ان شـاء الله وعنـدما لا ارى مبرراً فالجلـوس في اى جزء من الـوطن اليمني هي مسالـة متروكة اليـوم الذى يكـون فيه وضع يتطلب وجودنا سنكون هناك عندمـا لانرى شيئـا الا مجرد فقط مسك مـوضـوع لجعل منـه شـيء وتغطيـة قضايا اخرى..

انا ارجو.. ومافيش داعي للناس يتعبوا انفسهم فيـه.. امـامنـا قضايـا علينـا ان نناقشها.. دون ان يكون هنـاك جدية في صنعاء وفي عـاصمة دولة الوحـدة.. انا لاارى هنـاك مبررا ان نتحـدث عن اين يكـون الانسان؟.. يكـون الانسـان حيث يـوجـد العمـل.. في عمل.. في خطـة.. وفي هيئـات تعمل نحن سنجـد طريقنـا الى صنعاء.. مافيش هذا الـوضع بعد ثلاث سنوات من الصبر اعتقد انه مبرر نجلس حيثما نكون.. لان الجلوس قـرب الناس هـو افضـل.. اقل شيء نـواسيهـم ولـو معنـويا في المعـاناة التي يعـانون منهـا فمـواطنينـا واهلنـا في هـذه المحـافظـات عانوا كثيرا في الفترة الماضية وكنا نعتقد ان كل الاجهـزة تعمل لتحل كل قضـايـا المواطنين في كل الجمهـوريـة فـرأينـا التقصير ونشعـر بان هذا التقصير كـان لـه انعكـاسه السلبى على حيـاة المواطنين..

ولابد من العمل من جديد بكل مانستطيع لننتشل هـذه الاوضـاع ولنجلس حيثما اخترنا في اليمن.. وحيث فيـه عمل نكون هناك عند العمل.



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ٣ / ١٠ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣٠ رصاصة قتلت ابن خالتهما.. وابوهما خائف من مصير الحمدي

عدن: نجاة نجلي البيض من محاولة اغتيال

■ الحزب الاشتراكي: الدوافع سياسية وتستهدف الوحدة

عدن. ا.ف.ب. نجا اثنان من ابناء نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض ليل الخميس الجمعة من محاولة اغتيال فاشلة قتل فيها ابن خالتهما كامل عبد الحامد.

واوضح مصدر امني ان نايف «٢٤ عاما» الذي انهى دراسته كطيار مدني وينوف «٢٢ عاما» الذي يدرس الحقوق في جامعة عدن، نجلي الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني المعتكف في عدن منذ ١٩ اغسطس الماضي، تعرضا لوابل كثيف من الرصاص لدى خروجهما برفقة ابن خالتهما من منزل احد اصدقائهم في مدينة المنصورة «٧كلم شرق عدن» عند الساعة الواحدة والنصف من فجر امس الجمعة.

واضاف المصدر ان نايف وينوف انبطحا ارضا خلف بعض السيارات لدى سماعهما اطلاق الرصاص في حين لقي ابن خالتهما «٢٣ عاما» مصرعه على الفور بعد اصابته باكثر من ثلاثين طلقة في راسه وانحاء جسمه.

وقالت الشرطة ان المهاجمين الذين لم يعرف عددهم تمكنوا من الفرار على متن سيارتين الى جهة مجهولة.

وهذا اول حادث امني يتعرض له احد افراد عائلة البيض منذ اعتكافه.

وكان الزعيم الجنوبي اعرب في حديث نشرته صحيفة «صوت العمال» العدنية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي عن خشيته من ان يلقى مصير الرئيس اليمني الشمالي السابق ابراهيم الحمدي المؤيد المتحمس للوحدة الذي لقي مصرعه في ١١ اكتوبر ١٩٧٧ في ظروف غامضة عشية زيارة كان يزمع القيام بها الى عدن.

وفي هذا الوقت اكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني ان دوافع سياسية تكمن وراء محاولة

ومحاولة الكشف عن هويتهم بادر هؤلاء الاشخاص المسلحون باطلاق النار من اسلحة رشاشة يحملونها باتجاه جنودنا حيث استشهد ضابط صف وجرح بعض الجنود مما اضطر افراد الموقع العسكري الى مهاجمتهم وقتلهم جميعا».

ولم يكشف البيان تفاصيل اخرى عن المهاجمين.



دعا الى فتح صفحة جديدة لاستعادة التضامن

علي صالح : المصالحة قبل المصارحة لاقامة علاقات عربية سليمة وراسخة

صنعاء ـ ق.ن.ا ـ دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى فتح صفحة جديدة في مسار العلاقات العربية العربية بما يكفل استعادة التضامن بين الاشقاء والعمل المشترك من اجل خدمة الاهداف القومية..

واكد في حديث لمجلة لبنانية اذاعته وكالة الانباء اليمنية امس الحاجة الى المصالحة ثم المصارحة من اجل اقامة علاقات عربية عربية سليمة وراسخة.

وراى الرئيس اليمني ان المدخل السليم لمعالجة الاوضاع العربية الراهنة هو العمل اولا وقبل اي شيء على استعادة الثقة بين الاشقاء للحفاظ على الامن القومي وبعدها يمكن البحث عن الآلية المناسبة للعمل المشترك..

واكد على عمق العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية.. مؤكدا استعداده لحل قضية الحدود بين البلدين على قاعدة لاضرر ولاضرار وبما يكفل الحقوق التاريخية والقانونية لكلا الطرفين..

ووصف علاقات اليمن ومصر بانها طيبة واخوية قائمة على الود والاحترام والتعاون الايجابي.

واشار الى انعكاسات ازمة الخليج السلبية على اقتصاد اليمن.. وقال اننا نعتمد في مواجهة ذلك على قدرة البلاد الذاتية ومن بينها النفط والتنمية الزراعية..

وعن التعديلات الدستورية في اليمن قال الرئيس علي عبدالله صالح انه تنظر حاليا امام مجلس النواب باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بذلك.

ونفى وجود ازمة سياسية في بلاده ولكنه اشار في الوقت نفسه الى وجود تباينات في الراى حول بعض القضايا بين اطراف الائتلاف الحاكم في البلاد.

واعرب الرئيس اليمني عن ثقته في ان الشعب اليمني سيتغلب على المشاكل التي خلفتها الوحدة بين شطري البلاد كما حدث مع الكثير من المشاكل والتحديات..



المصدر : الكعرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١/١٠/١٩٩٣

إعتقال ثلاثة متهمين واحتمال انسحاب «الاشتراكي» من السلطة

محاولة اغتيال إثنين من أبناء البيض

التوتر يسود عدن وتحذير من اضطرابات واسعة

عدن ــ وكالات ــ اعتقل رجال الأمن في عدن امس ثلاثة اشخاص بتهمة محاولة اغتيال اثنين من أبناء نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي سالم البيض التي جرت الليلة قبل الماضية.

وكان مجهولون قد اطلقوا النار على نجلي البيض لدى خروجهما برفقة ابن خالتهما من منزل احد أصدقائهم بعد منتصف ليلة أمس الأول وتمكن نجلا البيض من تفادي النيران في حين لقى ابن خالتهما مصرعه على الفور بعد اصابته بوابل من النيران في رأسه وأنحاء متفرقة من جسمه.

وقال رجال الامن أن النيران أطلقت من سيارتين احداهما تيوتا بيك أب والأخرى كرسيدا الا أن الأنباء لاتزال متضاربة حول تفاصيل محاولة الاغتيال.

وسادت حالة من التوتر جميع ارجاء عدن امس حيث تجوب سيارات الأمن احياء المدينة.

وأبلغ مصدر أمني في عدن وكالة فرانس برس أمس أن نايف (٢٤ عاما) الذي أنهى دراسته كطيار مدني ومنيف (٢٢ عاما) الذي يدرس الحقوق في جامعة عدن ، نجلي الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني المعتكف في عدن منذ ١٩ أغسطس الماضي ، تعرضا لوابل كثيف من الرصاص لدى خروجهما برفقة ابن خالتهما كامل عبد الحامد من منزل احد أصدقائهم في مدينة المنصورة (٧ كيلو مترات شرق عدن) عند الساعة الواحدة والنصف من فجر أمس الجمعة.

واضاف المصدر ان نايف ومنيف انبطحا أرضا خلف بعض السيارات لدى سماعهما اطلاق الرصاص في حين لقى ابن خالتهما (٢٣ عاما) مصرعه على الفور بعد اصابته بأكثر من ثلاثين طلقة في رأسه وأنحاء جسمه.

وقالت الشرطة أن المهاجمين الذين لم يعرف عددهم تمكنوا من الفرار على متن سيارتين إلى جهة مجهولة.

وأكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني في تصريح لوكالة فرانس برس أن دوافع سياسية تكمن وراء محاولة الاغتيال.

وقال المصدر أن الحادث «رسالة موجهة إلى البيض بسبب صلابة موقفه» في الخلاف القائم



بينه وبين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح حول طريقة ادارة البلاد.

وأضاف المصدر أن «محاولة الاغتيال ترافقت مع تهديدات هاتفية إلى ولده (البيض) الأكبر عدنا ن(الذي يتولى ادارة المباحث الجنائية في محافظة عدن) خلال اليومين الماضيين.

وتابع المصدر الاشتراكي يقول إن المحاولة «تستهدف الوحدة اليمنية واقلاق أمن المواطنين وعرقلة المساعي لمعالجة الأزمة على الساحة السياسية.

يذكر أن علي سالم البيض يعتكف في عدن منذ ١٩ أغسطس الماضي بسبب خلاف مع الرئيس علي عبد الله صالح حول طريقة ادارة البلاد ويشترط لعودته البدء في تنفيذ برنامج اصلاحي من ١٨ نقطة قدمه حزبه ويشمل اقامة لا مركزية ادارية ومالية ونقل السلطات إلى مجالس محلية في المحافظات مع منحها صلاحيات واسعة ومكافحة الفساد والرشوة واصلاح القضاء ونقل معسكرات الجيش إلى خارج المدن وخصوصا العاصمة صنعاء.

وهذا اول حادث امني يتعرض له احد افراد عائلة البيض منذ اعتكافه.

وكان البيض اعرب في حديث نشرته صحيفة «صوت العمال» العدنية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي عن خشيته من ان يلقى مصير الرئيس اليمني الشمالي السابق إبراهيم الحمدي المؤيد المتحمس للوحدة الذي لقي مصرعه في ١١ اكتوبر ١٩٧٧ في ظروف غامضة عشية زيارة كان يزمع القيام بها إلى عدن.

وكان البيض عين بعد إتفاق الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي في مايو ١٩٩٠ نائبا للرئيس في مجلس رئاسة من خمسة اعضاء واعيد تعيينه نائبا للرئيس في مجلس الرئاسة الجديد الذي انتخب في اكتوبر الحالي.

ومن جانبه قال علي سالم البيض انه لن يعود قريبا الى صنعاء ليظل بمنأى عن المسئولية تجاه الوضع الحالي في البلاد .. مشيرا الى ان هذه الظروف هي التي منعته من ان يؤدي اليمين لعضوية المجلس.

وشكك في حديث لصحيفة «آخر خبر» الأردنية نشرته أمس في امكانية بقاء الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه في مجلس الرئاسة اليمني«اذا بقي الوضع على ماهو عليه».. مطالبا بمعالجة جادة للأزمة الراهنة

ونفى البيض اي علم له بطرح اسم علي ناصر محمد الرئيس السابق لليمن الجنوبي كعضو في مجلس الرئاسة .. كما نفى ان تكون عائدات البترول هي السبب في الخلاف القائم بينه وبين اعضاء مجلس الرئاسة.

وعن الاوضاع العربية الراهنة طالب العرب بالوقوف معا بما يحقق قوة تمكنهم من مواجهة متطلبات المرحلة وما يستجد اقليميا ودوليا.

وفي صنعاء اعلن ان قيادة الائتلاف الحاكم في اليمن اتفقت على الزام الصحف التابعة والمناصرة للاحزاب الثلاثة للائتلاف وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح على «وقف كافة الحملات والمهاترات الاعلامية غير المسئولة التي تضر بالوحدة الوطنية».

وذكر عبد الله البدومي المتحدث الرسمي باسم قيادة الائتلاف اليمني الحاكم في تصريح له امس انه تم الإتفاق على ذلك خلال اجتماع عقدته قيادة الائتلاف الليلة قبل الماضية نظرا للدور السلبي الذي قامت به مؤخرا بعض الصحف الحزبية والاهلية في «إثارة البلبلة والخلافات في صفوف المجتمع في اطار المماحكات السياسية بين الاحزاب».

واوضح ان ذلك الإتفاق ياتي ثمرة للحوارات الجارية بين اطراف الائتلاف حول الاوضاع الراهنة في اليمن والسبل الكفيلة والمناسبة لمعالجتها .. مشيرا إلى ان هذه الخطوة من شانها «تعزيز اجواء الثقة والتفاهم بين اطراف الائتلاف وقيادته وبما يكفل العمل المشترك والعمل بروح الوفاق والفريق الواحد».

هذا وقفزت مسالة الامن الى صدارة الاهتمامات في اليمن امس بعد الاعلان عن محاولة الاغتيال.

وحذر رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ياسين نعمان في اتصال هاتفي معه من المنامة من ان «عدم اعطاء الدولة الاهتمام الكافي للمسالة الامنية سيكون سببا رئيسيا لحدوث اضطرابات واسعة في البلاد».

وقال نعمان الذي تولى رئاسة البرلمان اليمني منذ توحيد شطري اليمن في مايو ١٩٩٠ الى حين اجراء اول انتخابات تشريعية في البلاد في ابريل الماضي، ان «قضية أمن البلاد اصبحت هي القضية الرئيسية لأن ماحدث يكشف فعلا ان هناك ايد غاشمة لاتزال تعمل في الخفاء لتخريب الأمن».

وامس الأول ذكرت صحيفة «صوت العمال» العدنية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي ان الشرطين الرئيسيين اللذين يضعهما البيض لعقد لقاء مع الرئيس صالح يدعو اليه الوسطاء هما تحديد موعد لمثول المتهمين بعمليات الاغتيال والتفجير امام القضاء والبدء بعملية نقل معسكرات الجيش من العاصمة صنعاء التي وصفها البيض بانها «ترسانة مسلحة».

يذكر ان القوات المسلحة اليمنية التي كانت تابعة لكل من الشطرين الشمالي والجنوبي لم تتوحد حتى الآن رغم تشكيل بعض الوحدات المختلطة.

وكرر نعمان، الذي تعرض هو شخصيا لمحاولة اغتيال، مطالبة الحزب الاشتراكي بتقديم «المتهمين المعروفين بالاسم» الى القضاء وقال ان هؤلاء «يحتمون في اماكن معينة» لم يسمها في اشارة الى مرتكبي حوادث الاغتيال التي راح ضحيتها عدد كبير من قادة الحزب الاشتراكي.

وكانت اليمن شهدت منذ أواخر العام الماضي موجة من عمليات التفجير والاغتيال استهدفت بشكل اساسي مقار وكوادر الحزب الاشتراكي وشملت تفجير فندق عدن ومحاولة تفجير فندق آخر . واعلنت السلطات عن اعتقال ٣٦ شخصا قدمتهم على انهم متطرفون اسلاميون من تنظيم «الجهاد» بينهم مقاتلون سابقون في

افغانستان.

وفي يوليو الماضي ذكر متحدث باسم وزارة الداخلية ان ستة من المعتقلين لم يحدد هوياتهم تمكنوا من الفرار من سجن المنصورة الرئيسي في عدن.

وقبل ايام اتهم عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي انيس يحيى تنظيم الجهاد الاسلامي باحتلال «مواقع اساسية» في حركة «التجمع اليمني للاصلاح» الاسلامية بقيادة رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله حسين الاحمر . وقال يحيى في تصريحات صحافية ان «هروب معتقلي التنظيم من السجن لم يكن ليتم بدون تواطؤ اطراف ذات نفوذ»



محاولة فاشلة لاغتيال اثنين من أبناء البيض:

نائب الرئيس اليمنى يعرب عن خشيته على حياته

عدن ــ أ.ف.ب: تعرض اثنان من ابناء السيد علي سالم البيض نائب الرئيس اليمنى لمحاولة اغتيال ليلة الخميس ـ الجمعة قتل فيها ابن خالتهما، وقال مصدر امنى في عدن في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية ان نابف «٢٤ عاما» والذي انهى دراسته كطيار مدني ونيوف «٢٢ عاما» الذى يدرس الحقوق في جامعة عدن تعرضا لوابل كثيف من الرصاص لدى خروجهما برفقة ابن خالتهما كامل عبد الحامد من منزل احد اصدقائهم في مدينة المنصورة التى تبعد عن عدن حوالي سبعة كيلومترات. واضاف ان نابف ونيوف انبطحا ارضا خلف بعض السيارات لدى سماعهما اطلاق الرصاص في حين لقى ابن خالتهما «٢٣ عاما» مصرعه على الفور بعد اصابته باكثر من ثلاثين طلقة في راسه وانحاء جسمه.

وقالت الشرطة ان المهاجمين الذين لم يعرف عددهم، تمكنوا من الفرار على متن سيارتين الى جهة مجهولة. وقد اكد مصدر مسئول في الحزب الاشتراكى اليمنى ان دوافع سياسية تكمن وراء محاولة الاغتيال وهى الاولى منذ اعتكاف البيض.وقال ان الحادث رسالة موجهة الى البيض بسبب صلابة موقفه في الخلاف القائم بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح، واضاف المصدر ان محاولة الاغتيال ترافقت مع تهديدات هاتفية الى ابن البيض الاكبر عدنان الذي يتولى ادارة المباحث الجنائية في محافظة عدن خلال اليومين الماضين، وكان البيض قد اعرب في حديث نشرته صحيفة «صوت العمال» العدنية والناطقة باسم الحزب الاشتراكي عن خشيته من ان يلقى مصير الرئيس اليمني الشمالي السابق ابراهيم الحمدي المؤيد المتحمس للوحدة والذي لقي مصرعه في ١١ اكتوبر ١٩٧٧ في ظروف غامضة عشية زيارة كان يزمع القيام بها الى عدن.

من جهة اخرى اتفقت قيادة الائتلاف الحاكم في اليمن على الزام الصحف التابعة والمناصرة للاحزاب الثلاثة للائتلاف الحكومى وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح على «وقف كافة الحملات والمهاترات الاعلامية غير المسئولة التي تضر بالوحدة الوطنية».وذكر السيد عبد الله اليدومي المتحدث الرسمي باسم قيادة الائتلاف اليمني الحاكم في تصريح له امس انه تم الاتفاق على ذلك خلال اجتماع عقدته قيادة الائتلاف.واوضح ان ذلك الاتفاق ياتي ثمرة للحوارات الجارية بين اطراف الائتلاف حول الاوضاع الراهنة في اليمن والسبل الكفيلة والمناسبة لمعالجتها.



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٣

نجاة نجلى نائب الرئيس اليمنى من الإغتيال
الإتفاق على وقف الحملات الإعلامية بين أحزاب الإئتلاف

عدن - وكالات الانباء: اعلن مسئول امنى فى عدن ان إثنين من ابناء على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الحاكم فى اليمن نجيا من محاولة اغتيال فاشلة فجر امس.

واوضح المسئول ان المحاولة وقعت اثناء خروج نجلى البيض برفقة ابن شقيقته من منزل صديق لهما فى مدينة المنصورة بالقرب من عدن، واطلق المهاجمون وابلا من الرصاص عليهم، مما ادى إلى مصرع ابن شقيقة البيض.

وقال المسئول: ان الجناة تمكنوا من الفرار بسيارتين من موقع الحادث. ويذكر أن على سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكى، الذى كان ينفرد بحكم اليمن الجنوبى قبل الوحدة، يعتكف فى عدن منذ ١٩ اغسطس الماضى، وجاء ذلك بسبب خلافاته مع الرئيس على عبد الله صالح حول سبل ادارة الدولة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية للوحدة فى اليمن.

وقد رفض البيض اداء اليمين الدستورية امام مجلس النواب فى منتصف اكتوبر الجارى، وأكد انه لن يعود إلى صنعاء قبل الاستجابة لمطالبة الـ ١٨، ومن بينها محاكمة المسئولين عن عمليات الاغتيالات التى تعرض لها اعضاء الحزب الاشتراكى ويقدر عددهم بنحو ١٥٠ عضوا اغتيلوا منذ إعلان الوحدة فى مايو ١٩٩٠.

ومن ناحية اخرى اتفقت قيادات الإئتلاف الحاكم فى اليمن على التزام صحف احزابها بوقف كافة الحملات والمهاترات الإعلامية غير المسئولة التى تضر بالوحدة. ويضم الائتلاف احزاب المؤتمر الشعبى، والإشتراكى، والتجمع اليمنى للإصلاح.

وفى تطور آخر، أطلق مسلحون فى صنعاء سراح اربعة من الصينيين كانوا قد اختطفوا يوم الاربعاء الماضى. كما سلم المسلحون انفسهم للسلطات.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الاشتراكي» اعتبرها مرحلة جديدة في مخطط تصعيد الأزمات

نجاة نجلين للبيض من محاولة اغتيال استهدفت شقيقهما رئيس المباحث



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٣

لندن: من عبد الله حموده
عدن: من لطفي شطارة

نجا اثنان من ابناء علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي، من محاولة اغتيال في الساعات الاولى من صباح امس، كانت تستهدف شقيقهما الدكتور عدنان، رئيس مباحث محافظة عدن. وقتل في الواقعة ابن عمتهما كامل محمد عبد الله الحامد (25 عاما)، الطالب بالسنة الرابعة في كلية الحقوق جامعة عدن، ونقل جثمانه الى مستشفى الجمهورية في خور مكسر، لاعداد تقرير الطبيب الشرعي قبل السماح بدفنه.

وقعت المحاولة في الساعة الواحدة و50 دقيقة قبل فجر امس، بواسطة مسلحين كانوا يستقلون سيارتي «تويوتا» احداهما من نوع «هاي لوكس» نصف نقل، كانت واقفة في المنطقة الخالية من المباني في جانب «المملاح» والاخرى «كريسيدا» صالون، من جهة وحدة مساكن فضل عبد الله المعروفة باسم «ريمي» انتظرت امام الشارع المقابل لمسجد ابو بكر الصديق، حيث يسكن كامل الحامد، في منطقة المنصورة، القريبة من حي الشيخ عثمان بشرق عدن.

واطلق المسلحون وابلا من الرصاص عندما خرج كامل الحامد، ابن شقيقة البيض، يودع ابني خاله نايف علي سالم البيض (24 عاما)، الذي انتهى من دراسة الطيران المدني في الولايات المتحدة والتحق بالعمل كطيار في شركة طيران اليمن (الجنوبية) «اليمدا»، وينوف علي سالم البيض (22 عاما) الذي يدرس في كلية الحقوق جامعة عدن.

وقالت مصادر امنية ان نايف ونيوف البيض انبطحا ارضا فور سماعهما صوت طلقات الرصاص، ولم يتنبه كامل الحامد للمفاجأة، فظل واقفا، واصيب باكثر من 30 رصاصة في راسه وجسمه، وسقط بجوار منزله في «وحدة نجيب حداد السكنية».

وتشير التقارير الامنية الى ان اصابات كامل الحامد القاتلة كانت على درجة عالية من الاحتراف، لا تتيسر الا لقناص ماهر، لأنها تركزت جميعا على الراس والقلب. وقد القت قوات الامن في عدن القبض على عدد من «المشتبه فيهم».

وبدأ التحقيق معهم على الفور، للتحقق من هويتهم، وتحديد الطرف المسؤول عن الواقعة.

وافادت المصادر الامنية ايضا انها تحتجز سيارتين احداهما «هاي لوكس» والاخرى «كريسيدا»، تحملان نفس مواصفات السيارتين اللتين شاركتا في الكمين.

وقد شكل العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمني لجنة للاشراف على التحقيقات في المحاولة، برئاسة رشيد جرهوم - وكيل الوزارة المسؤول عن فرع عدن - تضم في عضويتها ممثلين عن الامن السياسي والبحث الجنائي والنيابة العامة في عدن.

وقالت مصادر امنية ان مقترفي المحاولة بداوا باطلاق النار بينما كان نايف ونيوف البيض يهمان بركوب سيارتين من نوع «كريسيدا»، احداهما بيضاء ويملكها الدكتور عدنان البيض، غير ان شقيقه نيوف كان يستعملها ليلة الحادث، وقد تهشمت السيارة تماما بسبب وابل

التتمة ... . ص 4



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٣

اليمن

الرصاص. وعلى الرغم من ان ابناء المنطقة سمعوا صوت الطلقات، الا ان احدا لم يغادر منزله، بسبب حساسية الموقف في اليمن، نتيجة الازمة السياسية على مستوى القيادة، والخلاف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وكشف مصدر مسؤول في ادارة البحث الجنائي بعدن ان الدكتور عدنان البيض تلقى اول من امس تهديدات هاتفية من مجهولين، قالوا فيها انهم «سيصلون اليه وسيقتلونه». كما انه تعرض لمحاولات لتشويه صورته، تضمنت اتهام ابن احد اعضاء المؤتمر الشعبي العام له بالاعتداء عليه بالضرب، بينما ذهب آخرون الى حد القول انه استولى على مساحات من الاراضي في عدن.

وقالت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» ان مجموعتين من «وحدات خاصة للقتل» كانتا وصلتا عدن خلال الايام العشرة الماضية، ولكن سلطات امن عدن اكتشفتهم، وأجبرتهم على العودة «من حيث جاءوا». وتوقعت المصادر ان يكون مقترفو المحاولة من عناصر لم تكتشف، مهمتها «توجيه رسالة الى البيض»، الذي يرفض العودة الى صنعاء، حتى يتم الاتفاق على مذكرة النقاط الـ18 التي طرحها باسم الحزب الاشتراكي، وعلى رأسها اخلاء العاصمة من المسلحين، وتسليم المتهمين باغتيال القياديين من اعضاء الحزب الاشتراكي.

ويستغرب المراقبون وقوع الحادث بعد ساعات من صدور بيان عن قيادة الائتلاف الحاكم - كخطوة نحو انفراج الازمة - لالزام الصحف التابعة والمناصرة للمؤتمر والاشتراكي والاصلاح بوقف الحملات الاعلامية والاتهامات المتبادلة غير المسؤولة، التي تضر بالوحدة.

وقد اصدر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي مساء امس بيانا ادان فيه المحاولة، وحذر من استهداف اقارب القيادات والمسؤولين، كاسلوب لتوجيه «رسائل معينة». وجدير بالذكر ان نائب الرئيس اليمني كان قد تحدث عن الرئيس اليمني (الشمالي) السابق ابراهيم الحمدي، الذي فقد حياته في عملية اغتيال، مما اعتبره المراقبون «تحذيرا ضمنيا» من اتباع نفس الاسلوب نحوه.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٣/١٠/١٩٩٣

حذر من أنه سيحمل السلاح اذا اضطر للقتال

البيض : «مقاولو القتل» في صنعاء وراء عمليات الاغتيال .. والتشطير

اعلن نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي سالم البيض ان الوحدة اليمنية مهددة من صانعيها اكثر من تهديد القوى الخارجية ، وقال ان هناك عناصر مسؤولة في مواقع حساسة تقود عملا تشطيريا من العاصمة صنعاء ، وهؤلاء هم الذين يهددون الوحدة وهم الذين خططوا ودبروا اغتيال ابن شقيقته ومحاولة اغتيال نجليه امس الاول . وقال ان هناك في اليمن «مقاولين للقتل» وهناك من يحميهم في السلطة .

ونفى البيض ما تردد من انه قرر الاعتكاف خوفا من تعرضه للاغتيال في صنعاء وقال : ان الاعمار بيد الله والحكمة اليمنية تقول «من كان عمره مائة عام لا يموت في التسعين» . وحذر من ان لديه قواته الخاصة التي تستطيع حمايته ، واذا اضطرته الظروف للقتال فسيحمل السلاح .

واوضح البيض ان ما تم الاتفاق عليه قبل الوحدة لم يتحقق منه شيء ، وان الشطر الجنوبي سابقا وجد نفسه في قبضة اجهزة الجمهورية العربية اليمنية .

واتهم عناصر في الحكم بانها خططت ودبرت اغتيال ابن شقيقته ومحاولة اغتيال نجليه يوم امس الأول .

وقال انه فوجيء بتدهور الموقف الى هذا الحد وان كان يتوقع مثل هذا . واضاف : ان هذا يزيد من احتمالات فشل الوحدة اليمنية اذا استمرت الاوضاع الراهنة كما هي .

هذا وقد اعلن المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني انه يدين الحادث البشع .

واضاف ان «حزبنا الاشتراكي اليمني» كان دائما هدفا رئيسيا لاعمال الارهاب التي شهدتها البلاد طوال المرحلة الانتقالية السابقة ، وطالت عددا كبيرا من قياداته وكوادره وانصاره ومقراته الحزبية ، من خلال الاغتيالات والتفجيرات والاعتداءات المسلحة .. واثبتت الوقائع ان ما شهدته البلاد من اعمال ارهابية خلال المرحلة الانتقالية كان من فعل قوى متداخلة في العداء للوحدة والديمقراطية ، وجزءا من مخطط مدروس لانتاج الازمات التي تستهدف تمهيد الطريق لاجهاض الوحدة والديمقراطية .



المصدر : الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١٠ / ١٩٩٣



البيض: خطر التشطير والاغتيالات من صنعاء



عدن - محمد مصطفى (وكالة الاهرام للصحافة):

قبل ايام من حوادث الاغتيالات ومحاولات الجمعة، اول امس اكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، في مقر اقامته بعدن، ان الوحدة اليمنية في خطر ومهددة من صانعيها اكثر من تهديد القوى الخارجية المعادية للوحدة.

واوضح البيض في حديث اجري معه بمقر عتكافه في عدن ان هناك عناصر مسؤولة في مواقع حساسة تقود عملا تشطيريا من العاصمة صنعاء وهؤلاء هم الذين يهددون الوحدة

ونفى البيض ما يردده البعض من انه قرر الاعتكاف خوفا من تعرضه للاغتيال في صنعاء وقال: ان الاعمار بيد الله والحكمة اليمنية تقول من «كان عمره مائة عام لا يموت في التسعين» واضاف أنه لن يموت الا وهو رافع راسه مشيرا الى ان لديه قواته الخاصة التي تستطيع حمايته. واذا اضطرته الظروف للقتال فسيحمل السلاح وهذا ما لا يريده بل يريد امنا عاما لجميع المواطنين في اليمن. وقال ان اعتكافه في عدن لانقاذ الوحدة من منعطفات الوحدة وانه لا يقبل المشاركة في عمل يقود الى ضرب الوحدة. وطالب البيض باخراج القوات المسلحة من المدن الرئيسية وخاصة صنعاء وتصويب مؤسسات الدولة على اسس علمية

وحول ابعاد الازمة السياسية بين احزاب الائتلاف الحاكم في اليمن قال البيض: ان الوحدة تمت بمساومة تاريخية بين القوى السياسية في الشطرين، والحزب الاشتراكي كان وراء قيام الائتلاف ولا يندم على ذلك غير ان الائتلاف اصبح الآن لا يمتلك روح المبادرة والقدرة على ايجاد حلول لمشاكل اليمن بعد الوحدة.

واوضح البيض ان ما يتم الاتفاق عليه قبل الوحدة لم يتحقق منه شيء. واضاف ان الشطر الجنوبي سابقا وجد نفسه في قبضة اجهزة الجمهورية العربية اليمنية، وهذا ما نرفضه بعد نضالنا في السابق للتخلص من هيمنة الشمال واذا اراد المسؤولون في صنعاء اعادة هذه الهيمنة مرة اخرى سنرفضها بكل قوة. وقال يسعى على الجميع ان يفهم ان الجمهورية الحالية ليست الجمهورية العربية اليمنية، وليست جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا، ولكنها الجمهورية اليمنية بوحدتها، ودستورها، وديمقراطيتها.

واشار البيض الى ان شعب اليمن تضرر على مر تاريخه السياسي الحديث من «العقلية المركزية الموجودة في صنعاء والتي تنسى اطرافها..

وقال: لقد دخل الانكليز اليمن بالتواطؤ مع الامام في صنعاء، واستطاع شعب اليمن بمساندة الشقيقة الكبرى مصر ان يحرر ترابه الوطني. والآن توحد اليمن في كيان واحد، واذا لم تتوفر الارادة التي تعزز المسار الديمقراطي، فالوضع سيتحلل من جديد وربما سيكون هناك شطران او اكثر

مقاولون للقتل

وقال البيض: ان الحزب الاشتراكي اليمني لا يعارض تنفيذ المطالب الـ ١٨ التي طرحها على مراحل ولكن هناك مطالب لا تقبل التاجيل وفي مقدمتها القاء القبض على المجرمين والخارجين على القانون مشيرا الى انه يوجد في اليمن «مقاولون للقتل».. وان هناك في قمة السلطة من يحميهم ويرعاهم ويرفض تقديمهم للمحاكمة، وهذا ابتزاز ضد الوحدة. وقال: ان اعمال الارهاب وحوادث الاغتيالات التي وقعت في اليمن بعد الوحدة استهدفت اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الذي فقد الكثير من اعضائه بسبب هذه الاعمال، ونحن نطالب بالقبض على مرتكبيها ومحاكمتهم، وهم معروفون لدى السلطات.

وحول رفض الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه البيض دمج الجيش اليمني قال: ان البعض يصر



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١/١٠/١٩٩٣

على دمج الجيش بطريقته الخاصة والحزب الاشتراكي من جانبه قدم العديد من المقترحات الى مجلس الرئاسة لدمج الجيش على اسس وطنية علمية حديثة. واكد البيض انه يوافق على تحييد القوات المسلحة في الشطر الجنوبي سابقا من الحزبية اذا تخلصت القوات المسلحة في الشمال من القبلية، والاسرية والعقول المتخلفة. واضاف انه لا يستطيع تسليم الجيش، هذه المؤسسة الحيوية الى اسر وعائلات قبلية اكثر تخلفا.

ونفى البيض حصوله على اي دعم مباشر او غير مباشر من قوى اقليمية تسعى الى اجهاض الوحدة، وطالب بصياغة جديدة للعلاقات بين اليمن ودول الجوار الجغرافي. وقال ان مدخل التنمية والمشاريع الاقتصادية المشتركة هو افضل الوسائل لتوطيد العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربي.

تدهور مفاجىء

وفي تطور لاحق، صرح متحدث باسم البيض بان احداث يوم امس الاول الجمعة، لن تثني البيض عن مواقفه الوطنية والقومية ولن تجعله يتراجع عن مطالبه الثمانية عشر التي وضعها شرطا لعودته لممارسة المسؤولية في صنعاء. وقال المتحدث في تصريحات خاصة لوكالة الاهرام للصحافة ان السيد علي سالم البيض قال تعليقا على اغتيال ابن شقيقته ومحاولة اغتيال نجليه، انه قد فوجىء بتدهور الموقف الى هذا الحد، وان كان يتوقع مثل هذا واشار بالاتهام الى عناصر في الحكم وهي التي خططت ودبرت كما حدث، واضاف ان هذا يزيد من احتمالات فشل الوحدة اليمنية اذا استمرت الاوضاع الراهنة كما هي.

هذا وقد اعلن المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني انه يدين الحادث البشع الذي وقع بالعاصمة الاقتصادية «عدن».

واضاف ان «حزبنا الاشتراكي اليمني» كان دائما هدفا رئيسيا لاعمال الارهاب التي شهدتها البلاد طوال المرحلة الانتقالية السابقة، وطالت عددا كبيرا من قياداته وكوادره وانصاره ومقراته الحزبية، من خلال الاغتيالات والتفجيرات والاعتداءات المسلحة واثبتت الوقائع ان ما شهدته البلاد من اعمال ارهابية خلال المرحلة الانتقالية كان من فعل قوى متداخلة في العداء للوحدة والديمقراطية، وجزءا من مخطط مدروس لانتاج الازمات التي تستهدف تمهيد الطريق لاجهاض الوحدة والديمقراطية.

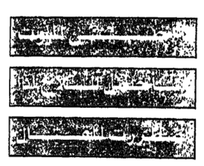
وقد رفع حزبنا صوته عاليا خلال المرحلة السابقة ضد اعمال الإرهاب التي اجتاحت البلاد، ووضع قضية الامن والقاء القبض على المجرمين الذين ارتكبوا جرائم الاغتيالات والنهب والسلب والتفجيرات وتقديمهم للعدالة في مقدمة النقاط الثماني عشرة التي تقدم بها المكتب السياسي لمعالجة الازمة السياسية الراهنة.

اليقظة لمواجهة الانفلات

وقد ارسل الحزب الى السيد علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي.. رسالة قال فيها

«ان اللجنة المركزية ومكتبها السياسي ينظران الى محاولة الاغتيال الغاشمة التي نجا منها نجلاكم، وذهب ضحيتها ابن اختكم الشهيد كامل، كعمل فاحش يبعث على التقزز والسخط، ولا يمكن ان يقدم على ارتكاب هذا الاثم، سوى اولئك الذين ماتت ضمائرهم، وفرغ وجدانهم من قيم الخير وحلت محلها قيم الغدر والقتل والاجرام

الا انه من المحزن ان يصل الانفلات الامني، الذي طالما حذرنا منه، الى هذا المستوى المؤسف، وخاصة في مدينة عدن التي اعتاد سكانها على الامان والاستقرار، ويحاول محترفو القتل ان يتخذوها مسرحا لارتكاب جرائمهم الى جانب اتخاذهم لبعض المدن والقرى اليمنية، مسرحا للاعمال



الاجرامية، وها هم بهذه الجريمة الاخيرة يؤكدون، بما لا يدع مجالا للشك، انهم يسعون الى ان يقتلوا كل شيء الآباء وابناءهم، المسؤولين والمواطنين على حد سواء، ويتوهمون بذلك انهم باساليبهم الحقيرة هذه، يستطيعون ان يقتلوا الوحدة اليمنية، ويفتكوا بمنجزها الديمقراطي، ويجهزوا على قيم الخير والتقدم والتحديث.

ان الجريمة التي اقترفت فجر يوم الجمعة ٢٩ اكتوبر ٩٣ تدلل على صحة ما اكدتم عليه مرارا . ايها الاخ الامين العام . حول اهمية اليقظة لمواجهة مخاطر الانفلات الامني، ومنع القتل والاجرام في كل مكان من ربوع وطننا الحبيب

تصريح الداخلية

وصرح مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية انه في تمام الساعة الواحدة والاربعين دقيقة من فجر الجمعة الموافق ٢٩ اكتوبر ١٩٩٣ تعرض نجلي الاخ الاستاذ علي سالم البيض الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ـ وهما نائف وينوف ومعهما ابن اخت الاستاذ علي سالم البيض كامل محمد عبدالله الحامد لمحاولة اغتيال اثمة اودت بحياة الاخير ونجا منها نائف وينوف

وتشير المعلومات الاولية ان الحادث قد ارتكب من قبل عدد من المسلحين المجهولين الذين اطلقوا نيران كثيفة على نجلي الاستاذ علي سالم البيض وابن اخته عند مغادرتهم للمسكن الذي يسكنه الفقيد كامل بالمنصورة بمحافظة عدن، الامر الذي يدل على ان مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء كانوا قد خططوا لتنفيذها وقاموا بمراقبة ومتابعة نجلي الاستاذ علي سالم البيض وابن اخته ومعرفة تواجدهم.

واوضح المصدر انه قد شوهدت بالقرب من مكان الحادث سيارتان احداهما كراسيدا والاخرى هيلوكس وتم حجز سيارتين بالقرب من موقع الحادث.. ويجري التحقيق مع مجموعة من المشتبه بهم.

واشار المصدر بان وزير الداخلية قد شكل لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة الاخ العقيد رشيد جرهوم وكيل فرع وزارة الداخلية بعدن وعضوية كل من الامن السياسي والبحث الجنائي والنيابة العامة.

واكد المصدر في تصـــــــريحه بان اجهزة الامن سوف تواصل جهودها للكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة.. مطالبا كافة المواطنين توخي اليقظة والحذر والتعاون مع اجهزة الامن لكشف الجناة وكل من يهدد سلامة الامن والاستقرار بربوع الوطن.

ونقل المصدر في ختام تصريحه تعازي الداخلية الى اسرة الفقيد كامل محمد عبدالله الحامد الذي سقط في الحادث وابتهالها الى المولى عز وجل بتغمده بواسع رحمته ويلهم اهله وذويه الصبر والسلوان، وانا لله وانا اليه راجعون.



المصدر : السياسة الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١٠/٣١

«السياسة» تلتقي الرئيس اليمني السابق عند المفترق الصعب للأزمة...

علي ناصر: أتمنى ألا تنشطر اليمن!!

دمشق. من محمد زين

قال رئيس اليمن الجنوبي السابق علي ناصر محمد انه يتمنى الا تنشطر اليمن... لكن ليس بالأماني وحدها يمكن الحفاظ على الوحدة...

جاء ذلك في سياق حوار أجرته معه «السياسة» في مقر اقامته بدمشق، يتناول الأزمة السياسية الراهنة في اليمن، التي تهدد البلاد بالعودة الى الانفصال، وكيف يرى تجنب هذا التهديد، والمضي في دولة الوحدة دون متاعب.

في بداية الحوار اعترف الرئيس السابق انه اكتوى من الألعاب السياسية، ولا يريد أن يكتوي بها من جديد «أو أكثر مما اكتوى»... لكنه دخل في لعبة السؤال والجواب ممارسا السياسة حتى اذنيه، ومن موقع مرتفع كثيرا عن تفاصيل الأزمة، وبشكل بدا معه وكأنه يتحدث كرجل انقاذ يحتاج اليه الجميع. (نص الحديث ص١٠)

وفي رد على سؤال قال أن دولة الوحدة تعاني من تناقض داخلي، فهي اعتمدت الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وفي نفس الوقت ظلت محكومة لآلية السلطة القديمة السابقة للوحدة، مما أدى الى وقوعها في صراع لا مفر منه...

ورأى علي ناصر محمد أن واقع الحال هذا لا ينبغي أن يقود الى تضاؤل جاذبية الوحدة، أو تضاؤل جاذبية الديمقراطية... «فعلى الناس أن تناضل من أجل القضاء على الاتجاهات المضادة للوحدة، والمضادة للديمقراطية... وكلما حوصرت هذه الأفكار كلما ترسخت أقدام الوحدة والديمقراطية».

● وفي هذا الجانب اعترف الرئيس اليمني السابق أن القضايا الحادة المطروحة الآن لو طرحت في وقت مبكر فلربما كانت الأمور أفضل مما هي عليه الآن.

وتعليقا على برنامج الحزب الاشتراكي الذي تم طرحه متضمنا شروط الحل والخروج من الأزمة، قال علي ناصر أن «هذا البرنامج يمكن أن يصلح مدخلا للنقاش والحوار السياسي للوصول الى حل للأزمة الراهنة، إلا أن هذا البرنامج يتضمن نقطة ضعف، وهي أنه جاء خاليا من التوجهات السياسية الخارجية». ولديه انه من المهم أن تستخلص القيادة من مقترحات الحزبين المتناحرين حزب المؤتمر، والحزب الاشتراكي، الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية



التي تواجهها اليمن، وأن تكون لدى الطرفين رغبة صادقة لحل هذه المشاكل، وتجاوز الأزمة بعيدا عن المماحكات التي تلحق الضرر بالوحدة الوطنية، وبالوحدة اليمنية، ورأى أن ترتفع قيادة اليمن الى مستوى المسؤولية لقيادة البلد الى بر الأمان.

● على صعيد السلوك السياسي الواجب تجاه الأزمة قال الرئيس الأسبق انه تجب مراعاة الوحدة الوطنية في هذه الظروف، وضمان المشاركة المتزايدة للشعب في ادارة السلطة، لأنه لا حل لمشاكل اليمن، اليوم او غدا، إلا الحوار الأخوي الصادق.

● دعما اذا كانت الأزمة تختزن نوايا مضمرة بالعودة الى الانفصال، قال علي ناصر ان التشطير الآن غير ممكن، ولا احد في اليمن يرغب فيه، اما القول عن ابتلاع صنعاء لعدن فلا مكان له من الاعراب اذا ساد المنطق الوحدوي.
واعرب علي ناصر عن امنياته ان لا تنشطر اليمن... إلا انه استدرك بقوله «لكن ليس بالاماني وحدها يمكن الحفاظ على الوحدة،، وشدد على انه لا يريد أن تنخر الاخطاء والسلبيات في جسم الوحدة كما نخر الفار في سد مارب، كما تقول الأسطورة، إذ يجب صيانة الوحدة حتى لا يحدث لها ما حدث لسد مارب الذي انهار، وفرق اليمنيين، وأخرجهم من سبأ، وشتتهم في جميع انحاء المعمورة.

● ورأى علي ناصر ان الأزمة ليست بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض، ولا بين حزبي المؤتمر والاشتراكي، بل هي ازمة قيادة لا تمتلك رؤيا سياسية واستراتيجية لليمن ولمستقبل دولة الوحدة فيه. فغياب الرؤيا نقل الصراع الى قلب القيادة، أي الى داخل القلعة... وهنا مكمن الخطر الكبير على وحدة اليمن.

● وقال علي ناصر، فيما يشبه الانتقاد، ان دولة الوحدة في حاجة الى تحديث اجتماعي بطريقة واضحة، فبعد تحقيق الوحدة كان ينبغي الشروع فورا في بناء تراكيب دولة حديثة لتحطيم قوة وآلية المؤسسات القديمة التي حجبت الكثير من مزايا مؤسسات الوحدة، ووضعت العراقيل في طريقها للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها.

● وفي معرض التنويه بعلي سالم البيض قال انه يكفيه زعامة وشرفا انه وقع اتفاقية الوحدة. اما بالنسبة لخططه هو في المستقبل فاكد انه لا يفكر في العودة الى السلطة، ولا يطمح فيها... «لكن هذا لا ينفي القيام بدور سياسي في المستقبل لصالح الشعب والوطن اذا تطلبت الظروف مني ذلك»، مشددا على ان ليس في نيته العودة الى صفوف الحزب الاشتراكي، أو الانضمام الى أي حزب آخر، أو تاسيس حزب جديد، فهو يفضل ان يكون صديقا للجميع.
وبعد ان اكد وجود اتصالات علنية على الهاتف بينه وبين البيض، قال علي ناصر انه اكثر فائدة لليمن حين يكون خارج الصراع... «وهو ليس ورقة بيد أحد، وليس مستعدا للوقوف مع طرف ضد الطرف الآخر .وقد افهمت هذا للجميع».

● ونفى علي ناصر أن يكون الخوف من الاغتيال وراء امتناعه عن العودة الى صنعاء أو عدن «فالخوف اليوم هو على الوطن، وعلى الوحدة، وعلى التجربة ذلك ما انا خائف عليه».

● عن ازمة العلاقات اليمنية الخليجية قال علي ناصر ان اليمنيين شعب وفي بطبيعته، ويكنّ لدولة الكويت الشقيقة، ولشعبها، ولأميرها، كل الاحترام والتقدير... إنما المطلوب، في علاج هذه الأزمة، حوار جاد وشجاع يجد لها مخرجا. فهي علاقات دمرها الاجتياح العراقي للكويت.



«السياسة» تلتقي الرئيس اليمني السابق
عند المفترق الصعب للأزمة...

علي ناصر:
أتمنى أن لا تنشطر اليمن!!

■ لا نريد أن تنخر الأخطاء جسم الوحدة كما نخرت
الفئران سد مأرب وأدت إلى انهياره وضياع اليمنيين

■ القيادة فاقدة للرؤيا.. والصراع أصبح داخلها.. أي داخل
القلعة.. وهنا مكمن الخطر على الحاضر وعلى المستقبل



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١٠/١٧

■ آلية المؤسسات القديمة حجبت الكثير من مزايا الوحدة وخلقت العراقيل في طريقها للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها

■ لا أفكر في العودة إلى السلطة ولا أطمح فيها.. لكن هذا لا ينفي القيام بدور سياسي في المستقبل إذا تطلبت الظروف

■ أنا أكثر فائدة لليمن حين أكون خارج الصراع.. وليس في نيتي العودة إلى صفوف الاشتراكي أو إلى أي حزب آخر

■ ليس الخوف من الاغتيال ما يؤخر عودتي.. فالخوف اليوم على الوطن وعلى التجربة.. هذا ما أخاف منه

● دمشق - من محمد زين

.. عندما كنت في اليمن قبل أيام متنقلاً بين صنعاء وعدن.. كانت الازمة السياسية على أشدها.. وعلى الرغم من اجراء انتخابات مجلس هيئة الرئاسة.. إلا ان الأزمة السياسية لم تجد طريقها إلى الحل.. فنائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لايزال يرفض العودة إلى صنعاء إلابعد أن يمسك بيده ضمانات وتأكيدات من أن الشروط التي قدمها حزبه للمجلس ستجد الاهتمام الكافي، وتوضع موضع التنفيذ.. والشروط كانت عبارة عن برنامج للاصلاحات الاقتصادية الجدرية لانقاذ البلاد من ازمتها. في هذه الأثناء، ومن خلال جولاتي المتعددة هنا وهناك، كنت اسمع اسم الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد يتردد كورقة انقاد يمكن ان تساهم في حل الازمة الراهنة.. وتأكد لي بعد ذلك أن علي سالم البيض، وقادة الحزب الاشتراكي على اتصال مستمر بزميلهم علي ناصر محمد الدي حكموا عليه، قبل سنوات بالاعدام، مع مجموعة من الرفاق بتهمة التآمر على الحزب! الاتصالات مع علي ناصر محمد كانت محصورة في عودته إلى عدن ليشارك في الحياة السياسية من جديد.. علي ناصر لازال متردداً... ولم يحسم موضوع عودته حتى الآن، لأنه من وجهة نظره لا يريد أن يكون مشاركاً في لعبة الصراع السياسي.. فهو قد «اكتوى» من هذه «اللعبة» ولا يريد أن «يكتوي» أكثر من ذلك! ولاستكمال الصورة اتصلت بالرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد، والموجود حاليا في دمشق.. لاستكشاف وجهات نظره حول ما يدور من مشاكل داخل اليمن بعد الوحدة اردت أن أعرف رايه في كلمة واضحة وصريحة.. لكنه طلب مني أن احضر إليه في دمشق حتى يكون الحديث معه داخل إطار الحفاظ على الوحدة اليمنية وتمسك الجبهة الداخلية.. في دمشق، وفي منزله، جلست معه جلستين، تضمنت الأولى حديثا طويلاً يطلق عليه في لغة الصحافة «Off Record» وفي الجلسة الثانية طرحنا مجموعة أسئلة، كانت معظمها مستوحاة من كلام الناس في عدن وصنعاء.. وجدت علي ناصر محمد مشغولاً بالاتصالات واللقاءات، ووقته مزحوم خلاف أوقات الزعماء المنفيين، فمكتب الرجل يستقبل البريد، ويستقبل المكالمات الهاتفية من اليمن ومن غيرها.. وعلى الرغم من انه



قد انتهى مؤخرا من كتابة مذكراته التي تحتوي على الكثير من الخفايا والاسرار والمعلومات التي تعلن لأول مرة.. ألا انني أعتقد انه سيؤجل نشرها بعض الوقت لحين انجلاء الموقف السياسي في اليمن..
وكان لابد للحوار الذي بدأناه بالسؤال التالي

● هل الأزمة السياسة القائمة الآن في اليمن أزمة مفتعلة، أو انها مؤشر ومقدمة للتشطير والانفصال؟

- يهيأ لي ان دولة الوحدة اليمنية تعاني من تناقض داخلي، فمن ناحية تبنت الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، واحترام الرأي والرأي الآخر.. وفي الوقت نفسه ظلت تحكم بآلية السلطة القديمة السابقة للوحدة، مما ادى إلى وقوعها في صراع لا مفر منه. لكن هذا لا ينبغي أن يقود إلى تضاؤل جاذبية الوحدة، او تضاؤل جاذبية الديمقراطية في أعين الناس. بل عليهم النضال من أجل القضاء على الاتجاهات المضادة للوحدة، والمضادة للديمقراطية، وكلما حوصرت هذه الأفكار كلما ترسخت أقدام الوحدة والديمقراطية.

● في رأيك.. لماذا سكت الحزب الاشتراكي طيلة الثلاث سنوات والنصف الماضية عن ماضية عن ما يثيره الآن من وجود فوضى، وأن الدولة تمارس الالية القديمة في الحكم... ولماذا فجر الأزمة في هذه الفترة بالذات؟

- بالطبع، مثل هذا السؤال مشروع، ويحق للمواطن أن يسأله، ولو طرحت القضايا المثارة اليوم في وقت مبكر فلربما كانت الأمور أفضل مما هي عليه الآن، ولن تتفاقم المشاكل بهذا الشكل الحاد. لكن هذا لا يعني أن نهمل الكم الكبير من الهموم والمشاكل التي تعاني منها دولة الوحدة، خاصة تلك التي تمس صلب جوهر قضايا الناس والمتعلقة بأمنهم واستقرارهم، ومعيشتهم وبناء دولتهم الحديثة. وينبغي الا تكون هذه القضايا مخزونا نسحب منه وقت الأزمات بل ان نمتلك الحلول والالية المناسبة للتخلص منها.

● وما رأيك ببرنامج الحزب الاشتراكي الذي تضمن شروطاً للخروج من الأزمة الحالية في اليمن؟

- هناك نقاط في برنامج الحزب الاشتراكي تتضمن عناصر ايجابية، يمكن أن تصلح مدخلاً للنقاش والحوار السياسي للوصول إلى حل للأزمة السياسية الراهنة القائمة. وعندما قلت رأيي هذا لم أكن قد أطلعت بعد، بصورة رسمية على النقاط المضادة التي وضعها حزب المؤتمر الشعبي العام، قرأتها عبر الصحف، لكن أحداً من المؤتمر لم يطلعني عليها، ولم يسألني أحد ما هو رأيي فيها، ولذلك قلت بان نقاط الاشتراكي فيها عناصر ايجابية تصلح بعينها كحل للمشكلة، وهناك فرق بين التعبيرين كما ترى، وتكمن نقطة ضعف مقترحات الاشتراكي في خلوها من التوجهات السياسية الخارجية. وقد أشرت إلى هذا صراحة في مقابلة صحفية سابقة..

● ما هو تعليقك على النقاط التي قدمها المؤتمر الشعبي العام في مقابل تلك التي قدمها الاشتراكي لحل الأزمة القائمة؟

- سواء بالنسبة للمقترحات التي قدمها المؤتمر الشعبي، أو تلك التي قدمها الحزب الاشتراكي، ففيهما عناصر ايجابية قابلة لأن تكون مدخلاً للحوار والنقاش لحل الأزمة الراهنة، والمهم أن تستخلص القيادة منها خلال حوارها، الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها اليمن. وأن تكون هناك رغبة صادقة لدى الطرفين لحل هذه المشاكل وتجاوز الأزمة بعيداً عن المماحكات التي تلحق الضرر بالوحدة الوطنية وبالوحدة اليمنية، وبالاستقرار، وعلى القيادة الارتفاع على مستوى المسؤولية لقيادة البلد إلى بر الأمان.

● لكن المؤتمر الشعبي العام قدم تنازلات كثيرة، رغم ان كتلته البرلمانية هي الغالبة؟

- ربما ينطبق هذا التحليل على الدول الديمقراطية العريقة، لكن في ظروف اليمن، التي بالكاد بدأت نقلتها الديمقراطية، فنتيجة معطيات وظروف وعوامل وتوازنات أخرى سياسية واجتماعية ينبغي مراعاته. والعامل الأساسي، من وجهة نظري، هو مراعاة الوحدة الوطنية في هذه الظروف، وضمان المشاركة المتزايدة للشعب في ادارة السلطة.

● هل تعتقد بأن الطريقة التي مارسها علي سالم البيض، من خلال خطبه امام جماهير المحافظات الجنوبية وانتقاده لهيئة الرئاسة، وبالذات الرئيس علي عبدالله صالح.. هل تعتقد أن لجوء البيض إلى هذا الأسلوب في النقد العلني أمام الجماهير، يعني انه يفتقد إلى المنطق وقد فقد القدرة على توصيل أفكاره وشروطه داخل هيئة الرئاسة وهيئات السلطة؟

- لكل شخص، كما تعرف أسلوبه الخاص في التعبير عن آرائه! ولعلكم قد أطلعتم من الأخ نائب الرئيس شخصياً على رأيه، والأسباب التي أدرت به إلى اتخاذ هذا الموقف من خلال مقابلتكم الأخيرة في عدن والمنشورة في صحيفتكم الغراء «السياسة».

● يتردد من كلام سمعته في عدن، أن الاخوان في الاشتراكي يفكرون في طرح مدينة تعز أو ذمار كعاصمة بديلة لدولة الوحدة التي هي صنعاء..



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢١/١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فما هو رأيكم في هذا؟

- جميع الاتفاقات الوحدوية. بدءاً من اتفاقية القاهرة عام ١٩٧٢م التي كان لنا شرف التوقيع عليها مع دولة رئيس الوزراء الأخ محسن العيني، ومروراً ببيان طرابلس الذي وقعه الرئيسان القاضي عبدالرحمن الأرياني وسالم ربيع علي، وانتهاء باتفاقية ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ وإعلام الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠.. أن جميع هذه الاتفاقيات تنص صراحة على أن صنعاء هي عاصمة دولة الوحدة وان عدن هي العاصمة الاقتصادية لهده الدولة.

● ماذا إذا رفض «المؤتمر الشعبي العام» المقترحات التي قدمها الاشتراكي.. ما هو الحل بنظركم.. هل هناك تفكير بحل بديل... وما هو هذا الحل؟!

- الحل يكون بالحوار ليس هناك من حل لمشاكل اليمن اليوم أو غداً سوى بالحوار الاخوي الصادق بالحوار نستطيع أن نحدد القضايا، وأن نكتشف الحلول للمشاكل المطروحة. وهذا يتطلب من القيادة الارتفاع إلى مستوى المسؤولية والتفكير في ايجاد حل لقضايا الوطن والشعب، وبعيدا عن روح المناورة أو التكتيك على بعضهم البعض.

● بناء على ما يقال على لسان البيض فان صنعاء ابتلعت عدن.. هل ترون امكانية لعودة التشطير إلى اليمن؟

- مثل هذا التشطير الذي يتحدث عنه البيض غير ممكن ولا احد في اليمن يرغب فيه. جميع القوى الوطنية في اليمن، وكذلك الشعب، موافق على الوحدة. وعلى ضرورة الحفاظ عليه وصيانتها.. والشعب الذي قدم التضحيات الجسيمة في سبيل استعادة وحدته عبر عدة أجيال لا يمكن أن يقبل بالانفصال أو التشطير، مهما كانت الصعاب ولا شيء يجبره على ذلك أو على بدء عملية تاريخية جديدة مرة ثانية من البداية من أجل استعادة وحدة وطنه.

.. اما نظرية الابتلاع... فلا يجب أن يكون لها مكان من الاعراب إذا ساد المنطق الوحدوي، وتم هضم حقيقة اننا صرنا دولة واحدة.. وان مصالح الشعب صارت واحدة، وبالتالي ارادته الحرة.. وان المشاركة في الحياة السياسية حق لكل المواطنين، وكل هذا يمكن ان يخلق دوافع قوية من أجل وحدة وطنية حتى تتخلق دولة مركزية قوية لها سلطة التنظيم، وهذا يتطلب الارتفاع فوق صور الروابط التشطيرية أو القبلية، وروابط الفردية التي تعترض طريق الوحدة الوطنية.

● هل تعتقد - لا قدر الله - إذا حدثت فوضى سياسية - أن تتحول اليمن إلى شظايا بعد. ان كانت شطرين قد تصبح ثلاثة وأربعة؟!

- نامل ونتمنى أن لا يحدث ذلك. ولكن ليس بالأماني وحدها يمكن الحفاظ على الوحدة، وهذا يتطلب أن تتحمل القيادة السياسية مسؤوليتها كاملة تجاه الوطن والشعب والوحدة، وأن تعمل بدأب واخلاص لمعالجة كل المشاكل التي تنخر الوحدة الوطنية قبل فوات الأوان. ويومها لن ينفع الندم، أو يفيد البكاء. لا نريد ان تنخر الاخطاء والسلبيات في جسم الوحدة كما نخر الفأر في سد مارب حسبما تقول الأسطورة. وسواء كان الفأر هو السبب في ذلك، أو الاهمال وعدم الصيانة للسد في حينه، فقد انهار سد مأرب العظيم، وتفرق اليمنيون من سبأ، وتوزعوا في شتى انحاء المعمورة، يتبقى أن نأخذ من هذا التاريخ دلالة خاصة. وأن تبقى صيانة الوحدة وحمايتها الحقيقة الواضحة والأكيدة، وأن نحسن الدفاع عنها حتى لا يحدث ما حدث لسد مأرب.

● يشكو الحزب الاشتراكي من أن المؤتمر الشعبي يعطي العديد من الوعود ولا ينفذها... فهل يعني هذا أن الاشتراكي عندما يعد يفي بوعوده؟

- ليست عندي المعطيات الكافية لكي أحكم على مسألة كهذه.. لكن الأخ نائب الرئيس علي البيض اشار إلى شيء من ذلك في خطبه الأخيرة أمام الجماهير في الضالع.. وعلى اي حال على الأخوة في القيادة السياسية سواء كانوا في المؤتمر أو الاشتراكي. وان يفوا بوعودهم للجماهير حتى لا يفقدوا مصداقيتهم.

● لماذا تلكأ (الاشتراكي) في اعادة ممتلكات الناس وحقوق الأخرى؟

- سؤالكم يوحي بأنه لاتزال هناك في الشطر الجنوبي دولة مازال يحكمها الحزب الاشتراكي. وهو ما لم يعد قائماً بعد قيام دولة الوحدة.. إن دولة الوحدة هي المسؤولة عن إيجاد حل عادل للجميع بدون الاضرار بأحد!

● هل تعتقد أن الحزب الاشتراكي الحالي مايزال تتمثل فيه العقلية القديمة الاشتراكية، وأفكار التاميمات، أم أنه قد تغير بتغير الظروف الدولية؟

- ليست الظروف الدولية وحدها هي التي تغيرت، بل كذلك حدثت تغيرات هامة كثيرة في اليمن والمنطقة.. وكل هذا يستدعي التغيير وإعادة النظر في الكثير من المسلمات السابقة. واعتقد أن الحزب ليس بعيدا عن كل هذا ويفكر فيه جيداً.

● حسب ملاحظاتي تكون لدي احساس بان هناك ازمة ثقة بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، فكيف يمكن إيجاد حل للأزمة في غياب هذه الثقة؟

- الأزمة في رأيي ليست بين الرئيس ونائبه، ولا بين الاشتراكي والمؤتمر.. الأزمة هي أزمة القيادةوعدم امتلاكها لرؤيا ساسية واستراتيجية لليمن ولدولة الوحدة ولمستقبل اليمن. وفي غياب هذه الرؤيا الاستراتيجية كان لابد من أن ينتقل الصراع إلى قلب القيادة، وإلى قلب صنعاء، وهذا شيء بديهي. فعندما تغيب الرؤيا والتفكير



المصدر : الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/١٠/٣١

الاستراتيجي لأي قيادة الخطر إلى الداخل، أي إلى داخل القلعة. وهنا الخطر الكبير على اليمن وعلى وحدتها. وسبق وقلت في مقابلة صحفية انه ما لم تمتلك القيادة رؤيا استراتيجية وتفكيرا مستقبليا فان الازمة تستمر، وبعد انتخاب مجلس الرئاسة الجديد واعتقد البعض بان هذا سيضع حداً للازمة السياسية. لكن هذا أيضا لم يحدث، وبوسعك ان تتصور اين يكمن السبب.

● مقارنة بين المجتمع المدني في الجنوب، والمجتمع القبلي في الشمال... ألا ترون ان هذا يهدد مستقبل الوحدة؟

ـ اعتقد ان دولة الوحدة في حاجة إلى تحديث اجتماعي بطريقة واضحة، وكان يجب بعد اعادة تحقيق الوحدة اليمنية، أن يكون هذا هو الاختيار التالي، وهذا ما أسميه انا بغياب الرؤيا أو الاستراتيجية لدى القيادة. فبعد تحقيق الوحدة كان يفترض الشروع فورا في بناء تراكيب دولة حديثة لتحطيم قوة وآلية المؤسسات القديمة التي حرمت الكثير من مزايا الوحدة، وخلقت العراقيل في طريقها للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها بحيث بات وكأننا من صنع الوحدة نفسها بينما ليس للوحدة علاقة بها.

● وهل تعتقد أن البيض يبحث عن زعامة وعن صلاحيات اكثر باعتبار انه كان حاكما لثلث اليمن؟

ـ يكفي الأخ علي سالم البيض شرفاً انه وقع على اتفاقية الوحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ مع أخيه الرئيس علي عبدالله صالح... ان هذا وحده يكفيه لكي يكون زعيما.

● قال البيض في لقاء أجريته معه في عدن فليبحث الحرب عن غيري، فربما لا أصلح للسياسة. فهل تعتقد انه يعني ما يقول، وهل انت هذا الأحد الذي يقصده

ـ ليس بوسعي تفسير كلام البيض. وحتى إذا كان يعني ذلك فأنا لا أفكر في العودة الى السلطة من جديد ولا اطمع فيها. فقد جربت السلطة محافظا ووزيرا ورئيساً للوزراء، واميناً عاماً ورئيساً للدولة. وفي وقت ما جمعت ما بين المسؤوليات الثلاث، واكتويت بنار السلطة، رغم ان كثيرين غيري يفكرون فيها. لكن هذا لا ينفي القيام بدور سياسي في المستقبل لصالح الشعب والوطن إذا تطلبت مني الظروف ذلك.

● الاتصالات التي تتم بينك وبين اقطاب صفوفه، أو الدخول في المؤتمر الشعبي العام، أو في أي حزب آخر، كما ليس في نيتي انشاء حزب جديد... افضل أن اكون صديقاً للجميع، واعتقد بانني ساكون اكثر فائدة لليمن عندما أكون خارج لعبة الصراع.

● على اية أرضية يستند البيض.. ومن اين يستمد قوته؟

ـ اعتقد ان الأخ علي البيض يستمد قوته من كونه الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، الشريك في الائتلاف الحاكم. وبطبيعة الحال أن البيض ينطلق ايضا من شرعية ان حزبه حاز على كافة مقاعد المحافظات الجنوبية والشرقية في البرلمان الجديد في انتخابات حرة وديمقراطية، وباعتباره أيضاً الموقع مع الرئيس علي عبدالله صالح على اتفاقية الوحدة.

● ما هي حقيقة القصة التي تروى عن مصالحة تمت بينك وبين الحزب الاشتراكي اليمني؟

ـ يجب على الاشارة هنا الى العديد من الاتصالات التي جرت بيني وبين اقطاب في الحزب الاشتراكي اليمني.. وهذا ليس سراً، والأخوة في الاشتركي أيضا لا يخفون هذه الاتصالات ويعلنون عنها فيما يجرونه من لقاءات. وهذا يعني ان هذه اللقاءات تتم في العلن، وفي ضوء الشمس وعندما نتحدث عن لقاءات مع الاشتراكي فيجب أن لا يفهم أن هذا التقارب موجه ضد طرف آخر على الاطلاق، بل انه يصب في مصلحة الوحدة الوطنية لليمن كلها.

● يقال بان المؤتمر الشعبي العام يستخدمك كورقة ضغط، والاشتراكي يستخدمك كورقة ضغط ايضا، اي ان هناك طرفين يتجاذبان علي ناصر محمد، فهل انت مدرك لهذا الأمر الذي يتردد، أم ان هذا غير صحيح؟

ـ لست ورقة بيد احد، وقد افهمت هذا للجميع صراحة، والجميع هناك يعرفون هذا الأمر جيدا.. ومن لم يفهم بعد فعليه أن يفهم ذلك لست مستعدا للوقوف مع طرف ضد الطرف الاخر. انا على استعداد للوقوف مع الأطراف التي تتبنى قضايا الشعب، وتحرص على مصلحة اليمن وتحافظ على وحدته وامنه واستقراره وتطوره.

● لماذا يتحدث عنك الاشتراكي الآن بحب، وبمودة، وبوله شديد بعد أن حكموا عليك بالاعدام واعتبروك في يوم من الأيام متاخراً على الحزب؟

ـ لقد اختلفت في يوم من الأيام مع قادة الحزب الاشتراكي. هل تهدف إلى عودتك أميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني، وهل في نيتك العودة إلى صفوفه ولعب نفس الدور، خاصة انه يتردد انكم والبيض التقيتما في باريس مؤخراً واتفقتما على هذا الدور؟

ـ لم التق بالأخ علي البيض في باريس ولا في أي مكان آخر حتى الآن، بحيث نتفق على رسم مثل هذا الدور أو غيره. ولو كنت التقيت به لأعلنت ذلك بصراحة، أو أعلنه هو بدون خوف أو تردد. بيني وبين الأخ البيض اتصالات هاتفية، وهي معروفة وليست سراً، ونتبادلها خلال الحديث في شؤون اليمن العامة. وتسهم هذه الاتصالات في



المصدر : الأنباء الكويتية

التاريخ : ٣١ / ١٠ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضايا في سبيل تحقيق الهدف الأكبر، فان مصلحة الوحدة تتطلب اليوم أيضاً عدم إثارة هذه القضايا، وعدم العودة إلى الماضي، بل التفكير الجدي بالمستقبل، وأنا هنا لا أدافع عن الحزب الاشتراكي أو القيادة التي كانت تحكم الجنوب ولكنني أقول هذا من موقف الدفاع عن الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية، لأن هذه القضايا التي تثار اليوم في ذروة الصراع بين الحزب والمؤتمر.

● لماذا لا يرد الاعتبار للعائلات العريقة في عدن الجنوب قبل أن ترد اليهم ممتلكاتهم المؤممة؟!!

- أعتقد أن لا شيء يمنع اعادة الاعتبار إلى مثل هذه العائلات العريقة مثل مثل عائلة العيدروس التي تتمتع بمكانة دينية واجتماعية مرموقة، والتي لعبت دورا تاريخياً مشهوداً اثناء المقاومة الوطنية، وحملة الكابتن هنس لاحتلال عدن في عام ١٨٣٩، حيث لجأ كثير من المقاومين والناس إلى مسجد العيدروس طلباً للنجاة من شراسة المحتلين وقد كانت لهذه العائلات أدوارها في النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها عدن، والتي امتدت إلى كل اليمن، ومن حقهم على الوطن أن يكرمهم، ويرد إليهم اعتبارهم. وكما قلت ذات مرة فإن الوحدة اليمنية تشكل عامل تكريم لكل أبناء الشعب جميعاً.

● ما هو المخرج لليمن من مشاكلها مع دولة الكويت وبقية دول الخليج؟

- أحدثت حرب الخليج الثانية زلزالا في المنطقة وخرجنا منها جميعاً بجروح عميقة ولازالت تاثيراتها واضحة في علاقات دول وشعوب المنطقة ببعضها البعض، ولذلك ينبغي أن يكون هدفنا دائماً ليس لليمن وحدها بل لدول المنطقة جميعاً.. كيف نستعيد علاقاتنا وتضامننا المفقودين، فلا أحد يستطيع أن يعيش بمعزل عن الآخر، أو عن محيطه، واعتقد أن هذه الرغبة كامنة لدى جميع دول وشعوب المنطقة، بالرغم من فداحة ما حدث، ومن الأخطاء في مواجهة الأزمة.

واليمنيون شعب وفي بطبعه، ويكنون لدولة الكويت الشقيقة، ولشعبها وأميرها كل الاحترام والتقدير وعلى مدى سنوات عديدة قدمت دولة الكويت وبقية دول الخليج مساعدات قيمة إلى الشعب اليمني في الشمال والجنوب، وكل أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والثقافي المتمثلة في التعليم والصحة والطرقات والجامعات وسواها، وهو أمر لا يمكن أن ينساه اليمنيون. ولهذا فإنني أرى أنه لابد من مخرج لأزمة العلاقات التي دمرتها حرب الخليج الثانية والاجتياح العراقي للكويت.. وهذا يتطلب حواراً جاداً وشجاعاً وصريحاً بين الأشقاء، وخاصة مع الأشقاء الكويتيين، للخروج من العلاقات.. وبالتأكيد سوف يجدون الحل، وسيجدون جوانب كثيرة للقاء والتعاون، واعتقد أن الحوار الجاد والسجاع سيشكل البداية للتعرف على ما لدى كل طرف، وكذلك لاكتشاف، أو وضع الاشكال الجديدة للتعاون وإعادة العلاقات لابين اليمن والكويت فحسب، بل بين دول وشعوب هذه المنطقة جميعا.. خاصة ان اليمن ودول المنطقة مثل الحسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، من المهم أن يبادر اليمن لإصلاح علاقاته مع الكويت وبقية دول المنطقة، لكن المسؤولية والعمل من أجل ذلك ينبغي أن يكون واجب الجميع.

● ما الذي تم بشأن المركز الذي تنوون إنشاءه والذي سبق وأعلنتم عنه خلال وقت سابق؟

- قطعنا شوطاً لا باس به في إنشاء المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.. وحتى الآن تلقيت ردوداً ايجابية من العديد من الجهات منها الدكتور بطرس غالي السكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد، ومن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اسكوا، ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، ومن بعض رؤساء الدول العربية ومن شخصيات علمية عربية واجنبية والدكتور محمد جعفر زين الرئيس السابق لجامعة عدن إلى عمان للتشاور مع المسؤولين في الاسكوا، حول المشروع الاساسي للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية. وإذا استكملت جهودنا كما نامل فإننا نطمح إلى افتتاح المقر الرئيسي للمركز في العاصمة اليمنية صنعاء بعد أن رحبت الحكومة بدعم مشروع المركز، وذلك خلال وقت قريب نرجو الا يتجاوز نهاية هذا العام.

